



الجامعة الإسلامية - غزة
عمادة الدراسات العليا
كلية الآداب
قسم اللغة العربية

المسائل النحوية والصرفية في كتاب مجالس ثعلب دراسة وصفية تحليلية.

إعداد

الطالب/ أحمد محمد محمود الجوراني

إشراف

د. كرم محمد زرنده

قدم هذا البحث استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في
النحو والصرف.

١٤٣١هـ - ٢٠١٠م



نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة عمادة الدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ أحمد محمد محمود الجوراني لنيل درجة الماجستير في كلية الآداب/ قسم اللغة العربية وموضوعها:

"المسائل النحوية والصرفية في كتاب مجالس ثعلب - دراسة وصفية تحليلية"

وبعد المناقشة العلنية التي تمت اليوم الأربعاء 18 صفر 1431هـ، الموافق 2010/02/03 الساعة العاشرة صباحاً، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

.....	مشرفاً ورئيساً	د. كرم محمد زرنيدح
.....	مناقشاً داخلياً	أ.د. محمود محمد العامودي
.....	مناقشاً داخلياً	د. عبدالهادي عبدالكريم برهوم

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في كلية الآداب/قسم اللغة العربية.

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق ،،،

عميد الدراسات العليا

د. زياد إبراهيم مقداد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ اِقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ * خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ
عَلَقٍ * اِقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ * الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ *
عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴾^(١).

^١ - سورة العلق: ٩٦ / ١ - ٥.

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص بحث

يتناول هذا البحث "المسائل النحوية والصرفية في كتاب مجالس ثعلب دراسة وصفية تحليلية"، وتظهر أهمية الدراسة في أنها تبين عالماً من علماء اللغة والنحو والصرف، رأس مدرسة الكوفة في عصره، فهي تقدم مسائل نحوية وصرفية غنية بالشرح والتفصيل ليستفيد منها الدارسون، وقد اخترت البحث في هذا المجال لشدة حبي لعلمي النحو والصرف اللذين أعدهما من أمتع وأجمل علوم العربية، وقد كان هدفي من البحث استخراج هذا الكنز المتناثر بين صفحات المجالس، والذي يمكن من خلاله التأكيد على مذهبه النحوي المعتمد كثيراً على السماع.

وقد اعتمدت في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي؛ لأنه يناسب هذه الدراسة في علوم اللغة، إذ استخدمه علماء العربية الأوائل في تناول مسائل اللغة.

وقد قسمت البحث إلى ستة فصول: وكان الفصل الأول في ترجمة ثعلب والتعريف بكتابه المجالس، أما الفصل الثاني فبدأته بتمهيد عن علم النحو، ومن ثم ذكر المرفوعات في كتاب مجالس ثعلب، ويبحث الفصل الثالث في المنصوبات في كتاب مجالس ثعلب، وخصصت الفصل الرابع لدراسة المجرورات وملحقات أبواب النحو في كتاب مجالس ثعلب، ويشتمل الفصل الخامس على تمهيد في علم الصرف، ثم ذكرت مسائل الصرف في كتاب مجالس ثعلب، وخصصت الفصل السادس لدراسة المسائل الأخرى من نحو وصرف.

وقد توصلت إلى أنّ كتاب مجالس ثعلب مليء بالمسائل النحوية والصرفية المفيدة للدارسين، وأنّ ثعلباً عالمٌ نحوي كوفي المذهب، ويعتمد على السماع والغريب في كلام العرب.

وختاماً أرجو من ربّ العرش العظيم أن أكون قد وفقت في بحثي هذا، وأن ينفع به الدارسين في اللغة العربية وغيرها.

Abstract

In the name of God the Merciful

This paper deals with issues of grammar and in the book of pure council fox descriptive analytical study . The importance of it is to show the world of linguists and grammar school head of kufa in his day. It issues provide a rich grammatical morphology and expounded for the benefit of scholars . I have chosen search in this area the intensity of my love for scientific grammar which I considered of the most interesting and beautiful Arab flag. My goal was to search and extract this treasure scattered across the pages between the boards which you confirm the doctrine grammar based so much on hearing .

I have been adopted in this research on the analytical descriptive approach because it fits in the study of linguists, it used by top Arab scholars to address issues of language . The research was divided into six chapters . The first one is in translation and definition of his book fox council .The second chapter fbdath informed as you boot and then said in the book almerfoat councils fox . Chapter three discusses in the book in mouncoabac fox boards. Chapter four devoted to the study alvslalraba elmejrurat doors and accessories , as in the book of councils fox . Chapter five includes the boot in morphology and drainage issues mentioned in the book of councils fox . The sixth chapter devoted to the study of some other slash and exchange .

To summarize the boards of the book is full of fox morphological and grammatical issues useful to scholars and the forbidden world of grammar. Kufi doctrine depends on the hearing and strange in the words of the Arabs.

In conclusion I hope the lord of the mighty throne that I have been successful in this research and benefit the students in the Arabic language and other .

الإهداء

إلى والدي الحنون الغالي حفظه الله

إلى أمي الحبيبة الغالية حفظها الله ورعاها

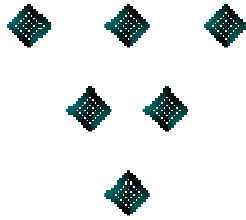
إلى أخي وأختي

إلى أرواح الشهداء الأكرم منا جميعاً

إلى طلبة العلم والمعرفة

إلى كل من علمني

أهدي هذا العمل



شكر وعرفان

بكل الحب والعرفان وأسمى آيات الشكر والامتنان
أتقدم من أستاذي القدير
د. كرم محمد زرنده

الذي لم يبخل عليّ بعلمه وجهده ووقته،
والذي كان لي ناصحاً أميناً
وأفاض عليّ من رعايته وحُبّه.

فجزاه الله عني وعن طلبة العلم خيراً
لما له من أيادٍ بيضاء
في خدمة العلم والمتعلمين.

شكر وتقدير

أقدم شكري وتقديري لكل من :

الأخ عميد كلية الآداب / الأستاذ الدكتور محمود محمد العامودي.

الأخ عميد الدراسات العليا / الدكتور زياد مقداد .

والشكر والتقدير موصولان لأستاذي الكريمين :

الأستاذ الدكتور محمود محمد العامودي

والدكتور عبد الهادي عبد الكريم برهوم

لتفضلهما بمناقشة بحثي هذا وإبداء رأييهما فيه ليزداد البحث إشراقاً بما يبديانه من ملاحظات ، فلهما مني كل الشكر والتقدير ،
وبارك الله جهودهما.

والشكر والتقدير موصول لكل من :

رئيس قسم اللغة العربية/ الدكتور محمد شحادة تيم .

مشرف الدراسات العليا بكلية الآداب / الدكتور إبراهيم رجب

بخيت .

أساتذتي الكرام في كلية الآداب قسم اللغة العربية .

فبارك الله فيهم جميعاً وجزاهم الله خيراً وحفظهم ذخراً لهذه
الجامعة الغراء .

نظرة

لقد استوقفنتني بعض الأقوال، وهي:

* " أخبرنا محمد، ثنا أبو العباس قال، وحدثني ابن قادم قال: كتب فلان إلى المأمون كتاباً فيه: ((وهذا المال مالا من حاله كذا)). فكتبت إليه: أتكاتني بكتاب يلحن في كلامه؟ فقال: ما لحت، وما هو إلا صواب.
قال ابن قادم: فدعاني المأمون، فلما أردت الدخول عليه قال لي: ما تقول لأمر المؤمنين إذا سألك؟ قال: قلت: أقول له: الوجه ما قال أمير المؤمنين، وهذا جائز^(١)."

* وقول أبي العباس ثعلب: (٢) "لا يصح الشعر ولا الغريب ولا القرآن إلا بالنحو. النحو ميزان هذا كله. وقال: تعلموا النحو فإنه أعلى المراتب."

^١ - مجالس ثعلب، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، شرح وتحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة،

الطبعة الثانية، ١٣٧٤هـ - ١٩٥٦م: ١/ ١٢.

^٢ - المصدر السابق: ١/ ٣١٠.

المقدمة:

الحمد لله العلي القدير، حمدًا لمن بيده زمام الأمور، يُصرِّفها على النحو الذي يُريده. فهو الفعال لما يريد، إذا أراد أمرًا فإنما يقول له كن: فيكون. تقدّست أسماؤه. وجلّت صفاته. وكانت أفعاله عيون الحكمة. وصلاةً وسلامًا على النبي العربي الأمي، أفصح من نطق بالضاد: محمد عبده ورسوله، وعلى آله وإخوانه من الرسل والأنبياء، مصابيح الهدى، وأعلام النجاة، ومن نحا نحوهم واقتدى بهداهم.

ولا يخفى علينا الهجمة الشرسة على الدين الإسلامي وعلى قرآنه ولغته، فلا بد من وقفة جادة في وجه أعداء الأمة والدين.

فكانت دراستي في مجال اللغة العربية لغة الدين الإسلامي، وكان عالما الجليل ثعلب أحد العلماء المدفعين عن هذه اللغة، وصاحب مؤلفات كثيرة، منها: كتاب المجالس، موضع هذه الدراسة، فقد تناولت مسائل النحو والصرف في هذا الكتاب، وصنفتها حسب أبواب النحو والصرف، وانتهيت إلى نتائج آمل من الله العزيز القدير أن أكون قد وفقت فيها، فإذا أخطأت فذلك من شيم البشر، وإذا وفقت فما ذلك إلا بتوفيق ربّ العالمين.

أولاً: أهمية الدراسة

الحمد لله ولي المؤمنين والصلاة والسلام على إمام المجاهدين وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن سار على نهجه إلى يوم الدين وبعد ..

يعد ثعلب أحد أئمة اللغة والأدب والنحو، وهو الرجل الثالث في مدرسة الكوفة، وقد تفيد بمنهج أستاذه الكسائي^(١) والفراء^(٢)، حيث كان منهجها يعتمد على المسموع من كلام العرب.

وقد كان - رحمه الله - صاحب جهد مميز في خدمة اللغة العربية، التي هي لغة القرآن الكريم، وكان له الفضل في تأسيس المدرسة الكوفية، وله آراء منتشرة في كتب النحاة، وتظهر أهمية الدراسة في كشفها عن هذا العالم الفذ من خلال عرض المسائل النحوية والصرفية في كتابه المجالس، وتوضيحها من خلال تدعيم هذه المسائل بكتب أخرى تحدثت عنها.

ثانياً: سبب اختيار الموضوع

منذ التحاق بالجامعة الإسلامية في برنامج الماجستير وأنا أميل إلى دراسة علمي النحو والصرف، فقامت بالبحث عن موضوع مناسب للدراسة، وذلك بمساعدة الدكتور كرم محمد زرنده، وتم اختياري لكتاب مجالس ثعلب؛ لاحتوائه على مسائل في النحو والصرف، ولحبي لهذين العلمين؛ بدأت البحث بعون من الله العلي العظيم.

١ - هو أبو الحسن علي بن حمزة، كان إمام النحو والقراءة في الكوفة، ومؤدب ولد الرشيد، توفي بالري سنة ثلاث وتسعين ومائة. انظر طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي (ت: ٣٨٩هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٣م: ١٢٧-١٣٠، والفهرست، لأبي الفرج محمد بن أبي يعقوب إسحاق النديم، تحقيق: رضا، دار المسيرة، عمان، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م: ٧٢، ونزهة الألباء في طبقات الأدباء، لأبي البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار النهضة، مصر، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٧م: ٦٧-٧٥.

٢ - هو أبو زكريا يحيى بن زياد المعروف بالفراء، كان أعلم أهل الكوفة بالنحو، ميلاً إلى الاعتزال، متديناً ورعاً، وكان مقامه في بغداد أكثر من الكوفة، أشهر مؤلفاته: معاني القرآن، توفي سنة سبع ومائتين. انظر طبقات الزبيدي: ١٣١-١٣٣، انظر الفهرست: ٧٣، ونزهة الألباء: ٩٨-١٠٣، وإنباه الرواة على أنباه النحاة، لجمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي (ت: ٦٢٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م: ٧/٤ - ١٠.

ثالثاً: أهداف الدراسة

يهدف الباحث من خلال الدراسة إلى ما يأتي:

الهدف الأول: إبراز الجوانب النحوية والصرفية الواردة في كتاب مجالس ثعلب، والوقوف عليها وصفاً وتحليلاً.

الهدف الثاني: الكتاب جدير بالدراسة والبحث فيه.

الهدف الثالث: رقد المكتبة العربية وإمدادها ببحث يكشف ما هو مكنون في هذا الكتاب من درر في علمي النحو والصرف.

الهدف الرابع: التعرف على هذا العالم الجليل باعتباره رأس مدرسة الكوفة، وعالمًا من علماء اللغة بشكل عام في النحو، والصرف بشكل خاص.

رابعاً: الصعوبات التي واجهت الباحث

لقد واجهت بعض الصعوبات، والتي تم تذليلها بتوفيق من الله أولاً، ثم بتوجيهات وإرشادات مشرفي الفاضل جزاه الله عني كل خير، ومن ثم بالصبر والمثابرة على البحث، ومعاونة الأهل ودعواهم لي بالراقي والتطور، ومن هذه الصعوبات:

١- فقدان العديد من المراجع الهامة واللازمة للبحث.

٢- الحصار الجائر على شعبنا.

٣- تداخل مسائل النحو مع بعضها بعضاً.

٤- تطرق ثعلب للمسائل النادرة والشاذة في النحو والصرف.

خامساً: الدراسات السابقة

لم أجد أي دراسة في هذا الموضوع، ولكن هناك دراسة مشابهة قرأت عنوانها على شبكة المعلومات الدولية ولم أقف عليها وهي:

أبو العباس ثعلب وجهوده في النحو، إعداد: جمهور كريم الخماس؛ إشراف زهير غازي زاهد، (ماجستير)، جامعة الموصل ١٩٨٥، ٤٠٧ صفحة.

سادساً: منهج الدراسة

لقد استخدمت في بحثي هذا المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لمناسبته لموضوع الدراسة، فالوصف والتحليل من مناهج علماء العربية في تناول مسائل اللغة، فوصف مسائل النحو أو الصرف في مجالس ثعلب، ثم ربطها وتحليلها مع مسائل النحو والصرف في كتب العلماء الآخرين يوصلنا إلى نتائج مقنعة، وأرجو من الله أن أكون قد وفقت في ذلك.

سابعاً: خطة البحث

الفصل الأول: ثعلب وكتاب المجالس.

المبحث الأول:

ترجمة ثعلب.

اسمه ولقبه.

مَوْلِدُهُ وَنَشَأَتُهُ.

شُيُوخُهُ.

تلاميذه.

مكانته العلمية.

مؤَلَّفَاتُهُ.

وفاته.

المبحث الثاني:

المجالس والأمال.

منهج ثعلب في كتاب المجالس.

الفصل الثاني: المرفوعات في كتاب مجالس ثعلب

المبحث الأول: تمهيد في علم النحو.

المبحث الثاني: المرفوعات في كتاب مجالس ثعلب.

الفصل الثالث: المنصوبات في كتاب مجالس ثعلب.

المنصوبات الواردة في كتاب مجالس ثعلب.

الفصل الرابع: المجرورات في كتاب مجالس ثعلب.

المبحث الأول: المجرورات الواردة في كتاب مجالس ثعلب.

المبحث الثاني: ملحقات أبواب النحو الواردة في كتاب مجالس ثعلب.

الفصل الخامس: الصرف في كتاب مجالس ثعلب.

المبحث الأول: تمهيد في علم الصرف.

المبحث الثاني: الصرف في كتاب مجالس ثعلب.

الفصل السادس: مسائل أخرى في كتاب مجالس ثعلب.

المبحث الأول: مسائل أخرى في النحو في كتاب مجالس ثعلب.

المبحث الثاني: مسائل أخرى في الصرف في كتاب مجالس ثعلب.

خاتمة البحث:

أولاً: النتائج.

ثانياً: التوصيات.

ثالثاً: الفهارس الفنية.

الفصل الأول

ثعلب وكتابه المجالس

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: ترجمة ثعلب.

المبحث الثاني: مكانة المجالس.

المبحث الأول

ترجمة ثعلب

اسمه ولقبه:

هو أحمد بن يحيى بن يزيد النحويّ، مولى بني شيبان، المعروف بثعلب. فاق من تقدم من الكوفيين وأهل عصره في النحو واللغة والحديث ورواية الشعر^(١).

مولدُه ونشأته:

يروى أبو العباس أنه شاهد أمير المؤمنين لما قدم من خراسان، في سنة أربع ومائتين، وخرج من باب الحديد، وهو يريد قصر الرصافة، والناس صفان إلى المصلي، فرفعه المأمون، وكانت سنة يومئذ أربع سنين^(٢). وقال الزبيديّ: ^(٣) "أبو بكر، قال: حدّثني عمي قال: سمعت أحمد بن يحيى يقول: في سنة تسع ومائتين طَلَبْتُ اللُّغَةَ والعربية، وفي سنة ست عشرة ومائتين؛ ابتدأت النظر في حدود الفراء وسنيّ ثمان^(٤) عشرة سنة، وبلغتُ خمسًا وعشرين سنة وما بقي عليّ مسألة للفراء إلاّ وأنا أحفظها وأحفظ موضعها من الكتاب، ولم يبقَ شيءٌ من كتب الفراء في هذا الوقت إلاّ وقد حفظته".

١ - طبقات الزبيدي: ١٤١ بتصرف، وانظر الفهرست: ٨٠، ونزهة الألباء: ٢٢٨، ومعجم الأدياء، لأبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي (ت ٦٢٦)، دار الفكر، الطبعة الثالثة، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م: ١٠٢/٥ - ١٠٣، وإنباه الرواة: ١/١٧٣، ووفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأبي العباس شمس الدين بن خلّكان (ت: ٦٨١هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، بدون تاريخ: ١/١٠٢، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، بدون تاريخ: ١/٣٩٦، والمزهر في علوم اللغة وأنواعها، لعبد الرحمن جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى، وعلي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، دمشق، بدون تاريخ: ٢/٤١٢، والأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، لخير الدين الزركلي (ت: ١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م: ١/٢٦٧، ومعجم المؤلفين، تأليف: عمر رضا كخالة، دار إحياء التراث العربي بيروت، بدون تاريخ: ٢٠٣/١.

٢ - طبقات الزبيديين: ١٤٥ بتصرف، وانظر الفهرست: ٨٠.

٣ - طبقات الزبيدي: ١٤٧، وانظر نزهة الألباء: ٢٢٩، وإنباه الرواة: ١/١٧٤، ووفيات الأعيان: ١/١٠٢ - ١٠٤.

٤ - والصواب: ثمان.

شُيُوخَةٌ:

لقد نبغ ثعلب في العديد من علوم اللغة، وطلب كل علم من أهله، وقد ذكر الزبيدي بعضهم، وهم:

١- **سلمة بن عاصم**: وقد كان عالمًا في النحو، وذكره ابن النديم في الفهرست، وذكره ابن الأنباري في نزهة الألباء، ويقوت في معجم الأدباء، والقفطي في إنباه الرواة، والسيوطي^(١) في بغية الوعاة، وفي المزهر.

٢- **محمد بن قادم**: هو أبو جعفر أحمد بن عبد الله بن قادم، أستاذ ثعلب، وذكر السيوطي أنه كان من أصحاب الفراء.

٣- **محمد بن حبيب**: ويروي ثعلب أن ابن حبيب كان يُملُّ شعر حسَّان بن ثابت، فلما عرف موضع ثعلب قطع الإملاء.

٤- **محمد بن سلَّام الجُمحيّ**: هو محمد بن سلَّام بن عبَّيد الله بن سالم الجُمحيّ، ولى محمد بن زياد مولى قدامة بن مَطْعُون الجُمحيّ، وتوفي سنة إحدى وثلاثين ومائتين بالبصرة، وذكره القفطي في إنباه الرواة، وذكره السيوطي في بغية الوعاة^(٢).

ويضيف ابن النديم على من سبق:

٥- **ابن الأعرابي**: هو عبد الله محمد بن زياد الأعرابي. و قول أبي العباس ثعلب: شهدت مجلس ابن الأعرابي وكان يحضره زهاء مائة إنسان. وكان يسأل ويُقرأ عليه، فيجيب من غير كتاب.

قال ولزمته بضع عشرة سنة ما رأيت بيده كتابًا قط. ومات في سنة إحدى وثلاثين ومائتين^(٣).

^١ - هو جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، وكان أعلم أهل زمانه بعلم الحديث وفنونه، وأخير عن نفسه أنه يحفظ مائتي ألف حديث، وله من الكتب: همع الهوامع، وبغية الوعاة، وتوفي سنة إحدى عشر وتسعمائة. انظر شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لأبي الفلاح عبد الحي بن عماد الحنبلي، (ت ١٠٨٩هـ)، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م: ٥١/٨ - ٥٤، ومعجم المؤلفين: ١٢٨/٥.

^٢ - طبقات الزبيدي: ١٣٧ - ١٤٠، ١٨٠ بتصرف، وانظر نزهة الألباء: ٢٢٨، ومعجم الأدباء: ١١٩/٥، وإنباه الرواة: ١/ ١٧٣، ووفيات الأعيان: ١/ ١٠٢، وبغية الوعاة: ١/ ٣٩٦، والمزهر: ٢/ ٤١٢.

^٣ - الفهرست: ٧٤ - ٧٦ بتصرف، وانظر نزهة الألباء: ٢٢٨، وإنباه الرواة: ١/ ١٧٣، ووفيات الأعيان: ١/ ١٠٢، وبغية الوعاة: ١/ ٣٩٦، و المزهر: ٢/ ٤١٢.

ويضيف ابن الأنباري علماء آخرين هم:

٦- علي بن المُغيرة الأثرم: وذكره القفطي في إنباه الرواة، والسيوطي في بغية الوعاة.

٧- الزُّبير بن بَكَّار: وذكره القفطي في إنباه الرواة، وابن خَلَّكان في وفيات الأعيان، والسيوطي في المزهري.

١٠- أبو الحسن أحمد بن إبراهيم^(١).

وذكر صاحب إنباه الرواة علماء آخرين وهم:

١١- إبراهيم بن المنذر الخزامي^(٢).

وذكر عبد السلام هارون علماء آخرين، وهم:

١٢- أبو ملحم محمد بن هشام الشيباني اللغوي.

١٣- أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل بن داود بن حمدون النديم.

١٤- أبو الفضل العباس بن فرج الرياشي البصري^(٣).

تلاميذه:

ذكر الزبيدي في كتابه الطبقات بعض تلاميذ ثعلب، وهم:

١- أبو الحسن الأخفش: هو أبو الحسن علي بن سليمان ويعرف بالأخفش الصغير، وكان من أفاضل علماء العربية، أخذ علمه عن ثعلب والمبرد^(٤)، تُوْفِيَ ببغداد سنة خمس عشرة وثلاثمائة، وذكره القفطي في إنباه الرواة، وابن خلكان في وفيات الأعيان، والسيوطي في البغية

٢- هارون بن الحائك: لقد كان ضريراً، وكان يزن بميزان ثعلب في النحو،

وذكره ابن النديم في الفهرست.

^١ - نزاهة الألباء: ٢٢٨ بتصرف، وانظر إنباه الرواة: ١٧٣/١، ووفيات الأعيان: ١٠٢/١، والمزهري: ٤١٢/٢.

^٢ - إنباه الرواة: ١٧٣/١ بتصرف، وانظر بغية الوعاة: ٣٩٦/١.

^٣ - مجالس ثعلب: ١٠/١-١١ بتصرف.

^٤ - هو أبو العباس محمد بن يزيد كان إمام أهل البصرة في زمانه، بل هو أعلم البصريين قاطبة، وكان فصيحاً مَفَوْهاً إخبارياً ثقة، توفي سنة ست وثمانين ومائتين، في خلافة المعتضد بالله. ودفن في مقابر الكوفة. انظر طبقات الزبيدي: ١٠١-١١٠، والفهرست: ٦٤-٦٥، ونزاهة الألباء: ٢١٧-٢٢٧.

٣- أبو موسى الحامض: هو أبو موسى بن سُلَيْمان، وكان بارعاً في اللغة والنحو

على مذهب الكوفيين، وكان في اللغة أبرع، وكان ضيق الصدر، سيء الخلق.

تُوفِّي في ذي الحجة سنة خمس وثلثمائة، وأوصى بدفاتره لابن فاتك المعتضديّ
ضناً بها أن تصير إلى أحدٍ غيره، وذكره ابن النديم في الفهرست.

٤- المعبديّ: هو أحمد بن عبد الله المعبديّ، وهو من ولد معبد بن العباس بن عبد

المطلب، وقد كان بارعاً في اللغة.

٥- ابن كيّسان: هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيّسان، كان بصريّاً كوفيّاً،

ويحفظ القولين، لكن ميله إلى مذهب البصريين أكثر، وذكره ابن الأنباري في نزهة
الألباء. وقال أبو عليّ^(١): سمعت أبا بكر بن مجاهد يقول: كان أبو الحسن بن كيّسان
أنحى من الشّيخين، يعني ثعلباً والمبرّد. توفي سنة تسع وتسعين ومائتين.

٦- أبو بكر بن الأنباري: هو أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار بن الحسن

الأنباري، قال أبو عليّ: كان يحفظ فيما ذكر ثلثمائة ألف بيت، وكان ثقةً ديناً صدوقاً،
وكان أحفظ من تقدّم من الكوفيين. تُوفِّي في سنة سبع وعشرين وثلثمائة. وفي بعض
النسخ: توفي في بغداد سنة ثمان وعشرين وثلثمائة يوم الأضحى، وذكره ابن النديم في
الفهرست، وابن الأنباري في نزهة الألباء، والقفطي في إنباه الرواة، وابن خلكان في
وفيات الأعيان، والسيوطي في المزهر.

٧- نفظويه: هو أبو عبد الله إبراهيم بن محمد بن عرفة بن سليمان بن المغيرة بن

حبيب بن المهلب بن أبي صُفْرة العنكيّ الأزديّ المعروف بنفظويه.

كان أديباً متفنناً في الأدب، وكان يروى الحديث، وكان ضعيفاً في النحو،

توفي ببغداد سنة ثلاث وعشرين وثلثمائة، وذكره ابن الأنباري في نزهة الألباء،
والسيوطي في بغية الوعاة^(٢).

^١ - هو الحسن بن أحمد أبو عليّ الفارسيّ، كان إمام العربيّة في زمانه، مولده فارس، وأكثر إقامته في بغداد، وأشهر تلاميذه
ابن جني، وله في النحو مصنفات كثيرة، أكثرها مسائل متفرقة، توفي سنة سبع وسبعين وثلثمائة. انظر الفهرست: ٦٩،
ونزهة الألباء: ٣١٥-٣١٧، وبغية الوعاة: ٤٩٦/١-٤٩٧.

^٢ - طبقات الزبيدي: ١١٥-١١٦، ١٥١-١٥٤ بتصرف، وانظر الفهرست: ٨١-٨٢، ونزهة الألباء: ٢٣٥، ٢٤١-٢٤٢،
٢٦٠-٢٦٢، و٢٦٤-٢٧١، وإنباه الرواة: ١/١٧٤، ١٨٣، ووفيات الأعيان: ١/١٠٢، وبغية الوعاة: ١/٣٩٦، والمزهر:
٤١٣/٢.

ويضيف ابن النديم تلميذاً آخر، وهو:

٨- أبا عمر الزاهد: أما أبو عمر محمد بن عبد الواحد بن أبي هشام اللغويّ الزاهد، فكان من أكابر أهل اللُّغة، وكان يُعرف بـغلام ثعلب. وكان المحدثون يوتقونه ويصدّقونه.

وعن محمد بن العباس بن الفرات، قال: كان مولد أبي عمر سنة إحدى وستين ومائتين، وعن أبي الحسن محمد بن عبد الله بن رزق، قال: توفي أبو عمر الزاهد سنة أربع وأربعين وثلاثمائة.

قال الخطيب: والصحيح أنه توفي في سنة خمس وأربعين وثلاثمائة، وذلك في خلافة المطيع لله تعالى، ودفن في الضفة التي تقابل قبر معروف الكرخي، وذكره ابن الأنباري في نزهة الألباء، والقفطي في إنباه الرواة، وابن خلكان في وفيات الأعيان، والسيوطي في بغية الوعاة^(١).

ويضيف ابن الأتباري على من سبق من تلاميذ ثعلب:

٩- أبو عبد الله اليزيدي: هو أبو عبد الله محمد بن العباس بن محمد بن أبي محمد اليزيدي، فأخذ عن عمّه عبيد الله وعن أبي العباس ثعلب وأبي الفضل الرياشي، وكان راوية للأدب، وتوفي في سنة عشر وتلثمائة، في خلافة المقتدر بالله تعالى.

١٠- ابن الخراز: هو أبو الحسن عبد الله بن محمد الخراز النحويّ، أخذ عن أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، وعن أبي العباس محمد بن يزيد المبرد وغيرهما. وله مصنفات كثيرة، منها: علوم القرآن، والمختصر في علوم اللغة، والمقصود والممدود، والمذكر والمؤنث، وغير ذلك. وتوفي في سنة خمس وعشرين وتلثمائة، في خلافة الرازي بالله تعالى.

١١ - إبراهيم بن إسحاق بن بشير الحربي^(٢).

^١ - الفهرست: ٨٢-٨٣ بتصريف، وانظر نزهة الألباء: ٢٧٦-٢٨٠، وإنباه الرواة: ١/١٧٤، ووفيات الأعيان: ١/١٠٢، وبغية الوعاة: ١/٣٩٦.
^٢ - نزهة الألباء: ٢٣٣-٢٣٤، ٢٤٣، ٢٤٨، ٢٦٣، ٢٧٣، ٢٨٨-٢٩٠ بتصريف، وانظر إنباه الرواة: ١/١٧٤، ووفيات الأعيان: ١/١٠٢، وبغية الوعاة: ١/٣٩٦.

وذكر عبد السلام هارون تلاميذ آخرين، وهم:

- ١٢ - داود بن الهيثم.
- ١٣ - محمد بن عبد الله بن موسى الكرماني.
- ١٤ - أبو بكر بن العباس بن عبد الله بن عثمان.
- ١٥ - محمد بن ولاد التميمي.
- ١٦ - محمد بن يعقوب بن ناصح الأصبهاني.
- ١٧ - أحمد بن الفضل بن شبانة.
- ١٨ - إبراهيم بن حمويه المروزي الحراني.
- ١٩ - محمد بن علي بن الحسين أبو طالب النحوي، وكان يسمى بعلام ثعلب.
- ٢٠ - محمد بن عبد الرحمن النحوي^(١).

مكانته العلمية:

تصدر ثعلب مجالس التدريس وهو ابن خمس وعشرين سنة، وكان يحفظ الكثير من الغريب ورواية الشعر، ومعرفة النحو على مذهب الكوفيين على ما ليس عليه أحد.

نقل الزبيدي آراء كثيرة - في طبقات النحويين - ومنها:

قال أبو علي: حدثني أبو بكر بن القاسم بن محمد بن بشار الأنباري، قال: نظر أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب في النحو وله ثماني عشرة سنة، وصنّف الكتب وله ثلاث وعشرون سنة، وكان ثقةً صدوقاً حافظاً للغة عالماً بالمعاني. وحدثني أبو بكر محمد بن القاسم أيضاً أن الريّاشي سئل حين انصرف من بغداد إلى البصرة عن علماء بغداد، فقال ما رأيت منهم أعلم من الغلام المنبّر، يعني ثعلباً.

^١ - مجالس ثعلب: ١/١٢-١٣ بتصرف.

وقال سمعت أحمد بن إسحاق المعروف بابن المدور يقول: كنت أرى أبا عبد الله بن الأعرابي يشكُّ في الشيء فيقول: ما عندك يا أبا العباس في هذا؟ ثقةً بغزارة حفظه. كان أبو العباس ثعلب ومحمد بن يزيد عالمين؛ قد ختم بهما تاريخُ الأدباء^(١).
ويقول ابن الأباري: (٢) "وقال أبو بكر بن محمد التاريخي: أحمد بن يحيى ثعلب أصدق أهل العربية لساناً، وأعظمهم شأنًا، وأبعدهم ذكرًا، وأرفعهم قدرًا، وأوضحهم علمًا، وأرفعهم حلمًا، وأثبتهم حفظًا، وأوفرهم حظًا في الدين والدنيا.
وقال المبرد: أعلم الكوفيين ثعلب، فذكر [له] الفراء، فقال: لا يعشُرُهُ.
وقال علي بن جمعة بن زهير: سمعت أبي يقول: لا يرد عرصات القيامة أحدٌ أعلم بالنحو من أبي العباس ثعلب".

ويقول القفطي: (٣) "قال بن عبد الملك التاريخي: ثعلب فاروق النحويين والمُعَاير على اللّغويين من الكوفيين والبصريين، أصدقهم لسانًا، وأعظمهم شأنًا، وأبعدهم ذكرًا، وأرفعهم قدرًا، وأصحهم علمًا، وأوسعهم حلمًا، وأثبتهم حفظًا، وأوفرهم حظًا في الدين والدنيا".

مما سبق ذكره من آراء العلماء يتضح ما كان لأبي العباس ثعلب من مكانة علمية مرموقة، في نهضة النحو الكوفي وتطوره، وفي خدمة العلم والعلماء من بعده.

مؤلفاته:

لقد حفظ التاريخ لأبي العباس الكثير من المؤلفات في فنون العربية والقرآن، وقد رجعت إلى الفهرست، ومعجم الأدباء، وإنباه الرواة، ووفيات الأعيان، وبغية الوعاة، والأعلام، وغيرها فوجدت فيها المؤلفات الآتية:

لقد ذكر ابن النديم في الفهرست كتبًا منها: المصون في النحو، وكتاب اختلاف النحويين، وكتاب معاني القرآن، وكتاب الموقفي مختصر في النحو (كتاب ما يلحن فيه العامة)، وكتاب القراءات، وكتاب معاني الشعر، وكتاب التصغير، وكتاب ما ينصرف وما لا ينصرف، وكتاب ما يجزى وما لا يجزى، وكتاب الشواذ، وكتاب الأمثال، وكتاب الإيمان والدواهي، وكتاب الوقف والابتداء، وكتاب استخراج الألفاظ

^١ - طبقات الزبيدي: ١٤١-١٤٣ بتصرف، وانظر معجم الأدباء: ١٠٧/٥-١٠٩، إنباه الرواة: ١/١٧٩، ١٧٤، ووفيات الأعيان: ١/١٠٢.

^٢ - نزاهة الألباء: ٢٢٩-٢٣٠، وانظر إنباه الرواة: ١/١٧٧، ووفيات الأعيان: ١/١٠٢.

^٣ - إنباه الرواة: ١/١٧٦-١٧٧.

من الأخبار، وكتاب الهجاء، وكتاب الأوسط، وكتاب غرائب القراءات، وكتاب المسائل، وكتاب حدّ النحو، و(كتاب الفصيح))، وكتاب المجالس. كما ذكر ما ألف من شروح كبار الشعراء، مثل: الأعشى، والنابختين، وطفيل، والطرماح وغيرهم (١).

ويضيف ياقوت الحموي على ما سبق المؤلفات الآتية:

كتاب قواعد الشعر، وشرح ديوان زهير، وكتاب إعراب القرآن الكريم (٢).

ويضيف البغدادي (٣) على ما سبق المؤلفات الآتية:

ديوان عروة بن حزام، وديوان أعشى باهلة برواية ثعلب، وديوان رافع بن هريم اليربوعي (٤).

وله من الكتب أيضًا مجموعة من المصنفات، وهي:

كتاب الأبيات السائرة، وشرح قصيدة كعب بن زهير، وشرح قصيدة لعمارة بن عقيل بن بلال بن جرير، وشرح لامية الشنفرى، وكتاب مجاز الكلام وتصاريفه، وكتاب النوادر (٥).

وفاة ثعلب:

ذكر الزبيدي قول أبي بكر محمد بن يحيى الصولي: مات يوم السبت لعشر خلون من جمادى الأولى سنة إحدى وتسعين ومائتين، ودفن في مقابر الشام. وفي نفس السنة التي مات فيها ثعلب مات أبو الحسين القاسم بن عبيد الله بن سليمان بن وهب ولي الدولة، وأبو العباس أحمد بن محمد بن الفرات (٦).

١ - الفهرست: ١٨ بتصرف، وانظر معجم الأدباء: ١٤٣/٥ - ١٤٤، وإنباه الرواة: ١/١٨٥ - ١٨٦، ووفيات الأعيان: ١/١٠٣ - ١٠٤، وبغية الوعاة: ١/٣٩٧، والأعلام: ١/٢٦٧، ومعجم المؤلفين: ١/٢٠٣.

٢ - معجم الأدباء: ١/٣٠٥ بتصرف، وانظر إنباه الرواة: ١/١٨٦، ووفيات الأعيان: ١/١٠٤، والأعلام: ١/٢٦٧. ٣ - هو عبد القادر بن عمر البغدادي، علامة بالأدب والتاريخ والأخبار، وأولع بالأسفار، فرحل إلى دمشق ومصر، وأشهر مؤلفاته: خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب، وشرح شواهد الشافية، وشرح شواهد مغني اللبيب، وغيرها، توفي سنة ثلاث وتسعين وألف. انظر معجم المؤلفين: ٥/٢٩٥.

٤ - خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣ هـ)، المطبعة الميرية، بولاق، القاهرة، الطبعة الأولى، بدون تاريخ: ١/٩ - ١٠، ٩١، ٢/٢٧٨ بتصرف.

٥ - ذكره محقق المجالس عبد السلام هارون: ١/١٨ - ٢٢ بتصرف.

٦ - طبقات الزبيدي: ١٤٩ - ١٥٠ بتصرف، وانظر الفهرست: ٨١، ونزهة الألباء: ٢٣٢، ومعجم الأدباء: ١٠٣/٥ - ١٠٦، وإنباه الرواة: ١/١٧٩، ووفيات الأعيان: ١/١٠٤.

ويوضح ابن الأثير أنه توفي في خلافة المكتفي أبي محمد عليّ بن المعتضد^(١).

ويضيف ياقوت أنه أصيب في أواخر أيامه بصمم فصدّمته فرس وسقط، توفي على إثرها^(٢).

^١ - نزهة الألباء: ٢٣٣ بتصرف.
^٢ - معجم الأدباء: ١ / ٣٠٥ بتصرف، وانظر إنباه الرواة: ١ / ١٨٥، وبغية الوعاة: ١ / ٣٩٧، والأعلام: ١ / ٢٦٧.

المبحث الثاني

مكانة المجالس

أولاً: المجالس والأماشي:

يقول عبد السلام هارون: (١) "أرى أن هناك فرقاً دقيقاً بين هذين اللفظين في أصل استعمالهما، وكل منهما مظهر لما كان يدور من تدوين لأقوال العلماء والمتصدرين للتعليم. أما الأماشي فكان يملئها الشيخ أو من ينيبه عنه بحضرتة فيتلقفها الطلاب بالتقليد في دفاترهم.

وفي هذا يكون الشيخ قد أعد ما يملئه، أو يلقي إلى الطلبة ما يشاء من تلقاء نفسه. وأما المجالس فتختلف عن تلك بأنها تسجيل كامل لما كان يحدث في مجالس العلماء، ففيها يلقي الشيخ ما يشاء من تلقاء نفسه، وفيها كذلك يُسأل الشيخ فيجيب. فيدون كل ذلك فيما يسمى مجلساً. وكثيراً ما يعثر القارئ في مجالس ثعلب هذه على ذلك المظهر العلمي الجليل، الذي يحاول ثعلب فيه أن يتقبل الأسئلة من طلابه فيجيب الجواب السديد أحياناً، وحيناً يتردد، وحيناً يقول لا أدري. كما أن رواة المجالس يعنون كذلك بإثبات سائر ما يحدث في المجلس مما له صلة بأداء النص.

ونحن حين نقص آثار العلماء لنستبين مثل هذا الكتاب في منهجه وفنه لا نجد له شبيهاً، حتى ما سمي باسم ((المجالس)) وسرده صاحب كشف الظنون لا تجد فيه ما يوحي بقليل أو كثير إلى هذه الطريقة التعليمية.

وأما الأماشي فهي كثيرة جداً، وبمراجعة كشف الظنون يلقي القارئ أمشاجاً (٢) من الكتب المؤلفة في ذلك، من كتب اللغة والأدب والحديث والفقهاء وغيرها من العلوم. وأشهرها أمال الزجاجي، والقالي، وابن الشجري، والمرتضى. وقد طبعت جميع هذه الأماشي السالفة الذكر.

ثانياً: منهج ثعلب في كتاب المجالس:

لقد لاحظت من خلال هذا البحث أن ثعلباً كان يقول: قال الكسائي، أو قال الفرّاء، مما يوضح التزامه مذهبهما. ويتحدث الزبيدي في كتابه الطبقات عن منهج ثعلب، فيقول: (٣) "وقال الأوارجي الكاتب: حدثني العجوزي قال: كان ثعلب من الحفظ

١ - مجالس ثعلب: ٢٣ / ١ - ٢٤.

٢ - تعني أخلاط.

٣ - طبقات الزبيدي: ١٤١، وانظر إنباه الرواة: ١ / ١٧٩.

والعلم، وصدق اللّهجة والمعرفة بالغريب، ورواية الشعر القديم، ومعرفة النحو على مذهب الكوفيين؛ على ما ليس عليه أحدٌ، وكان يدرسُ كتبَ الفراء وكتبَ الكسائي درساً.

ولم يكن يعلمُ مذهب البصريين، ولا مستخرجاً للقياس، ولا مطالباً له؛ وكان يقول: قال الفراء، وقال الكسائي، فإذا سُئِلَ عن الحجة والحقيقة في ذلك لم يغرق في النظر".

الفصل الثاني

المرفوعات في كتاب مجالس ثعلب

ويشتمل على مبحثين:

المبحث الأول: تمهيد في علم النحو.

المبحث الثاني: المرفوعات الواردة في كتاب مجالس ثعلب.

تمهيد:

تعريف النحو:

لغة: هو إعراب الكلام العربي. والنحو: القصد والطريق، يكون ظرفاً ويكون اسماً، نحاه ينحوه وينحاه نحواً وانتحاه، ونحو العربية منه، وهو في الأصل مصدر شائع أي نحوت نحواً كقولك قصدت قصداً، ثم خص به انتحاء هذا القبيل من العلم، والجمع أنحاء ونحو؛ وابن السكيت^(١): نحا نحوَه إذا قصدَه، ونحا الشيء ينهاه وينحوه إذا حرّفه، ومنه سمي النحويُّ لأنه يُحرّف الكلام إلى وجوه الإعراب. ورجل ناح من قوم نحاة: نحويُّ، وكان هذا إنما هو على النسب كقولك تامرٌ ولاينٌ. وجمع النحوي أنحاء ونحويٌّ ونحاء؛ عن سيبويه^(٢). والنحوي أيضاً، ونحى الشيء ينحاه نحياً ونحاه فتتَحَّى: أزاله^(٣).

اصطلاحاً: ويعرفه ابن جني^(٤) فيقول: ^(٥) هو انتحاء سمّت كلام العرب في تصرّفه من إعراب وغيره؛ كالتثنية، والجمع، والتحقيق، والتكسير والإضافة، والنسب، وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطلق بها وإن لم يكن منهم؛ وإن شذّب بعضهم عنها ردّ به إليها.

تعريف اللحن:

هو ترك الصواب في القراءة والنشيد ونحو ذلك، لحن يلحن لحناً ولحناً ولحنواً، ورجل لاحنٌ ولحانٌ ولحانةٌ ولحنةٌ: يُخطئ، وفي المحكم: كثير اللحن. ولحنته: نسبه إلى اللحن. وألحن في كلامه أي أخطأ. وألحنه القول: أفهمه إياه، فلحنه لحناً:

^١ - هو أبو يوسف يعقوب بن إسحاق السكّيت، وتوفي في سنة أربع وأربعين ومائتين. انظر طبقات الزبيدي: ٢٠٢ - ٢٠٤، ونزهة الألباء: ١٧٨ - ١٨٠، وبغية الوعاة: ١/٥٠٧ - ٥٠٩، وشذرات الذهب: ١٠٦/٢.

^٢ - هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تلميذ الخليل بن أحمد، وإمام النحو، وصاحب ((الكتاب))، أول كتاب جامع في النحو على الإطلاق، مات بالأهواز، وقيل بشيراز، وهو ابن ثلاث وثلاثين سنة، توفي سنة ثمانين ومائة. انظر طبقات الزبيدي: ٦٦ - ٧٢، والفهرست: ٥٧، ونزهة الألباء: ٦٠ - ٦٦.

^٣ - لسان العرب، لابن منظور، تحقيق: عبدالله علي الكبير، ومحمد أحمد حسن، وهاشم محمد الشاذلي، طبعة جديدة، بدون تاريخ: (نحا) يتصرف.

^٤ - هو أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، كان إمام النحو واللغة والأدب في القرن الرابع. أبوه مملوك رومي، مولده الموصل، ووفاته في بغداد، سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة في خلافة القادر بالله تعالى. انظر الفهرست: ٩٥، ونزهة الألباء: ٣٣٢ - ٣٣٤.

^٥ - الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني (٣٩٢ هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى، بيروت، الطبعة الثانية، بدون تاريخ: ٣٤/١.

فهِمَهُ. وَلَحْنَهُ عَن لَحْنًا؛ عَن كِرَاعٍ: فَهِمَهُ؛ قَالَ ابْنُ سَيِّدِهِ: وَهِيَ قَلِيلَةٌ، وَالْأَوَّلُ أَعْرَفُ.
وَرَجُلٌ لَّحْنٌ: عَارِفٌ بِعَوَاقِبِ الْكَلَامِ ظَرِيفٌ. يُقَالُ: لَحَنَ فُلَانٌ فِي كَلَامِهِ إِذَا مَالَ عَن
صَحِيحِ الْمَنْطِقِ، وَأَرَادَ أَنْ بَعْضُكُمْ يَكُونُ أَعْرَفَ بِالْحِجَةِ وَأَفْطَنَ لَهَا مِنْ غَيْرِهِ. وَاللَّحْنُ،
بِفَتْحِ الْحَاءِ: الْفِطْنَةُ، وَهُوَ بِتَسْكِينِ الْحَاءِ وَهُوَ الْخَطَأُ فِي الْكَلَامِ. وَلَحَنَ إِلَيْهِ يَلْحَنُ لَحْنًا
أَيَّ نَوَاهٍ وَمَالَ إِلَيْهِ. قَالَ ابْنُ بَرِيٍّ وَغَيْرُهُ: لِلْحَنْ سِتَّةٌ مَعَانٍ: الْخَطَأُ فِي الْإِعْرَابِ وَاللُّغَةِ
وَالْغِنَاءِ وَالْفِطْنَةُ وَالتَّعْرِيبُ وَالْمَعْنَى، فَالْحَنْ الَّذِي هُوَ الْخَطَأُ فِي الْإِعْرَابِ يُقَالُ مِنْهُ
لَحْنٌ فِي كَلَامِهِ، بِفَتْحِ الْحَاءِ، يَلْحَنُ لَحْنًا، فَهُوَ لَحَّانٌ وَلَحَّانَةٌ^(١).

١ - اللسان: (لحن) يتصرف.

المرفوعات الواردة في كتاب مجالس ثعلب.

١ - مسألة: القول في الأسماء الستة.

"ويقال: هذا أبوك، وهذا أباك، وهذا أبوك، ثلاث لغات، فمن قال: أبك قال: هذان أباك، أب وأبان. ويجوز فيه أبوان. ومن قال: أباك وأبوك فتثنيتهما واحدة: أبوان. وأنشد:

١- سِوَى أَبِكِ الْأَدْنَى وَأَنَّ مُحَمَّدًا
عَلَا كُلَّ عَالٍ يَا بَنَ عَمِّ مُحَمَّدٍ^(١)»(٢).

(الطويل)

قال أبو العباس ثعلب: (٣) "الفراء يقول: من أتم الأب فقال هذا أبوك فأضاف إلى نفسه قال: هذا أبي، خفيف. قال: والقياس قول العرب: هذا أبوك وهذا أبي - فاعلم - ثقيل؛ وهو الاختيار. وأنشد:

٢- فَلَا وَأَبِيَّ لَا آتِيكَ حَتَّى
يُنْسَى الْوَالِدُ الصَّبُّ الْحَيْنَا^(٤)».

(الوافر)

ويرى سيبويه أنها تضاف إلى المعرفة، نحو قولك: هذا أخوك، ومررتُ بأبيك، فعرفت بالكاف التي أضيفت لها؛ لأن الكاف يراد بها الشيء بعينه دون سائر أمته^(٥).

يقول سيبويه: (٦) "أما ما لا يتغير فأب وأخ ونحوهما، تقول: هذا أبوك وأخوك كإضافتهما قبل أن يكونا اسمين، لأن العرب لما ردتته في الإضافة إلى الأصل والقياس تركته على حاله في التسمية كما تركته في التثنية على حاله. وذلك قولك: أبوان في رجل اسمه أب".

١ - البيت بلا نسبة في مجالس ثعلب: ٢ / ٤٠٠، وفي اللسان: (أبي).

٢ - مجالس ثعلب: ٢ / ٤٠٠.

٣ - المصدر السابق: ٢ / ٤٧٦.

٤ - البيت بلا نسبة في مجالس ثعلب: ٢ / ٤٧٦، وفي الخزانة: ٢ / ٢٧٣.

٥ - انظر الكتاب، لسبويه أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت: ١٨٠هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون،

الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م: ٢ / ٥.

٦ - المصدر السابق: ٣ / ٤١٢.

وذكر ابن الأنباري رأي الكوفيين أنّ الأسماء الستة المُعْتَلَّة، وهي: أبوك، وأخوك، وحموك، وهنوك، وفوك، وذو مال فهي مُعْرَبَةٌ من مكانين.

واحتجوا بأن قالوا أجمعنا على أنّ هذه الحركات -التي هي الضمة والفتحة والكسرة- تكون علامة للإعراب في حالة الأفراد، كقولنا: هذا أبُّ لك، ورأيتُ أبًا لك، ومررت بأبِّ لك، والأصل فيه أبو، فاستنقلوا الإعراب على الواو، فأوقَعُوهُ على الباء وأسقطوا الواو؛ فأصبحت الحركات علامات للإعراب. فإذا أضفت، تقول: هذا أبوك، ورأيت أباك، ومررت بأبيك، فالإضافة طارئة على الأفراد فبقيت الضمة والفتحة والكسرة على ما كانت عليه في حال الأفراد فهي علامة للإعراب في حالتي الأفراد والإضافة.

وأما الجواب عن الكوفيين: فأما كلامهم فهو فاسد؛ لأن حرف الإعراب في حال الأفراد هو الباء، ولأن اللام التي هي الواو من ((أبو)) لما حذفَت صارت العين التي هي الباء بمنزلة اللام في كونها آخر الكلمة، فكانت الحركات التي عليها حركات إعراب، وأما في حالة الإضافة فحرف الإعراب هو حرف العلة، فردّوا اللام في حالة الإضافة، فأصبحت اللام وهي حرف علة علامة للإعراب؛ لأنه لا يجوز دخول علامة الإعراب في حشو الكلمة.

وأما قولهم: إنّ الحركة التي تكون إعرابًا للمفرد هي بعينها كالإعراب في حال الإضافة، فلا يقاس عليه.

وذهب البصريون إلى أنّ الأسماء الستة معربة من مكان واحد، والواو والألف والياء هي حروف إعراب. وإليه ذهب أبو الحسن الأَخْفَش^(١) في أحد القولين. وذهب في القول الثاني إلى أنها ليست بحروف إعراب، ولكنها دلائل الإعراب، كالواو والألف والياء في التنثية والجمع، وليست بلام الفعل. وذهب علي بن عيسى الرِّبَّعيُّ إلى أنها كانت مرفوعة ففيها نقل بلا قلب، وإذا كانت منصوبة ففيها قلب بلا نقل، وإذا كانت مجرورة ففيها نقل وقلب.

وذهب أبو عثمان المازني^(٢) إلى أنّ الباء حرفُ الإعراب، وإنما الواو والألف والياء نشأت عن إشباع الحركات.

^١ - هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي البلخي، ويعرف بالأخفش الأوسط، أخذ العربية عن سيبويه، وزاد بحر الخيب في العروض، وتوفي سنة خمس عشرة ومائتين. انظر طبقات الزبيدي: ٧٢-٧٤، والفهرست: ٥٨، ونزهة الألباء: ١٣٣، وشذرات الذهب: ٣٦/٢، وبغية الوعاة: ٥٩٠/١ - ٥٩١.

^٢ - هو أبو عثمان بكر بن محمد بن عثمان المازني، كان إمامًا في العربية، متسعمًا في الرواية، متمكنًا من فن المناظرة، وله في النحو والصرف تصانيف، توفي سنة تسع وأربعين ومائتين بالبصرة، وقيل سنة ست وثلاثين ومائتين. انظر طبقات الزبيدي: ٨٧ - ٩٣، والفهرست: ٦٢-٦٣، ونزهة الألباء: ١٨٢-١٨٧.

وقد حكي عن بعض العرب أنه يُقال: هذا أبُك، ورأيتُ أبُك، ومررتُ بأبُك، بدون ذكر الواو أو الألف أو الياء.

وقد حكي عن بعض العرب أنهم قالوا: هذا أباك، ورأيت أباك، ومررت بأباك - بالألف في حالة الرفع والنصب والجر - فيجعلونه اسماً مقصوراً، كقول الشاعر:

٣- إِنْ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا

قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا^(١).

(مشطور الرجز)

وأما حجة البصريين فقالوا: إنما قلنا إنه معرب من مكان واحد؛ لأن الإعراب إنما دخل الكلام في الأصل لمعنى وهو الفصل وإزالة اللبس. ولا حاجة لأن يجمعوا بين إعرابين؛ لأن أحد الإعرابين يقوم مقام الآخر. وأما من ذهب إلى أنها ليست بحروف إعراب ولكنها دلائل الإعراب، فهذا القول فاسد؛ لأن هذه الحروف آخر الكلمة، فوجب أن يكون الإعراب فيها. وأما من ذهب إلى أن الباء حرف الإعراب وإنما الواو والألف والياء نشأت عن إشباع الحركات، فقال: لأن الباء تختلف عليها الحركات في حالة الرفع والنصب والجر كما تختلف حركات الإعراب على سائر حروف الإعراب، فدل على أن الباء حرف إعراب، والحركات التي عليها حركات إعراب.

^١ - البيتان لرؤبة بن العجاج، في مجموع أشعار العرب، وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج، اعتنى بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد، دار الأفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م: ١٦٨، وينسبهما محقق الإنصاف: ١٨/١، لأبي النجم الفضل بن قدامة العجلي، وفي شرح المفصل، لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت: ٦٤٣هـ) عالم الكتب، بيروت، ومكتبة المنتبي، القاهرة، بدون تاريخ: ١/٥٣، و أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري (ت: ٧٦١هـ)، ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، لمحمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م: ١/٤٤، و شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي (ت ٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، القاهرة، الطبعة العشرون، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م: ١/٥١، ومع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق وشرح: عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م: ١/١٢٨، والخزانة: ٣/٣٣٧.

وهذا القول ظاهره فاسد؛ لأن إشباع الحركات إنما يكون في ضرورة الشعر، وفي غيره لا يجوز ذلك بالإجماع، والحركات التي على الباء ليست للإعراب (١).

٢- مسألة: القول في ((ذو)) بمعنى صاحب أم بمعنى هذا.

قال أبو العباس ثعلب: (٢) "قال بعضهم لسبويه: كيف تُنشِد:

٤- يَا صَاحِ يَا ذَا الضَّامِرِ العَنَسِ وَالرَّحْلِ ذِي الأَقْتَابِ وَالْجَلْسِ (٣).
(الكامل)

قال: فرفع. قال: فقلت له: فأيش تصنعُ بقوله: ((والرَّحْلِ))؟ قال: من ذا أفرُّ. وصعد في الدرجة.

قال: الشعرُ معناه يا صاحب العنس الضامر والرَّحْلِ. فقال:

يَا صَاحِ يَا ذَا الضَّامِرِ العَنَسِ " .

"وقال: إنما أخطأ سبويه في هذا البيت، فأنشده بالرفع وهو على الخفض:

يَا صَاحِ يَا ذَا الضَّامِرِ العَنَسِ

١ - الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين، والكوفيين، لكامل الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي (ت: ٥٧٧هـ)، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، لمحمد محي الدين عبد الحميد، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م: ١/ ١٧- ٣٣ بتصرف، وانظر الباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت: ٦١٦هـ)، تحقيق: عبد الإله نبهان، دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م: ١/ ٨٨- ٩٥، وشرح المفصل: ١/ ٥١- ٥٥، والكافية في النحو، لجمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي المالكي (ت: ٦٤٦هـ)، شرح رضي الدين محمد بن الحسن الاستربادي النحوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م: ١/ ٢٧- ٢٩، وأوضح المسالك: ١/ ٣٩- ٤٦، وشذور الذهب: ٥٧- ٥٩، وشرح ابن عقيل: ١/ ٤٣- ٥٤، وهمع الهوامع: ١/ ١٢٢- ١٣٢.

٢ - مجالس ثعلب: ١/ ٢٧٥.

٣ - البيت في الكتاب: ٢/ ١٩٠، لخزرج بن لوذان السدوسي، والرواية فيه: والرَّحْلُ والأَنْسَاعُ وَالْجَلْسُ، ورواه المبرد في المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، القاهرة، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م: ٤/ ٢٢٣، برواية: والرَّحْلُ والأَقْتَابِ وَالْجَلْسِ، والأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهيل بن السراج (ت: ٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م: ١/ ٣٣٩، والخصائص: ٣/ ٣٠٢، وشرح المفصل: ٢/ ٨، وشرح قطر الندى وبل الصدى، لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، بدون تاريخ: ٢٩٣، والخزانة: ١/ ٣٠٢.

لأنه ذهب بذا مذهب هذا، ونو يذهب مذهباً (هذا) ومذهباً (صاحباً)، فهي هنا في معنى صاحب؛ لأنه قال يا صاحب العنس الضامر والرحل والأقتاب والحس. وخطأ أن يكون يا هذا العنس والضامر^(١).

ذكر سيبويه بيت الشعر برفع كلمة ((الضامر)) على اعتبار أن ((ذا)) جاءت بمعنى هذا، وأنه رفع وصف المنادى بالرغم من وجود مضاف بعده وهي كلمة ((العنس))، ولكنها مضافة إضافة غير محضة. وقد خالفه ثعلب في أن ((ذا)) جاءت بمعنى صاحب، والذي يدل على ذلك أنه جاء بعدها كلمة ((العنس)) بدل من الضامر، وهي مجرورة فحق الضامر الخفض؛ لأنه مضاف إلى ((ذا)) التي بمعنى صاحب، فيأتي بعدها مضاف إليه، وثعلب لا يرى صحة لرواية سيبويه بالخفض لكلمة ((الضامر))^(٢).
وأورد ابن هشام^(٣) كلمة ((الضامر)) بالرفع والنصب^(٤).

٣- مسألة: القول في علامة إعراب ((كلاهما)) بالحركات أم بالحروف.

"وأشدد:

٥- أَرْجَزًا تُرِيدُ أُمَّ قَرِيضًا

أُمَّ هَكَذَا بَيْنَهُمَا تَعْرِيضًا

كِلَاهُمَا أُجِيدُ مُسْتَرِيضًا^(٥).

(الرجز)

^١ - مجالس ثعلب: ٢/ ٤٤٥، وانظر اللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٨٩، وقطر الندى: ٥٩، وأوضح المسالك: ١/ ٣٩-٤٠، وشدور الذهب: ٥٤-٥٥، وشرح ابن عقيل: ١/ ٤٣-٤٥، ٤٤، ٥٤، وهمع الهوامع: ١/ ١٢٣.
^٢ - الكتاب: ٢/ ١٩٠ بتصرف، وانظر المقتضب: ٤/ ٢٢٣، وشرح المفصل: ٨/ ٢.
^٣ - هو أبو محمد عيد الله جمال الدين يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري، كان من أهل العلم، ومن أعيان فقهاء الديار المصرية، توفي سنة إحدى وستين وسبعمائة. انظر شذرات الذهب: ٧/ ٢٨٥-٢٨٦.
^٤ - انظر قطر الندى: ٢٩٣-٢٩٤.
^٥ - الأبيات منسوبة في مجالس ثعلب: ١/ ٥٨، للأغلب العجلي، وفي اللسان: (قرض، روض)، لحميد الأرقط.

قال: رفع ((كلاهما)) وهو في موضع نصب، وكلا يرفع في موضع النصب.
والبصريون يقولون: رفع كلا برجوع الهاء" (١).

ويرى ثعلب أن ((كلا)) في موضع نصب للفعل أجيدٌ، ولكن البصريين يرفعونها.

وفي حين يرى سيبويه أن كلهم يجوز فيها أن تبني على ما قبلها، وهذا ضعيف؛ لأنه جائز الابتداء بها، وأن ((كليهما)) تجري مجرى كلهم. ويجوز إضافة كلا إلى ظاهر أو ضمير، كقولنا: رأيتُ كلاً أخويك، ومررتُ بكليهما (٢).

وسألت الخليل (٣) عن كلا فرأى أن لا مفرد لها؛ ولهذا ألحقت بالمتنى أبدأ (٤).
ذهب الكوفيون إلى أن ((كلا)) فيها تنثية لفظية ومعنوية، ودليلهم أن بعض كلام العرب المنقول عنهم في الشعر، أما القياس أنها تقلب الألف إلى ياء في حالتي النصب والجر إذا أضيفت إلى المضمرة، مثال: رأيت الرجلين كليهما، ومررت بالرجلين كليهما.

وهو خلاف الألف في كلمتي ((عصا ورحا))، فالألف فيهما أصلية ولا تتغير.
وذهب البصريون إلى أن فيها إفراداً لفظياً وتنثية معنوية، والألف فيها كعصا ورحا، ودليلهم أن الضمير تارة يُردُّ إليهما مفرداً حملاً على اللفظ وتارة يُردُّ إليهما متنى حملاً على المعنى، فردُّ الضمير مفرداً حملاً على اللفظ، كقوله تعالى: ﴿كَلِمَاتُ الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا﴾ (٥) فقال آتت ولم يقل آتتا. وأما ردُّ الضمير حملاً على المعنى فقد حكي كثيراً عن العرب قولهم: كلاهما قائمان. والذي يدل على أنها ليست للتنثية أنها إذا أضيفت إلى المظهر لا تقلب في حالتي النصب والجر، تقول: رأيتُ كلا الرجلين، ومررتُ بكلا الرجلين (٦).

ويرى ابن هشام أن ((كلا)) إذا أضيفت إلى الظاهر كان إعرابها بحركات مقدره على الألف كالاسم المقصور في جميع الحالات ((الرفع والنصب والجر)) (٧).

١ - مجالس ثعلب: ٥٨ / ١.
٢ - انظر الكتاب: ١١٦ / ٢، وشنور الذهب: ٧٤ - ٧٥.
٣ - هو أبو عبد الرحمن، وكان ذكياً فطناً وشاعراً، أستاذ سيبويه وشيخ العربية والنحو والعروض وصاحب العين، وهو أول معجم لغوي، ابتكر علم العروض، توفي سنة خمس وسبعين ومائة، وهو ابن أربع وسبعين سنة. انظر طبقات الزبيدي: ٤٧ - ٥١، والفهرست: ٤٨، ونزهة الألباء: ٤٥ - ٤٨.
٤ - انظر الكتاب: ٤١٣ / ٣.
٥ - سورة الكهف: ٣٣ / ١٨.
٦ - الإنصاف: ٤٣٩ - ٤٤٩ بتصرف، وانظر شرح ابن عقيل: ٥٥ - ٥٧.
٧ - انظر قطر الندى: ٦٤.

وعند إضافة كلا يجب توافر مجموعة من الشروط هي:

أولاً: التعريف، وهو خلاف للكوفيين.

ثانياً: أن تدل على اثنين.

ثالثاً: أن تكون مضافة لكلمة واحدة فلا يجوز كلا زيدٍ وعمرو^(١).

٤ - مسألة (أولى): القول في ملحق جمع المذكر السالم ((عليين)).

"﴿إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ لَفِي عَلَيِّنَ وَمَا أَدْرَاكَ مَا عَلَيُّونَ﴾"^(٢) قال : كل جمع لا عدد له يجمع بالواو والنون، يعني مجهول الواحد"^(٣).

ويرى سيبويه أن العرب إذا جمعت بالواو والنون كَسَرُوا الحرف الأول وغيروا الاسم. مثال: سِنُونُ وَقُلُونُ وَثَبُونُ وَمُنُونُ، وغير أوله لأنه ألحق شيئاً ليس هو بالأصل للمؤنث ولا يلحق شيئاً فيه الهاء وليس على حرفين، وبعضهم يقول: هُنُونٌ وَمُنُونٌ وَبَنُونٌ، والبعض يقول: قُلُونُ.

وسأل سيبويه الخليل عن قول العرب: أَرْضٌ وَأَرْضَاتٌ، فقال: لما كانت مؤنثة وجمعت بالتاء ثقلت كما ثقلت طَلَحَاتٌ وَصَفَحَاتٌ، وقد شبهت بالسنين ولأن الجمع بالتاء أقل والجمع بالواو والنون أعم.

وسأله في جمع أَرْضُونَ وَأَهْلُونَ، فقال: إنها لما كانت تدخلها التاء أرادوا أن يجمعوها بالواو والنون وجمعت بالتاء، وأهل مذكر لا تدخله التاء ولا تغيّره الواو والنون.

وقد يجمعون المؤنث الذي ليست فيه هاء التانيث بالتاء كما يجمعون ما فيه الهاء؛ لأنه مؤنث مثله، كقولهم: عُرْسَاتٌ وَأَرْضَاتٌ^(٤).

١ - انظر أوضح المسالك: ١١٧/٣ - ١١٩، وهمع الهوامع: ١٣٦/١ - ١٣٨.

٢ - سورة المطففين: ١٨/٨٣ - ١٩.

٣ - مجالس ثعلب: ٢٠/١.

٤ - الكتاب: ٥٩٨/٣ - ٦٠٠ بتصرف، وانظر شرح المفصل: ١١/٥ - ١٣، والإنصاف: ٤٠/١ - ٤٤، ٧٨.

يقول العكبري: (١) "إنه جمع عليّ وهو المَلَك، وقيل اسم مكان مرتجل كعشرين".

ويرى ابن الحاجب (٢) أنها من الملحقات بجمع المذكر السالم وعليّون هو اسم لديوان الخير، وعلى هذا فإنه غير شاذ؛ لأنه يكون علماً منقولاً عن جمع المنسوب إلى عليّة، وهي الغرفة، والقياس أن يقال في المنسوب إليها عليّ. وإن قلنا إنّ عليين غير علم بل هو جمع عليّة وليس بمنسوب إليها وهو بمعنى الأماكن العامة المرتفعة فهو شاذ لعدم التذكير والعقل (٣).

و يشترط ابن الحاجب في جمع المذكر السالم شروطاً وهي: أن يكون اسماً، ومذكراً، وعلماً يعقل.

وأما الصفة فمذكر يعقل وألا يكون أفعل فعلاء كأحمر، ولا فعلان فعلى كسكران، ولا مستويّاً فيه المذكر والمؤنث كجريح، ولا منتهياً بتاء التأنيث، نحو: طلحة، وأجاز الكوفيون وابن كيسان جمعها، نقول: طلحة طلحون بسكون العين عند الكوفيين وفتح العين عند ابن كيسان (٤).

وزاد ابن هشام شرطاً آخر وهو أن يكون علماً غير مركب تركيباً إسنادياً ولا مزجياً (٥).

٥- مسألة (ثانية): القول في ملحق جمع المذكر السالم (فئين).

"ويقال فئون وفئين. وكلُّ ما نقص اللام منه جمع بالواو النون" (٦).

لقد سبق الحديث (٧) عن شروط ملحق جمع المذكر السالم، وأضاف ثعلب شرطاً آخر وهو نقص اللام في كلمة فئة عند جمعها جمع مذكر سالمًا.

١ - هو أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، وكان دينياً، توفي سنة ست عشرة وستمائة. انظر وفيات الأعيان: ٣/ ١٠٠ - ١٠١، وشذور الذهب: ٥/ ٦٧ - ٦٩.

٢ - هو أبو الحسين هبة الله بن الحسن المعروف بالحاجب، فإنه كان من أهل الفضل والأدب، وكان شاعراً، وتوفي سنة ثمان وعشرين وأربعمائة، في خلافة القائم بأمر الله أبي جعفر عبد الله بن القادر بالله تعالى. انظر نزهة الألباء: ٣٤٨ - ٣٤٩، وإنباه الرواة: ٣/ ٣٥٨.

٣ - الكافية في النحو: ١/ ١٨٤ بتصرف، وانظر قطر الندى: ٦٧، و همع الهوامع: ١/ ١٦٩ - ١٧٠.

٤ - انظر المصدر السابق: ٢/ ١٨٠، وأوضح المسالك: ١/ ٤٨، وشرح ابن عقيل: ١/ ٦٠ - ٦١.

٥ - انظر أوضح المسالك: ١/ ٤٨.

٦ - مجالس ثعلب: ١/ ٣٩.

٧ - ذكر في صفحة: ٢٧ - ٢٨.

ويرى سيبويه أنهم إذا جمعوا ما كان من بنات الحرفين وفيه هاء التانيث فإنهم يجمعونها إما بالتاء أو بالواو والنون، فإذا جمعت بالتاء لم تغير البناء، نقول: فَيْتَةٌ وَفَيْتَاتٌ، وَهَنَةٌ وَهَنَاتٌ، وَقُلَّةٌ وَقُلَاتٌ.

وإذا جمعت بالواو النون يكسر الحرف الأول ليدل على إلحاقهم شيء ليس هو بالأصل للمؤنث، كقولنا: سِنُونٌ وَمُئُونٌ^(١).

أما العكبري فيؤيد ثعلب في أن حذف اللام علة مجوزة لا موجبة ولكن يكسر الحرف الأول للتبنيه^(٢).

ويقول السيوطي: (٣) "ثم إذا جمع الثلاثي المستوفي الشروط، فإن كانت فاءه مكسورة سلمت غالباً كمائة ومئین، وعِضَةٌ وعِضِينَ، وريئة وريئين، وعِزَةٌ وعِزِينَ. وقد تضم بقلة".

٦ - مسألة (ثالثة): القول في ملحق جمع المذكر السالم (سنيين).

قال أبو العباس ثعلب: (٤) "من قال ﴿وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثِينَ سِنِينَ﴾^(٥) فهو الاختيار؛ لأن السنين جمع، ولا تخرج مفسرة، كأنه قال: ولبثوا في كهفهم سنين ثلثمائة، فالسنون تابعة للثلثمائة، والثلثمائة تابعة للسنون. وإذا قال ثلثمائة سنين فأضاف، فإن السنين فيها لغات، يقال هذه سنون فاعلم، ومررت بسنين فاعلم. هذا جمع على ما فسرنا. ولغة يقولون هذه سنينك، ومرت سنينك، فيثبتون النون، فيجعلونها كالواحد، فعلى هذه أضافوا. قال: وأنشد الفراء وأصحابنا:

٦- ذَرَانِي مِنْ نَجْدٍ فَإِنَّ سِنِينَهُ
لَعَبْنُ بِنَا شَيْبَاً وَشَيَيْنَا مُرْدًا^(٦)
(الطويل)

فعلى هذا أضافوا.

١ - انظر الكتاب: ٣/ ٥٩٨.
٢ - انظر الباب في علل البناء والإعراب: ١/ ١١٤، والكافية في النحو: ٢/ ١٨٤.
٣ - همع الهوامع: ١/ ١٥٨-١٥٩.
٤ - مجالس ثعلب: ١/ ٢٦٥-٢٦٦.
٥ - سورة الكهف: ١٨/ ٢٥.
٦ - البيت في شرح المفصل: ١١/٥، منسوب للصمة بن عبد الله القشيري برواية دعاني من نجد، واللسان: (نجد)، وأوضح المسالك: ١/ ٥٣، وشرح ابن عقيل: ١/ ٦٥، والخزانة: ٣/ ٤١٣.

وَأَنْشُد:

٧- سِنِينِي كُلَّهَا لَأَقِيْتُ حَرْبًا أَعَدُّ مِنَ الصَّلَامَةِ الذُّكُورَ^(١).
(الوافر)

يَنُونٌ وَلَا يَنُونٌ، فَمَنْ نَوَّنَ جَعَلَهُ كَالوَاحِدِ وَمَنْ لَمْ يَنَوِّنْ قَالَ: هُوَ مَعْدُولٌ عَنِ الْجَمْعِ إِلَى الْوَاحِدِ".

ولقد سبق الحديث^(٢) عن الملحق بجمع المذكر السالم، فرأى سيبويه أنهم يجمعون بالواو والنون ويكسر الحرف الأول، نحو: سِنُونٌ. وغير أوله بالكسر؛ لأنه يلحق آخره شيء ليس هو في الأصل للمؤنث^(٣).

وذكر ابن يعيش^(٤) أن من العرب من يجعل إعراب ما يجمع بالواو والنون في النون، فيلزم فيه بالياء، فنقول: هذه سنين، ورأيت سنيناً، ومررت بسنين، وإنما جاز حركة الإعراب في النون؛ لأن النون قامت مقام الحرف الناصب، وتلزم الياء لأنها نظير غسليين.

ويجمع بين النون وياء المتكلم المضافة ولم يحذف النون، وهذا في الشعر، والقياس أنه عند الإضافة حذفها، وقد جعل النون حرف الإعراب فظهرت عليها الحركات^(٥).

ويرى ابن هشام أن سنون هو: كل اسم ثلاثي حذف لامه و عوض عنها هاء التأنيث ولم يكسر، أي: ألحق بجمع المذكر السالم وأخذ إعرابه من رفع بالواو والنون في الرفع، وبالياء والنون في الجر والنصب^(٦).

وذكر ابن هشام الآية التي ذكرها ثعلب فيقول^(٧): "تقرأ ((مائة)) على وجهين: منونة، وغير منونة؛ فمن نَوَّنَهَا فـ((سنين)) بدل من ثلاث؛ فهي منصوبة، والياء علامة النصب، قيل: أو مجرورة بدل من مائة، والياء علامة الجر، وفيه نظر؛ لأن البدل

١ - البيت في شرح المفصل: ١٢/٥، منسوب لأبي زيد، والخزانة: ٤١٣/٣.

٢ - ذكر في صفحة: ٢٧-٢٨.

٣ - انظر الكتاب: ٣/٥٩٨، واللباب في علل البناء والإعراب: ١/١١٤، وشرح المفصل: ٥/٣٦-٣٨.

٤ - هو يعيش ابن علي بن يعيش العدل الخطيب النحوي المدعو بالموقف، موصل إلى الأصل، وكان واسع الاطلاع في النحو والأدب، وله من الكتب: شرح التصريف الملوكي لابن جني، وشرح كتاب المفصل للزمخشري. توفي سنة ثلاث وأربعين وستمائة. انظر إنباه الرواة: ٤/٤٥ - ٥١.

٥ - شرح المفصل: ٥/١١-١٢ بتصرف، وانظر الكافية في النحو: ٢/١٨٣-١٨٤، وشرح ابن عقيل: ١/٦٥-٦٦، وهمع الهوامع: ١/١٥٥-١٥٩.

٦ - انظر قطر الندى: ٦٦، وأوضح المسالك: ١/٤٨-٥٠، وشرح ابن عقيل: ١/٦٢-٦٤.

٧ - شذور الذهب: ٨٠-٨١.

يعتبر لصحته إحلّاله محلّ الأول مع بقاء المعنى، ولو قيل ثلاث سنين لاختلّ المعنى كما ترى، ومن لم ينونها فسنين مضاف إليه، فهي مخفوضة، والياء علامة الخفض.

٧- مسألة: القول في كاف الخطاب.

" قول الله عزّ وجلّ: ﴿أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ﴾^(١) قال أبو العباس: العرب تقول: أَرَأَيْتَكَ وَأَرَأَيْتَكَمَا وَأَرَأَيْتَكُم، وكذا المؤنث: أَرَأَيْتُكَ وَأَرَأَيْتَكَمَا وَأَرَأَيْتَكُنَّ، بفتح التاء وتنثية الكاف وجمعها للمؤنث والمذكر، هذا في جميع العربية يختاره الكسائي. قال الفراء: إذا كان بمعنى أَخْبَرْنِي فَاتَّبِعْهُ الاستفهام، فيقولون: أَرَيْتَكَ زَيْدًا هل قام، وأين هو، ومتى ذهب؟ وادّعى الفراء أَنَّ الكاف قامت مقام التاء، فلذلك وحّدوا التاء وتثّوا الكاف وجمعوها وربّما همزوه. قال الكسائي: إنّما تركوا الهمزَ ليفرقوا بينه وبين رأى العين. وقال الكسائي: الكاف موضع نصب. وقال أهل البصرة: الكاف لا موضع لها، إنّما هي للخطاب. هذا قول أهل العربية أجمعين"^(٢).

ويرى سيبويه أن الكاف في التانيث مكسورة وفي التذكير مفتوحة، كقولك: رَأَيْتُكَ لِلْمَرْأَةِ، ورَأَيْتُكَ لِلرَّجُلِ.

وبعض العرب يلحقون الكاف التي هي علامة الإضمار إذا وقعت بعدها هاء الإضمار ألفاً في التذكير، وياءً في التانيث؛ لأنه أقوى في الفصل بين المذكر والمؤنث. ويلحق حرف المد الهاء والكاف على السواء. وذلك كقولنا: أُعْطِيكِهَا وَأُعْطِيكِهَ لِلْمَوْثَثِ، وتقول في المذكر: أُعْطِيكَاهُ وَأُعْطِيكََاهَا. فإذا عنيت مذكرين أو مؤنثين ألحقت ميمًا وتزيد حرفًا كما زدت في العدد، ففي حالة التنثية تلحقها الألف، وفي حالة جماعة المذكر تلحقها الواو، والتفريق لا يكون بالحركة. وذلك كقولك: ذَهَبْتُمَا، وَأُعْطَيْتُكُمَا، وَأُعْطَيْتُكُمُ خَيْرًا، وَذَهَبْتُمُ أَجْمَعُونَ. وتلزم التاء والكاف الضمة، وتترك الحركتان اللتان كانتا للمذكر والمؤنث في المفرد^(٣).

^١ - سورة الإسراء: ٦٢/١٧.

^٢ - مجالس ثعلب: ١/ ٢١٥-٢١٦، وانظر اللباب في علل البناء والإعراب: ٢/ ١٤٢.

^٣ - الكتاب: ٤/ ١٩٩-٢٠١ بتصريف، وانظر اللباب في علل البناء والإعراب: ٢/ ١٤١-١٤٢، وشرح المفصل: ٣/ ٩١-٩٢، والكافية في النحو: ٢/ ١١، وشرح ابن عقيل: ١/ ٩٨.

يقول المبرد: (١) "ولكنك تحذف إن شئت هذه الواو استخفافاً فتقول: رأيتكم، وضربتكم".

ويؤيد العكبري البصريين في كون الكاف حرف خطاب (٢).
أما ابن يعيش فيذهب إلى أن الكاف اسم وتفيد الخطاب، ودليله على كونها اسماً أنها وقعت موقع ما لا يكون إلا اسماً وهو المفعول، فلو وُضِعَ بدلاً منها اسمٌ ظاهرٌ لكان منصوباً، نحو: ضرب زيداً عمرو (٣).

٨- مسألة: القول في نون الوقاية.

قال أبو العباس ثعلب: (٤) "ليتي وليتتي، ولعلي ولعلني، وإني وإنني، وكأني وكأنتي. قال في إسقاط النون: الكوفيون يقولون: لم يُضَفْ فلا يحتاج إلى نون. وسيبويه يقول: اجتمعت حروف متشابهة فحذفوها. قال أبو العباس: في كلِّها يجوز بالنون وبحذفها. وأنشد:

٨- كمْنِيَةَ جَابِرٍ إِذْ قَالَ لَيْتِي أُصَادِفُهُ وَأَفْقَدَ جُلَّ مَالِي (٥)
(الوافر)

ويورد سيبويه عن العرب الموثوق بهم أنهم يقولون: لَيْسَنِي وكذلك كأنتي. وقيل أيضاً: إِنِّي وكأني ولعلي ولكني؛ فزعم أن هذه الحروف اجتمع فيها أنها كثيرة في كلامهم وهم يستقلون التضعيف فحذفوها. فإن قلت: لعلني دون نون الوقاية، فإنه زعم أن حرف اللام قريب من النون، وهو أقربها من النون فحذفوها.

وذكر سيبويه بيت الشعر السابق حيث حذفت نون الوقاية للضرورة في قول الشاعر: ((إذ قال لَيْتِي))، كأنهم شبَّهوه بالاسم (٦).

١ - المقتضب: ٤٠٣ / ١ .
٢ - انظر الباب في علل البناء والإعراب: ١٤١ / ٢ .
٣ - انظر شرح المفصل: ٩٢ / ٣ .
٤ - مجالس ثعلب: ١٠٦ / ١ .
٥ - البيت في الكتاب: ٣٧٠ / ٢ ، لزيد بن مهلهل بن زيد بن منبه الطائي، وشرح المفصل: ٩٠ / ٣ ، ١٢٣ ، واللسان: (ليت) ، والخزانة: ٤٤٦ / ٢ ، وشرح ابن عقيل: ١ / ١١١ ، وهمع الهوامع: ٦٤ / ١ .
٦ - الكتاب: ٣٥٩ / ٢ ، ٣٦٩ - ٣٧٠ ، بتصريف، وانظر الإنصاف: ١ / ٢٢٦ - ٢٢٧ ، وشرح المفصل: ٩٠ / ٣ ، ١٢٢ - ١٢٤ ، والكافية في النحو: ٢٣ / ٢ ، وشرح ابن عقيل: ١ / ١١٠ - ١١٤ .

ويرى ابن يعيش أن ليت لم يكن في آخرها نون ولا ما يضارع النون لتتحذف نون الوقاية، أو يكون قريب منها كاللام في لعل، فيلزم ذكر النون مع ليت إذا اتصلت بها الياء، نقول: ليتني، وقلّ حذف النون للضرورة^(١).

ويرى ابن عقيل^(٢) أن لعلّ بعكس ليت في حكم نون الوقاية، لأنّ الفصحح فيها تجريدها من النون، كقوله تعالى: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ﴾^(٣)، ويقلّ ثبوت النون، كقول الشاعر:

٩- فقلتُ: أَعِيرَني القُدومُ؛ لَعَلَّني
أخطُّ بها قَبْرًا لأَبْيَضَ ماجِدٍ^(٤).
(الطويل)

حيث جيء فيه بنون الوقاية مع لعل، وهذا قليل^(٥).

٩- مسألة: القول في بعض المعارف ((الضمائر وأسماء الإشارة والعلم)).

"وقال: أنا وأنت، لم يختلف الناس في أنها أبدال، وأنها أوّل المعارف، ولكن اختلفوا في زيد وهذا"^(٦).

وذكر سيبويه المعرفة وأنواعها وهي:

الأول: الأسماء التي هي أعلامٌ خاصةٌ، نحو: زيّد وعمرُو، وعبدِ الله، وما

شابه ذلك.

وإنما صار معرفةً لأنه اسمٌ وقع عليه يُعرَفُ به بعينه.

الثاني: المضاف إلى المعرفة، نحو قولك: هذا أخوك.

الثالث: المعرّف بالألف واللام، نحو: الرَّجُلُ والفرس والبعير، وما شابه ذلك.

^١ - انظر شرح المفصل: ٣/ ٩٠- ٩١، والمعني: ٨/ ٢.

^٢ - هو عبد الله بهاء الدين بن عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله ابن عقيل، القرشي، الهاشمي، العقيلي- نسبة إلى عقيل بن أبي طالب- الهمداني الأصل، ثم الباسلي، المصري، المولود في يوم الجمعة، التاسع من شهر المحرم من سنة ثمانية وتسعين وستمئة، والمتوفى بالقاهرة في ليلة الأربعاء، الثالث والعشرين من شهر ربيع الأول من سنة تسع وستين وسبعمئة. انظر شرح ابن عقيل: ٧/ ١.

^٣ - سورة غافر: ٤٠/ ٣٦.

^٤ - البيت بلا نسبة في شرح ابن عقيل: ١١٣/ ١.

^٥ - انظر شرح ابن عقيل: ١١٢/ ١- ١١٣.

^٦ - مجالس تَعَلب: ٢/ ٤٣٩- ٤٤٠.

الرابع: الأسماء المبهمة، نحو: هذا وهذه، وهذان، وهاتان، وهؤلاء، وذلك وتلك، وذاتك وتانيك، وأولئك، وما شابه ذلك.

الخامس: الإضمار نحو: هُوَ، وإيَّاهُ، وأنتَ، وأنا، ونحنُ، وأنتمُ، وأنتنَّ، وهُنَّ، وهُمُ، وهي، والتاء التي على فَعَلْتُ وفَعَلْتِ وفَعَلْتُمْ، وما يزيد على التاء نحو قولك: فَعَلْتُمَا، وفَعَلْتُمْ، والواو في فَعَلُوا، والإضمار الذي ليست له علامة ظاهرة، نحو: قد فَعَلَ ذلك، وغيره من الضمائر.

وإنما صار الإضمار معرفة لأنك إنما تضميرُ اسماً بعد ما تعلمُ أن من يُحدِّثُ قد عرف من تعي وما تعي، وإنك تريد شيئاً يعلمه (١).

والمضمّر المرفوع إذا حدّث عن نفسه فإن علامته أنا، ولا يقع أنا في موضع التاء التي في فَعَلْتُ، فلا يجوز أن تقول فَعَلَ أنا، لأنهم استغنوا بالتاء عن أنا. وأما المضمّر المخاطبُ فعلامته: إن كان واحداً أنتَ، وهو لا يقع موضع التاء في فَعَلْتُ (٢).

وذكر ابن الأنباري ما ذهب إليه الكوفيون من أن الاسم المبهم - نحو: هذا، وذلك - أعرف من الاسم العلم، كقولنا: زيد وعمرو.

وحجتهم في ذلك أن الاسم المبهم يعرف بشيئين: بالعين وبالقلب، وأما الاسم العلم فلا يعرف إلا بالقلب وحده، فينبغي أن يكون الاسم المبهم أعرف من العلم. ودليل آخر وهو قبول الاسم العلم التثنية، فنقول: مررتُ بزَيْدِ الظريف وزَيْدِ آخرَ، وكذلك إذا تَثَنَيْتَ الاسم العلم أو جمعته نَكَرْتَهُ، نحو: زيدان، والزيدان، وزيدون، والزيدون، فدخل الألف واللام في التثنية والجمع، وهما لا تدخلان إلا على نكرة، بخلاف الاسم المبهم، فإنه لا يقبل التثنية، وما لا يقبل التثنية أعرف مما يقبل التثنية، فتنزل منزلة المضمّر، وكما أن المضمّر أعرف من الاسم العلم فكذلك المبهم. وأيد ابن الأنباري ما ذهب إليه الكوفيون.

وذهب البصريون إلى أن الاسم العلم أعرف من الاسم المبهم، واختلفوا في مراتب المعارف؛ فذهب سيبويه إلى أن أعرف المعارف الاسم المضمّر؛ لأنه لا يُضمّر إلا وقد عُرِفَ، ثم الاسم العلم؛ لأن الأصل فيه أن يوضع على شيء لا يقع

^١ - الكتاب: ٢/ ٥-٦ بتصرف، وانظر المقتضب: ٤/ ٢٧٦-٢٨٥، واللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٤٧٤-٤٧٦، ٤٨٤-٤٨٦، وشرح المفصل: ٥/ ٨٥-٨٦، والكافية في النحو: ٢/ ١٢٨-١٣٠، وقطر الندى: ١٢٨-١٣٩، وأوضح المسالك: ١/ ٧٦-٧٧، ٨١-٨٢، ١١٣-١٢٥، و شذور الذهب: ١٨١-٢٠٣، وشرح ابن عقيل: ١/ ١١٨-١٣٦، وهمع الهوامع: ١/ ١٨٨-٢٧٠.

^٢ - انظر المصدر السابق: ٢/ ٣٥٠-٣٥٢.

على غيره من أمته، ثم الاسم المبهم؛ لأنه يعرف بالعين وبالقلب، ثم ما عرف بالألف واللام؛ لأنه يعرف بالقلب فقط، ثم ما أضيف إلى أحد هذه المعارف؛ لأن تعريفه من غيره، وذهب أبو بكر بن السراج^(١) إلى أن أعرف المعارف: الاسم المبهم، ثم المضمّر، ثم العلم، ثم ما فيه الألف واللام، ثم ما أضيف إلى أحد هذه المعارف، وذهب أبو سعيد السيرافي^(٢) إلى أن أعرف المعارف: الاسم العلم، ثم المضمّر، ثم المبهم، ثم ما عرف بالألف واللام، ثم ما أضيف إلى أحد هذه المعارف.

وأما الجواب عن البصريين في قولهم: إنَّ الأصل في الاسم العلم أن يوضع لشيء بعينه لا يقع على غيره في أن الأصل كذلك في جميع المعارف، ولذا يقال: حدُّ المعرفة ما خص الواحد من الجنس، وهذا يشمل جميع المعارف بما فيها العلم، فالأصل في الاسم العلم ذلك إلا أنه قد حصل فيه الاشتراك، وزال عن أصل وضعه؛ ولهذا افتقر إلى الوصف، ولو بقي على الأصل لما افتقر إلى الوصف؛ لأن الأصل في المعارف ألا تُوصَف؛ لأنها تقع لشيء بعينه؛ فلما جاز في العلم الوصف دل ذلك على زوال الأصل، فلا يجوز أن يحمل على المضمّر الذي لا يزول عن الأصل، ولا يفتقر إلى الوصف في أنه أعرف من المبهم^(٣).

١٠ - مسألة: القول في اسم الإشارة ((هذا)).

"وأملّ في ((هذا)). قال: هذا تكون مثلاً، وتكون قريباً، فإذا كانت مثلاً قلت هذا زيد، هذا الشخص شخص زيد، وإن شئت قلت هذا الشخص كزيد. وإذا قلت هذا كزيد قائماً فهو حال، كأنك قلت: هذا زيد قائماً. ولكنك قد قربته. وتكون تشبيهاً في: كزيد هذا منطلق، وكزيد قائم، وهذا يجري مجرى الخبر.

قال: وقال سيبويه: هذا زيد منطلقاً، فأراد أن يخبر عن هذا بالانطلاق، ولا يخبر عن زيد، ولكنه ذكر زيداً ليُعلم لمن الفعل.

١ - هو أبو بكر محمد بن السري، تلميذ المبرّد وشيخ الزجّاجي والسيرافي غيرهما، عرف بحدة الذكاء، وألف في اللغة والنحو والقراءات، وأشهر مؤلفاته: الأصول في النحو، والجمل، والموجز، والخط والهجا، وغيرها. توفي سنة ست عشرة وثلثمائة، في خلافة المقتدر بالله تعالى. انظر طبقات الزبيدي: ١١٢ - ١١٤، والفهرست: ١٧٢. ونزهة الألباء: ٢٤٩ - ٢٥٠، وإنباه الرواة: ١٤٥ - ١٤٩، وبغية الوعاة: ١٠٩/١ - ١١٠، ومعجم المؤلفين: ٢٠٧/٨.

٢ - هو الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي النحوي، فسّر كتاب سيبويه، وهو معتزلي، وكان ينزل بالرصافة. وله من الكتب: كتاب شرح كتاب سيبويه، وكتاب أخبار النحويين البصريين، وكتاب الإقناع في النحو، وغيرها. توفي سنة ثمان وستين وثلثمائة. انظر طبقات الزبيدي: ١١٩، والفهرست: ٦٨، ونزهة الألباء: ٣٠٧ - ٣٠٨.

٣ - الإنصاف: ٧٠٧/٢ - ٧٠٩ بتصرف، وانظر شرح المفصل: ٨٧/٥.

قال أبو العباس: وهذا لا يكون إلا تقريباً، وهو لا يعرف التقريب. والتقريب مثل كان، إلا أنه لا يُقدّم في كان، لأنه ردُّ كلام فلا يكون قبله شيء. وقال الكسائي: سمعتُ العرب تقول: هذا زيدٌ إِيَّاهِ بِعَيْنِيهِ. فجعله مثل كان. وقالوا: تربّع ابن جُوَيْيَّةَ فِي اللَّحْنِ حِينَ قَرَأَ: ﴿هُؤَلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾^(١) وجعلوه حالاً، يعني أَطْهَرَ. وليس هو كما قالوا، هو خبرٌ لهذا كما كان في كان، إلا أنه لا يُدْخَلُ العِمَادُ مع التقريب، من قِيلَ أَنَّ العِمَادَ جَوَابٌ وَالتَّقْرِيبُ جَوَابٌ فَلَا يَجْتَمِعَانِ. وَإِذَا صَارُوا إِلَى المَكْنَى جعلوه بين ها وذا فقالوا ها أنا ذا قائماً، وجاء في القرآن بإعادتها. ويقولون ها نحن ألاءَ وَها نحن هؤلاءِ، أعادوها وحذفوها. وهذا كله مع التقريب. ويحذفون الخبر لمعاينة الإنسان، فقالوا:

١٠ - هَا أَنَا ذَا عُمَارًا^(٢).
(الوافر)

فحذف الخبر كأنه قال: ها أنا ذا حاضرٌ أو في هذا المكان. وإذا جاءوا مع ((هذا)) بالألف واللام كانت الألف واللام نعتاً لهذا، فقالوا: هذا الرجل قائم. قد أجاز أهل البصرة إذا كان معهوداً أن يُنصب الفعل، وقد أجازوه أيضاً بعضُ النحويين، والفرءُ يأباه، وإنما نعتوا ((هذا)) بالأسماء فقالوا: مررت بهذا الرجل، ورأيت هذا الرجل، فجعلوه تابعاً لهذا؛ لأنه يكون بين يدي الرجلِ أَجْنَسٌ فَلَا يُدْرِي إِلَى أَيِّهَا أَشْرَتْ، فقلت: هذا الثوب، هذا الرجل، هذه الدابة، فميّزت هذا الجنس من هذه الأجناس. ولذلك صارت الأجناس تابعةً لهذا، وإذا جاء واحدٌ لا ثاني له فقبل هذا القمر، وهذا الليل، وهذا النهار، لم يكن إلا تقريباً. وقد تسقط ((هذا)) فنقول: كيف أخاف الظلم وهذا الخليفة قائماً، والخليفة قائم، فتدخل هذا وتخرجه فيكون المعنى واحداً. وكلما رأيت إدخال هذا وإخراجه واحداً فهو تقريب، مثل قولهم: من كان من الناس سعيداً فهذا الصياد شقيّاً، وهو قولك: فالصياد شقيٌّ، فتسقط هذا وهو بمعناه^(٣).

^١ - سورة هود: ٧٨ / ١١.

^٢ - البيت في ديوان عنتر بن شداد، تحقيق: فوزي عطوي، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م: ١٢٤، وتامه:

أَحُولِي تُنْفِضُ اسْتِكُّ مِدْرَوِيَّهَا لِنَقْلِنِي فَهَآ أَنَا ذَا عُمَارًا

وفي الأمالي في لغة العرب، لأبي علي اسماعيل بن القاسم القالي البغدادي (ت ٣٥٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م: ٣٠٥/١.

^٣ - مجالس ثعلب: ١ / ٤٢ - ٤٤.

ويرى سيبويه أن ((هذا)) من الأسماء المبهمة وإنما صار معرفة لأنها صارت أسماء إشارة إلى شيء معين. ونقول: هذا زيد، فإذا خفت عدم معرفته نقول: الطويل، لمعرفتك به واستكمال الخصال. ومثال آخر قولك: هذا العالم حقُّ العالم وهذا العالم كلُّ العالم، وإنما أراد أنه مُستَحَقُّ للمبالغة في العلم. فإذا قال: هذا العالم جدُّ العالم فإنما أراد أنه بلغ غاية في العلم. فجرى هذا الباب في الألف واللام في مجراه في تعريف النكرة، كقولنا: هذا رجل كلُّ رجل^(١).

ونقول: هذا عبدُ الله منطلقاً، فهذا اسمٌ مبتدأٌ يبني عليه ما بعده وهو مسند وما بعده مسند إليه، ومنطلقٌ حالٌ.

ومما يجوز فيه الرفع في قولنا السابق، نقول: هذا عبدُ الله منطلقٌ، حدثنا بذلك يونس^(٢) وأبو الخطاب^(٣) عن يوثق به من العرب.

وزعم الخليل - رحمه الله - أن رفعه على وجهين: الأول: أنك أضمرت هذا أو هو، كقولك: هذا منطلق أو هو منطلق. والثاني: أن تجعلهما جميعاً خبراً لهذا، كقولك: هذا حلٌّ حامضٌ^(٤).

وتقول: ها أنا ذا، وها نحن أولاء، وها هو ذاك، وها أنت ذا، وها أنتم أولاء، وها أنتنَّ أولاء. استعملت هذه لأنك لا تقدر على شيء من الحروف التي تكون علامةً في الفعل، ولا على الإضمار في فعل.

وزعم الخليل - رحمه الله - أنهم أرادوا أن يقولوا هذا أنت، ولكنها توسطت بين ها وذا، أو أرادوا أن يقولوا: أنا هذا وهذا أنا، فقدموا ((ها)) وصارت ((أنا)) بينهما. وزعم أبو الخطاب أن العرب تقول: أنا هذا، وهذا أنا.

ويرى سيبويه أن ((ها)) غير مقدمة، ولكنها تكون للتنبية بمنزلتها في هذا؛ والدليل قوله تعالى: ﴿هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ﴾^(٥)، حيث تم إعادتها بعد الضمير أنتم^(٦).

وذكر المبرد: جاءني هذا الرجل، فإن ((هذا)) اسمٌ مُبْهَمٌ يقع على كلِّ ما أو مات إليه بقربك، وإنما توضَّحه بما تنعته به.

^١ - الكتاب: ١٢ / ٢ - ١٣ بتصرف .

^٢ - هو أبو عبد الرحمن الضبي، من أهل جبل، وتوفي سنة اثنتين وثمانين ومائة، في خلافة هارون الرشيد. انظر طبقات الزبيدي: ٥١ - ٥٣، والفهرست: ٤٧، ونزهة الألباء: ٤٩ - ٥١ .

^٣ - هو أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد، ويعرف بالاخفش الكبير، أخذ عنه يونس وسيبويه، وكان من أكابر علماء العربية ومتقدميها. انظر طبقات الزبيدي: ٤٠، ونزهة الألباء: ٤٣ - ٤٤، وبغية الوعاة: ٧٤ / ٢ .

^٤ - الكتاب: ٧٨ / ٢ - ٨٣ بتصرف .

^٥ - سورة آل عمران: ٦٦ / ٣، ١١٩، وسورة النساء: ١٠٩ / ٤، وسورة محمد: ٣٨ / ٤٧ .

^٦ - انظر الكتاب: ٢ / ٣٥٢ - ٣٥٥، والكافية في النحو: ٣٤ / ٢، وهمع الهوامع: ٢٥٧ / ١ - ٢٦٤ .

ويجوز أن تتعته بالصفات التي فيها الألف واللام إذا أقمت الصفة مقامَ الموصوف،
فتقول: مررت بهذا الطويل إذا أشرت إليه، فعلم ما تعني بالطويل^(١).

ويرى ابن يعيش في قولنا: هذا زيدٌ، ورأيتُ هذا ، لا تأتي له بصفة إذا لم يكن
لبس؛ فلذلك كان القياس أن يكون ظاهراً، وقوم يجعلونه بين الأسماء الظاهرة
والمضمرة. وإذا جاءت الجملة مفردة تنصب على الحال نحو قولنا: هذا زيدٌ قائماً.
وأسماء الإشارة تكون موصوفة مثل، مررت بهذا الرجل، وتكون أسماء الإشارة هي
نفسها صفة، مثل: مررت بزيدٍ هذا^(٢).

والظاهر لدي أن أبا العباس ثعلب أوضح هذه المسألة من جوانب متعددة هي:

١- أن هذا تكون مثلاً أو قريباً أي عمدة أو فضلة من حيث عدم حذفها أو جواز
الحذف.

٢- جواز فصل العماد (ضمير الفصل أنا) بين ها التنبيه واسم الإشارة ذا.

٣- إذا جاءوا بعد هذا باسم مقترن بالألف واللام يُعرب نعتاً.

٤- يجوز في جملة (هذا الصياد شقيئاً) إبقاء هذا أو حذفه، والمعنى واحد.

١١- مسألة: القول في ((ما)).

"(ويعجبني ما في الدار)؛ لا تكون ((ما)) مصدرًا لأنها في موضع فاعل.
وقوله تعالى: ﴿وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخَيْرَةُ﴾^(٣) على ضربين في قول الفراء: يكون
مصدرًا، ويكون عائد الألف واللام"^(٤).

وذكر ثعلب في المثال الأول أن ((ما)) جاءت بمعنى: الذي، وهي في محل رفع

فاعل.

أما في قوله تعالى: ﴿وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخَيْرَةُ﴾ فإن ((ما)) عند الفراء إمَّا أن

تكون مؤولة بالمصدر، وإما أن تكون موصولة بمعنى الذي.

١ - انظر المقتضب: ٢١٦/٤، وقطر الندى: ١٣٩، وشرح ابن عقيل: ١٣٣/١-١٣٤.

٢ - انظر شرح المفصل: ١٢٧/٣-١٢٨.

٣ - سورة القصص: ٦٨/٢٨.

٤ - مجالس ثعلب: ٣٩٥/٢.

ويقول سيبويه: (١) "وتلك الأسماء: مَنْ، وما، وأيُّهم. فإذا جعلتها بمنزلة الذي، قلت: ما تقول أقول، فيصيرُ تقولُ صلةً لما حتى تكملَ اسماً، فكأنك قلت: الذي تقولُ أقول".

ويوضح ابن يعيش أن ما الموصولة مبنية؛ لأنها تشابه ((الذي)) في أنها وما بعدها من الصلة من تمامها، فهي بمنزلة بعض الاسم، وبعض الاسم لا يستحق الإعراب. وهي تقع على ذوات ما لا يعقل، وعلى صفات من يعقل (٢).

١٢ - مسألة: القول في تقدير الصلة.

"الذي يقوم فإنه أخوك. قال: ذهب الفراء إلى أن الأوائل هي ترفع. وليس بشيء. الذي عندك فأخوك، قال: إن كان قدرَ ((حلَّ)) فمحال، وإن كان قدرَ ((يحلَّ)) فإنه جائز" (٣).

وذكر المبرد قولك: الذي زيداً أخوه أبوك، فتصل ((الذي)) بالابتداء والخبر، فكلمة ((أبوك)) خبر الذي، لأنه ابتداء، واعلم أن ((الذي)) يوصل بالفاعل والفاعل، وبالابتداء والخبر، والظرف، ولا بُدَّ في صلة الذي من راجع إليه يوضِّحه. وإذا قلت: رأيت الذي قام فاسمه في قام، وكذلك: رأيت الذي في الدار. فإن كان الاستقرار والقيام لغيره قلت: رأيت الذي في الدار أبوه، ورأيت الذي قام صاحبه (٤).

يقول ابن هشام: (٥) "إذا قيل لك: كيف تخبر عن زيد من قولنا: ((زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ)) بالذي؟

فاعمدُ إلى ذلك الكلام فاعمل فيه أربعة أعمال؛ أحدها: أن تبتدئه بموصول مطابق لزيد في إفراده وتذكيره، وهو الذي. الثاني: أن تؤخر زيداً إلى آخر التركيب. الثالث: أن ترفعه على أنه خبر للذي، الرابع: أن تجعل في مكانه الذي نقلته عنه ضميراً مطابقاً له في معناه وإعرابه؛ فتقول: ((الذي هو منطلق زيد)) فالذي: مبتدأ،

١ - الكتاب: ٦٩/٣، وانظر الباب في علل البناء والإعراب: ١١٣-١١٤، والمغني: ١/٣٢٧، وشرح ابن عقيل: ١/١٤٠-١٤١.

٢ - انظر شرح المفصل: ٣/١٤٤-١٤٥، والكافية في النحو: ٢/٥٥، وهمع الهوامع: ١/٣١٥-٣١٦.

٣ - مجالس ثعلب: ٢/٣٩٩.

٤ - المقتضب: ٣/١٣٠ بتصرف، وانظر شرح المفصل: ٣/١٥٠-١٥٢، ١٥٧-١٥٩، والكافية في النحو: ٢/٤٥.

٥ - أوضح المسالك: ٤/٢٠٦.

و((هو منطلق)): مبتدأ وخبر، والجملة صلة للذي، والعائد منها الضميرُ الذي جعلته خلفاً عن زيدٍ الذي هو الآن كمال الكلام.

وقد تبين بما شرحناه أنّ زيداً مُخْبِرٌ به، لا عنه، وأنّ الذي بالعكس، وذلك خلافُ ظاهرِ السّؤال؛ فَوَجِبَ تأويلُ كلامهم على معنى أخْبِرُ عن مُسمّى زيد في حال تعبيرك عنه بالذي".

والظاهر لدي في المثال الذي ذكره ثعلب أنّ ((الذي)) إذا حمل الاسم معنى الشرط فما بعده يكون مستقبلاً ولا يجوز أن يكون ماضياً.

١٣ - مسألة: القول في أل العهدية .

"وقال: كلُّ ما كان مثلَ عَبَّاسٍ والعباس، وحسن والحسن، فإِدخال الألف واللام وإِخراجهما عند الكسائي والفراء واحد. وقال الخليل: إذا أسقطتهما فلا يكون الاسمُ الأوّل، فلا يسقطهما إلّا وقد حُوّل المعنى.

وقال الكسائيُّ والفراء: إذا سمّينا بالحسن والعباس وكان نعتاً فقد خرج إلى الاسم، والاسم لا يحتاج إلى الألف واللام، لأنك تقول هذا زيدُ الساعةَ وغداً وأمس، فتكون له الحالات، فإذا قلت الحسن فنزلت الألف واللام فيه فهو للمعهود، فقد خرج إذا سمّيت به من ذلك الطريق" (١).

يرى سيبويه أنّ بعض الأسماء إذا أُخرجت منها الألف واللام خرجت عن كونها معرفة، كقولنا: النجم والصّقع؛ فهي ليست بمنزلة زيد وعمرو.

وزعم الخليل - رحمه الله - أنّ الذين قالوا: الحارث والحسن والعبّاس، إنّما أرادوا أن يجعلوا الرجلَ هو الشيء بعينه، فكأنّه صار وصفٌ له غلبَ عليه. ومن قال حارثٌ وعباسٌ بدون ((أل)) فهو يجريه مجرى زيد (٢).

يقول سيبويه: (٣) "و ((أل)) تعرف الاسم في قولك: القومُ، والرجلُ".

ويوضح العكبري أنّ ((أل)) العهدية تكون بين المتكلم والمخاطب، كقولنا: جاءَ الرَّجُل الذي عهدناه.

١ - مجالس ثعلب: ٣١٠ / ١ .

٢ - الكتاب: ١٠٠ / ٢ - ١٠١ بتصرف .

٣ - المصدر السابق: ٢٢٦ / ٤ .

وقد يأتي المخاطب ذكره وقد يعرف بأل، كقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْكُمْ رَسُولًا شَاهِدًا عَلَيْكُمْ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾ (١) (٢).

يقول ابن هشام^(٣): "فما التي لتعريف العهد فتنقسم قسمين؛ لأنَّ العهد إمَّا ذِكْرِيٌّ، وإمَّا ذِهْنِيٌّ، فالأول كقولك: اشْتَرَيْتُ فَرَسًا ثم بعت الفرسَ، أي بعت الفرسَ المذكور، ولو قلت ((ثم بعت فرسًا)) لكان غير الفرسِ الأول، قال الله تعالى: ﴿مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ﴾ (٤). والثاني كقولك: ((جاء القاضي))، إذا كان بينك وبين مخاطبك عهدٌ في قاضٍ خاصٍّ."

١٤ - مسألة: القول في دخول أل العهدية على المصادر.

"ويقال ابْتَتَهُ ابْتَاتًا، وَبَتَّتَهُ بَتًّا وَبَتَّتَهُ، ثلاث لغات. و ((بِتَّةٌ)) فَعَلَةٌ من هذا، فإذا كان لمعهودٍ قيل ((البِتَّةُ)) أي التي تَعْرِفُ. وَالبِتُّ الذي يُعْرِفُ. والمصادر كُلُّها إذا دخلت فيها الألف واللام كانت لمعهودٍ، وإذا لم تدخلها كان على أصل المصادر. قال: والمصادر لا تُجْمَعُ إِلَّا قَلِيلًا" (٥).

ويرى سيبويه جواز دخول أل العهدية على المصادر، كقولنا: سِيرَ عَلَيْهِ السَّيْرَ وَضُرِبَ بِهِ الضَّرْبَ، وقوله: الحَذَرَ الحَذَرَ، وما جاء فيه أيضًا نحو: العِرَاكُ، وكل ما سبق هو عربيٌّ جيِّدٌ (٦).

١ - سورة المزمل: ١٥-١٦ .
٢ - انظر الباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٤٩٢-٤٩٣، وشرح المفصل: ٩/ ١٧-٢٠ .
٣ - قطر الندى: ١٥٦، وانظر أوضح المسالك: ١/ ١٦٠، و المعنى: ١/ ٧٢-٧٣، وشذور الذهب: ١٩٣-١٩٨، وشرح ابن عقيل: ١/ ١٧٧-١٧٨ .
٤ - سورة النور: ٣٥/٢٤ .
٥ - مجالس ثعلب: ٢/ ٣٩٧ .
٦ - انظر الكتاب: ١/ ٢٣١، وأوضح المسالك: ١/ ١٦٣، وشرح ابن عقيل: ١/ ١٨٤ .

١٥ - مسألة: القول في رافع المبتدأ والخبر.

قوله عزَّ وجلَّ: ﴿فَذَلِكِ يَوْمِئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ﴾^(١) قال : فيومئذٍ مُرْفَعٌ فَذَلِكَ ((ويوم عسير)) ترجمةً يَوْمِئِذٍ^(٢).

وفي حين يرى سيبويه أن المبتدأ كل اسم ابتدئَ عليه كلامٌ، والمبتدأ والمبنيُّ عليه رفعٌ، فالابتداء لا يكون إلا بمبنيٍّ عليه. فالمبتدأ الأول والمبني ما بعده عليه فهو مسندٌ ومسندٌ إليه. أي أن المبتدأ رفع لأنه مبتدأ به الكلام وما جاء بعده فهو مبنيٌّ عليه، وما بني على مرفوع فهو مرفوع أيضاً، مثال قولنا: عبدُ الله منطلقٌ؛ فارتفع عبدُ الله لأنه مبتدأ به الكلام، وارتفع منطلق لأنه مبني على المبتدأ وبمنزلته. وكما يرى أيضاً أن هناك ما يقع مكان المبتدأ أو يسد مسده كقولك: هذا عبدُ الله، وهنا عمرو، وكيف عبدُ الله، وغيرها^(٣).

أما ابن الأنباري فيرى أنها مسألة خلافية فذكر رأي الكوفيين، وهو أن المبتدأ هو الذي رفع الخبر، والخبر هو الذي رفع المبتدأ. وحجتهم لهذا القول أنه لا يستغني أحدهما عن الآخر ليستقيم الكلام. وكل منهما عامل ومعمول، فلهذا قلنا إنهما يترافعان.

ويُردُّ عليهم بأنَّ الابتداء عامل معنوي، والعامل المعنوي ضعيف وأنَّ الخبر يتنزل منزلة الوصف أي المبتدأ في المعنى، والموصوف تابع للوصف سواء كان العامل قوياً أو ضعيفاً. وإذا قلنا أنهما يترافعان وجب أن يكون كل منهما قبل الآخر وهذا محال. وأن العامل مادام موجوداً فلا يدخل عليه عامل آخر ككان وإن، فلما جاز دخولهما بطل أن يكون أحدهما عاملاً في الآخر. أما رده على أنه يسبق بالمنصوبات في الابتداء فهو أنَّ المنصوبات حتى لو قدمت في اللفظ فهي متأخرة في المعنى.

وأما البصريون فيرون أن المبتدأ يرتفع لأن موقعه مبتدأ في أول الكلام، أما الخبر فيرتفع بالابتداء أو بالابتداء والمبتدأ، ويرون أنه لو سبق المبتدأ بالعوامل مثل

١ - سورة المدثر: ٩ / ٧٤ .

٢ - مجالس ثعلب: ٢٠ / ١ .

٣ - الكتاب: ١٢٦ / ٢ - ١٢٨ بتصرف، وانظر الأصول في النحو: ١ / ٥٨ - ٦٥، وقطر الندى: ١٦٥ - ١٦٥ .

كان وإنَّ فأنها عندما عملت في المبتدأ عملت في الخبر وأن الابتداء والمبتدأ هو الذي يعمل في الخبر^(١).

١٦ - مسألة: القول في الخبر (شبه الجملة) .

قال أبو العباس ثعلب: ^(٢) "وإذا أفرد الصفة رفع: زيدٌ خَلْفُ، وزَيْدٌ قُدَّامُ، وزيدٌ فوقُ، الصِّفَةُ تَوَدَّى عن الفعل، فإذا أضاف أدَّتْ وقامت مقام الفعل والمكْنَى. قال: وإذا جاء في الشعر بخلاف ذا قيل شاذٌ".

وذكر ابن الأنباري رأي الكوفيين في عامل النصب في الظرف الواقع أنه منصوب على الخلاف، نحو: زيدٌ أمامك، وعمروٌ وراءك، وحجتهم أن خبر المبتدأ مخالف له في المعنى. وذهب أبو العباس ثعلب إلى أنه منصوب بفعل محذوف غير مطلوب وبقي الظرف على حاله عندما حذف الفعل. وذهب بعضهم إلى أنه منصوب باسم الفاعل، والتقدير: زيدٌ مستقرٌ أمامك.

وذهب البصريون إلى أنه منصوب بفعل مقدر، والتقدير: زيدٌ استقرَّ أمامك، واحتجوا بأن الظرف: كل اسم من أسماء الأمكنة أو الأزمنة يراد فيه معنى ((في)) الجارة؛ لأنها تربط الأسماء بالأفعال، فالتقدير: زيدٌ استقرَّ في أمامك، ثم حذفت واتصل الفعل بالظرف فنصبه، فالفعل مقدر كما هو حرف الجر مقدر أيضاً.

وأما من ذهب إلى أن التقدير هو اسم فاعل؛ لأن اسم الفاعل اسم يجوز أن يتعلق به حرف الجر، والاسم أصل في الكلام، والفعل فرع، فكان الأصل أولى.

وأما ابن الأنباري فيري أن المحذوف هو الفعل؛ لأن الفعل هو أصل في العمل ولأنه يكوّن مع الضمير المقدر جملة.

وأما رأي الكوفيين فهو عنده فاسد؛ لأنه لو كان الظرف منصوباً لوجب نصب المبتدأ وهذا لا يجوز. وقول أبي العباس إنه منصوبٌ بفعل محذوف غير مقدر فاسدٌ

^١ - الإنصاف: ١/ ٤٤ - ٥١ بتصرف، وانظر شرح المفصل: ١/ ٨٣ - ٨٥، وارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ)، تحقيق: رجب عثمان محمد، ورمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م: ٣/ ١٠٧٩ - ١٠٨١، وأوضح المسالك: ١/ ١٦٥ - ١٧٣، والمغني: ٢/ ٢١٢ - ٢١٤، وشرح ابن عقيل: ١/ ١٨٨ - ١٩٨، وهمع الهوامع: ٢/ ٧ - ٩.

^٢ - مجالس ثعلب: ١/ ٦٤.

أيضاً؛ لأنه يؤدي إلى أن يكون منصوباً بفعل معدوم من كل وجه لفظاً أو تقديرًا، وهذا لا نظير له في العربية^(١).

ويضيف ابن يعيش أنه عند قولنا: زيدٌ خلفك؛ إنك خصصته بخلفك، واستفاد المخاطب من التخصيص. والخبر إذا وقع ظرفاً أو جاراً ومجروراً، نحو: زيدٌ في الدار، وعمروٌ عندك، ليس الظرف بالخبر على الحقيقة؛ لأن الدار ليست من زيد في شيء وإنما الظرف معمول للخبر ونائب عنه، والتقدير: زيدٌ استقرَّ عندك^(٢).

ويضيف السيوطي أنه إذا أخبر بظرف مكان متصرفٍ عن اسم عين، فإن كان الظرف نكرة، نحو: المسلمون جانبٌ والمشركون جانبٌ، ونحن قدامٌ وأنتم خلف، جاز فيه الرفع والنصب عند البصريين والكوفيين.

وروي أن الرفع واجبٌ إلا إذا عطف عليه، نحو: القوم يمينٌ وشمالٌ، فيجوز النصب عند البصريين والكوفيين. أما إذا لحقت الظرف معرفة، نحو: زيدٌ خلفك، فالنصب راجح، والرفع مرجوح، وخصه الكوفيون بالشعر^(٣).

١٧- مسألة: القول في حذف المضاف ((الخبر)).

"وأُشَدُّ:

١١- يَقُولُونَ جَاهِدْ يَا جَمِيلُ بَعْرُورَةَ وَإِنَّ جِهَادًا طَيِّبٌ وَقِتَالَهَا^(٤).
(الطويل)

أراد: إنَّ الجهاد جهاد طيبٌ. والإنسان لا يكونُ جهاداً. ومثله:

١٢- وَكَيْفَ يُصَاحَبُ مَنْ أَصْبَحَتْ خَلَّاتُهُ كَأَبِي مَرْحَبٍ^(٥).
(المتقارب)

^١ - الإنصاف: ١/ ٢٤٥-٢٤٧ بتصرف، وانظر اللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ١٤١، وقطر الندى: ١٦٥، وأوضح المسالك: ١/ ١٧٩-١٨١، وشرح ابن عقيل: ١/ ٢٠٩-٢١٣، وجمع الهوامع: ٢/ ٢١-٢٣.

^٢ - انظر شرح المفصل: ١/ ٨٩-٩٠.

^٣ - جمع الهوامع: ٢/ ٢٥ بتصرف.

^٤ - البيت لجميل كما في اللسان: (غزا)، ولم أقف عليه في ديوان جميل بثينة، تحقيق: فوزي عطوي، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٩م.

^٥ - البيت في شعر النابغة الجعدي، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م. مقدمة الكتاب بقلم عبد العزيز رباح: ٢٦، وفي اللسان: (رحب).

يريد كخلالة أبي مرحب. قال: يحذفون المضاف إذا تقدّم، كما تقول: الفقه أبو حنيفة، والنحو الكسائي. يريد الفقه فقه أبي حنيفة، والنحو نحو الكسائي^(١).

وذكر سيبويه في قوله: هذا عمرو، حيث حذف المضاف وحل المضاف إليه محله؛ أي أن المعنى هذا اسم عمرو، وهذا ذكر عمرو، وكما تقول: هذه ألف، والمراد هذه الدراهم ألف^(٢).

ويقول ابن يعيش في حذف الخبر في الجواب عن السؤال: من عندك؟ فنقول: زيد، والمعنى عندي زيد، وحذف الخبر للعلم به من دون ذكره. ويحذف الخبر بعد إذا الفجائية، مثل: خرجت فإذا السبع، والتقدير: خرجت فإذا السبع حاضر أو موجود؛ لأن السبع مبتدأ ولا بدّ له من خبر محذوف.

وفي قوله تعالى: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾^(٣) فمحتمل فيه أن صبرٌ مبتدأ وجاز الابتداء بها لوجود الصفة، والخبر محذوف والتقدير: فصبر جميل أجمل من غيره، أو فعندي صبر جميل.

ويضيف ابن يعش موضعاً آخر في حذف الخبر وجوباً بعد لولا، مثل: لولا زيد لخرج محمد، والتقدير: لولا زيد حاضر أو مانع، والمعنى أن الثاني امتنع لوجود الأول، والجملة الثانية ليست خبراً. ويحذف الخبر إذا سد الفاعل مسده كما في قولنا: أقائم الزيدان. فأقائم مبتدأ والزيدان مرتفع به وقد سد مسد الخبر حيث أن الكلام تم به، ولم يكن بحاجة لخبر محذوف. وأما قولنا: ضربني زيداً قائماً؛ فضربي مبتدأ وقائماً حال سد مسد الخبر، وهذا لا يجوز؛ لأن الساد مسد الخبر يكون حكمه كحكم الخبر، وأما الخبر فظرف زمان مقدر مضاف إلى ذلك الفعل والفاعل، والتقدير ضربني زيداً إذا كان قائماً، والحق أنها في موضع نصب باستقرار محذوف تقديره استقر أو مستقر فصارت ظرف وما ارتفع به في موضع رفع خبر.

ويحذف الخبر بعد واو المصاحبة الصريحة؛ (بمعنى مع) في قولنا: ((كل رجل وضيعة))، فالمراد: كل رجل وضيعة مقرونان، فاكتفي بالمعطوف لأن معنى الواو هنا بمعنى مع.

١ - مجالس ثعلب: ٦١ / ١ .
٢ - انظر الكتاب: ٢٦٩ / ٣ .
٣ - سورة يوسف: ١٨ / ١٢ .

ويؤكد ابن يعيش أنه لا يجوز حذف الخبر إذا لم يكن في اللفظ ما يدل عليه^(١).

١٨ - مسألة: القول في محذوف (مبرور ومأجور) في حالتي النصب والرفع .

" قال: أهل الحجاز يقولون: مبروراً مأجوراً؛ وتميمٌ: مبروراً مأجوراً" ^(٢).

ويرى سيوييه أنه يحسن ويستقيم أن تقول: عبدُ الله فاضربه، إذا كان مبتدأً على مبتدأٍ مُظهِرٍ أو مُضْمَرٍ. فأما المظهر فقولك: هذا عبدُ الله فاضربه، ويجوز ألا تُظهِرَ المبتدأَ ويعمل في الخبر كما لو كان موجوداً^(٣).
ونقول: عبدُ الله وربِّي، كأنك قلت: ذلك عبدُ الله أو هذا عبدُ الله^(٤).
ويضيف ابن يعيش مثلاً آخر على حذف المبتدأ، فيقول: المسكُ والله؛ أي هو المسكُ والله، أو هذا المسكُ والله، فالحذف جائز إذا دلت عليه قرينة لفظية أو حالية تغني عن النطق به^(٥).

في حين ذكر العكبري أنه ينتصب المفعول به بفعلٍ محذوف، مثال: ((مرحباً، وأهلاً وسهلاً)) ونصبها على وجهين: أحدهما: هي مفاعيل لفعل محذوف تقديره: لقيتَ رحباً وأهلاً وسهلاً فاستأنس. والثاني: أن يكون مصدرًا تقديره: رحبت بلادك مرحباً، وسهلت سهلاً، وتأهلت أهلاً، أي تأهلاً. ومن العرب من يرفعهما على تقدير خبر محذوف، أي: لك عندي مرحبٌ^(٦).

ويرى ابن الحاجب جواز حذف الفعل، في قولنا: زيدٌ، لمن قال: من أضرب؟ فنرد بقولنا: زيد، ووجوب حذفه، كقولنا: أهلاً أي أتيت أهلاً لا أجانب، وسهلاً أي وطئت مكاناً سهلاً عليك لا وعراً، وقولنا: امرأً ونفسه، أي دع امرأً ونفسه. ولقد

^١ - شرح المفصل: ٩٤ / ١ - ٩٨ بتصرف، وانظر الكافية في النحو: ١٠٣ - ١٠٨، وقطر الندى: ١٧٢ - ١٧٥، وأوضح: ١٩٦ - ٢٠٢، والمغني: ٢٨٦ - ٢٨٨، وشرح ابن عقيل: ٢٤٣ - ٢٤٦، وهمع الهوامع: ٤٠ / ٢ - ٤٤.
^٢ - مجالس ثعلب: ٧٣ / ١.
^٣ - انظر الكتاب: ١٣٨ / ١، والمغني: ٢٨٥ - ٢٨٦، وهمع الهوامع: ٣٨ / ٢ - ٤٠.
^٤ - انظر المرجع السابق: ١٣٠ / ٢.
^٥ - انظر شرح المفصل: ٩٤ / ١، وقطر الندى: ١٧٢ - ١٧٣.
^٦ - انظر اللباب في علل البناء والإعراب: ٤٦٤ / ١.

وجب الحذف للفعل في السماعيات لكثرة الاستعمال، ولعدم وجود ضابط يعرف به
علة وجوب الحذف (١).

يقول ابن منظور (٢) قول الفراء: (٣) "بر حجه، فإذا قالوا: أبر الله حجك، قالوه
بالألف. ويقال في الدعاء: مبرور مأجور ومبروراً مأجوراً؛ فتميم ترفع على إضمار
أنت، وأهل الحجاز ينصبون على اذهب مبروراً".

وأورد ابن هشام: أن العرب قالوا: ((الحمْدُ لله أَهْلَ الحَمْدِ))؛ أي بإضمار فعل
محذوف تقديره: أمدحُ أَهْلَ الحَمْدِ (٤).

وذكر ابن عقيل مثلاً آخر في الحذف فيقول: كيف زيد؟ فنقول: صحيحٌ أي
هو صحيح، ويجوز التصريح بالمبتدأ (٥).

١٩ - مسألة: القول في ليس.

قال أبو العباس ثعلب: (٦) "حكى ابن الأعرابي: ((قد جعل النَّاسُ ما ليسَ بأَسَ
به)). جعل ليس بمعنى التبرئة".
"وأُتشدُّ الفراء:

١٣ - قَدْ سَوَّأَ النَّاسُ مَا يَأْ لَيْسَ بِأَسَ بِهِ وَأَصْبَحَ الدَّهْرُ ذُو العَرَيْنِ قَدْ جُدِعَا (٧).
(البيسط)

فجعل ((ليس)) تقوم مقام التبرئة. وهكذا ينشد الفراء. وهذا شاذٌ فشبهوه بالشاذ، فهذه لغة
الحجاز مشهورة، وبها نزل القرآن (٨).

١ - انظر الكافية في النحو: ١/ ١٢٩ - ١٣٠.

٢ - هو محمد بن مكرم بن علي بن أبي القاسم بن حبة بن منظور الأنصاري، الرويفعي، الإفريقي، وقد كان أدبياً، لغوياً،
ناظماً، ناثراً، مشارك في علوم اللغة، وأشهر كتبه: لسان العرب، ومختار الأغاني، ومختصر مفردات ابن البيطار، وغيرها.
توفي سنة إحدى عشر وسبعمئة. انظر معجم المؤلفين: ٤٦/ ١٢.

٣ - لسان العرب: (بر).

٤ - انظر المغني: ٢/ ٢٨٩.

٥ - انظر شرح ابن عقيل: ١/ ٢٤٣ - ٢٤٦.

٦ - مجالس ثعلب: ١/ ١٣٢.

٧ - البيت بلا نسبة في اللسان: (عرن).

٨ - مجالس ثعلب: ٢/ ٣٥٤.

وذكر سيبويه الفعل كان وأخواتها ومنهن: يكون، وصار، ودام، وليس. وأما ليس فقد وضعت موضعاً واحداً، فهي جامدة ولا تتصرف^(١).

ويجوز الإضمار في ليس وكان، ومن ذلك قول العرب: ليس الخلاقَ اللهُ مثله؛ لأنه بدون إضمار ولا يجوز ذكر الفعل بدون إعماله في الاسم. وكقول الشاعر:

١٤ - فَأَصْبَحُوا وَالنَّوَى عَالِي مُعَرَّسِهِمْ وَلَيْسَ كُلُّ النَّوَى تُلْقَى الْمَسَاكِينُ^(٢)
(البيسط)

فلو كان كلُّ على ليس ولا إضمار فيه لم يكن إلا الرفع، ولكنه انتصب على تُلقى، ولا يجوز أن تكون المساكين اسم ليس، فأضمر ضمير الشأن في بيت الشعر السابق^(٣). ويرى المبرد أن الدليل على أن ليس فعل هو: اتصالها بالضمائر، نحو: لستُ منطلقاً، ولستَ، ولستما، ولستم، ولستُنَّ. وهي أيضاً غير متصرفة^(٤).

في حين يرى العكبري أن بعض البصريين يقولون: أن ((ليس)) حرف، وأن الضمير اتصل بها لشبهها بالأفعال، وإنها لا تدل على زمان، وهي نافية^(٥).

٢٠ - مسألة: القول في ليس حرف عطف بمعنى ((لا)) أم فعل.

"والفراء يقول: إذا حسنت ((ليس)) موضع ((لا)) جازاً، وأنشد:

١٥ -
إِنَّمَا يَجْزِي الْفَتَى لَيْسَ الْجَمَلُ^(٦)
(الرمل)

قال سيبويه يقول ليس الجملة يجزي. فجعله فعلاً محذوفاً واستراح.

^١ - انظر الكتاب: ١/ ٤٥-٤٦، وشرح المفصل: ٧/ ٨٩-٩٠، واطر الندى: ١٧٥-١٧٧، وأوضح المسالك: ١/ ٢٠٦-٢٠٧.

^٢ - البيت منسوب في الكتاب: ١/ ٧٠، لحميد الأرقط، وهو في المقتضب: ٤/ ١٠٠، والخزانة: ٤/ ٥٨، وشرح ابن عقيل: ١/ ٢٨٤.

^٣ - الكتاب: ١/ ٦٩-٧٢، ١٤٦-١٤٧ بتصرف، وانظر المقتضب: ٤/ ٩٨-١٠١، وشرح ابن عقيل: ١/ ٢٨٠-٢٨٨، وهمع الهوامع: ٢/ ٦٢-٦٥، ٨١.

^٤ - انظر المقتضب: ٤/ ٨٧، والإنصاف: ١/ ١٤٢-١٤٣.

^٥ - انظر الباب في عل البناء والإعراب: ١/ ١٦٤-١٦٥، والكافية في النحو: ٢/ ٢٩٥-٢٩٧، والمعني: ١/ ٣٠٧-٣٠٩.

^٦ - عجز بيت للبيد وهو في ديوانه: ١٤١، وصدرة:
فَإِذَا جُوزِيَتْ قَرْضًا فَاجْزِهِ

وهو في الكتاب: ٢/ ٣٢٣، ورواه سيبويه:
وَإِذَا أَقْرَضَتْ قَرْضًا فَاجْزِهِ

قال أبو العباس ثعلب: وأول ما ينبغي أن نقول للكسائي لِمَ حذفت الثَّاني وطلبته" (١).

وفي هذه المسألة وافق ثعلب الفرّاء في أنه يجوز أن تكون ((ليس)) حرف عطف بمعنى ((لا))، وخالفاً بذلك سيبويه؛ الذي جعل ((ليس)) فعلاً ناقصاً، وجعل خبر ليس جملة فعلية مقدرّة، والتقدير: ليس الجمل يجزي.

٢١ - مسألة: القول في ما النافية التي تعمل عمل ليس.

"وقال: إنما قالوا: ما عبدُ الله قائماً. وهو قولُ أهل الحجاز وقد جاء القرآن ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ (٢). وبنو تميم يرفعون فيقولون: ما زيدٌ قائمٌ. والذين نصبوا أدخلوا ... بين الاسم والفعل لأن الفعل هو المجحود، فإذا قدّموه لم ... ولم ينصبوا، فقالوا. ما قائمٌ عبد الله، فرفعوا كلهم لأنّ الجحد ... وأهل البصرة إذا قالوا: ما عبدُ الله قائماً، شَبَّهوه بليس، فإذا قدّموا رفعوا فقالوا: إنّما أشبهه ليس في ذلك الموضع فقط هذه أصولُ العربية" (٣).

ذكر سيبويه أمثلة على لغة أهل الحجاز، فيقولون: ما عبدُ الله أخاك، وما زيدٌ منطلقاً، فيشبهونها بليس إذ كان معناها كمعناها. وبنو تميم يجرونها مجرى أمّا وهَلْ، أي لا يُعملونها في شيء وهو القياس، لأنه ليس بفعل وليس ما كليس، ولا يكون فيها إضمارٌ. وإذا تقدم الخبر فالرفع لا غير، كقولنا: ما منطلقٌ عبدُ الله، لأنه لا يجوز أن تقول: إنّ أخوك عبدُ الله، على حد قولك: إنّ عبدَ الله أخوك؛ لأنها ليست بفعل، وإنّما جعلت بمنزلته، فلا يجوز كل ما يجوز فيه ولم تقوَ قوّته. وإذا دخلت إلا على الجملة فيستوي فيه اللغتان، تقول: ما زيدٌ إلا منطلقاً، وقوله تعالى: ﴿مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا﴾ (٤)، فلم تقوَ ((ما)) في باب قلبِ المعنى أيضاً (٥).

١ - مجالس ثعلب: ٤٤٧/٢ .

٢ - سورة يوسف: ٣١/١٢ .

٣ - مجالس ثعلب: ٥٩٦-٥٩٧/٢ .

٤ - سورة يس: ١٥/٣٦ .

٥ - الكتاب: ٥٧/١ - ٥٩، ١٢٢ - ١٢٣ بتصرف، وانظر المقتضب: ١٨٨ - ١٩٢، واطر الندى: ١٩٧ - ١٩٩ .

وذكر ابن الأنباري ما ذهب الكوفيون إليه في أنّ ((ما)) في لغة أهل الحجاز لا تعمل في الخبر، وهو منصوب بحذف حرف الخفض.

وحجتهم في ذلك أن القياس في ((ما)) أن لا تكون عاملة البتة؛ لأن الحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصاً، ولهذا كانت مهملة في لغة بني تميم، وإنما أعملها أهل الحجاز لأنهم شبَّهوها بليس من جهة المعنى، وهذا ضعيف، ولأنَّ ليس فعل وما حرف، والحرف أضعف من الفعل، فبطل أن يكون منصوباً بما، ووجب أن يكون منصوباً بحذف حرف الخفض؛ لأنَّ الأصل ((ما زيد بقائم)) فلما حذف الخفض وجب أن يكون منصوباً، ولهذا لم يجرِ النصب إذا قُدِّم الخبر أو دخل حرف الاستثناء؛ لأنَّه لا يحسن دخول الباء معهما.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين في قولهم: القياس يقتضي ألا تعمل، لكن وجد بينها وبين ليس مشابهة اقتضت أن تعمل عملها، وهي لغة القرآن، كما في قوله تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾، وإن تقدم خبرها أو دخلت إلا عليها يبطل عملها لضعفها، ولولا ذلك لوجب أن تعمل في جميع المواضع.

وأما دعواهم بدخول الباء عليها فلا نسلم به، وإنما الأصل عدمها، وإنما دخلت الباء لوجهين؛ أحدهما: أنها أُدخلت توكيداً للنفي. والثاني: ليكون في خبر ما بإزاء اللام في خبر إنَّ، فجعلت الباء في خبرها، نحو: ما زيد بقائم، لتكون بإزاء اللام في نحو: إنَّ زيدا لقائم.

وقولهم: حذف حرف الخفض يوجب النصب، فهذا فاسد؛ لأنَّ الباء كانت في نفسها مكسورة غير مفتوحة، وليس فيها إعراب؛ لأنَّ الإعراب لا يقع على حروف المعاني، ثم لو كان حذف حرف الخفض يوجب النصب كما زعموا لكان ذلك يجب في كل موضع يحذف فيه، وهذا غير صحيح، فقوله تعالى: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَى بِاللَّهِ نَصِيرًا﴾^(١)، ولو حذف حرف الخفض لقلت: كفى الله ولياً، وكفى الله نصيراً بالرفع وليس بالنصب.

وذهب البصريون إلى أنّ ((ما)) تعمل في الخبر، وهو منصوب بها. وحجتهم أنّ ((ما)) تنصب الخبر لأنها أشبهت ليس، فوجب عملها كعمل ليس، وليس عملها الرفع والنصب، ووجه الشبه بينهما من عدة وجوه؛ أحدها: أنها تدخل

١ - سورة النساء: ٤٥ / ٤ .

على المبتدأ والخبر. والثاني: أنهما تنفيان ما في الحال. والثالث: دخول الباء في خبرها كما تدخل في خبر ليس^(١).

٢٢ - مسألة: القول في تقديم معمول خبر ما النافية عليها .

"قال: ولا يحال بين الدائم والاسم بما؛ طعامك ما آكلُ عبدُ الله"^(٢).

ويرى المبرد أنَّ أهل الحجاز يجرون ((ما)) مجرى ((ليس)) إذا كان الكلام مرتباً، ولا يوجد تقديم أو تأخير، فإذا قدموا خبرها رجعت ((ما)) إلى أنَّها حرف، فتقول: ما منطلقٌ زيدٌ، فيرجع الكلام إلى الابتداء والخبر^(٣).

وذكر ابن الأنباري رأي الكوفيين في تقديم معمول خبر ما النافية عليها فهم يجيزون ذلك، كقولنا: طَعَامَكَ ما زَيْدٌ آكِلًا.

وحجتهم لأنَّ ((ما)) نافية بمنزلة ((لَمْ وَلَنْ وَلَا))، وهذه الأحرف يجوز تقديم معمول ما بعدها عليها، نحو: زَيْدًا لم أُضْرَبُ.

وذهب أبو العباس ثعلب إلى أنه جائز من وجه، وفسد من وجه آخر، فإن كانت ((ما)) ردًّا لخبر كانت بمنزلة ((لم)) فلا يجوز التقديم، وإذا قلت في الخبر: زَيْدٌ آكِلٌ طَعَامَكَ، فترد عليه نافيًا: ما زيد آكلًا طعامك، فيجوز التقديم، فتقول: طَعَامَكَ ما زيد آكلًا. وإذا كان جوابًا للقسم فلا يجوز التقديم.

والرد على الكوفيين أن ما بمنزلة ((لم ولن ولا)) لا تسلم به؛ لأنَّ ((ما)) يليها الاسم والفعل، وأما ((لم)) فلا يليها إلا الفعل، و ((لا)) جاز التقدم معها؛ لأنها حرف متصرف.

والرد على أبي العباس أن كلامه فاسد؛ لأنَّ ما في كلا القسمين نافية، ولا يجوز التقديم.

^١ - الإنصاف: ١/ ١٦٥- ١٧٢ بتصرف، وانظر اللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ١٧٥- ١٩٧، وشرح المفصل: ١/ ١٠٨- ١٠٩، ٢/ ١١٤- ١١٦، والكافية في النحو: ١/ ١١٢- ١١٣، ٢٦٦- ٢٦٧، وأوضح المسالك: ١/ ٢٤١- ٢٤٦، وشرح ابن عقيل: ١/ ٣٠١- ٣٠٧، وهمع الهوامع: ٢/ ١٠٩- ١١٥.

^٢ - مجالس ثعلب: ١/ ٢٧١.

^٣ - انظر المقتضب: ٤/ ١٨٩- ١٩٠.

وذهب البصريون إلى عدم جواز تقدم معمولها عليها؛ لأنَّ ((ما)) معناها النفي، ويليهما الاسم والفعل، ولأنَّها تشبه حرف الاستفهام، وحرف الاستفهام لا يعمل ما بعده فيما قبله (١).

ويضيف ابن هشام أنَّ الذين يعملون ((ما)) من أهل الحجاز يضعون لها شروطاً، وهي: أن يتقدم اسمها على خبرها، ولا تقترن بإن الزائدة، ولا يقترن خبرها بإلا. وأما بنو تميم فلا يعملونها سواء استوفت الشروط أم لا (٢).

٢٣ - مسألة: القول في تقديم معمول خبر ما العاملة عمل ((ليس)) على اسمها وخبرها.

"وأملى علينا: إذا قلت: ما فيك راغبٌ زيد، وما طعامك آكلٌ زيدٌ، كان الاختيار هكذا الرفع؛ لأنَّ الفعلَ أولى بالحق من المفعول والصفة، وكان كأنَّ الفعل مع الجحد، فإذا أدخلوا الباءَ فيهما كان قبيحاً، لأنه قد جاء الاسم بعدهما، لأنه لما جاء ثانياً احتاجوا إلى أن يُعلموا أنه الفعل، وإنما تدخل الباء للفعل، فإذا أُخروا الفعل فقالوا: ما طعامك زيدٌ بآكل، وما فيك زيدٌ براغب ثم نزعوا الباء، كان الاختيار الرفع، لأنَّ الباء قد حالت بين الاسم وما، فكانَّ الفعل معها. وكذلك اختاروا الرفع، فإن نصبوا فقالوا: ما طعامك زيدٌ آكلًا، وما فيك زيدٌ راغبًا، لم يعيئوا بالصفة ولا المفعول، لأنها من صلة الفعل، فكانَّهم قالوا: ما زيدٌ آكلًا طعامك، وما زيدٌ راغبًا فيك" (٣).

يقول سيبويه: (٤) "ولا يجوز أن تقول: ما زيدًا عبدُ الله ضاربًا، وما زيدًا أنا قاتلاً، لأنه لا يستقيم كما لم يستقم في كان وليس، أن تقدّم ما يعمل فيه الآخر. فإن رفعت الخبرَ حسنَ حملهُ على اللغة التميمية".

وضمن شروط إعمال ((ما)) عمل ليس يقول ابن عقيل: (٥) "ألا يتقدّم معمولُ الخبر على الاسم وهو غير ظرف ولا جار ومجرور؛ فإن تقدّم بطلَ عملها، نحو: ((ما طعامك زيدٌ آكلٌ)) فلا يجوز نصب ((آكل)) ومن أجاز بقاء العمل مع تقدّم الخبر يُجيزُ

١ - الإنصاف: ١٧٢-١٧٣ بتصرف، وانظر اللباب في علل البناء والإعراب: ١٧٥-١٧٨.
٢ - انظر قطر الندى: ١٩٧-١٩٩، وأوضح المسالك: ٢٤١-٢٥٠، وشرح ابن عقيل: ٣٠١-٣٠٧، همع الهوامع: ١٠٩-١١٣.
٣ - مجالس ثعلب: ٤٧٧/٢.
٤ - الكتاب: ٧١/١، وانظر اللباب في علل البناء والإعراب: ١٧٧-١٧٨، والكافية في النحو: ٢٦٨.
٥ - شرح ابن عقيل: ٣٠٥-٣٠٦، وانظر همع الهوامع: ١١٣-١١٤.

بقاء العمل مع تقدم المعمول بطريق الأولى؛ لتأخر الخبر، وقد يقال: لا يلزم ذلك؛ لما في الأعمال مع تقدم المعمول من الفصل بين الحرف ومعموله، وهذا غير موجود مع تقدم الخبر".

٢٤ - مسألة: القول في عسى.

"عسى زيد قائماً، قال: لم يجئ إلا في قوله: ((عسى الغوير أبوساً))^(١).
قال: قال الفراء: عسى لا يقاس. ولا يستحسنها ولا يُجيزها إلا مع ((أن))" ^(٢).

"﴿عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُم﴾^(٣) أي ما أفربه. قال: هذه تسمى المقاربة.
عسى عبد الله يقوم، مثل كادَ عبد الله يقوم. وإذا أدخل ((أن)) فإنه يقول قارب أن يقوم.
وأنشد:

* عَسَى الْغَوِيرُ أَبُو سَاءً *

أي عسى أن يكون، مثل كان عبد الله قائماً. قال: وهو شاذ. عسى زيد قائماً
شاذ" ^(٤).
قال أبو العباس ثعلب: ^(٥) "ولا تجئ عسى إلا مع مستقبل، ولا تجئ مع ماضٍ
ولا دائم ولا صفة".

ويرى سيبويه أنك تقول: عسى أن يفعل، وعسى أن يفعلوا، وعسى أن يفعلوا.
وكينونة عسى للواحد والجميع والمؤنث تدل على ذلك. ومن العرب من يقولوا: عسى
وعسياً وعسواً، وعست وعستاً وعسئين.
ومن العرب من يقول: عسى يفعل، فيشبهها بكاد يفعل، وفي المثل العربي سابق الذكر
يجرون عسى مجرى كان.

^١ - المثل في مجمع الأمثال لأبي الفضل أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم النيسابوري الميداني (ت: ٥١٨هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار القلم، بيروت، بدون تاريخ: ٥٠/١، وهو في الكتاب: ١٥٨/٣، والمقتضب: ٧٠/٣، واللباب في علل البناء والإعراب: ١٩٢/١، وشرح المفصل: ١٤/٧، ١١٧، ١١٩، والكافية في النحو: ٣٠٢/٢، ١٧٢، واللسان: (غور)، وأوضح المسالك: ٢٦٨/١، والمغني: ١/١٧٢، والخزانة: ٤/٧٨-٧٩، ٨٢.

^٢ - مجالس ثعلب: ٢٠٩/١.

^٣ - سورة الإسراء: ٨/١٧.

^٤ - مجالس ثعلب: ٣٠٧/١.

^٥ - المصدر السابق: ٣٩٥/٢.

وكقول هُدْبَة:

١٦- عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أُمْسِيَتْ فِيهِ يَكُونُ وَرَاءَهُ فَارِحٌ قَرِيبٌ^(١).
(الوافر)

حيث حذفنا ((أن)) بعد عسى للضرورة الشعرية، ورفع الفاعل، بالرغم من أن عسى قد جرت مجرى كان^(٢).

في حين يرى المبرد أن ((عسى)) لابد لها من فاعل؛ لأن لكل فعل فاعل، وخبرها مصدر؛ لمقاربتها، كقولنا: عسى زيدٌ أن ينطلق. فهو مصدر لم يقع، وسيقع في المستقبل، كقوله تعالى: ﴿فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ﴾^(٣)، أما قولهم في المثل السابق فالتقدير: عَسَى الْغُؤَيْرُ أَنْ يَكُونَ أَبُؤْسًا، فعسى خبرها الفعل مع ((أن)) فعندما وضع الاسم محل الفعل فحقه النصب؛ لأن عسى فعل، واسمها فاعلها، وخبرها مفعولها^(٤).

ويضيف ابن يعيش أن عسى سُميت بأفعال المقاربة؛ لأنها تفيد مقاربة وقوع الفعل الكائن في أخبارها، ولهذا المعنى كانت محمولة على باب كان.

وإن عسى قد جاءت ممنوعة من الصرف؛ لأنهم أجروها مجرى ((ليس)) إذا كان لفظها لفظ الماضي ومعناها المستقبل. ولأنها ترج فشابهت لعل، وقد استضعف بعضهم هذا الرأي^(٥).

^١ - البيت نسيه سيوييه لهديبة بن الخشرم العذري، وفي المقتضب: ٧٠ / ٣، وشرح المفصل: ١١٧ / ٧، ١٢١، وأوضح المسالك: ٢٧٥ / ١، والمغني: ١٧٢ / ١، وشرح ابن عقيل: ٣٢٧ / ١، ومع الهوامع: ١٤٠ / ٢، والخزانة: ٨١ / ٤.

^٢ - الكتاب: ١٥٨ - ١٥٩ بتصرف، وانظر اللباب في علل البناء والإعراب: ١ / ١٩١ - ١٩٣، وشرح المفصل: ١١٥ / ٧ - ١٢١، والكافية في النحو: ٣٠١ - ٣٠٣، وأوضح المسالك: ٢٦٥ - ٢٧٥، ومغني اللبيب عن كتب الأعراب، لأبي

محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري (ت: ٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م: ١ / ١٧٠ - ١٧٣، وشرح ابن عقيل: ١ / ٣٢٢ - ٣٢٩، ومع الهوامع: ١٣٨ / ٢ - ١٤٦.

^٣ - سورة المائدة: ٥٢ / ٥.

^٤ - انظر المقتضب: ٦٨ / ٣ - ٧٠.

^٥ - انظر شرح المفصل: ١١٥ / ٧ - ١١٦.

٢٥ - مسألة: القول في خبر لكن.

"وأُتشد:

١٧- فَلَوْ كُنْتَ ضَبِيًّا عَرَفْتَ قَرَابَتِي وَلَكِنَّ زَنْجِيًّا غَلِيظَ الْمَشَافِرِ^(١).
(الطويل)

قال الفراء: غليظ المشافر، أُتبعه وهو الخبر. وقال الكسائي: ولكن بك زنجياً، أي يُشبهك. وقال سيبويه: زنجياً غليظ المشافر تُشبهه، فأضمر الخبر. فإن رفعت قلت لكنك زنجي، أضمرت الاسم، وهو شبيهة باللقب^(٢).

ذكر سيبويه البيت السابق، حيث ذكر أن النصب أكثر في كلام العرب، كأنه قال: ولكن زنجياً عظيم المشافر لا يعرف قرابتي. ولكنه أضمر هذا الكلام كما يضم ما بني على الابتداء، نحو قوله تعالى: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ﴾^(٣) أي طاعة وقولٌ معروفٌ أمثل.
وكقول الشاعر:

١٨- فَمَا كُنْتُ ضَفَّاطًا وَلَكِنَّ طَالِبًا أَنَاخَ قَلِيلًا فَوْقَ ظَهْرِ سَبِيلِ^(٤).
(الطويل)

والتقدير: ولكن طالباً مُنيخاً أنا، فالنصب أجود على تقدير حذف الخبر^(٥).

ولقد ذكر السيوطي وابن يعيش؛ أنه قد تحذف لكن ويسكن آخره فيبطل عملها، إلا أن معنى الاستدراك باقٍ على حاله، ولهذا تدخل في باب العطف،

١ - البيت للفرزدق ولم أقف عليه في ديوانه، وفي الكتاب: ١٣٦/٢، برواية: ولكن زنجي عظيم المشافر، والإنصاف: ١/١٨٢، وشرح المفصل: ٨/٨٢، واللسان: (شرف)، وارتشاف الضرب: ١٥٠١/٣، وهمع الهوامع: ١/١٣٦، ٢٢٣، ٢/١٦٣، ونسبه صاحب الخزائن: ٤/٣٧٨، للفرزدق.

٢ - مجالس ثعلب: ١/١٠٥.

٣ - سورة محمد: ٤٧/٢١.

٤ - البيت منسوب في اللسان: (ضفط)، للأخضر بن هبيرة، برواية: ركباً بدلاً من طالباً.

٥ - الكتاب: ١٣٦/٢ بتصرف.

ويؤيدهم أبو حاتم^(١) وذكر أنها بمعنى بل، نحو: لكن الراسخون في العلم. أما يونس فذهب إلى أنها إذا خفت لا يبطل عملها، وتبقى كما كانت عليه قبل التخفيف، كقولنا: ما جاءني زيد لكن عمرو، فعمرو مرفوع ولكن والاسم مضمّر محذوف كما في قول الشاعر: ولكن زنجي عظيم المشافر، حيث حذف اسمها^(٢). في حين يرى ابن هشام أنها إذا خفت تهمل؛ لأن تخفيفها يؤدي إلى زوال اختصاصها بالجملة الاسمية فتدخل على الجمل الفعلية، كقوله تعالى: ﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ﴾^(٣) (٤).

٢٦ - مسألة: القول في فتح وكسر همزة إن.

قال أبو العباس ثعلب: (٥) "في قوله عز وجل: ﴿وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ﴾^(٦) قال: إذا تمّ الكلام فالكسر لا غير، وإذا لم يتمّ الكلام فالكسر والفتح جميعاً. قولي إن زيدا قائم وأن زيدا قائم، ومن قولي إن زيدا قائم، لا غير".

"﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا﴾^(٧). قال: أهل البصرة يخففونها ويريدون معنى الثقيلة"^(٨). ذكر سيبويه أنه يقال: قد قاله القوم حتى إن زيدا يقوله، وانطلق القوم حتى إن زيدا لمنطلق. فهنا حتى لا تعمل شيئاً في إن. ولو وضعنا أن في ذا الموضع كان جائز على الابتداء. ولو قلنا: مررت فإذا أنه عبد، كأنك قلت: مررت فإذا أمره العبودية واللوم، ولو وضعت أن بدل إن لجاز ذلك. ومثال آخر: قد عرفت أموراً حتى أنك أحمق، ولو وضعنا أن لجاز، وهذا قول الخليل^(٩).

١ - هو سهل بن محمد بن عثمان بن يزيد الجشمي السجستاني، بصري المذهب، معظم في قومه، وله من الكتب: كتاب ما يلحن فيه العامة، وكتاب المذكر والمؤنث، وكتاب المقصور والممدود، وغيرها. توفي في سنة خمس وخمسين ومائتين. انظر طبقات الزبيدي: ٩٤-٩٦، والفهرست: ٦٤، ونزهة الألباء: ١٨٩-١٩١.

٢ - شرح المفصل: ٨٠/٨-٨١ بتصرف، وانظر الكافية في النحو: ٣٧٩/٢-٣٨٠، وقطر الندى: ٢٠٤-٢٠٥، وأوضح المسالك: ٢٨٨/١، وشرح ابن عقيل: ٣٤٥-٣٤٦، وهمع الهوامع: ١٤٨/٢، ٢٦٣-٢٦٢.

٣ - سورة الزخرف: ٧٦/٤٣.

٤ - انظر قطر الندى: ٢١٢، وشذور الذهب: ٣٥٠-٣٥١، وهمع الهوامع: ١٨٨/٢.

٥ - مجالس ثعلب: ١٧٣/١.

٦ - سورة النساء: ١٥٧/٤.

٧ - سورة الأنعام: ١٥٣/٦.

٨ - مجالس ثعلب: ٤١٩/٢.

٩ - الكتاب: ١٤٣-١٤٤ بتصرف، وانظر المقتضب: ٣٥١/٣، والأصول في النحو: ٢٧٠-٢٧٣.

ويقول العكبري: (١) "والمكسور هو الأصل لثلاثة أوجه:

أحدها: أنها تقييد في الجملة معنى واحداً هو التوكيد، فهي كـ ((لام الابتداء)) و((الباء)) الداخلة في خبر ((ليس)) و ((نون تأكيد الفعل)) والمفتوحة تقييد التوكيد، وتعلق ما بعدها بما قبلها.

الثاني: أن ((إن)) المكسورة أشبه بالفعل، لذا كانت عاملة غير معمول فيها، كما هو أصل الفعل. والمفتوحة عاملة ومعمول فيها، فهي كالمركب، والمكسورة كالمفرد، والمفرد أصل للمركب.

الثالث: أن المكسورة ليست كبعض الاسم، هي مستقلة بنفسها، والمفتوحة كبعض الاسم إذ كانت هي وما عملت فيه في تقدير اسم واحد. وقد قال قوم: المفتوحة أصل للمكسورة، وقال آخرون: كل واحدة منهما أصل بنفسها، والصحيح ما بدأنا به".

وذكر ابن هشام أنه يجوز الفتح والكسر لهزمة إن في مواضع وهي:

١- أن تقع بعد فاء الجزاء، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ تَابَ مِن بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ

رَحِيمٌ﴾^(٢) فالكسر على معنى فهو غفورٌ رحيم، والفتح على معنى فالغفران والرحمة: أي حاصلان.

٢- وقوعها بعد ((إذا)) الفجائية، كقول الشاعر:

١٩- إذا أنه عبْدُ القفا واللّهازم^(٣)
(الطويل)

فالكسر على معنى فإذا هو عبْدُ القفا، والفتح على معنى فإذا العبودية، أي: حاصلة.

^١ - اللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٢٢٤، وانظر شرح المفصل: ٨/ ٥٩-٦٠، وشنور الذهب: ٢٥٨-٢٦١.

^٢ - سورة الأنعام: ٦/ ٥٤.

^٣ - هذا عجز بيت وصدرة:

وكنْتُ أرى زَيْدًا كَمَا قِيلَ سَيِّدًا

وهو من أبيات سيبويه مجهولة القائل، وفي الكتاب: ٣/ ١٤٤، والمقتضب: ٢/ ٣٥٠، والأصول في النحو: ١/ ٢٦٥، والخصائص: ٢/ ٣٩٩، وشرح المفصل: ٤/ ٩٧، ٨/ ٦١، وأوضح المسالك: ١/ ٢٩٦، وشنور الذهب: ٢٦٢، وشرح ابن عقيل: ١/ ٣٥٦، وجمع الهوامع: ٢/ ١٦٨، والخزانة: ٤/ ٣٠٣.

- ٣- أن تقع في موضع التعليل، كقوله تعالى: ﴿إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ﴾^(١)، حيث قرأ نافع والكسائي بالفتح على تقدير لام العلة، والباقون بالكسر على أنه تعليل مستأنف.
- ٤- أن تقع بعد فعل قسم ولا لام بعدها.
- ٥- أن تقع خبراً عن قول ومخبراً عنها بقول، والقائل واحد، نحو: قَوْلِي إِنِّي أَحْمَدُ اللَّهِ، ولو انتفى القول الأول فتحت، نحو: عَلِمِي أَنِّي أَحْمَدُ اللَّهِ.
- ٦- أن تقع بعد واو مسبوقه بمفرد صالح للعطف عليه.
- ٧- أن تقع بعد حتى.
- ٨- أن تقع بعد «أما» نحو: أَمَا إِنَّكَ فَاضِلٌ، فالكسر على أنها حرف استفتاح، والفتح على أنها بمعنى أحقاً.
- ٩- أن تقع بعد «لَا جَرَمَ» والغالب الفتح، فالفتح عند سيوييه على أن «جَرَمَ» فعل ماضٍ وأن وصلتها فاعل، كقوله تعالى: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ﴾^(٢)، والكسر عند الفراء على أنها بمنزلة اليمين^(٣).

^١ - سورة الطور: ٢٨/٥٢.

^٢ - سورة النحل: ٢٣/١٦.

^٣ - أوضح المسالك: ١/٢٩٥-٣٠١ بتصرف، وانظر شذور الذهب: ٢٦٢-٢٦٤، وشرح ابن عقيل: ١/٣٥٥-٣٦٢، وجمع الهوامع: ٢/١٦٨-١٧١.

٢٧- مسألة: القول في المعطوف على اسم إن قبل ذكر خبرها.

" ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾^(١) قال: يجوز ولم نسمع من قرأ به. ويقال إن زيدا وعمرو قائمان، وإن زيدا وعمرا قائمان. قال: مثل قوله:

٢٠- فإني وقيارٌ بها لغريب^(٢).
(الطويل)

وأنشد أيضاً:

٢١- يَا لَيْتَنِي وَأَنْتِ يَا لَمِيسُ

فِي بَلَدٍ لَيْسَ بِهِ أَنْيْسُ^(٣).

(الرجز)

قال أبو العباس: والفراء يقول: لا أقول إلا فيما لا يتبين فيه الإعراب، والكسائي يقول فيما يتبين وفيما لا يتبين^(٤).

وقد أورد سيبويه الشاهد الأول، بنصب ((قيار))^(٥).

^١ - سورة الأحزاب: ٥٦ / ٣٣ .

^٢ - البيت منسوب في الكتاب: ١ / ٧٥، لأبي ضابي بن الحرث البرجمي، وتامه: مَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَإِنِّي وَقْيَارًا بِهَا لَغْرِيْبٌ.

و الكامل في اللغة، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م: ١ / ٤١٦، ونسبه المبرد للبرمكي، والإنصاف: ١ / ٩٤، وشرح المفصل: ٨ / ٦٨، واللسان: (قير) ، وأوضح المسالك: ١ / ٣١٢، وحاشية شرح ابن عقيل: ١ / ٣٧٦، والخزانة: ٤ / ٨١، ٣٢٣.

^٣ - البيهقي لرؤبة بن العجاج في ديوانه: ١٧٦، وهما في ديوان جران العود النميري، تحقيق: كارين صادر، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م: ١١١، وفي أوضح المسالك: ١ / ٣١٧، والخزانة: ٤ / ١٩٧، ١٢٥ / ٢.

^٤ - مجالس ثعلب: ١ / ٢٦٢ .

^٥ - انظر الكتاب: ١ / ٧٥.

في حين يرى العكبري أنه إذا عطف على اسم ((إن)) قبل الخبر لم يجر في المعطوف إلا النصب. وأيده الفراء فيما يظهر عليه الحركة الإعرابية، وأجاز الرفع فيما لا تظهر فيه العلامة الإعرابية، نحو: إنَّ زيدًا وأنت قائمان. والكسائي يختار الرفع فيما يظهر أو لا يظهر عليه علامة الإعراب، وهذا فاسد؛ لأنه إذا كان الخبر مثني كان للاسمين، وكان العمل فيه عملاً واحداً. ويقول العرب: إنَّ زيدًا وعمرٌ و زاهبان. حكاه سيبويه. وفي قول البرجمي حيث كلمة ((غريب)) خبر ((إن)) لا غير؛ لأنَّ اللام تكون في خبر ((إن)) لا في خبر المبتدأ. وكلمة ((فيَّار)) فيجوز أن تكون مبتدأ و((بها)) خبره، والجملة حال. ويجوز أن يكون خبره محذوفاً دلَّ عليه المذكور (١).

٢٨ - مسألة: القول في همزة إنَّ عندما تسبقها لولا.

" ﴿ فَلَوْلَا إِنْ كُنْتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ ﴾ (٢) قال: إذا جاءت إنَّ الثقيلة مع لولا فليس غير الفتح، فإذا خُفِّفَتْ كُسِرَتْ. وأنشد:

٢٢- فَلَوْلَا أَنَّهُمْ كَانُوا قَرِيْشًا فَإِنْ خِلَافَهُمْ جَاءَ بِإِذٍ (٣) " (٤).
(الوافر)

ويرى سيبويه أنه تفتح همزة إنَّ إذا وقعت بعد لولاً، كقولنا: لَوْلَا أَنَّهُ مَنْطَلِقٌ لَفَعَلْتَ، فإنَّ مبنية على لولاً (٥). ويجوز أن تبدأ بعد لولا باسم (٦). ويؤكد السيوطي على وجوب فتح همزة بعد لولا ولو، وذكر مثلاً عليها قوله تعالى: ﴿ فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ ﴾ (٧) (٨).

١ - اللباب في علل البناء والإعراب: ٢١٢/١-٢١٣ بتصرف، وانظر المغني: ١٣٤/٢-١٣٦.

٢ - سورة الواقعة: ٨٦/٥٦.

٣ - البيت بلا نسبة في المجالس: ١٣٢/١.

٤ - مجالس ثعلب: ١٣٢/١.

٥ - انظر الكتاب: ١٢٠/٣.

٦ - انظر المصدر السابق: ١٣٩/٣-١٤٠.

٧ - سورة الصافات: ١٤٣/٣٧.

٨ - انظر همع الهوامع: ١٦٥/٢-١٦٧.

٢٩ - مسألة: القول في ما بعد إنما، وأن.

قال أبو العباس ثعلب: (١) "ما بعد ((إنما)) استئناف. إنما زيد قائم. وما بعد ((أن)) استئناف، مثل: ظننت أن زيداً قائم".

في حين يرى سيبويه أنه يجوز أن يلي إنما، ولكن، وكأنما، وإذ، أسماء وأفعال؛ لأنها حروف لا تؤثر في العلامة الإعرابية فتترك على حالها، ودخولها على الاسم أولى من دخولها على الفعل (٢).

ومن كونها غير عاملة قوله عز وجل: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهُ وَاحِدٌ﴾ (٣).

ويضيف أن إنما ليست باسم، وزعم الخليل أنها فعلٌ ملغي، فهو يتفق مع الخليل ومع ثعلب في عدم عملها فيما بعدها (٤).

أما بالنسبة لأن المخففة فرأى سيبويه أنها لا تخفف، بمعنى أنها لو ذكرت مخففة فهي ثقيلة واسمها مضمرة فيها، فإذا لم يضمروا الثقيلة نصبوا، كما في قول الشعر:

٢٣- كَأَنْ وَرَيْدِيهِ رِشَاءُ خُلْبٍ (٥).

(الرجز)

ومثال آخر: أول ما أقول أن بسم الله، كأنك تقول: أول ما أوقول أنه بسم الله. ويجوز الرفع في بيت الشعر، فنقول: ((كأن وريدها رشاء خلب)).
وأما قولنا: أن بسم الله، فهو على إضمار مبتدأ أو مبنياً عليه، ودليل ذلك أنك تستقبح رفع الفعل بعد أن، مثال: عرفت أن يقول ذلك (٦).

١ - مجالس ثعلب: ٢٠ / ١ .

٢ - انظر الكتاب: ١١٦ / ٣ .

٣ - سورة الكهف: ١١٠ / ١٨ ، وسورة فصلت: ٦ / ٤١ .

٤ - انظر الكتاب: ١٢٩ / ٣ - ١٣٠ ، وهمع الهوامع: ١٨٩ / ٢ - ١٩٢ .

٥ - البيت لرؤية بن العجاج في ديوانه: ١٦٩ ، ووردت بسكون الروي: خُلب، وفي الإنصاف: ١ / ١٩٨ ، وشرح المفصل: ٨ /

٨٣ ، واللسان: (خلب)، وأوضح المسالك: ١ / ٣٢٥ ، والخزانة: ٤ / ٣٥٦ .

٦ - الكتاب: ١٦٣ / ٣ - ١٦٥ بتصرف، وانظر الإنصاف: ١ / ١٩٨ - ٢٠٤ .

و يؤيد المبرد أنه عندما تحذف أنَّ الثقيلة ويعوض عنها بالخفيفة يحذف معها الضمير ولا يحتاج فيها إلى العوض، فأما قولك: قد علمت أنَّ زيداً منطلقاً، فمعناه: أنه زيدٌ منطلق، ولا يحتاج إلى عوض^(١).

كما ذكرها ابن الأنباري في كتاب الإنصاف ضمن المسائل الخلافية، فالكوفيون بمن فيهم ثعلب يرون أنَّ المخففة لا تعمل فيما بعدها إذا كان اسماً، والحجة عندهم أنَّ إنَّ تشبه الفعل الماضي في اللفظ؛ لأنها على ثلاثة أحرف، ومبنية على الفتح مثل الفعل الماضي وإذا خففت زال الشرط فوجب عدم العمل فيما بعدها، وأنَّ المخففة لا تدخل إلا على الأفعال.

وأما الجواب عن الكوفيين بعدم عملها، فهذا الرأي باطل؛ لأنَّ ((أن)) المخففة أشبهت الفعل لفظاً ومعنى، وإذا خففت فهذا يماثل الفعل الذي يحذف منه حرف فلا يلغي عمله.

أما البصريون فيرون أنها عاملة لورودها في القرآن الكريم، وفي قول العرب، مثل: إلا أنَّ أخاك ذاهب، فجاءت عاملة كالمشددة.

ويضف ابن الأنباري أنَّ نصب ((وَرِيدِيَّه)) في البيت السابق يؤيد رأي البصرة. وأنَّ بعض أهل اللغة يعملوا ((أن)) المخففة في المضمرة، مثل: أظنُّ أنَّك قائم، أي أنَّك قائمٌ بالتشديد^(٢).

ويرى ابن هشام أنه إذا خففت أنَّ بقيت عاملة، ويشترط في اسمها: ضميراً لا ظاهراً. وأنَّ يكون بمعنى الشأن. وأنَّ يكون محذوفاً. ويجب أنَّ يكون خبرها جملة لا مفرداً، ومثال الجملة الاسمية قوله تعالى: ﴿أَنَّ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(٣)، وتقديره: أنه الحمد لله، أي: الأمر والشأن فخففت لتحقيق الشروط السابقة.

ومثال الجملة الفعلية قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾^(٤)، والتقدير: وأنه لَيْسَ^(٥).

^١ - انظر المقتضب: ٩ / ٣.

^٢ - الإنصاف: ١٩٥ / ١ - ٢٠٨ بتصرف، و انظر أوضح المسالك: ١ / ٣٢٥ - ٣٢٩، وهمع الهوامع: ١٨٣ / ٢ - ١٨٧.

^٣ - سورة يونس: ١٠ / ١٠.

^٤ - سورة النجم: ٣٩ / ٥٣.

^٥ - قطر الندى: ٢١٣ - ٢١٤ بتصرف، وانظر شرح ابن عقيل: ١ / ٣٨٣ - ٣٨٦، ٣٩٠ - ٣٩٢.

٣٠- مسألة: القول في إضمار ضمير الشأن وذكره.

قال أبو العباس ثعلب: (١) "وقال أبو عثمان المازني: إذا قلت إن غداً يجيء زيدٌ، على إضمار الأمر، وتضم الهاء فيرجع إلى غير شيء. وقال أبو العباس: وكل هذا غلط، العرب تقول إن فيك يرغب زيدٌ. ولا يحتاج إلى إضمار الأمر؛ لأنَّ المجهول لا يحذف. ومن قال إنه قام زيد، لم يحذف الهاء؛ لأنَّ الهاء دخلت وقايةً لفعل ويفعل، فإذا أسقطت كان خطأً.

إنما قام زيد، دخلت ((ما)) وقايةً لفعل ويفعل، فإذا سقطت ((ما)) كان خطأً أن يلي ((إن)) فعل ويفعل. وإضمار الهاء التي تعود على غد لا يجوز؛ لأنَّك لا تقول إن زيداً ضربت؛ لأنه لا يقع عليه إن والضرب، فلا يحذفون الهاء".

"وقال: قال الكسائي، وسيبويه ((هو)) من: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ (٢) عماد. فقال الفراء: هذا خطأ. من قيل أن العماد لا يدخل إلا على الموضوع الذي يلي الأفعال، ويكون وقايةً للفعل مثل إنه قام زيد، ثم يستعمل بعد فيتقدم ويتأخر، والأصل [في] هذا إنما قام زيد. فالعماد كـ((ما)). وكل موضع فعلى هذا جاء بقي الفعل، وليس مع ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ شيء بقيه" (٣).

ويقول سيبويه: (٤) "وروى الخليل رحمه الله - أن ناساً يقولون إن بك زيدٌ مأخوذ، فقال: هذا على قوله إنه بك زيدٌ مأخوذ".

ويضيف مما يُضمرُ لأنه يفسرُه ما بعده، قولُ العرب: إنه كرامٌ قومك، وإنه ذاهبةٌ أمثك. فالهاء تضمير الحديث الذي ذكرت بعده، والتقدير: وإن كان لا يتكلم به (٥).

في حين يرى العكبري أن ضمير الشأن والقصة لـ((إن)) لا يستتر فيها؛ لأنَّها حرف وإن جاءت الجملة بدونه كان الضمير محذوفاً للعلم به (٦).

١ - مجالس ثعلب: ٢٧٢ / ١ .

٢ - سورة الإخلاص: ١ / ١١٢ .

٣ - مجالس ثعلب: ٣٥٤ / ٢ .

٤ - الكتاب: ١٣٤ / ٢ .

٥ - انظر المصدر السابق: ١٧٦ / ٢، والإنصاف: ١٧٩ / ١، ١٨٠، وشرح ابن عقيل: ٣٩٠ - ٣٩١ .

٦ - انظر الباب في علل البناء والإعراب: ٢١٩ / ١ .

ويوضح ابن يعيش أنه عند ذكر الجملة الاسمية أو الفعلية قد يقدمون قبلها ضميراً يكون كناية عن تلك الجملة، وتكون الجملة خبراً عن ذلك الضمير وتفسيراً له، ويوحدون الضمير لأنهم يريدون الأمر والحديث في جملة الشأن، وذلك لا يكون إلا في مواضع التفضيم والتعظيم، ومن ذلك قولك: هو زيد قائم، فهو ضمير لم يتقدمه ظاهر إنما هو ((ضمير الشأن)) والحديث وفسره ما بعده من الخبر. ولم يأت في هذه الجملة بعائد إلى المبتدأ؛ لأنه هو المبتدأ في المعنى.

ويسميه الكوفيون ((الضمير المجهول))، وأما قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ فقد قال جماعة البصريين والكسائي من الكوفيين أن ((هو)) ضمير الشأن والحديث أضمر ولم يتقدمه مذکور وفسره ما بعده. وقال الفراء: هو ضمير اسم الله تعالى وجاز ذلك بدون ذكر ما في النفوس.

والبصريون لا يجيزون أن يكون خبر ذلك الضمير اسماً مفرداً؛ لأن ذلك الضمير هو ضمير الجملة، فينبغي أن يكون الخبر جملة^(١).

أما ابن هشام فيرى أنه إذا اقترنت ((إن)) بـ((ما)) الحرفية يبطل عملها، ويصح دخولها على الجملة الفعلية، كقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُمُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾^(٢)، وقوله تعالى: ﴿كَاتَمًا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ﴾^(٣).

أما إذا كانت ((ما)) اسمية بمعنى الذي فإنها لا تبطل عمل إن كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدًا سَاجِرًا﴾^(٤)، فقد جاءت اسماً بمعنى الذي، وهو في موضع نصب بإن^(٥).

^١ - شرح المفصل: ١١٤ / ٣ بتصرف، وانظر المغني: ١٤٩ / ٢، وشدور الذهب: ١٧٩، و همع الهوامع: ١ / ٢٣٢ - ٢٣٤ .

^٢ - سورة الأنبياء: ١٠٨ / ٢١ .

^٣ - سورة الأنفال: ٦ / ٨ .

^٤ - سورة طه: ٦٩ / ٢٠ .

^٥ - انظر قطر الندى: ٢٠٧ - ٢١١، وأوضح المسالك: ٣٠٣ / ١، وشرح ابن عقيل: ١ / ٣٧٣ - ٣٧٥ .

الفصل الثالث

المنصوبات في مجالس ثعلب

المنصوبات الواردة في كتاب مجالس ثعلب.

المنصوبات الواردة في كتاب مجالس ثعلب.

٣١ - مسألة: القول في لا النافية للجنس.

"ويقال: لا إله إلا الله" (١).

يرى سيبويه أنّ ((لَا)) النافية تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين، ونصبها لما بعدها كنصب إنَّ لما بعدها. وترك التنوين لما عملت فيه لازم؛ لأنها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد، نحو: خمسة عشر؛ لأنها لا تشبه ما ينصب مما ليس باسم، ولأنها لا تعمل إلا في نكرة.

وقولنا: لا رجل في مكان، فإنَّ ((لا رجل)) في موضع اسم مبتدأ، والدليل على أنه مبتدأ قولنا: وما من رجل، فهو في موضع اسم مبتدأ في لغة بني تميم قول العرب من أهل الحجاز: لا رجل أفضل منك.

ومن شروط عملها أيضاً: أنك لا تفصل بين لا وبين المنفي، فلا يجوز قولنا: لا فيها رجل.

ويجوز حذف خبرها بعد أن تُضمّر مكاناً أو زماناً، كقولنا: لا رجل، وإن أظهرت فحسناً (٢).

وذكر ابن يعيث أن أهل الحجاز يظهرون الخبر فيظهر فيه العمل، أما بنو تميم فلا يظهرونه البتة فلا يظهر فيه عمل لا.

ويجوز أهل الحجاز حذف الخبر في بعض الأمثلة، كقولنا: لا رجل، ولا حول ولا قوة وفي كلمة الشهادة التي ذكرها ثعلب، والتقدير: لا إله في الوجود إلا الله (٣).

ويرى ابن حيان (٤) أن من شروط إعمالها: أن لا تُكرّر، وأن يقصد بها

خلوص النفي العام، وأن يليها اسمها (٥).

١ - مجالس ثعلب: ٤٠١ / ٢ .

٢ - الكتاب: ٢٧٤ - ٢٨٠، ٢٩٩ بتصريف، وانظر المقتضب: ٤ / ٣٥٧ - ٣٦٢، واللباب في علل البناء والإعراب: ١ / ٢٢٦ - ٢٣٣، وقطر الندى: ٣٢٩ - ٣٣٥، وأوضح المسالك: ٣ / ١٣، والمغني: ١ / ٢٥٣ - ٢٥٩، وشرح ابن عقيل: ٢ / ٥ - ١١، وهمع الهوامع: ٢ / ١٩٣ - ٢٠٣.

٣ - انظر شرح المفصل: ١ / ١٠٥ - ١٠٧، والكافية في النحو: ٢ / ١١١ - ١١٢ .

٤ - هو محمد بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي، وكان حسن الشكل والمحاضرة، وله من الكتب: ارتشاف الضرب من لسان العرب، والأبيات الوافية في علم القافية، والأثر في قراءة ابن كثير، وتحفة الندس في نحاة الأندلس، وغيرها. توفي في سنة خمس وأربعين وسبعمئة في القاهرة. انظر شذرات الذهب: ٦٠ / ٧.

٥ - انظر ارتشاف الضرب: ٣ / ١٢٩٥ - ١٢٩٨.

ويوضح السيوطي أنه يجب تنكير الخبر، وتأخيره ولو كان ظرفاً؛ لأنَّ اسمها نكرة^(١).

٣٢- مسألة: القول في لا التبرئة بمعنى غير .

"وأنشد:

٢٤- فَكَيْفَ بَلِيلَةٌ لَنَا نَوْمَ فِيهَا وَلَا قَمَرَ لِسَارِيهَا مُنِيرٌ^(٢).
(الوافر)

ولا قمر، قال: جعل [لا] التبرئة بمعنى غير.
وأنشد مثله:

٢٥- أَجِدُّكَ إِنْ تَرَى بِتُعَلِّيَاتٍ وَلَا بِيَدَانَ نَاجِيَةً ذَمُولًا
وَلَا مُتَدَارِكٍ وَالشَّمْسُ طَفْلٌ بِيَعْضَ نَوَاشِغِ الْوَادِي حُمُولًا^(٣).
(الوافر)

جعل ((لا)) وهي تبرئة موضع غير، كما جعل ((إن)) في موضع ما؛ أراد ما أنتَ براءٍ، فجعل مكانه حرفَ جَدِّ " (٤).

يرى سيبويه أن لا النافية للجنس تنصب ما بعدها بدون تنوين، وأنها تشبه إنَّ. ويضيف أنها لا تعمل إلا في نكرة، وهي تشابه رُبَّ، وأنَّ ((لا)) وما عملت فيه في موضع ابتداء^(٥).

وإنَّ ((لا)) قد تكون بمنزلة اسم واحد هي والمضاف إليه، كقولنا: أخذته بلا ذنب، وغضبت من لا شيء، وذهبت بلا عتادٍ؛ والمعنى معنى ذهبت بغير عتادٍ، وأخذته بغير ذنب^(٦).

^١ - انظر همع الهوامع: ٢ / ١٩٣ - ٢٠٢ .

^٢ - البيت بلا نسبة في المجالس: ١ / ١٣١ .

^٣ - البيتان منسوبان في اللسان: (نشغ، طفل)، للمرار بن سعد الفقعسي.

^٤ - مجالس ثعلب: ١ / ١٣١ - ١٣٢ .

^٥ - انظر الكتاب: ٢ / ٢٧٤ - ٢٧٦، والمقتضب: ٤ / ٣٥٧ - ٣٦٣، واللباب في علل البناء والإعراب: ١ / ٢٢٦ - ٢٢٩، وشرح المفصل: ١ / ١٠٥ - ١٠٦، والكافية في النحو: ١ / ١١١ - ١١٢، وقطر الندى: ٢٢٩ - ٢٣٥، وأوضح المسالك: ٢ / ٣ - ١٢، و

المغني: ١ / ٢٥٣ - ٢٦٩، وشرح ابن عقيل: ٢ / ٥ - ٢٦، وهمع الهوامع: ٢ / ١٩٣ - ٢٠٤ .

^٦ - انظر المصدر السابق: ٢ / ٣٠٢، واللباب في علل البناء والإعراب: ١ / ٢٤٥ - ٢٤٦ .

٣٣ - مسألة: القول في ظَنٍّ وأخواتها .

قال أبو العباس ثعلب: ^(١) "ظننت تقع لِمَا مضى، ولما أنت فيه، ولما لم يقع. وخفت وخشيت لما لم يقع. وقد ألحقوا خفت بظننت فقالوا:

٢٦- *وَمَا خِفْتَ يَا سَلَامُ أَنْكَ غَائِبِي* ^(٢)

(الطويل)

مثل ما ظننت. وكذلك: ((خفيت لأدرَدَنَّ))؛ مثل ظننت لأدرَدَنَّ".

"وسئل أبو العباس ثعلب: لم يقال خفت أنك قائم، ولا يقال خفتك قائماً إذا كان قياساً على ظننت أنك؟ فقال: إنما يقال ضارع الحرف إذا أشبهه في حرفين وثلاثة، ليس في الباب كله. قال: خفت تكون للاستقبال، وظننت للثلاث الحالات" ^(٣).

ويرى سيبويه أن ظنَّ من الأفعال التي تتعدى فتتصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، كقولنا: ظنَّ عمرو خالدًا أباك، وظنَّ مثل رأى، ونقول: ظنَّنتُ فيجوز السكوت والقصر في الكلام ^(٤). ومن أخواتها: حَسِبْتُ وخَلْتُ ورَأَيْتُ، وزعمتُ ^(٥).
وورد أنها بمعنى التهمة، كقولنا: ظننتُ زيدًا، كأننا قلنا: اتَّهَمْتُ زيدًا ^(٦).
ويضيف العكبري أن ظننت تكون بمعنى اليقين، كقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ﴾ ^(٧)، وإذا جاءت بمعنى التهمة فهي لا تتعدى إلا إلى مفعول به واحد كما سبق الحديث عنه ^(٨).

^١ - مجالس ثعلب: ١٥٣ / ١ .

^٢ - البيت بلا نسبة في مجالس ثعلب: ١٥٣ / ١ .

^٣ - مجالس ثعلب: ١٦١ / ١ .

^٤ - انظر الكتاب: ٣٩ / ١ - ٤٠ .

^٥ - انظر المصدر السابق: ١١٨ - ١١٩ .

^٦ - انظر المصدر السابق: ١٢٥ - ١٢٦، والمقتضب: ٩٥ - ٩٦، واللباب في علل البناء والإعراب: ١ / ٢٤٧ - ٢٥٢،

وقطر الندى: ٢٣٥ - ٢٤٧، وأوضح المسالك: ٢٦ - ٢٧، وشرح ابن عقيل: ٢ / ٢٨ - ٦٢ .

^٧ - سورة البقرة: ٤٦ / ٢ .

^٨ - انظر اللباب في علل البناء والإعراب: ١ / ٢٥١ .

يقول ابن عقيل: (١) " فأما أفعال القلوب فتنقسم إلى: متصرفة، وغير متصرفة. فالمتصرفة ما عدا ((هَبْ، وَتَعَلَّمْ)) فيستعمل منها الماضي، نحو: ((ظَنَّتُ زَيْدًا قَائِمًا)) وغيرُ الماضي - وهو المضارع، نحو: ((أظنُّ زَيْدًا قَائِمًا)) والأمر، نحو: ((ظنُّ زَيْدًا قَائِمًا)) واسمُ الفاعل، نحو: ((أنا ظَنَّ زَيْدًا قَائِمًا)) واسمُ المفعول، نحو: ((زَيْدٌ مَظْنُونٌ أَبُوهُ قَائِمًا)) فأبوه هو المفعول الأول، وارتفع لقيامه مقام الفاعل، و ((قَائِمًا)) المفعول الثاني، والمصدر، نحو: ((عَجِبْتُ مِنْ ظَنِّكَ زَيْدًا قَائِمًا))- ويثبت لها كلها من العمل وغيره مما ثبت للماضي ". .

٣٤- مسألة: القول في نائب الفاعل.

"و((القرآن)) إذا نويت ما لم يسمَّ فاعله رفعت، وإذا أشرت إلى الفعل نصبت" (٢).

ويرى سيبويه أنه يُرفع عبد الله إذا بُني الفعل للمجهول، فنقول: كُسيَ عبدُ الله الثوب. ونُصب مفعول واحد هو الثوب؛ لأن المفعول الأول حل محل الفاعل. ومثال آخر: ضُربَ زيدٌ الضربَ الشديد، وضُربَ عبدُ الله اليومين اللذين تَعَلَّم، وأُفْعِدَ عبدُ الله المقعدَ الكريم. ألا ترى أنك تقول: ضربتُ زيدًا، فلا يتجاوز الفعل هذا المفعول، فنقول: ضُربَ زيدٌ فلا يتعدى نائب الفاعل (٣).

وذكر العكبري خمسة أوجه لحذف الفاعل وهي:

أحدها: ألا يكون للمتكلّم في ذكره غرض.

الثاني: أن يُترك ذكره إما تعظيمًا له، أو احتقارًا.

الثالث: أن يكون معروفًا للمخاطب.

الرابع: أن يخاف عليه من ذكره.

الخامس: ألا يكون المتكلّم يعرفه.

١ - شرح ابن عقيل: ٤٤ / ٢ .

٢ - مجالس ثعلب: ٢٠٨ / ١ .

٣ - الكتاب: ٤١ / ١ - ٤٣ بتصرف .

ويغير لفظ الفعل ليدلَّ على حذف الفاعل، وذلك بضمِّ أوَّلِهِ، وكَسْرِ ما قبل آخره في الماضي، وفتحه في المستقبل، فيرفع المفعول به؛ لأنه أقيم مقام الفاعل، إذ أن الفعل خبر، ولا بدُّ له من مخبر عنه.

ولا يجوز بناء الفعل اللازم؛ لأنه يبقى بغير مخبر عنه، وإذا حذف الفاعل فهذا ضعيف جداً^(١).

ولتوضيح كلام ثعلب فإن كلمة ((القرآن)) ترفع إذا بني الفعل للمجهول، مثال: قُرئَ القرآنُ، وإذا ذكرَ الفاعلَ نَصَبَتْ، مثال: قرأَ محمدٌ القرآنَ.

٣٥ - مسألة: القول في الفعل اللازم وعلاقة اللزوم بالمعنى.

قال: وكلُّ ما كان في البدن من الأسقام فهو لا يتعدَّى، وماضيه ودائمه واحد، كقولك هَرِمَ فهو هَرِمٌ، وفَزِعَ فهو فَزِعٌ، ومَرِضَ فهو مَرِضٌ ومريضٌ^(٢).

وذكر سيبويه الأفعال فَزِعَ ومَرِضَ على أنها أفعالٌ لازمة، وتتعدى بإضافة الهمزة، والتضعيف، وبالباء، وغيرها كما سبق الحديث عنها^(٣).

ويرى ابن هشام أن للفعل اللازم علامات كثيرة؛ منها: ما كان على عَرَضٍ، أي لَيْسَ حَرَكَةُ جِسْمٍ من وصف غير ثابت، كقولنا: مَرِضٌ وكَسِلَ ونَهِمَ^(٤).

٣٦ - مسألة: القول في الفعل اللازم وتعديه بالهمزة أو بالباء .

"إنما يقال خرجت به وأخرجته، وذهبت به وأذهبته. واحتجَّ له الفراءُ بقوله: ((خذ الخطامَ وخذ بالخطام))، فجعل الخطامَ مفعولاً بهذا وترك الباءَ"^(٥).

١ - اللباب في علل البناء والإعراب: ١/١٥٧-١٥٨ بتصرف، وانظر الكافية في النحو: ١/٨٣، وأوضح المسالك: ٢/١١٤-١١٧، وشدور الذهب: ٢٠٥-٢٠٧، وشرح ابن عقيل: ٢/١١١-١١٣، وهمع الهوامع: ٦/٣٦-٣٧، وشدًا العرف في فن الصرف، لأحمد بن محمد بن أحمد الحملاوي (ت: ١٣٥١هـ-)، مطبعة المدني، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م: ٣٠.
٢ - مجالس ثعلب: ٢/٤٠٠.
٣ - انظر الكتاب: ٤/١٧، ٥٥.
٤ - انظر أوضح المسالك: ٢/١٤٩-١٥٠، وشرح ابن عقيل: ٢/١٤٩.
٥ - مجالس ثعلب: ١/١٦٤.

يرى سيبويه أن هناك أفعالاً لا تتعدى الفاعل، كقولنا: ذَهَبَ زَيْدٌ وَجَلَسَ
عَمْرُو^(١).

وأن الفعل اللازم يتعدى الفاعل إلى المفعول به إذا أضيفت له همزة في أوله، كقولنا:
أخرجته وأدخله وأجلسه، ويُقال: فزع وأفرعته، وخاف وأخفته^(٢).

في حين يرى العكبري أن الفعل اللازم يتصل به الجار والمجرور، كقولنا:
جلست إليه، فالجار والمجرور في موضع نصب^(٣).

والأفعال اللازمة تتعدى للمفعول به في مواضع منها:

- ١- الهمزة كقولنا: فرح زيد وأفرحته.
- ٢- تشديد العين، كقولنا: فرحته.
- ٣- الباء، كقولنا: فرحت به، وذهبت بزيد، أي أذهبت.
- ٤- سين استفعل وزائداها، وهما الهمزة والتاء، كقولنا: استخرجته.
- ٥- ألف المفاعلة، نحو: جالسته^(٤).

وقال ابن منظور: ^(٥) "وقولهم: خُذْ عَنكَ، أَي خُذْ مَا أَقُولُ وَدَعْ عَنكَ الشَّكَّ وَالْمِرَاءَ؛
فقال: خُذِ الخَطَامَ"

وذكر ابن عقيل أن الفعل اللازم يصل إلى المفعول بحرف الجر، نحو: مررتُ
بزيدٍ، وقد يحذف هذا الحرف فيصل إلى المفعول بنفسه، نحو: مررتُ زيدًا،
وكقول الشاعر:

٢٧- تَمْرُونَ الدِّيَارِ وَلَمْ تَعُوجُوا كَلَامُكُمْ عَلَيَّ إِذَا حَرَامٌ^(٦).
(الوافر)

١- انظر الكتاب: ٣٣-٣٤.

٢- انظر المصدر السابق: ٥٥/٤.

٣- انظر اللباب في علل البناء والإعراب: ٢٦٧/١.

٤- المصدر السابق: ١/٢٧٠ بتصرف، وانظر شرح المفصل: ٧/٧٢-٧٣، وأوضح المسالك: ٢/١٥٠-١٥٣.

٥- اللسان: (أخذ).

٦- البيت في ديوان جرير، دار صادر، بيروت، بدون تاريخ: ٤١٦، وصدرة في الديوان:

أَتَمُّونَ الرِّسْمَ وَلَا تُحَيَّا

وفي شرح ابن عقيل: ١٥٠/٢.

والتقدير تمرُّون بالديار. ومذهب الجمهور أنه لا ينقاس حذف حرف الجر مع غير (أنَّ) و (أَنَّ) بل يعتمد فيه على السماع، وذهب أبو الحسن عليُّ بن سليمان - الأخفش الصغير - إلى أنه لا يجوز الحذف مع غيرها قياساً، بشرط تعيين الحرف، ومكانه (١).

٣٧- مسألة: القول في المفعول فيه .

" يقال: رأيتُك وراءَ وراءٍ، ووراءُ وراءٍ، ووراءَ وراءٍ، ووراءَ وراءٍ، تجعلُهما نكرتين" (٢).

في حين رأى سيبويه أنَّ وراءَ لا تنصرف؛ لأنها مؤنثة (٣). وزعم الخليل - رحمه الله - أنها نكرة إذا لم تضاف إلى معرفة (٤).

وذكر ابن السراج أنه من المكان ما هو مبهم، وليست له حدود معلومة تحصره. وهو يلي الاسم، كقولنا: خلف وقدام، وأمام ووراء، وما أشبه ذلك، فهو لا خلاف فيه أنه ظرف.

وأما الظروف التي تكون اسماً فذكر سيبويه: أنها خلفك وقدامك، وأمامك، وما أشبه ذلك، وأنها قد تكون اسماً بمنزلة زيد وعمرو (٥).

أما ابن هشام فيرى أنَّ أسماءَ المكانِ منصوبةٌ على الظرفية، وأنَّ وراءَ هو ظرف مكان مبهم مفتقر لغيره في بيان صورة مسماه (٦).

ويرى السيوطي أنَّ الذي يصلح للظرفية ويتعدى إليه الفعل؛ هو ما لا تعرف حقيقته بنفسه، بل ما يضاف إليه، مثل: مكان ووراء، وأمام وجهة. ويضيف أنَّ وراءَ مثل بعد في أحوال إعرابها، فيجوز إعرابها ونصبها على الظرفية كونها ظرفاً مصرحاً بمضافه، نحو: جئتُ بعدك، أو يقطع عن الإضافة لفظاً ومعنى، قصدًا للتكرير، وعندها قد يجر، نحو ما قرئ: ﴿لِللَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدِ﴾ (٧) وقد يرفع، أو يحذف المضاف إليه وينوى معناه فيبني على الضم، نحو: ﴿لِللَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدِ﴾ أي قبل الغلبة وبعدها (٨).

١ - شرح ابن عقيل: ٢/ ١٥٠-١٥٣ بتصرف .

٢ - مجالس ثعلب: ١/ ٨٧ .

٣ - انظر الكتاب: ٣/ ٢٦٨، و همع الهوامع: ٣/ ٢٠٣ .

٤ - انظر المصدر السابق: ٣/ ٢٩٠ .

٥ - الأصول في النحو: ١/ ١٩٧-١٩٨ بتصرف .

٦ - انظر أوضح المسالك: ٢/ ١٩٩ .

٧ - سورة الروم: ٤/ ٣٠ .

٨ - همع الهوامع: ٣/ ١٥١، ١٩٢-١٩٤ بتصرف.

٣٨ - مسألة: القول في حيثُ.

قال: ((حيث)) رفعوا بها شيئين، لأنها تقوم مقام صفتين، إذا قالوا حيثُ زيدٌ عمرو، فالتأويل: مكانٌ يكون فيه زيدٌ يكون فيه عمرو، فإنما ضمُّوها - على مذهب الفراء - لأنها تدلُّ على محذوفٍ مثل قبلُ وبعْدُ. وهشام^(١) يقول: كان أصلها حَوْتُ فحوّلت الضمّة^(٢).

ويرى سيبويه أنّ ((حيثُ)) ظرف مكان، بمنزلة قولك: هو في المكان الذي فيه زيد^(٣).

وفي بعض اللغات هناك من يفتح الناء فيقول: حيثُ، وبعضهم يبدل الياء إلى واو، فيقول: حَوْتُ^(٤).

ويقول سيبويه: (٥) "وإنما منعَ حيثُ أن يجازى بها أنك تقول: حيث تكونُ أكونُ، فتكونُ وصلٌ لها، كأنك قلت: المكان الذي تكونُ فيه أكونُ. ويبيّنُ هذا أنها في الخبر بمنزلة إنما وكأنما وإذا، [أنه] يُبتدأ بعدها الأسماء، أنك تقول: حيثُ عبدُ الله قائمٌ زيدٌ، وأكونُ حيثُ زيدٌ قائمٌ. فحيثُ كهذه الحروف التي تُبتدأ بعدها الأسماءُ في الخبر، ولا يكون هذا من حروف الجزاء. فإذا ضمنت إليها ما صارت بمنزلة إن وما أشبهها، ولم يجز فيها ما جاز فيها قبل أن تجيء بما، وصارت بمنزلة إمّا".
ومما يقبح بعده الابتداء بالأسماء وإذا وجد اسم فهو منصوب في القياس، كقولنا: حيثُ زيداً تجده فأكرمهُ، فحيثُ في معنى حروف المجازاة.
ويقبح إذا ابتدأت الاسم بعدها إذا كان بعده فعل. والرفع بعدها جائز، فنقول: اجلسُ حيثُ عبدُ الله جالسٌ^(٦).

^١ - هو هشام بن معاوية الضرير؛ كان يكنى أبا عبد الله، أخذ عن الكسائي، له كتاب المختصر، وكتاب القياس، ومقالة في النحو تُعزى إليه. توفي في سنة تسع ومائتين. انظر طبقات الزبيدي: ١٣٤، والفهرست: ٧٦، ونزهة الألباء: ١٦٤.

^٢ - مجالس ثعلب: ٥٥٨ / ٢، وانظر مع الهوامع: ٢٠٥ - ٢٠٩.

^٣ - انظر الكتاب: ٢٣٣ / ٤، وقطر الندى: ٣٢٠ - ٣٢١، وأوضح المسالك: ١٩٧ / ٢.

^٤ - انظر المصدر السابق: ٢٩٢ / ٣، وشرح المفصل: ٩٠ - ٩٢، والكافية في النحو: ١٠٧ - ١٠٨، و المغني: ١ / ١٥٣ - ١٥١.

^٥ - المصدر السابق: ٥٨ - ٥٩.

^٦ - انظر المصدر السابق: ١٠٦ - ١٠٧.

٣٩ - مسألة: القول في المفعول معه .

"ويقال: ما أنتَ وزيدٌ، وما أنتَ والباطلُ. وربّما نصبوا الباطلَ وهو قليل. قال أبو العباس: كلامُ العرب ما أنتَ وقصعةٌ من ثريدٍ" (١).

"ويقال مالي وزيدٌ وزيداً، ولا رفع. وكلام العرب: مالي والباطلُ. وأنشد:

٢٨- يَا قَوْمُ مَالِي وَأَبَا ذُوَيْبِ

كُنْتُ إِذَا أَتَوْتُهُ مِنْ غَيْبِ

يَشْمُ عَطْفِي وَيَبْزُ ثَوْبِي

كَأَنَّمَا أَرَبْتُهُ بِرَيْبِ (٢) « (٣).

(الرجز)

ذكر سيبويه أمثلة على المفعول معه، كقولك: ما صنعتَ وأباك، ولو تركت الناقاةَ وفصيلها لرَضِعَها، فيعرب ما بعد الواو، على أنه مفعول معه منصوب والواو لم تغيّر المعنى، ولكنها تُعْمَلُ في الاسم ما قبلها. وكقولنا: ما زلتُ أسيرُ والنيلَ، أي مع النيلِ، وكقول الشاعر:

٢٩- فَكُونُوا أَنْتُمْ وَبَنِي أَبِيكُمْ مَكَانَ الْكُلَيْتَيْنِ مِنَ الطَّحَالِ (٤).

(الوافر)

١- مجالس ثعلب: ١/ ١٠٣ .

٢- الأبيات لخالد بن زهير الهذلي، كما في ديوان الهذليين، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م: ١/ ١٦٥، وروايته:

يَشْمُ عَطْفِي وَيَمْسُ ثَوْبِي
كَأَنِّي قَدْ رَبَيْتُهُ بِرَيْبِ

واللسان: (ريب).

٣- مجالس ثعلب: ١/ ١٦٢-١٦٣ .

٤- البيت بلا نسبة في مجالس ثعلب: ١/ ١٠٣، والأصول في النحو: ١/ ٢١٠، وشرح المفصل: ٢/ ٤٨، وقطر الندى: ٣٢٦، وأوضح المسالك: ٢/ ٢٠٤، وهمع الهوامع: ٣/ ٢٣٨، ٢٤٤.

ويرى أن الاسم الذي يلي الواو التي بمعنى مع؛ مرفوع إذا لم يوجد فعل متعدٍ لينصبه، كقولنا: ما أنت وعبدُ الله، وكيف أنت وقصعةٌ من ثريدٍ، وكقول الشاعر:

٣٠- يَا زَبْرِقَانُ أَخَا بَنِي خَلْفٍ مَا أَنْتَ وَيَبَّ أَبْيِكَ وَالْفَخْرُ^(١).
(الكامل)

وقول جميل:

٣١- وَأَنْتَ امْرُؤٌ مِنْ أَهْلِ نَجْدٍ وَأَهْلُنَا تَهَامٍ فَمَا النَّجْدِيُّ وَالْمَتَّغُورُ^(٢).
(الطويل)

حيث رفع كلمتي ((الفخرُ، والمتغورُ)) لأنهما عطفتا على مرفوع، ولم يوجد فعل لينصبهما.

وتقدر ما وكيف بعد الواو، والتقدير: ما أنت وما عبدُ الله.

وزعم ناسٌ أنه يُقال: كيف أنت وزيداً، وما أنت وزيداً. وهو قليل في كلام العرب، فلم يحملوا الكلام على ما ولا كيف، وحملوه على فعلٍ مقدر، كأنه قال: كيف تكون وقصعةٌ من ثريدٍ، وما كنتَ وزيداً؛ لأن كنتَ وتكون تقعان هنا كثيراً ولا يؤثران على المعنى في الكلام^(٣).

وذكر ابن السراج مثلاً آخر، فيقول: استوى الماء والخشبة، أي مع الخشبة وبالخشبة وجاء البرد والطيالسة، أي مع الطيالسة.

ولو قلت: ما صنعت أنت وأبوك، جاز لك الرفع والنصب، أما قولنا: ما صنعت وأباك، فيستقبح الرفع لأنه مستقبح العطف على المضمرات^(٤).

وذكر ابن الأنباري رأي الكوفيين على أنه منصوب على الخلاف، كقولنا: استوى الماء والخشبة سابق الذكر، فلا يحسن تكرير الفعل؛ لأن الخشبة لم تكن مُعْوجَّةً فتستوي، فانصبنا على الخلاف.
والدليل على عدم عمل الفعل المتقدم أنه فعلٌ لازمٌ.

^١ - نسبه سيبويه للمُخَبَّلِ السعدي، وفي شرح المفصل: ١ / ١٢١، ٢ / ٥١، والخزانة: ٢ / ٥٣٥.
^٢ - البيت لم أقف عليه في ديوانه، ومنسوب له في الكامل: ١ / ٤٣١، وهو اللسان: (غور)، والخزانة: ١ / ٥٠٠ - ٥٠١.
^٣ - الكتاب: ١ / ٢٩٧ - ٣٠٤ بتصرف، وانظر الأصول في النحو: ١ / ٢٠٩ - ٢١٢، واللباب في علل البناء والإعراب: ١ / ٢٨٢ - ٢٨٣، وشرح المفصل: ٢ / ٥١ - ٥٢، والكافية في النحو: ١ / ١٩٧ - ١٩٨، وقطر الندى: ٣٢٤ - ٣٢٧، وأوضح المسالك: ٢ / ٢٠١ - ٢٠٩، وشرح ابن عقيل: ٢ / ٢٠٤ - ٢٠٥، وهمع الهوامع: ٣ / ٢٤١ - ٢٤٣.
^٤ - انظر الأصول في النحو: ١ / ٢١٠ - ٢١١.

وأما البصريون فيرون أن الفعل تعدى بالواو إلى الاسم فنصبه كما عدي الفعل اللازم بالهمزة، والتضعيف، وحرف الجر، إلا أن الواو لا تعمل؛ لأن الواو في الأصل حرف عطف، ولكن عندما وضعت موضع (مَعَّ) خُلِعَتْ عنها دلالة العطف وأخلصت للجمع، وهي التي عدت الفعل اللازم حتى ينصب المفعول معه.

وذهب أبو إسحاق الزجاج^(١) إلى أنه منصوب بتقدير عامل، والتقدير: لَابَسَ الخَشْبَةَ لأن الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو. قلنا: هذا باطل؛ لأن الفعل يعمل في المفعول على الوجه الذي يتعلق به بالواو.

وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أنه ينتصب بانتصاب (مَعَّ)، نحو: جِئْتُ مَعَهُ، وهذا الرأي ضعيف أيضاً؛ لأن (مَعَّ) ظرف ولا يجوز أن يجعل منصوباً على الظرف.

والجواب عن كلمات الكوفيين: أنه منصوب على الخلاف، فهذا باطل، فهناك عطف يخالف بين المعنيين، كقولنا: ما قامَ زيدٌ لكن عمرو، فما بعد لكن يخالف ما قبلها، ولم يأت منصوباً.

وأما أنه لازم فقد تعدى بقوة الواو، فخرج عن كونه لازماً^(٢).

ويضيف العكبري أنه غير جائز تقديم المفعول معه على العامل فيه، ولا على الفاعل، كقولنا: والخشبة استوى الماء، أو استوى والخشبة الماء، لوجود معنى العطف في الواو حتى لو كانت بمعنى (مَعَّ) فلا يجوز تقديم المعطوف على المعطوف عليه^(٣).

في حين يرى ابن يعيش أن الجر لا يجوز حملاً على المضمرة، نحو: ما لك وزيد وما شأنك وعمرو؛ لأن العطف على المضمرة المجرور لا يجوز إلا بإعادة الخافض ولهذا استضعفوا قراءة حمزة، في قوله تعالى: ﴿وَأَتَقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾^(٤)، فقوم يقدرونها على إضمار الجار كأنه قال: وبالأرحام ثم حذف الباء،

١ - هو أبو إسحاق إبراهيم بن السري، تلميذ المبرد ومؤيد ابن المعتز، كانت له مع ثعلب مناقشات، وله من الكتب: كتاب معاني القرآن، وكتاب الاشتقاق، وكتاب القوافي، وكتاب العروض، وكتاب فعلت وفعلت، وغيرها. توفي ببغداد سنة ست عشرة وثلثمائة. انظر طبقات الزبيدي: ١١١-١١٢، والفهرست: ٦٦، ونزهة الألباء: ٢٤٤.

٢ - الإنصاف: ٢٤٨/١ - ٢٥٠ بتصرف، وانظر اللباب في علل البناء والإعراب: ١/٢٧٩ - ٢٨١، وشرح المفصل: ٢/٤٨ - ٥١، والكافية في النحو: ١/١٩٤ - ١٩٦، وارتشاف الضرب: ٣/٤٨٣ - ١٤٩٥، وابن عقيل: ٢/٢٠٢ - ٢٠٨، وهمع الهوامع: ٣/٢٣٧ - ٢٤٦.

٣ - انظر اللباب في علل البناء والإعراب: ١/٢٨٢.

٤ - سورة النساء: ١/٤.

الباء، فإذا جئت باسم ظاهر، كقولك: وما لمحمدٍ وعمرو جاز الجر والنصب والجر أجود؛ لأنه محمولٌ على اسمٍ ظاهرٍ وليس فيه تكلف^(١).

ويضيف ابن الحاجب أن أهل الكوفة تجوز في السعة العطف على الضمير بلا إعادة الجار، أما أهل البصرة فيجوزونه للضرورة وأما في السعة فيجوزونه بتكلف، وذلك بإضمار حرف الجر مع أنه لا يعمل مقدراً لضعفه^(٢).

ويرى ابن هشام أن المفعول معه حقه أن يسبق بفعلٍ أو بما فيه معنى الفعل، فالأول كقولك: سرتُ والنيل، والثاني كقولك: أنا سائرٌ والنيل^(٣).

وذكر ابن عقيل أنه سُمع من كلام العرب نصبه بعد ((ما)) و ((كيف)) الاستفهاميتين بغير لفظ الفعل، نحو: ما أنتَ زيدا، فخرجه النحويون على أنه منصوب بفعلٍ مضمراً مشتقاً من الكون، والتقدير: ما تكون زيدا^(٤).

٤٠ - مسألة: القول في الاستثناء التام الموجب.

قال أبو العباس ثعلب: ^(٥) "في قوله تعالى: ﴿وَإِذِ اعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يُعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾^(٦) قال: لم يعتزلوا الله، كما تقول ضربت القوم إلا زيدا، المعنى إلا زيدا فإنني لم أضربه".

يقول سيبويه: ^(٧) "لأنه مُخْرَجٌ مما أدخلت فيه غيره، فعمل فيه ما قبله كما عمل في العشرون من الدرهم حين قلت: له عشرون درهماً. وهذا قول الخليل - رحمه الله - وذلك قولك: أتاني القومُ إلا أباك، ومررتُ بالقومِ إلا أباك، والقوم فيها إلا أباك وانتصب الأب إذ لم يكن داخلاً فيما دخل فيه ما قبله ولم يكن صفةً، وكان العاملُ فيه ما قبله من الكلام؛ كما أنَّ الدرهم ليس بصفة للعشرين ولا محمولٌ على ما حُمِلتُ عليه وعمل فيه.

١ - شرح المفصل: ٥١ / ٢ بتصرف، وانظر همع الهوامع: ٢٤٢ / ٣ .

٢ - انظر الكافية في النحو: ١٩٧ / ١ .

٣ - انظر قطر الندى: ٣٢٤، وشذور الذهب: ٢٩٥ - ٢٩٦ .

٤ - انظر شرح ابن عقيل: ٢ / ٢٠٤ - ٢٠٥ .

٥ - مجالس ثعلب: ٣١٨ / ١ .

٦ - سورة الكهف: ١٦ / ١٨ .

٧ - الكتاب: ٢ / ٣٣٠ - ٣٣١، وانظر المقتضب: ٤ / ٤٠١، وشرح المفصل: ٢ / ٧٥ - ٧٧، وارتشاف الضرب: ٣ / ١٤٩٧ - ١٤٩٩ .

وإنما منع الأب أن يكون بدلاً من القوم أنك لو قلت: أتاني إلا أبوك كان مُحالاً".
 وذكر ابن الأنباري الخلاف في العامل المستثنى المنصوب بأنه خلاف حتى
 عند الكوفيين أنفسهم، فذهب بعضهم إلى أن العامل فيه ((إلا))، وأيدهم أبو العباس محمد
 بن يزيد المبرّد، وأبو إسحاق الزجاج وهما من البصريين.
 وذهب الفراء ومن تبعه إلى أن ((إلا)) مركبة من إن ولا، ثم خفت إن وأدغمت
 في لا، فالنصب بها.
 وحكي عن الكسائي أنه قال: إنه منصوب لأن تأويله: قام القوم إلا أن زيّداً لم
 يقم، أو لأنه مشبه بالمفعول.
 وحجتهم أن ((إلا)) قامت مقام استثنى فوجب النصب.
 ودليل آخر أن الفعل المتقدم لا يجوز أن يكون عاملاً في المستثنى النصب؛ لأنه فعل
 لازم.

وخالفهم ابن الأنباري ورد عليهم من عدة أوجه:

الوجه الأول: أن هذا يؤدي إلى إعمال معاني الحروف وهذا غير جائز.
الوجه الثاني: لو كان العامل بمعنى استثنى لوجب النصب في كل المواضع،
 ولكن جاز الرفع والجر في مواضع أخرى.
الوجه الثالث: الذي نصب غير في الاستثناء إما تقدير إلا، أو غير نفسها، أو
 بالفعل الذي قبله، فإذا قدرنا إلا مع غير يفسد المعنى، وأن يعمل بنفسه فهو باطل،
 فوجب أن يكون العامل هو الفعل المتقدم.
الوجه الرابع: لو أعملنا استثنى لكان الكلام جملتين، ولو عمل الفعل المقدم
 يكون الكلام جملة واحدة وهي الأولى.
 وذهب البصريون إلى أن العامل في المستثنى هو الفعل، أو معنى الفعل
 بتوسط إلا.

وحجتهم أن هذا الفعل وإن كان لازماً في الأصل إلا أنه قوي بإلا فتعدى كما
 يتعدى الفعل اللازم بحرف الجر. وما حكي عن الكسائي من أن المستثنى نصب لشبهه
 بالمفعول؛ فهو قريب من قول البصريين^(١).

^١ - الإنصاف: ١/ ٢٦٠ - ٢٦٥ بتصرف، وانظر الباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٣٠٣ - ٣٠٥، والكافية في النحو: ١/ ٢٢٥ - ٢٢٧.

في حين يرى ابن هشام أنَّ المستثنى بإِلَّا في كلام تام موجب واجب النصب، سواء كان الاستثناء متصلًا، نحو: قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا، وقوله تعالى: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ﴾^(١)، أو كان الاستثناء منقطعًا، كقولك: قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا حِمَارًا^(٢).

٤١ - مسألة: القول في الاستثناء، أمتصل أم منقطع.

" ﴿فَسَجِدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ﴾^(٣) قال: إن كان إبليس من الملائكة فهو متصل، وإن لم يكن فهو منقطع"^(٤).

يرى الخليل أن المستثنى واجب النصب؛ لأنه مخرَجٌ مما أدخل فيه غيره، ويضيف سيبويه قولك: أتاني القوم إِلَّا أباك، ومررت بالقوم إِلَّا أباك، فانصب الأب إذ لم يكن داخلًا فيما دخل فيه ما قبله ولم يكن صفةً، وكان العاملُ فيه ما قبله من الكلام، وامتنع أن يكون بدلًا^(٥).

ويؤكد العكبري النصب لا البدل؛ لأنه من غير الجنس، ولأنه لو كان بدلًا لكان في حكم المبدل منه^(٦).

ويرى الزمخشري^(٧) أن المستثنى الموجب منصوب، ويوضح ابن يعيش ذلك فيقول: قام القوم إِلَّا زيدًا، حيث أخرج بعض من كل؛ لأن إلا تخرج الثاني مما دخل فيه حكم الأول، وهي بهذا تشبه حرف النفي.

والأصل في المستثنى أن يكون منصوبًا؛ لأنه كالمفعول. وذهب المبرد وأبو إسحاق الزجاج وطائفة من الكوفيين إلى أن الناصب للمستثنى ((بالإل)) نيابة عن كلمة استثنى، كأنك تقول: أتاني القوم أستثنى زيدًا، وهو ضعيف، والموجب في كلام العرب هو ما ليس معه حرف نفي أو استفهام^(٨).

١ - سورة البقرة: ٢٤٩ / ٢ .

٢ - انظر فطر الندى: ٣٤١ - ٣٤٢، وأوضح: ٢١٣ / ٢ - ٢١٤، وشرح ابن عقيل: ٢٠٩ - ٢١١ .

٣ - الكهف: ٥٠ / ١٨ .

٤ - مجالس ثعلب: ٥٨ / ١ .

٥ - انظر الكتاب: ٣٣٠ - ٣٣١، والمقتضب: ٣٨٩ / ٤، ٤٠١، والأصول في النحو: ٢٩٠ / ١ .

٦ - انظر اللباب في علل البناء والإعراب: ٣٠٧ / ١ .

٧ - هو أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، كان نحويًا فاضلًا. وأخذ عن أبي مضر، ومن كتبه: الكشاف عن حقائق التنزيل، وكتاب الفائق في غريب الحديث، وكتاب ربيع الأبرار، وكتاب المفصل في النحو، وغيرهم. توفي بقصبة خوارزم، سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة. انظر نزهة الألباء: ٣٩١ - ٣٩٣، وإنباه الرواة: ٣٥٨ / ٣ - ٣٦١ .

٨ - شرح المفصل: ٧٥ / ٢ - ٧٧ بتصرف، وانظر الكافية في النحو: ٢٢٤ / ١ - ٢٢٧ .

ويؤكد ابن هشام على أن النصب واجب إذا كان المستثنى متصلاً، نحو: قام القوم إلا زيداً، أو منقطعاً، كقوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ إِلَّا إِبْلِيسَ﴾^(١)، ويضيف رأي أهل الحجاز في الاستثناء المنقطع أنهم يوجبون النصب، أما بني تميم فيجيزون النصب والإبدال^(٢).

٤٢ - مسألة: القول في الاستثناء المنقطع .

قال أبو العباس ثعلب: (٣) "في قوله عزّ وجلّ: ﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلِمَ﴾^(٤): قال الفراء: يقول : لا يحبّ الله أن يجهر بالسوء من القول إلا المظلوم. قال: وردّوه عليه. والقول فيه أن: ((إلا من)) استثناء، مثل: ﴿فَاتَمَّ عَدُوِّي إِلَّا رَبَّ الْعَالَمِينَ﴾^(٥)، قال أي فإنه ليس عدواً لي".

"﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلِمَ﴾.

قال: قال الكسائي: هذا استثناء يعرض. قال: ومعنى ((يعرض)) استثناء منقطع. ومن قال ((ظلم)) قال: ﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلِمَ﴾ وهو الذي منع القرى فرخص له أن يذكر مظلّمته^(٦).

"﴿إِلَّا بَلَاغًا مِنَ اللَّهِ﴾^(٧) قال: استثناء منقطع، أي إلا أن أبلغكم بلاغاً من الله.

قال: المصادر وغيرها يُستثنى بها استثناءً منقطعاً^(٨).

١ - سورة الحجر: ٣٠ / ١٥ - ٣١، وسورة ص: ٣٨ / ٧٣.
٢ - انظر قطر الندى: ٣٤٢ - ٣٤٥، وأوضح المسالك: ٢ / ٢١٣ - ٢١٤، وشذور الذهب: ٣٢٤، وشرح ابن عقيل: ٢ / ٢٠٩ - ٢١١.
٣ - مجالس ثعلب: ١٣ / ١.
٤ - سورة النساء: ١٤٨ / ٤.
٥ - سورة الشعراء: ٧٧ / ٢٦.
٦ - مجالس ثعلب: ١٠١ / ١.
٧ - سورة الجن: ٢٣ / ٧٢.
٨ - مجالس ثعلب: ٥٥٦ / ٢.

في حين يرى سيبويه أنه إذا جاء المستثنى ليس من غير جنس المستثنى منه فالنصب على لغة أهل الحجاز، كقولك: كان فيها أحدٌ إلا حماراً، فجاءت إلا بمعنى لكن.

وأما بنو تميم فيقولون: لا أحدَ فيها إلا حمارٌ، أي ليس فيها إلا حمارٌ، ولكنه ذكر أحدًا توكيدًا لكي يُعلم أن ليس فيها آدميٌّ، ثم أبدل. وإن شئت جعلته إنساناً، كقول الشاعر:

٣٢- وَبَلَدَةٌ لَيْسَ بِهَا أَنْيْسُ

إِلَّا الْيَعَافِيرُ وَإِلَّا الْعَيْسُ^(١).

(الرجز)

فجعلها أنيسها. وإن شئت كان على الوجه الذي فسرتة الجملة السابقة ((لا أحدَ فيها إلا حماراً)) حيث رفع بدل من النصب وعلى رأي التميميين^(٢).

وذكر ابن الأنباري في إحدى مسائله الخلاف حول ((إلا)) أهي بمعنى الواو، أم لا.

فذهب الكوفيون إلى أن ((إلا)) تكون بمعنى الواو.

وحجتهم أنها جاءت كثيراً في كتاب الله تعالى وكلام العرب، واحتجوا بقوله تعالى: ﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ﴾ أي ومن ظلم لا يحب أيضاً الجهر بالسوء منه.

أما الجواب عن كلماتهم فلا حجة لهم فيه؛ لأن ((إلا)) ها هنا استثناء منقطع،

والمعنى: لكن المظلوم يجهر بالسوء، والاستثناء المنقطع كثير في كتاب الله تعالى وكلام العرب، كقوله تعالى: ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ

الْأَعْلَى﴾^(٣)، ومعناه لكن يبتغي وجه ربه الأعلى.

^١ - البيتان لجران العود النميري كما في ديوانه: ١١١، وفي الكتاب: ١/ ٢٦٣، والمقتضب: ٤/ ٤١٤، والإنصاف: ١/ ٢٧١، ٣٧٧، وشرح المفصل: ٢/ ٨٠، ١١٧، ٢١/ ٧، ٥٢/ ٨، وأوضح المسالك: ٢/ ٢٢٠، وشذور الذهب: ٣٢٧، وهمع الهوامع: ٣٥٣/ ١، والخزانة: ٢/ ١٢٥، ٤/ ١٩٧.

^٢ - الكتاب: ٢/ ٣١٩-٣٢٢ بتصرف، وانظر المقتضب: ٤/ ٤١٢-٤١٥، واللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٣٠٧، وشرح المفصل: ٢/ ٧٩-٨١، والكافية في النحو: ١/ ٢٢٧، وقطر الندى: ٣٤٢-٣٤٥، وأوضح المسالك: ٢/ ٢١٩-٢٢٢، وشذور الذهب: ٣٢٦-٣٢٨، وشرح ابن عقيل: ٢/ ٢١٥، وهمع الهوامع: ٣/ ٢٤٨-٢٥١.

^٣ - سورة الليل: ١٩٢/ ٢٠-١٩.

وذهب البصريون إلى أنها لا تكون بمعنى الواو .
 واحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إن ((إِلَّا)) لا تكون بمعنى الواو؛ لأنَّ إِلَّا للاستثناء،
 والاستثناء يقتضي إخراج الثاني من حكم الأول، والواو للجمع والجمع يقتضي إدخال
 الثاني في حكم الأول؛ فلا يكون أحدهما بمعنى الآخر (١).

٤٣ - مسألة: القول في إعراب المستثنى عند تقدمه على المستثنى منه.

قال أبو العباس ثعلب: (٢) "وقوله تعالى: ﴿وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ﴾ (٣) قال: إذا
 كان له بيت في المسجد فاحتاج أن يدخل إلى بيته جاز له.
 ويقال ما عندي إِلَّا خمسون دراهم، وإلا خمسون دراهم، وإلا خمسين دراهم، وإلا
 خمسين دراهم. وأنشد:

٣٣- وَمَالِي إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شَيْعَةً
 (٤)
 (الطويل)

و((آل أحمد))، يُرويان جميعاً، ليس بينهما اختلاف في رفعه ونصبه".

وذكر سيبويه أن المستثنى إذا تقدم على المستثنى منه يكره أن يجعل ما حدُّ
 المستثنى أن يكون بدلاً منه بدلاً من المستثنى، كقول الشاعر:

٣٤- النَّاسُ أَلْبُ عَلَيْنَا فَيْكَ لَيْسَ لَنَا
 إِلَّا السُّيُوفَ وَأَطْرَافَ الْقَنَا وَرَزْرَ (٥)
 (البيسط)

١ - الإنصاف: ١/ ٢٦٦ - ٢٧٢ بتصرف .

٢ - مجالس ثعلب: ١/ ٤٩ .

٣ - سورة النساء: ٤/ ٤٣ .

٤ - هذا صدر بيت في شعر الكميث بن زيد الأسدي، تحقيق: داود سلوم، مكتبة الأندلس، بغداد، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.
 ١/ ١٦٧، والبيت بتمامه:

وما لي إلا الله غيرك ناصر

فما لي إلا الله إلا ربَّ غيره

وروي عجزه:

وَمَا لِي إِلَّا مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبُ

وفي المقتضب: ٤/ ٣٩٨، والكامل: ٢/ ٦١٤، والإنصاف: ١/ ٢٧٥، واللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٣٠٨، وشرح
 المفصل: ٢/ ٧٩، وأوضح المسالك: ٢/ ٢٢٤، وقطر الندى: ٣٤١، وشذور الذهب: ٣٢٠، ٣٢٤، وشرح ابن عقيل: ٢/
 ٢١٦، وهمع الهوامع: ٣/ ٢٥٦، والخزانة: ٢/ ٢٠٨، والأغاني: ١١٩/ ١٥ .

٥ - البيت في ديوان كعب بن مالك الأنصاري، تحقيق: مجيد طراد، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ -
 ١٩٩٧م في: ٤٣، وفي المقتضب: ٤/ ٣٩٧، وشرح المفصل: ٢/ ٧٩ .

وقولنا: ما فيها إِلَّا أباك أحدٌ مستثنى منصوب لا غير (١).

أما ابن الأنباري فيؤيد البصريين في عدم جواز كون المستثنى المقدم بدلاً، وأنه لا يجوز إلا أن يكون مستثنى منصوباً؛ لأنه لا يجوز تقديم البديل على المبدل منه، وقد جاء ذلك كثيراً في كلامهم وذكر قول الشاعر:

فَمَالِي إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شَيْعَةً وَمَالِي إِلَّا مَشْعَبَ الْحَقِّ مَشْعَبٌ.

فلا يجوز إلا النصب في: آل ومشعب.

واحتج البصريون في أنه لا يجوز أن يعمل ما قبلها فيما بعدها، أي تقديم البديل على المبدل منه، وهذا لا يجوز؛ لأنها حرف نفي يليها الاسم والفعل كحرف الاستفهام الذي يعمل فيما بعده ولا يعمل فيما قبله.

والكوفيون يجوزون النصب على الاستثناء والبديل على تقدير مستثنى محذوف قبل أداة الاستثناء؛ لأن المستثنى شبيه بالمفعول به والبديل، فجاز تقديمه على المستثنى، ولم يجر تقديمه على الفعل (٢).

ويضيف ابن عقيل أنه روي رفعه، فنقول: ما قام إِلَّا زيد القوم، وكقول الشاعر:

٣٥- فَإِنَّهُمْ يَرْجُونَ مِنْهُ شَفَاعَةً إِذَا لَمْ يَكُنْ إِلَّا النَّبِيُّونَ شَافِعُ (٣).

(الطويل)

فقد ورد المستثنى السابق بالرفع ولكن المختار نصبه (٤).

٤٤ - مسألة: القول في الاستثناء المفرغ.

وقال: ما أحدٌ إِلَّا قائم، قال: ليس له معنى. ولا يقال في العربية ((إلا)) موقع ((أحد)) [إلا] على الكل. وأنشد:

^١ - انظر الكتاب: ٢/ ٣٣٥-٣٣٦، والمقتضب، ٤/ ٣٩٧-٣٩٨، وشذور الذهب: ٣٢٠، ٣٢٤.
^٢ - الإنصاف: ١/ ٢٧٥-٢٧٧ بتصرف، وانظر اللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٣٠٨-٣١٢، وشرح المفصل: ٢/ ٧٩، وأوضح المسالك: ٢/ ٢٢٣-٢٢٧، وقطر الندى: ٣٤٥-٣٤٦، وشرح ابن عقيل: ٢/ ٢١٥-٢١٦.

^٣ - البيت في ديوان حسان بن ثابت الأنصاري، دار صادر، بيروت، بدون تاريخ: ١٤٨، وروي في ديوانه:

لِإِنَّهُمْ يَرْجُونَ مِنْهُ شَفَاعَةً إِذَا لَمْ يَكُنْ إِلَّا النَّبِيُّونَ شَافِعُ

وهو في همع الهوامع: ٣/ ٢٥٧.

^٤ - انظر شرح ابن عقيل: ٢/ ٢١٦-٢١٨، وهمع الهوامع: ٣/ ٢٥٦-٢٥٨.

٣٦- * وَمَا أَحَدٌ إِلَّا إِلَى اللَّهِ رَاجِعٌ *^(١) *^(٢).

(الطويل)

"وأُتشد:

٣٧- نَجَا سَالِمٌ وَالنَّفْسُ مِنْهُ بِشِدْقِهِ وَلَمْ يَنْجُ إِلَّا جَفَنَ سَيْفٍ وَمَمْزَرًا^(٣).

(الطويل)

قال: وقال الفراء: هكذا أنشدني يونس، فقلت له: لم نصب ((الجفن)) فقال: أراد سيف. قال أبو العباس ثعلب: قال الفراء: هذا خطأ^(٤).

ويقول ابن يعيش:^(٥) "اعلم أن إلا تدخل بين المبتدأ وخبره، وبين الصفة وموصوفها، وبين الحال وصاحبه، فمثال دخولها بين المبتدأ وخبره، قولك: ما زيدٌ إلا قائمٌ، فقائم خبر زيد فكأنك قلت: زيدٌ قائمٌ لكن فائدة دخول إلا إثبات الخبر للأول ونفي خبر غيره عنه والمستثنى منه كأنه مقدر، والتقدير: ما زيد شيء إلا قائم، فشيء هنا في معنى جماعة؛ لأن المعنى ما زيد شيء من الأشياء إلا قائم".

ويتحدث ابن هشام أنه إذا كان الاستثناء مفرغاً فالاسم الواقع بعد ((إلا)) يكون معرباً بإعراب ما يقضيه ما قبل دخول ((إلا)) عليها، وإن الاستثناء المفرغ لا يقع في الكلام الموجب كقولنا: ما قام إلا زيدٌ، فترفع زيداً على الفاعلية^(٦).

وذكر السيوطي أنه إذا كان المستثنى منه محذوفاً، فوجود ((إلا)) كسقوطها، كقوله تعالى: ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾^(٧) وإن الكلام الغير موجب هو: النفي أو النهي أو الاستفهام^(٨).

^١ - البيت بلا نسبة في المجالس: ١ / ١٩١.

^٢ - مجالس ثعلب: ١ / ١٩١.

^٣ - البيت لحذيفة بن أنس الهذلي في ديوان الهذليين: ٢٢/٣، وفي اللسان: (جفن).

^٤ - مجالس ثعلب: ٢ / ٤٥٦.

^٥ - شرح المفصل: ٩٣/٢، وانظر الكافية في النحو: ١ / ٢٣٥.

^٦ - انظر شذور الذهب: ٣٢٦، وشرح ابن عقيل: ٢ / ٢١٨-٢١٩.

^٧ - سورة آل عمران: ٣ / ١٤٤.

^٨ - انظر مع الهوامع: ٣ / ٢٥٠-٢٥١.

٤٥ - مسألة: القول في الاستثناء بإلا وغير.

"سئل أبو العباس ثعلب: أنت طالق شهرًا إلا هذا اليوم؟ وقال: اليوم لا تطلق، وبعده تطلق. فلو قال في موضع إلا ، غير، لكان المعنى واحدًا" (١).

قال أبو العباس ثعلب: (٢) " (ما يعجبني أن يقوم إلا زيد).

قال: مثل هذا كثير في القرآن، وهو بمعنى غير. قال: والعرب تقول: ((ما كائنٌ إلا قائمًا))، تذهب به مذهب غير".

وفي هذه المسألة يرى سيبويه أن غير تأخذ حكم الاسم الذي بعد إلا، وهذا الاسم داخل فيما يخرج منه، مثال: أثنائي القوم غير زيد، والمعنى بغير وإلا واحد. وإنه لا يجوز أن تأتي غير بمنزلة الاسم الذي جاء مبتدأ بعد إلا؛ لأنه يدخل فيه معنى الاستثناء في كل موضع يكون فيه بمنزلة مثل ويُجزئ من الاستثناء (٣). وذكر المبرد أنه يجوز أن تأتي غير نعت، نقول: هذا درهم غير جيد، لأنه لا يكون كونها استثناء.

وأما الموضع الذي ترتفع فيه غير، مثال: ما جاءني أحد غير زيد، كونها وصفًا أو بدلًا. والوجه إذا لم يكن ما قبل غير في الجملة نكرة محضة أنه لا يجوز أن تكون نعتًا.

وأما في قوله عز وجل: ﴿غَيْرِ الْمَعْصُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ (٤) فإن إعرابها يكون على ضروب وهي: نعتًا للذين لأنها مضافة، أو تكون حالًا، أو تكون بدلًا. ويجوز تكرار الاستثناء بغير عاطف حتى في غير، نقول: ما جاءني إلا زيدًا غير عمرو أحد، بمنزلة قولنا إلا عمرًا (٥).

وذكر ابن الأنباري أن بناء غير على الفتح مسألة خلافية بين الكوفيين والبصريين، فأهل الكوفة تجوز بناءها على الفتح في كل موضع يحسن أن تكون في

١ - مجالس ثعلب: ١٢ / ١ .

٢ - المصدر السابق: ١٦٦ / ١ .

٣ - انظر الكتاب: ٣٤٣ / ٢، وشرح ابن عقيل: ٢ / ٢٢٥، وجمع الهوامع: ٣ / ٢٧٧ - ٢٧٨ .

٤ - سورة الفاتحة: ٧ / ١ .

٥ - المقتضب: ٤ / ٤٢٢ - ٤٢٥ بتصرف.

موضع إلا سواء أُضيفت إلى متمكن أو غير متمكن. أما أهل البصرة فقالوا: إنه يجوز بناؤها إذا أُضيفت إلى غير متمكن؛ لأن الإضافة تجوز في المضاف البناء، ولا يجوز بناؤها إذا أُضيفت إلى متمكن (١).

في حين يرى ابن يعيش: إن ما بعد غير خلافاً لما قبلها في النفي والإثبات، وهو يشبهه إلا وما أُضيفت إليه بمنزلة إلا، وما بعد غير لا يكون إلا مخفوضاً؛ لأنها تلزم الإضافة إليه (٢).

ويضيف ابن الحاجب أنه يجب علينا التفريق بين أن ((إلا)) حرف وأن ((غير)) اسم أخذ إعراب ما بعد إلا، ويجوز العطف على محله، نحو: ما جاءني غير زيدٍ وعمرو، بالرفع على محل زيد (٣).

وكما يرى ابن هشام أنه إذا كان ما بعد غير ليس من جنس ما قبله، نقول: ما قام القومُ غيرَ حمارٍ، بنصب غير عند الحجازيين، وبالنصب أو الرفع عند التميميين (٤).

٤٦ - مسألة: القول في سوى .

"ونقول: مررتُ بزَيْدٍ وسِوَاهُ. قال: سواء إذا فارقت الخفض نُصِبْتُ" (٥).

ويقول سيبويه: (٦) "وأما أتاني القومُ سِوَاكَ، فزعم الخليل - رحمه الله - أن هذا كقولك: أتاني القومُ مكانك، وما أتاني أحدٌ مكانك، إلا أن في سِوَاكَ معنى الاستثناء". وإذا قلت: مررتُ بزَيْدٍ وعمراً مررتُ به؛ نصبتُ بأنك بدأتُ بالفعل. ولو قلت: مررتُ بزَيْدٍ وعمراً لكانَ عربيّاً؛ لأنه فعلٌ والمجرور في موضع مفعول منصوب، والمعنى: أتيتُ ونحوها، ويحمل الاسم إذا كان العامل الأول فعلاً والمجرور في موضع نصب على فعل في المعنى (٧).

وذكر ابن الأنباري الخلاف في سوى؛ فذكر رأي الكوفيين في أنها تكون اسماً وظرفاً.

١ - الإنصاف: ٢٨٧ - ٢٨٩ بتصرف.

٢ - انظر شرح المفصل: ٨٣ / ٢، وقطر الندى: ٣٤٧، وأوضح المسالك: ٢٣٣ / ٢ - ٢٣٤.

٣ - انظر الكافية في النحو: ٢٤٥ / ١ - ٢٤٦.

٤ - انظر قطر الندى: ٣٤٨، وشرح ابن عقيل: ٢ / ٢٢٦.

٥ - مجالس ثعلب: ١ / ٢٤٩.

٦ - الكتاب: ٢ / ٣٥٠.

٧ - انظر المصدر السابق: ١ / ٩٢ - ٩٤.

وحجتهم في ذلك أنها بمنزلة غير، فيدخل عليها حرف الخفض، كقول

الشاعر:

٣٨- تَجَانَفُ عَنْ جَوْ الِيمَامَةِ نَاقَتِي وَمَا قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِهَا لِسِوَانِكَ^(١).
(الطويل)

حيث أُدخل عليها لام الخفض، فدلَّ على أنها لا تلزم الظرفية.

وروي عن بعض العرب أنهم قالوا: أتاني سِوَاؤُكَ بالرفع.

والرد على الكوفيين أن الأمثلة لم تأتِ إلا في الشعر فيكون ذلك للضرورة،

ويجوز عندنا على الضرورة فلا خلاف في ذلك.

وأما ما روي عن بعض العرب قولهم: أتاني سِوَاؤُكَ، فالرواية تفرَّد بها

الفراء، وهي رواية شاذة غريبة، فلا يكون حجة فيها.

وأما البصريون فيرون أنها ظرفاً لا غير، نحو قولنا: مررتُ بالذي سِوَاكَ،

فوقعت هنا ظرفاً بخلاف غير، وقول آخر: مررتُ برجلٍ سِوَاكَ، أي مررتُ برجل

مكانك، أي: يغني غنَّاءك ويسد مسدَّك وهذا ما يدل على إنها لا تستعمل إلا ظرفاً^(٢).

^١ - البيت للأعشى في ديوانه: ١٣٩، برواية: عَنْ جُلِّ، وفي الكتاب: ١/ ٣٢، ٤٠٨، والإنصاف: ١/ ٢٩٥، والكافية في النحو: ١/ ٢٤٨، واللسان: (سوا)، والخزانة: ٢/ ٥٩.

^٢ - الإنصاف: ١/ ٢٩٤-٢٩٨ بتصرف، وانظر اللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٣٠٩، والكافية في النحو: ١/ ٢٤٨، وقطر الندى: ٣٤٨، وأوضح المسالك: ٢/ ٢٣٤-٢٣٧، والمغني: ١/ ١٦٠-١٦٢، وشرح ابن عقيل: ٢/ ٢٢٦-٢٣٠.

الفصل الرابع

المجرورات في مجالس ثعلب

المبحث الأول: المجرورات الواردة في كتاب مجالس ثعلب.

المبحث الثاني: ملحقات أبواب النحو الواردة في كتاب مجالس ثعلب.

المبحث الأول:

المجرورات الواردة في كتاب مجالس ثعلب.

٤٧ - مسألة: القول في حرف الجر ((من)).

" وقوله عزَّ وجلَّ: ﴿ مَا كَانَ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ ﴾^(١) قال: من تدخل في الجحد على النكرة في الابتداء، ولا تدخل في المعارف، وكأنه قال: أن نتخذ من دونك أولياء. دخولها وخروجها واحد^(٢).

" ٣٩ - وَمَا بِالرَّبِّعِ مِنْ أَحَدٍ^(٣).

(البسيط)

قال: إدخال ((من)) وإخراجها واحد في هذا المعنى، فإذا دخلت فإنما أريد به التجزئة، أي تدخل ((من)) تجزئة على كل أحد، كأنه إذا قال: ما بالربع أحد، أمكن أن يريد اثنين أو ثلاثة^(٤).

"كان من أفضلكم زيداً. ونصب ((زيد)) خطأ. قال: لا يحذفون إلا في موضع النصب، لأنه إذا كانت ((من)) في موضع المفعول فالمفعول لا يحتاج إليه، والفاعل لا بد منه. وتقول: ما قام من أحد، وما ضربت من أحد، وما مررت بأحد. الفراء يقول: المرفوع والمنصوب يفارقان والمخفوض لا يفارق ما خفضه. وقال أبو العباس:

^١ - سورة الفرقان: ١٨ / ٢٥ .

^٢ - مجالس ثعلب: ١ / ١٠١ .

^٣ - قطعة من بيت في ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: كرم البستاني، دار صادر، بيروت، بدون تاريخ: ١٩، والبيت بتمامه:

وَقَفْتُ فِيهَا أَصْبِلًا لَا أَسْأَلُهَا عَيَّتْ جَوَابًا وَمَا بِالرَّبِّعِ مِنْ أَحَدٍ
والكتاب: ٣٢١ / ٢، والمقتضب: ٤ / ٤١٤، والأصول في النحو: ١ / ٢٩٢، والإنصاف: ١ / ٢٦٩، وشرح المفصل: ٢ / ٨٠، ١٤٣ / ٩، ٤٥ / ١٠، واللسان: (جلد، نأبي)، وارتشاف الضرب: ٣ / ١٥٠٠، وأوضح المسالك: ٤ / ٣١٥، برواية:

وَقَفْتُ فِيهَا أَصْبِلًا لَا أَسْأَلُهَا أَعَيَّتْ جَوَابًا وَمَا بِالرَّبِّعِ مِنْ أَحَدٍ
وهمع الهوامع: ٣ / ٢٥٠، ٢٥٥، والخزانة: ٢ / ٧٦ .

^٤ - مجالس ثعلب: ٢ / ٤٣٦ .

الفاعل يكون أن تصرفه إلى من شئت، والمفعول ينصرف إلى ما شئت، والباء لا ينصرف إلا إلى المخفوض" (١).

وفي حين يرى سيبويه أن ((من)) تدخل وتخرج على الجملة والمعنى واحداً، كقولنا: ما أتاني أحدٌ وما أتاني من أحدٍ، ودخولها هنا جاء للتوكيد (٢).
وتدخل في مواضع لو لم تدخلها كان الكلام مستقيماً ولكنها للتوكيد، كقولك: ما أتاني من رجلٍ، وما رأيت من أحدٍ. ولو أخرجت ((من)) كان الكلام حسناً، ولكنه أكد بمن لأنها في موضع تبيين (٣).

ويرى ابن يعيش أن الفعل المتعدي منه ما يتعدى بنفسه للمفعول به، ومنه فعل ضعف عن تجاوز الفاعل إلى المفعول به، فاحتاج إلى حروف موصلة للمفعول به، كقولنا: عجبت من خالدٍ، وذهبت إلى محمدٍ، وقد تحذف هذه الحروف تخفيفاً، فيصل الفعل بنفسه، كقولنا: اخترتُ الرجالَ زيداً، وأصلها من الرجال؛ لأن الفعل اختار يتعدى لمفعول به واحد، ولكنه هنا فتعدى بدون حرف الجر، كقول الفرزدق:

٤٠- وَمِنَّا الَّذِي اخْتِيرَ الرَّجَالَ سَمَاحَةً وَجُودًا إِذَا هَبَّ الرِّيحُ الزَّعَازِغُ (٤).
(الطويل)

فالشاهد فيه حذف من والمراد: من الرجال، فحذف حرف الجر وعدي الفعل بنفسه (٥).

ويقول ابن عقيل: (٦) "ومثالُ الزائدة: ((مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ)) ولا تزداد - عند جمهور البصريين - إلا بشرطين:

أحدهما: أن يكون المجرورُ بها نكرةً.

الثاني: أن يسبقها نفي أو شبهه، والمراد بشبهه النَّفي: النَّهْيُ، نحو: ((لا تضرب من أحدٍ))، والاستفهامُ، نحو: ((هَلْ جَاءَكَ مِنْ أَحَدٍ؟)).

١ - مجالس ثعلب: ٤٤٦/٢.

٢ - انظر الكتاب: ٣١٥-٣١٦، وارتشاف الضرب: ٤/١٧٢٥.

٣ - انظر المصدر السابق: ٤/٢٢٥، واللباب في علل البناء والإعراب: ١/٣٥٥-٣٥٧.

٤ - البيت في ديوان الفرزدق، دار صادر، بيروت، المجلد الأول، بدون تاريخ: ١/٤١٨، وعجزه في الديوان:

وخيِّراً إِذَا هَبَّ الرِّيحُ الزَّعَازِغُ

وفي الكامل في اللغة: ٤٨/١.

٥ - شرح المفصل: ٨/٥٠-٥١ بتصرف.

٦ - شرح ابن عقيل: ٣/١٦-١٧، وانظر مع الهوامع: ٤/٢١٦-٢١٧.

ولا تزداد في الإيجاب، ولا يؤتى بها جارة لمعرفة؛ فلا تقول: ((جأني من زيد)) خلافاً للأخفش، وجعلَ منه قوله تعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾^(١). وأجاز الكوفيون زيادتها في الإيجاب بشرط تكثير مجرورها، ومنه عندهم: ((قد كان من مَطَرٍ)) أي قد كان مطرًا.

٤٨ - مسألة: القول في معنى حرف الجر ((إلى)).

قال أبو العباس ثعلب: (٢) "في قوله عزَّ وجلَّ: ﴿إِلَى الْمَرَاثِقِ﴾^(٣) قال: هي مثل ((حتَّى)) للغاية، والغاية تدخل وتخرج. يقال ضربت القومَ حتَّى زيداً، يكون زيد مضروراً وغير مضرور فيؤخذها هنا بالأوثق". ويرى العكبري أن ((إلى)) لانتهاى الغاية، وهي مقابلة لـ((من)). وذكر أن هناك قوماً يجعلون ((إلى)) بمعنى ((مع))، وذلك لا حجة فيه. أما قوله: ﴿إِلَى الْمَرَاثِقِ﴾ فيه وجهان:

أحدهما: أنها على بابها، وأن المرفق هو الموضع الذي يتكئ الإنسان عليه من رأس العضد، فيدخل فيه مفصل الذراع، ولا يجب في الغسل أكثر منه. **والثاني:** أنها تدل على وجوب الغسل إلى المرفق، ولا تنفي غسله، كقولك: سرت إلى الكوفة، فهذا لا يوجب الدخول إلى الكوفة ولا ينفيه، وكذلك المرفق إلا أنه وجب غسله في السنة^(٤).

وذكر السيوطي رأي الكوفيين وطائفة من البصريين أن ((إلى)) تأتي بمعنى ((مع))، أي المعية إذا ضمنت شيئاً إلى آخر في الحكم به أو عليه أو التعلق، كقوله تعالى: ﴿إِلَى الْمَرَاثِقِ﴾^(٥).

^١ - سورة الأحقاف: ٤٦ / ٣١ .

^٢ - مجالس ثعلب: ٢٢٦ / ١ .

^٣ - سورة المائدة: ٦ / ٥ .

^٤ - اللباب في علل البناء والإعراب: ١ / ٣٥٦ - ٣٥٧ بتصريف، وانظر شرح المفصل: ٨ / ١٤ - ١٥، والكافية في النحو: ٢ / ٣٢٤، وارتشاف الضرب: ٤ / ١٧٣٠ - ١٧٣١، وأوضح المسالك: ٣ / ٣٨، والمغني: ١ / ٩٦، وشرح ابن عقيل: ٣ / ١٧، وهمع الهوامع: ٤ / ١٥٤ - ١٥٥.

^٥ - انظر همع الهوامع: ٤ / ١٥٤ .

٤٩ - مسألة: القول في واو رُبَّ.

"وأُنشد ذو الرُّمة:

٤١ - بَعَيْنَيْنِ كَحَلَاوَيْنِ لَمْ يَجْرِ فِيهِمَا ضُمَانٌ وَجِدِ حُلِّيَ الشَّدْرَ شَامِسٍ^(١).
(الطويل)

يقال: بالرُّجُلِ ضَمَانٌ، أي زَمَانَةٌ. والضَّمَانَةُ: العِشْقُ؛ ورجل ضَمِينٍ وَضَمِينٌ، إذا كان عاشقًا. قال أبو العباس: ويروى هكذا بالخفض، وإن كان يجوز أن يرفع^(٢).

وذكر سيبويه أنَّ العرب تُعمل المضمَر كما تُعمل المظهر في الجر والرفع والنصب، كقولنا: وبلدٍ، أي ورُبَّ بلدٍ^(٣).
وكقول الشاعر:

وَبَلَدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنْيْسٌ^(٤).
(الرجز)

حيث أضمِر رُبَّ بعد الواو، والتقدير: و رُبَّ بلدَةٍ^(٥).
وفي المسألة (رقم ٥٥) في كتاب الإنصاف يرى ابن الأنباري أنَّ رُبَّ تجر ما بعدها، وذكر رأي الكوفيين وهو أن واو رُبَّ هي التي تعمل في النكرة بنفسها، وأيدهم أبو العباس المبرد من البصريين.
وحجتهم أنَّ الواو نابت عن رُبَّ، كواو القسم؛ فإنها لما نابت عن الباء عملت الخفض كالباء، والدليل على ذلك أنها ليست عاطفة، ولا يجوز الابتداء بها في الجمل، وعليه قول الشاعر سابق الذكر في كلمة ((وَبَلَدَةٍ)).

١ - كما في ديوانه: ٣٠٤، برواية:
أَلْفَنَ اللَّوَى حَتَّى إِذَا الْبُرُوقُ ارْتَمَى
به بَارِحٌ رَاحٌ مِنَ الصَّيْفِ شَامِسُ.
٢ - مجالس ثعلب: ١ / ٨٤.
٣ - انظر الكتاب: ١ / ١٠٦.
٤ - مر هذا البيت معنا انظر صفحة: ٨١.
٥ - انظر الكتاب: ١ / ٢٦٣.

وأما الرد على الكوفيين أنّ رُبَّ شابهت واو القسم، فهذا الكلام فاسد؛ لأنه وردت رُبَّ مضمرة من غير عوضٍ عنها. والدليل أيضاً أنها تضمّر بعد بل والفاء، ويجوز ظهورها بعدهما، ولأنه لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض.

وأما رأي البصريين أنّ واو رُبَّ لا تعمل، وإنما العمل لرُبَّ المقدرة، وحبّتهم أنّ الواو عاطفة، والعطف لا يعمل شيئاً؛ لأن الحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصاً، والواو غير مختصة فوجب التقدير برُبَّ المحذوفة. والذي يدل على أنها واو العطف جواز ظهور رُبَّ بعدها، نحو: و رُبَّ بِلْدَةٍ^(١).

والظاهر لدي أن ثعلباً قدر ربَّ بعد الواو في بيت الشعر، والتقدير: و رُبَّ جيد بالخفض، وأجاز الرفع على اعتبار أنّ الواو عاطفة على كلمة ضمان، وأنه لا تقدير لرُبَّ بعد الواو فيجوز رفعها، فنقول: وجيدٌ.

٥٠ - مسألة: القول في إضافة الاسم المحلى بأل .

"قولهم: نعم الخازِ بازِ يا هذا، جعلوه صوتاً فأداروه في العربية كلّها على حالة. وقال: قال سمعتُ العرب تقول: نعم الها هُوَ ذا، فأدخلوا عليه الأداة وتركوه على حاله، ونعم الخمسة العَشْرُ هي قال: أراد نعم الخمسة العَشْرَ هي. وقال: الأصل فيه أنه إذا أدخل الأداة إن كان مجزوماً عمل فيه الأدوات.

وقال: لا تجتمع الإضافة عند البصريين مع الألف واللام إلا في حرفين، وعند هؤلاء في أربعة. أولئك يقولون: نعم الحسنُ الوجهُ، ونعم الضَّارِبُ الرجلِ. وعند هؤلاء هذان الحرفان، والعدد والمقدار نعم الاثنا عشر، قال من أجازها قال: هي مثل خيرٍ خمسة عشرَ ومن لم يُجزها قال: هي مثل خيرٍ غلامٍ"^(٢).

وذكر المبرد قول قوم: أخذت الثلاثة الدراهم يا فتى، وأخذت الخمسة عَشْرَ الدراهم. وبعضهم يقول: أخذت الخمسة العَشْرَ الدراهم، وأخذت العشرين الدرهم التي تعرف. فهذا كله خطأ فاحش.

١ - الإنصاف: ٣٧٦/١ - ٣٨١، ٥٢٩/٢ - ٨٣٢ - ٨٣٤ بتصريف، وانظر اللباب في علل البناء والإعراب: ١/٣٦٥ - ٣٦٧، وشرح المفصل: ٢٦/٨ - ٢٩، والكافية في النحو: ٢/٣٢٩ - ٣٣٤، وارتشاف الضرب: ٤/١٧٣٧ - ١٧٤٠، وأوضح المسالك: ٣/٤١ - ٤٢، وشنور الذهب: ٣٨٧ - ٣٩١، وشرح ابن عقيل: ٣/٣٢ - ٣٨، وهمع الهوامع: ٤/١٧٢ - ١٨٥.
٢ - مجالس ثعلب: ٢/٥٩٠ - ٥٩١.

فهم يقولون هذا للاعتلال بالرواية وليس على القياس. ومما يبين بطلان ما سبق أنه روي عن العرب خلافه. فرواية برواية، والقياسُ حاكمٌ بعدُ أنه لا يُضاف ما فيه الألف واللام من غير الأسماء المشتقة من الأفعال.

فلا يجوز قولنا: جاعني الغلامُ زيدٌ؛ لأن الغلامَ معرفٌ بالإضافة، ولا نقول: هذه الدارُ عبدُ الله.

وقد أجمع النحويون على أن هذا لا يجوز، وإجماعهم حجةٌ على من خالفه منهم. فالقول عندهم قولهم: هذه ثلاثة أثواب، وهذا صاحبُ ثوبٍ فإن أردت التعريف قلت: هذه ثلاثة الأثواب؛ لأنَّ المضاف إنما يعرفه ما يضاف إليه فيستحيل أن يلحق المضاف أُل التعريف.

وأما قولهم: الخمسة العشر فيستحيل إلا في الشعر^(١).

وذكر ابن الأنباري ما ذهب إليه الكوفيون من جواز أن يقال: الخمسة العشرَ درهماً، والخمسة العشرَ الدرهمَ.

وحجتهم في ذلك أنه قد صح عن العرب ما يوافق ما ذهبنا إليه، ولا خلاف في صحة ذلك عنهم، وقد حكى أبو عمرو عن أبي الحسن الأخفش عن العرب، واعتمادهم فيما سبق على النقل، لأن قياسهم فيها ضعيف جداً.

والرد على ما حكوه عن العرب فلا حجة لهم فيه؛ لقلته في الاستعمال وبعده عن القياس، وإن ما جاء شاذاً عن بعض العرب، فلا يعتدُّ به لقلته وشذوذه، ويجيء في الشعر للضرورة.

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز إدخال الألف واللام في العشر، ولا في الدرهم، وأجمعوا على أنه يجوز أن يقال: الخمسة عشرَ درهماً، بإدخال الألف واللام على الخمسة وحدها.

وحجتهم بعدم دخول الألف واللام إلا على الاسم الأول لأن الاسمين لما رُكِبَ أحدهما مع الآخر تنزلاً منزلة اسم واحد، وإذا تنزلاً منزلة اسم واحد فينبغي ألا يجمع فيه بين علامتي تعريف، وأن يلحق الاسم الأول منهما؛ لأنَّ الثاني ينتزل منزلة بعض حروفه، وكذلك عرقت العرب الاسم المركب، حيث قال ابن أحمر:

^١ - المقتضب: ١٧٣/٢ - ١٧٥ بتصرف، وانظر شرح المفصل: ١٢١/٢ - ١٢٢، ٣٣/٦ - ٣٦، وشذور الذهب: ٣٩٥، وشرح ابن عقيل: ٤٦/٣ - ٤٨.

٤٢- تَفَقَّأَ فَوْقَهُ الْقَلْعُ السَّوَارِي وَجَنَّ الْخَازِ بَازٍ بِهِ جُنُونًا^(١).
(الوافر)

فقال: ((الغاز باز)) فأدخل الألف واللام على الاسم الأول، ولم يكرره فيقول ((الغاز الباز)) والغاز باز هنا: أراد به صوت الذباب، ومن معاني الغاز باز ((نبت، وداء في اللهازم، السنور))، وفي الغاز باز سبع لغات: خَازِ بَازٍ، وَخَازَ بَازَ، وَخَازِ بَازُ، وَخَازَ بَازُ، وَخَازُ بَازٍ، وَخَازُ بَازٍ، وَخَازِ بَازَ، وَقَوْلُ الشَّاعِرِ:

٤٣- مِثْلُ الْكِلَابِ تَهْرُ عِنْدَ دَرَابِهَا وَرِمَتْ لَهَا زِمُّهَا مِنَ الْخَزْرِ بَازٍ^(٢)(٣).
(الكامل)

ويرى ابن يعيش أنه قد جاءت الألف واللام فيما أضافته لفظية، كقولنا: مررتُ بزیدِ الحسنِ الوجه؛ وذلك سائغ لأن الإضافة لا تكسوها تعريفاً من حيث كان النية فيها الانفصال، فلا تكسبها تعريفاً ولا تخصيصاً، وتحذف نون المثني مما يدل على الإضافة، كقولنا: هذان الضاربا زيد، والضاربو زيد.
وأما قولنا: الضارب زيد فإنه لا يجوز؛ لأن الألف واللام إذا لحقت اسم الفاعل كانت بمعنى الذي، وكان اسم الفاعل في حكم الفعل من حيث هو صلة له فيلزم إعماله فيما بعده.

وأما قولهم: الضارب الرجل فيجوز إضافته؛ لأنها لفظية لا تكسب المضاف تعريفاً^(٤).

^١ - البيت في الكتاب: ٣/ ٣٠١، لعمر بن أحمَر، وفي الكافية في النحو: ٢/ ٩٢، واللسان: (فقا، قلع، خوز)، والخزانة: ٣/ ١٠٩.
^٢ - من شواهد سيبويه مجهولة القائل، الكتاب: ٣/ ٣٠٠، والخصائص: ٣/ ٢٢٨، واللسان: (خزبز، وخززم، وخوز)، ورواه ابن يعيش في شرح المفصل: ٤/ ١٢٢، برواية: عِنْدَ بُيُوتِهَا.
^٣ - الإنصاف: ١/ ٣١٢-٣٢٣ بتصرف، وانظر شرح المفصل: ٤/ ١٢٠-٢٢٢، والكافية في النحو: ٢/ ٩٢-٩٣، وهمع الهوامع: ٥/ ٣١٤.
^٤ - شرح المفصل: ٢/ ١٢٢-١٢٣.

٥١ - مسألة: القول في ظرف الزمان.

قال أبو العباس ثعلب: (١) "إذا أضفت الأوقات إلى مرفوع فارفع، وإلى منصوب فانصب. ويجوز ذا في ذا، وذا في ذا".

ويرى سيبويه أنه يقال: سير عليه ليلٌ طويلٌ وسير عليه نهارٌ طويلٌ، إذا لم تذكر الصفة وأردت هذا المعنى رفعت، إلا أن للصفة فائدة تبين معنى الرفع، وإذا شئت نصبت. وتقول: سير عليه يومٌ فترفع، ويجوز النصب، فنقول: سير عليه يوماً أتنا فيه فلان، وتقول: سير عليه غدوةً وبكرةً بالرفع، والنصب جائز على الظرفية (٢).

٥٢ - مسألة: القول في إعراب غدوة المسبوقة بلدن.

قال أبو العباس ثعلب: (٣) "الفرأء يقول: لدن [غدوة] ينصب ويرفع ويخفض. فتأويل الرفع لدن كان غدوةً، وينصب بخبر كان، ويخفض بعند، أي عند غدوة. ويقال أيضاً إذا رفعت هي بمعنى مذ".

ورأى سيبويه أن لدن تنصب غدوة (٤)، كقولنا: لدن غدوةً إلى العشي (٥). في حين يرى ابن يعيش أن لدن نصبت غدوة على التشبيه باسم الفاعل، واختص هذا النصب بغدوة، فلا ينصب غيرها (٦).

ويوضح ابن الحاجب أن غدوة إذا سبقت بلدن جاز نصبها، وجرها، وقد ترفع، ولكن النصب شاذٌ، والذي سوغه كثرة استعمال لدن مع غدوة.

١ - مجالس ثعلب: ٤٤ / ١ .
٢ - الكتاب: ٢٢٠ / ١ بتصرف، وانظر المقتضب: ٣٤٧ / ٤ - ٣٤٨، واللباب في علل البناء والإعراب: ٣٩٢ - ٣٩٣، وشرح المفصل: ٩٥ - ٩٩، والكافية في النحو: ١٠٤ / ٢ - ١٠٦، وشرح ابن عقيل: ٥٧ / ٣ - ٦١، وهمع الهمامع: ٣ / ١٧١ - ١٨٣.
٣ - مجالس ثعلب: ١٦٠ / ١ .
٤ - انظر الكتاب: ٥٨ / ١ - ٥٩، وارتشاف الضرب: ١٤٥٣ / ٣ - ١٤٥٦.
٥ - انظر المصدر السابق: ٤٩٩ / ٣ .
٦ - انظر شرح المفصل: ١٠٦ / ٢ .

وغدوة تنصب على التشبيه بالتميز أو تشبيهها بالمفعول. وترفع على حذف أحد جزئي الجملة، والتقدير لدن كان غدوة، كما في قولنا: مُذ يوم الجمعة^(١).
ويقول ابن هشام: (٢) "وحكى الكوفيون رفعها على إضمار ((كان)) تامةً، والجرُّ القياسُ والغالبُ في الاستعمال".

^١ - الكافية في النحو: ٢ / ١٣٤ بتصرف، وانظر شرح ابن عقيل: ٣ / ٦٩، وهمع الهوامع: ٣ / ٢١٦ - ٢١٩ .
^٢ - أوضح المسالك: ٣ / ١٢٥ .

المبحث الثاني:

ملحقات أبواب النحو الواردة في كتاب مجالس ثعلب.

٥٣ - مسألة: القول إضافة الأوقات وإعمال اسم الفاعل.

قال أبو العباس ثعلب: (١) "والأوقات تضاف ولا تضاف، فنقول: زيد ضاربُ اليومِ عمراً، وضاربُ اليومِ عمراً. وكذلك في الصفات زيد ضاربُ خلفك عمراً وضاربُ خلفك عمراً. وفي المصدر تقول: هو الضارب الضرب الشديد عمراً".

ويرى سيبويه أن اسم الفاعل يعمل عمل الفعل فينصب، كقولنا: هذا رجلٌ ضاربٌ زيداً (٢).

ومن شروط إعمال اسم الفاعل ما يلي:

الأول: أن يكون على معنى يضرب أو سيضرب، أي: المضارعة حتى لو كان بلفظ الماضي (٣).

الثاني: أن يسبق بأل فيعمل النصب سواء كان ماضياً أو مضارعاً أو مستقبلاً، نحو: هذا الضاربُ زيداً؛ لأنَّ الألف واللام صارتا بمنزلة التثوين (٤).

الثالث: زعم يونس والخليل أن هذه الصفات تضاف للمعرفة فتعرف وتعمل، كقولك: مررت بعبد الله ضاربك (٥).

الرابع: أن يجيء منوناً فيعمل النصب، كقولنا: هذا ضاربٌ زيداً غداً. وكقول الشاعر:

٤٤ - بَدَأَ لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلَا سَابِقًا شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا (٦).

(الطويل)

١ - مجالس ثعلب: ١/ ١٧٥.

٢ - انظر الكتاب: ١/ ٢١، والأصول في النحو: ١/ ١٢٢-١٢٣.

٣ - انظر المصدر السابق: ١/ ١٣٠.

٤ - انظر المصدر السابق: ١/ ١٨١-١٨٣.

٥ - انظر المصدر السابق: ١/ ٤٢٨.

٦ - البيت في ديوان زهير بن أبي سلمى، دار صادر، بيروت، بدون تاريخ: ١٠٧، وفي الخزانة: ٣/ ٦٦٥.

واعلم أن العرب يستخفون التنوين والنون، ولا يتغير من المعنى شيء وينجر المفعول لكف التنوين من الاسم، كقوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾^(١)، وقول الشاعر:

٤٥- أَتَانِي عَلَى الْقَعَسَاءِ عَادِلَ وَطْبِهِ بِرِجْلَيْ لَيْمٍ وَأَسْتِ عَبْدِ تُعَادِلِهِ^(٢).
(الطويل)

وأراد: عادلاً وطبّه^(٣).

ورأى أبو حيان أن اسم الفاعل يضاف في حالات، منها: إذا كان مجرداً من ((أل))، وكان حالاً أو مستقبلاً، كقولنا: هذا ضاربٌ زيدٍ، وهؤلاء ضرابٌ زيدٍ، وهؤلاء ضارباتٌ زيدٍ^(٤).

٥٤ - مسألة (أولى): القول في إعمال صيغة المبالغة على وزن فَعَّالٍ.

قال أبو العباس ثعلب: (٥) "قال أبو نصر، قال الأصمعي: أشدُّ الناس الأعرَجُ الضَّخْمُ؛ وأخبثُ الأفاعي أفاعي الجَدْبُ؛ وأخبثُ الحيات حياتُ الرَّمْثِ، وأشدُّ المواطئِ الحصى والصفاء، وأخبثُ الذنابِ ذئبُ الغضى. وإنما صار كذا لأنَّهُ لا يباشر النَّاسَ [إِلَّا] إذا أراد أن يغير. وأنشد:

٤٦- أَنَا أَبُو شُرْفَاءٍ مَنَاعِ الْخَفَرِ حِيَّةٌ قُفٌّ لَاجِيٌّ إِلَى حَجَرٍ^(٦).
(الكامل)

قوله: ((مناع الخفر)): يعنى مناع أصحاب الخفر ، يعنى النساء.

قال: وهو مصدر "

١ - سورة آل عمران: ٣/ ١٨٥، وسورة الأنبياء: ٣٥/ ٢١، وسورة العنكبوت: ٥٧/ ٢٩ .
٢ - البيت منسوب في الكتاب للفرزدق، ولم أقف عليه في ديوانه.
٣ - الكتاب: ١/ ١٦٤- ١٦٧ بتصريف، وانظر المقتضب: ٤/ ١٤٨- ١٥٤، واللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٤٣٧- ٤٤٠، وشرح المفصل: ٦/ ٦٨- ٧١، والكافية في النحو: ٢/ ١٩٨، وقطر الندى: ٣٧٨- ٣٨٤، وأوضح المسالك: ٣/ ١٨٦- ١٨٨، وشرح ابن عقيل: ٣/ ١٠٦- ١١١، وهمع الهوامع: ٥/ ٧٩- ٨٥.
٤ - انظر ارتشاف الضرب: ٥/ ٢٢٧٤.
٥ - مجالس ثعلب: ١/ ٩.
٦ - البيت منسوب في مجالس ثعلب: ٩/ ١، للأصمعي.

في حين يرى سيبويه أنهم أجروا اسم الفاعل بعد المبالغة فيه مجرى بناء فاعل، في إعماله فيما بعده، كما جاء في بعض صيغ المبالغة: فَعُولٌ، وَفَعَّالٌ، وَمِفْعَالٌ، وَفَعْلٌ، وَفَعِيلٌ، فيجوز فيها جميعاً ما جاز في اسم الفاعل من التقديم والتأخير، والإضمار والإظهار.

ومما جاز فيه الإعمال مقدماً على نحو ما جاء في فاعل قول القلاخ:

٤٧- أَخَا الْحَرْبِ لَبَّاسًا إِلَيْهَا جِلَالَهَا وَلَيْسَ بِوَلَّاحِ الْخَوَالِفِ أَعْقَلًا^(١).
(الطويل)

وفعل أقل من فعيل بكثير^(٢).

ويرى المبرد أن صيغة المبالغة في البيت السابق قد جاءت عاملة في: لَبَّاسًا إِلَيْهَا جِلَالَهَا، فرفعت فاعلاً مقدراً ونصبت مفعولاً به. ومن أبنية تكثير الفعل (فَعَّالٌ)، تقول: رَجُلٌ قَتَّالٌ، إذا كان يُكثِرُ القتل.

فأما قاتلٌ فيكون للقليل والكثير؛ لأنه الأصل. وعلى هذا تقول: رَجُلٌ ضَرَّابٌ وَشَتَّامٌ^(٣).

وذكر العكبري أن من الكوفيين من منع إعمال صيغ المبالغة، وهذا مخالف لنصوص كثيرة عند العرب^(٤).

في حين ذكر ابن هشام أن أكثر الأوزان الخمسة - التي أوردتها سيبويه - استعمالاً هي الثلاثة الأولى، وأقلها استعمالاً الأخيران، وكلها تقتضي تكرار الفعل؛ فلا يقال ((ضرباً)) لمن ضرب مرة واحدة، وكذا الباقي، وهي في التفصيل والاشتراط كاسم الفاعل سواء، وإعمالها قول سيبويه وأصحابه، وحجتهم في ذلك السماع، والحمل على أصلها - وهو اسم فاعل - لأنها محولة عنده لقصد المبالغة، ولم يجز الكوفيون إعمال شيء منها، لمخالفتها أوزان المضارع ولمعناه، وحملوا نصب الاسم الذي بعدها

^١ - البيت منسوب في الكتاب للقلاخ بن جناب، وفي المقتضب: ١١٢ / ٢، وشرح المفصل: ٧٠ / ٦، وقطر الندى: ٣٨٥، وأوضح المسالك: ١٨٨ / ٣، وشرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري (ت: ٧٦١هـ)، ومعه منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب، لمحمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م: ٤٠٢، وشرح ابن عقيل: ١١٢ / ٣، وهمع الهوامع: ٨٦ / ٥.

^٢ - الكتاب: ١١٠ / ١ - ١١٢ بتصرف، وانظر المقتضب: ١١٢ - ١١٧، والكافية في النحو: ٢ / ٢٠٢، وأوضح المسالك: ٣ / ١٨٨ - ١٩٢، وشذور الذهب: ٤٦٨ - ٤٦٩، وشرح ابن عقيل: ٣ / ١١١ - ١١٥.

^٣ - انظر المقتضب: ١١٢ / ٢، وشرح المفصل: ٦ / ٦٩ - ٧٢، وشذا العرف في فن الصرف: ٤٩، ٥٠.

^٤ - انظر اللباب في علل البناء والإعراب: ١ / ٤٤١.

على تقدير فعلٍ ومنعوا تقديمه عليها، ويرد عليهم قول العرب ((أما العسل فأننا شراباً)).

ولم يجز بعض البصريين إعمال فعيلٍ، وفعلٍ. وأجاز الجرمي^(١) إعمال فعلٍ دون فعيلٍ؛ لأنه على وزن الفعل كـ ((علم وفهم))^(٢). وبعد أن اتفق ابن ثعلب مع العلماء في أن مناع صيغة مبالغة، قال: ويمكن أن تكون مصدرًا.

٥٥ - مسألة (ثانية): القول في إعمال صيغة المبالغة على وزن فعّال.

"وأُتشد:

٤٨ - رَبِّ ابْنِ عَمِّ لِسُلَيْمَى مُشْمَعِلٌ

طَبَّاحِ سَاعَاتِ الْكَرَى زَادَ الْكَسِلُ^(٣).
(الرجز)

قال: لا يجوز إلا في الشعر. وقال: أضاف طباح إلى ساعات^(٤).

لقد سبق الحديث^(٥) عن صيغة المبالغة على وزن فعّال، حيث عملت هذه الصيغة فرفعت فاعلاً مقدرًا ونصبت مفعولاً به وهو الاسم الذي يليها، وهذا رأي بصري.

أما الكوفيون فيرون أنه يقدر فعل بدل صيغة المبالغة وهو الذي نصب الاسم الذي يليها.

١ - هو أبو عمر صلاح بن إسحاق البلخي، نزل في جرّم فنسب إليها، وتفقه في الحديث، وتوفي سنة خمس وعشرين ومائتين. انظر طبقات الزبيدي: ٧٤-٧٥، ونزهة الألباء: ١٤٣-١٤٥.

٢ - قطر الندى: ٣٨٧، ٣٨٨ بنصرف، وانظر همع الهوامع: ٨٦/٥ - ٨٩.

٣ - الرجز لجبار بن جزء، ابن أخي الشماخ. انظر ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني، تحقيق: صلاح الدين الهادي، دار المعارف، القاهرة، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م: ١٠٩، وفي الكتاب: ١/٩٠، ونسبه المبرد في الكامل: ١/٢٥٨، للشماخ نفسه، وفي الخزانة: ١٧٢/٢.

٤ - مجالس ثعلب: ١/١٢٦.

٥ - ذكر في صفحة: ٩٩-١٠٠.

وفي بيت الشعر السابق جاءت كلمة: طَبَّأخ مضافة إلى كلمة ساعاتٍ وهذا غير جائز إلا في الشعر، فالأصل أن تكون ((ساعات)) مفعولاً فيه لصيغة المبالغة أو لفعل محذوف تقديره: يطبخ ساعات.

٥٦- مسألة: القول في إعمال صيغة المبالغة على وزن فَعُول .

"وأنشد:

٤٩- ثَقِيلٌ عَلَى مَنْ سَأَسَهُ غَيْرَ أَنَّهُ رُكُومٌ عَلَى أَرِيهِ الرُّوْتِ مِثْلُ^(١).
(الطويل)

وقال: لا يتعدى فَعُولٌ ولا مِفْعَالٌ، وأهل البصرة يُعَدُّونَهُ. والفراءُ والكسائي يُأَيِّبَانَهُ إِلَّا مِنْ كَلَامَيْنِ. وقال: رُكُومٌ: يَرُكُّمُ^(٢).

وذكر سيبويه أن هناك صيغ أجروها مجرى اسم الفاعل، ولكنها جاءت للمبالغة، ومن هذه الصيغ صيغة ((فَعُول))، كقولنا: ضروبٌ سوقِ الإبل، وكقول ذي الرُّمَّة:

٥٠- هَجُومٌ عَلَيْهَا نَفْسَهُ غَيْرَ أَنَّهُ مَتَى يُرْمَ فِي عَيْنَيْهِ بِالشَّبْحِ يَنْهَضُ^(٣).
(الطويل)

ويقول أبو طالب بن عبد المطلب:

٥١- ضُرُوبٌ بِنَصْلِ السَّيْفِ سُوقَ سِمَانِهَا إِذَا عَدِمُوا زَادًا فَإِنَّكَ عَاقِرٌ^(٤) (٥).
(الطويل)

^١ - البيت بلا نسبة في اللسان: (نتل)، وروي: مِثْلٌ بَدَلٍ مِنْ رُكُومٍ.

^٢ - مجالس ثعلب: ١/ ١٢٤.

^٣ - كما في ديوانه: ٤١٤، وفي اللسان: (هجم)، وحاشية شذور الذهب: ٤٧٠.

^٤ - البيت منسوب لأبي طالب، ولم أقف عليه في ديوانه، وهو في المقتضب: ١١٣/٢، والأصول في النحو: ١/ ١٢٤، واللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٤٤١، وشرح المفصل: ٦/ ٧٠، والكافية في النحو: ٢/ ٢٠٢، وقطر الندى: ٣٨٦، وأوضح المسالك: ٣/ ١٩٠، وشذور الذهب: ٤٠٣، وهمع الهوامع: ٥/ ٨٦، والخزانة: ٢/ ١٧٥، ٣/ ٤٤٦.

^٥ - الكتاب: ١/ ١١٠-١١١ بتصرف، وانظر المقتضب: ١١٣/٢، والأصول في النحو: ١/ ١٢٤-١٢٥، واللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٤٤١، وشرح المفصل: ٦/ ٧٠-٧١، والكافية في النحو: ٢/ ٢٠٢-٢٠٣، وقطر الندى: ٣٨٥-٣٨٧، وأوضح المسالك: ٣/ ١٨٨-١٩٠، وشذور الذهب: ٤٦٩-٤٧٢، وشرح ابن عقيل: ٣/ ١١١-١١٤.

وقد سبق الحديث^(١) عن صيغة المبالغة السابقة، وأوضحت أن أهل البصرة يعملونها، ففي بيت الشعر السابق يعملون ((رَكُوم)) فهي التي رفعت فاعلاً مقدرًا ونصبت مفعولاً به وهو كلمة ((الرَّوْثُ))، أما أهل الكوفة فلا يعملونها في البيت السابق، وإنما الذي نصب كلمة ((الرَّوْثُ)) عامل آخر وهو فعل مقدر، والتقدير: يَرَكُمُ الرَّوْثَ.

٥٧ - مسألة: القول في عدم جواز تقديم معمول صيغ المبالغة عليها.

"وقال: أنت زيدا ضرُوبٌ، يَأباه أَصْحَابُنَا؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَصَرَّفُ. ومثله مِضْرَابٌ وَضَرَّابٌ أَيْضاً. وَأهلُ البَصْرَةِ يُجِيزُونَهُ"^(٢).

"ويقال ما كان ضارياً ولقد ضَرُبْتُ، فإذا أردت أنه زاد فيه على غيره قلت ضَرُوبٌ مثله: ما كان عارماً ولقد عَرَمْتُ، على المدح"^(٣).

لقد سبق الحديث^(٤) أن أهل البصرة يجيزون إعمال صيغة المبالغة، فترفع فاعلاً مقدرًا وتنصب مفعولاً به، سواء كان المفعول بعد صيغة المبالغة أم قبلها. أما أهل الكوفة فرفضوا إعمالها، وحملوا النصب في الاسم على فعل مقدر، ومنعوا تقديمه عليها. ولقد وتناولت وزنين اثنين هما: فَعُولٌ وَفَعَّالٌ. أما مِفْعَالٌ فيرى سيبويه أنه من صيغ المبالغة العاملة وذكر ذلك في قولنا: إِنَّهُ لَمِنْحَارٌ بَوَائِكُهَا، فجاءت عاملة فرفعت فاعلاً مقدرًا ونصبت مفعولاً به جاء بعدها، وهذا جائز عند البصريين وممتنع عند الكوفيين^(٥).

١ - ذكر في صفحة: ٩٩-١٠٢.

٢ - مجالس ثعلب: ١/١٩٦.

٣ - المصدر السابق: ٢/٣٩٦.

٤ - ذكر في صفحة: ٩٩-١٠٢.

٥ - انظر الكتاب: ١/١١٠-١١٢.

٥٨ - مسألة: القول في مصدر الثلاثي على وزن فُعول.

" قال: الغرور أي الذي يغرّها. وقال الغرور المصدر، والغرور الرجل، مثل الهبوط والهبوط" (١).

" وأنشد:

٥٢ - أَوْعَدَنِي بِالسَّجْنِ وَالْأَدَاهِمِ

رَجُلِي وَرَجُلِي شَتْنَةُ الْمَنَاسِمِ (٢).

(الرجز)

قال: وسئل أبو العباس ثعلب عن مصدر شتنة، بيّنه ماذا؟ قال: الشُّونة. وقال: قال الفراء: إذا لم يسمع في المصدر شيء يشترك في الفعل والفُعول. وقال أبو العباس ثعلب: لأنه أصل المصادر. وأنشد في ذلك:

٥٣ - تَقُولُ لِي ابْنَةُ الْبَكْرِيِّ لَيْلَى أَنِّي مِنْكَ التَّرْحُلُ وَالذُّهُوبُ (٣) (٤).

(الوافر)

يقول سيبويه: (٥) " قد جاء بعض ما ذكرنا من هذه الأبنية على فُعول. وذلك: لَزِمَهُ لَزِمَهُ لُزُومًا، وَنَهَكَ نَهَكَ نَهْوَكَ، وَوَرَدَتْ وَرُودًا، وَجَدَدَتْهُ جُودًا، شَبَّهَهُ بَجَلَسَ جُلُوسًا، وَقَعَدَ يَقَعُدُ قُعُودًا، وَرَكَنَ يَرُكُنُ رُكُونًا. لِأَنَّ بِنَاءَ الْفِعْلِ وَاحِدٌ."

١ - مجالس ثعلب: ١٥٠ / ١ .

٢ - البيتان منسوبان في الخزانة: ٣٦٦ / ٢، للعدل بن الفرخ.

٣ - البيت بلا نسبة في مجالس ثعلب: ٢٢٧ / ١ .

٤ - مجالس ثعلب: ٢٢٧ / ١ .

٥ - الكتاب: ٥ / ٤ - ٦، وانظر شرح شافية ابن الحاجب، لرضي الدين محمد بن الحسن الأستريادي (ت: ٦٨٦ هـ)، ومعه شرح شواهد، لعبد القادر البغدادي، تحقيق وشرح: محمد نور الحسن، ومحمد الزقراف، ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٢ م: ١ / ١٥٦ - ١٥٧، وأوضح المسالك: ٣ / ٢٠٣، وشرح ابن عقيل: ٣ / ١٢٤ - ١٢٥، وممع الهوامع: ٦ / ٤٩، وشذا العرف في فن الصرف: ٤٥.

٥٩ - مسألة: القول في صوغ الصفة المشبهة

باسم الفاعل من الفعل الثلاثي .

وحكى أبو العباس ثعلب قال: (١) "رُؤْفَ به ورَيْفَ به، ورَأْفَ به رَأْفَةً ورَأْفَةً، وهو رُؤُوفٌ على فَعُولٍ؛ وهو رُؤُوفٌ على فَعْلٍ، ورَيْفٌ ورَأْفٌ ساكن الهمزة".

وفي حين يرى الرضي (٢) أن هناك صيغاً للصفة المشبهة باسم الفاعل، وهذه الصيغ تشتق من الفعل الثلاثي الذي وزنه فَعْلٌ، مثل: كَرِيمٌ وخَشِنٌ وحَسَنٌ وصَعْبٌ جَبَانٌ ووقُورٌ (٣).

وأذكر أمثلة أخرى من الفعل الثلاثي الذي وزنه فَعْلٌ وصفته المشبهة على وزن فَعُولٍ، نحو: رَعُوفٌ وحَصُورٌ.

٦٠ - مسألة: القول في إعمال الصفة المشبهة باسم الفاعل.

"تقول: مررت برجلٍ حسنٍ الوجه، وحسنٍ الوجه.

.....
من قولك مررتُ برجلٍ حسنٍ أبواه، ومررت بقوم حسنٍ الآباء، ثم تقول: حسن أبأؤهم، لما نقلها فجعل الفعل للأول وترك الثاني" (٤).

في حين يرى سيبويه أن الصفة المشبهة باسم الفاعل لم تقوَ أن تعمل عمل الفاعل؛ لأنها ليست في معنى الفعل المضارع، وإنما شُبِّهَتْ بالفاعل فيما عملت فيه. وهي تعمل فيما كان سببها معرفاً بالألف واللام أو نكرة. والإضافة لما بعدها أحسن وأكثر، كقولنا: هذا حسنٌ الوجه، وهذه حسنةٌ الوجه، حيث دخول الألف واللام وترك التنوين أحسن وأولى.

١ - مجالس ثعلب: ٩٩ / ١ .

٢ - هو محمد بن الحسن الأستراباذي، المشهور بالرضي، نحوي، صرفي، متكلم، منطقي، ومن مصنفاته: شرح الشافية لابن الحاجب في التصريف، وشرح الكافية لابن الحاجب في النحو، وحاشية على شرح تجريد العقائد الجديدة والحاشية القديمة، وغيرها. توفي سنة ستة وثمانين وستمائة. انظر معجم المؤلفين: ١٨٣ / ٩ .

٣ - انظر شرح الشافية: ١ / ١٤٨، وقطر الندى: ٣٨٩ - ٣٩١، وشرح ابن عقيل: ٣ / ١٤١، وهمع الهوامع: ٥ / ٩٤ - ٩٦، وشذا العرف في فن الصرف: ٥٠ - ٥٢ .

٤ - مجالس ثعلب: ١ / ١٧٢ - ١٧٣ .

وأدخلت الألف واللام على الحسن وعملت، كقولنا: هو الحسنُ الوجهَ، وهي عربية جيدة، ويجوز الجر فنقول: هو الحسنُ الوجهِ (١).

ويضيف العكبري أنه يجوز النصب في قولنا: مررت برجلٍ حسنٍ الوجهَ على التشبيه بالمفعول أو التمييز.

والرفع في ((الوجه)) فيه ثلاثة مذاهب:

الأول: أنه فاعل، والعائد محذوف للعلم به، تقديره: مررت برجلٍ حسنٍ الوجه

منه.

الثاني: أن في حسن ضمير فاعل، والوجه بدلٌ منه.

الثالث: أن الألف واللام بدلٌ من الهاء، وهذا رأي الفراء وهو ضعيف (٢).

أما ابن يعيش فيرى أن الصفة المشبهة تذكر وتؤنث، فنقول: حسن وحسنة وصعب وصعبة، وتثنى وتجمع، فنقول: حسنان وحسنون، وإنَّ حسن وبطل وكريم (٣) من الأفعال غير المتعدية على الحقيقة فكان حكمها في عدم التعدي، والصفة المشبهة منها هي فروع وأقصى ما يصل إليه الفرع أن يساويها، وإذا تعدت فهذا على التشبيه لا على الحقيقة (٤).

٦١ - مسألة: القول في التعجب .

قال أبو العباس ثعلب: (٥) قال أبو عثمان المازني: قالت العرب: زُهِىَ الرَّجُلُ وما أَرْهَاهُ، وشُغِلَ الرَّجُلُ وما أَشْغَلَهُ، وَجُنَّ الرَّجُلُ وما أَجَنَّهُ. وقال المازني: وهذا الضَّرْبُ شاذٌّ أيضاً، يحفظ حفظاً. قال أبو العباس: وهذا غلطٌ، هذا كثر في الكلام حتى صار مدحاً وذمّاً، فتعجبت العرب من المفعول لأنه صار مدحاً وذمّاً، وإنما يُتَعَجَّبُ من الفاعل".

وذكر سيبويه قولك: ما أَحْسَنَ عَبْدَ اللَّهِ، ولا يجوز أن تقدّم عبدَ الله وتؤخّر

((ما)).

١ - الكتاب: ١/ ١٩٤ - ٢٠٠ بتصريف، وانظر الأصول في النحو: ١٣٠ - ١٣٢، المقتضب: ٤/ ١٥٨ - ١٦٥، وأوضح المسالك: ٣/ ٢١٢ - ٢١٤، وشذور الذهب: ٤٧٣ - ٤٧٦، وشرح ابن عقيل: ٣/ ١٤٣ - ١٤٦.

٢ - الباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٤٤٥ بتصريف، وانظر شرح المفصل: ٦/ ٨٢ - ٩١، وقطر الندى: ٣٨٩ - ٣٩٤، وهمع الهوامع: ٥/ ٩٢ - ٩٧.

٣ - لعل المقصود كرم.

٤ - انظر شرح المفصل: ٦/ ٨١، والكافية في النحو: ٢/ ٢٠٥ - ٢١٢، والمغني: ٢/ ١٢٠ - ١٢٢.

٥ - مجالس ثعلب: ١/ ٢٧٢.

وبناؤه أبداً من فَعَلَ وَفَعِلَ وَفَعَلَّ وَأَفْعَلَ؛ لأنهم لم يريدوا أن يتصرفَ، فجعلوا له مثلاً واحداً يجري عليه.

ونقول: ما كان أحسنَ زيداً، فذكرت كان للدلالة على أنه فيما مضى^(١). وما لا يتعجب منه إذا كان لوناً أو خلقاً، فلا نقول: ما أحمره، ولا ما أبيضه، ولا ما أعرجه، ولا ما أعشاه. ونقول: ما أشدَّ حُمْرته، وما أشدَّ عشاها. ولا نقول: ما أيدها، ولا ما أرجله، وإنما نقول: ما أشدَّ يده، وما أشدَّ رجله. ونقول في الأحمق: ما أحمقه، وفي الأرعن: ما أرعنه، فألحقوه بباب القبح. أما في كلمة: ((الجواب)) فلا نقول: ما أجوبه، ولكن نقول: ما أجودَ جوابه، ولا نقول: أجوبُ به، وإنما يقال: أجودُ بجوابه.

ومما يتعجب منه ويحفظ حفظاً ولا يقاس عليه، كقولنا: أحنكُ الشاتين، وَاكَلُ الشاتين، وَابَلُ الناس، وأرعى الناس كلهم^(٢).

ويقول المبرد: (٣) "وذلك قولك: ما أحسنَ زيداً، وما أكرمَ عبدَ الله. فـ((ما)) اسم مرتفع بالابتداء، و((أحسن)) خبره، وهو فَعَلَ، و((زيداً)) مفعول به، فتقديره: شيء أحسنَ زيداً إلا أن معنى التعجب دخل مع ((ما))، ولا يكون في ذلك في شيء غير ((ما))." ويبين ابن هشام شروط صياغة التعجب بشكل أفضل وهي:

١- أن يكون فعلاً؛ فلا بينيان من الجلفِ والحمار، فلا نقول: ما أجفاه، ولا ما أحمره، وشذ ما أذرعَ المرأة، وما أجدره.

٢- أن يكون ثلاثياً؛ إلا أفعل، ففيل: يجوز مطلقاً، وفيل يمتنع مطلقاً، وفيل: يجوز إن كانت الهزمة لغير النقل، نحو: ما أظلمَ الليل، وما أقرَّ هذا المكان، وشذَّ على هذين القولين: ما أعطاه للدرَاهم، وما أولاه للمعرُوف.

٣- أن يكون متصرفاً؛ فلا يُبينان من نحو: نِعَمَ وبئسَ.

٤- أن يكون معناه قابلاً للتفاضل؛ فلا يُبينان من نحو: فنيَ وماتَ.

٥- أن لا يكون مبنياً للمفعول؛ فلا يُبينان من قولنا: ضُربَ، والبعض يستثني ما

كان ملازماً لصيغة ((فعل)) نحو: زُهيَ علينا فيجز: ما أزهاه علينا.

٦- أن يكون تاماً؛ فلا يُبينان من نحو: كانَ، وباتَ، وكادَ.

^١ - انظر الكتاب: ١/ ٧٢ - ٧٣، وارتشاف الضرب: ٤/ ٥٠٦٥ - ٥٠٦٦.

^٢ - المصدر السابق: ٤/ ٩٧ - ١٠٠ بتصرف، وانظر المقتضب: ٤/ ١٧٨ - ١٨٢، واللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ١٩٦ - ٢٠٤، وشرح المفصل: ٧/ ١٤٢ - ١٤٨، والكافية في النحو: ٢/ ٣٠٧ - ٣١١، وأوضح المسالك: ٣/ ٢١٥ - ٢٢٨، وشرح ابن عقيل: ٣/ ١٤٧ - ١٥٣، وهمع الهوامع: ٥/ ٥٤ - ٦٤.

^٣ - المقتضب: ٤/ ١٧٣.

- ٧- أن يكون مُثَبَّتًا؛ فلا يُبَيَّن من منفي، سواء كان ملازمًا للنفي أو غير ملازم.
 ٨- أن لا يكون الوصف منه على أَفْعَلِ فَعَلَاءٍ؛ فلا يبنى من: عَرَجَ وَشَهَلَ^(١).

٦٢- مسألة: القول في بئس اسم أم فعل.

قال أبو العباس ثعلب:^(٢) "في قوله عزَّ وجلَّ: ﴿بِئْسَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُمْ أَنْفُسَهُمْ﴾^(٣).
 قال: قال الكسائي: بئس الذي قَدَّمْتُ لَهُمُ السُّخْطُ، وكأنه بئس الشيء شيءٌ قَدَّمْتُ لَهُمْ أَنْفُسَهُمْ. وليس بِشَيْءٍ. وقال الفراء: بئس ما يُرْفَعُ ما ببئس ولا يجوز بئس الذي قام زيد".

ويرى سيبويه أن بئس عينها ساكنة وأنها للذم، وأنها عكس نعم التي للمدح،
 وقولنا: نعم الرجل عبدُ الله، ففاعل نعم هو الرجل. ونعم وبئس أصلهما أفعال وضعا
 للصالح والرداءة^(٤).

وذكر المبرد أن المذموم يأتي بعد بئس على مضمَر يفسره ما بعده، والتفسير
 لازم، وما كان معرفةً بالألف واللام على معنى الجنس، فنقول: بئس الرجل عبدُ الله،
 وبئست الدابةُ دابَّتكَ.

وإذا قلت: بئس الرجل، فمعناه: مذموم في الرجل. ثم تفسر مَنْ هذا المذموم؟ بقولك
 زيد. واعلم أن ما أُضيف إلى الألف واللام بمنزلة الألف واللام، وذلك قولك: بئس
 صاحبُ الرجلِ عبدُ الله.

ويتفق المبرد مع الفراء فيقول: نعم الرجل الذي في الدار أنت لم يجز؛ لأن الذي
 بصلته مقصود إليه بعينه. فقد خرج من موضع الاسم الذي لا يكون للجنس، وكذلك
 بئس الذي فقد خرج أيضًا وهذا لا يجوز^(٥).

وقد ذكر ابن الأتباري هذا الخلاف في المسألة، حيث يرى الكوفيون أنهما
 اسمان مبتدآن، ودليلهم أن العرب كانت تدخل حرف الخفض عليهما، فمما جاء قولهم:
 ما زيد بنعم الرجل، وقال حسان ابن ثابت:

^١ - أوضح المسالك: ٢٢٨-٢٣١ بتصرف، وانظر شرح ابن عقيل: ١٥٤-١٥٩.

^٢ - مجالس ثعلب: ١/٦٢.

^٣ - سورة المائدة: ٨٠/٥.

^٤ - انظر الكتاب: ١٧٩/٢.

^٥ - المقتضب: ١٣٨-١٤١ بتصرف، وانظر الكافية في النحو: ٣١١-٣١٢، واطر الندى: ٢٥٨-٢٦٠.

٥٤- أَلَسْتُ بِنَعَمِ الْجَارِ يُؤَلَّفُ بَيْتَهُ أَخَا قَلَّةٍ أَوْ مُعَدِّمِ الْمَالِ مُصْرِمًا^(١).
(الطويل)

وحكى عن فصحاء العرب أنه قال: ((نَعَمَ السَّيْرُ عَلَى بَيْتِ الْعَيْرِ)). وما يدل على أنهما اسمان دخول ياء النداء، تقول: يا نَعَمَ المولى ويا نَعَمَ النصير، والنداء من خصائص الأسماء. ومما يدل أيضًا أنه لا يحسن اقتران الزمان بهما كسائر الأفعال، فلا تقول: بئس الرجل أمس، ولا بئس الرجل غدًا. ومما يدل أيضًا على أنهما ليسا بفعلين أنهما غير متصرفين؛ لأن التصرف من خصائص الأفعال، وهذا دليل آخر على كونهما اسمين أنه جاء في قول العرب ((نَعَمَ الرَّجُلُ زَيْدًا))، وغير موجود في الأفعال صيغة فَعِيلُ البتة.

ويرى البصريون أنهما فعلان لاتصالهما بضمير الرفع كالأفعال المتصرفية، فعن العرب أنهم قالوا: ((نَعَمًا رجلين، ونَعْمُوا رجالًا))، وأنهما يرفعان المظهر نحو: بئس الغلام، أو مضمر نحو: بئس غلامًا عمرو. واتصالهما ببناء التانيث الساكنة المختصة بالفعل الماضي، نقول: بئستِ الجارية. وأنهما مبنيان على الفتح؛ إذ لا علة هنا توجب البناء غير كونهما فعلين.

وأما ردهم على الكوفيين في دخول حرف الجر عليهما؛ لأنَّ الحكاية فيه مقدرة، وحرف الجر يدخل مع تقدير الحكاية على ما لا شبهة في فعليته، فالتقدير في قول العرب: ((نَعَمَ السَّيْرُ عَلَى بَيْتِ الْعَيْرِ)) تقدر: بنعم السير على عَيْرٍ مقول فيه بئس العير. وأما ردهم على النداء في قول العرب: يا نعم المولى ويا نعم النصير، فحذف المنادى للعلم به والتقدير فيه: يا الله نعم المولى ونعم النصير أنت. وأما قولهم بأنه لا يحسن اقتران الزمان بهما؛ إنما امتنعا لأن نعم موضوع لغاية المدح، وبئس موضوع لغاية الذم فجعلت دلالتهما مقصورة على الآن، لا للمستقبل ولا بما كان. أما رواية نَعِمَ الرَّجُلُ؛ فهي رواية شاذة، ولأن صحت فليس فيها حجة؛ لأن نَعِمَ أصلها نَعِمَ على وزن فَعَلٍ فالعين مكسورة وأشبعت الكسرة فنشأت الياء.

^١ - البيت في ديوانه، ٢١٩، وروى البيت فيه:

لذي العُرفِ ذا مالٍ كثيرٍ ومُعديماً

أَلَسْتُ بِنَعَمِ الْجَارِ يُؤَلَّفُ بَيْتَهُ

وهو في شرح المفصل: ١٢٧/٧.

ويجوز في نعم أربع لغات: نَعَم، ونَعَم، ونِعَم، ونِعَم، وكلهن جائزات (١).

٦٣ - مسألة: القول في زيادة ما الكافة.

قال أبو العباس ثعلب: (٢) "كان الفراءُ يكرهُ أن يجعل بئسما ولعلماً حرفاً واحداً. وعند هؤلاء ليتما ولعلماً وكلُّ هذه الحروف شيءٌ واحد، وما بعدها استئناف".

٦٤ - مسألة: القول في حبّذا.

"العرب تقول: حبّذا، وحبّذا لا يثنى ولا يجمع، ومعناه حبّ الشيء ذاً، حبّ الشيء زيد، ونعم الشيءُ زيدٌ، ونعم الشيءُ الزيدان. وأنشد:

٥٥- يَا حَبِّدَا أَنْتِ إِذَا جِئْتِ مَلَا
وَكَلُّ دَلْوٍ مِنْكَ يُرْوِي جَمَلًا (٣) (٤).
(الكامل)

ويقول سيبويه: (٥) "وزعم الخليل - رحمه الله - أنَّ حبّذا بمنزلة حبّ الشيء، ولكنّ ذاً وحبّ بمنزلة كلمة واحدة نحو: لولاً، وهو اسم مرفوع كما تقول: يا ابن عمّ، فالعمُّ مجرورٌ، ألا ترى أنك تقول للمؤنث حبّذا ولا تقول حبّذه، لأنّه صار مع حبّ على ما ذكرتُ لك، وصار المذكرُ هو اللازم، لأنّه كالمثّل".

ويرى العكبري أنّ ((حبّ)) فعلٌ ماضٍ، وأصله ((حبّب))، واسم الفاعل منه حبيب، وهو لازم. واختلفوا فيها على ثلاثة أقوال:

أحدها: أنه غير مركّب، وفاعله ((ذا)) والاسم المرتفع بعده كالمرتفع بعد فاعل ((نعم))، إلّا أنّه لا يجوز تقديمه هنا على حبّذا؛ لأنّ حبّذا صارت كالحرف المثبت لمعنى في غيره، فيكون له صدر الكلام، وهذا هو الأصل.

١ - الإنصاف: ٩٧/١ - ١٢٦ بتصرف، وانظر اللباب في علل البناء والإعراب: ١٨٠ - ١٨٦، وشرح المفصل: ١٢٧/٧ - ١٤٢، وارتشاف الضرب: ٢٠٤١/٤ - ٢٠٥٨، وقطر الندى: ٣٥، وأوضح المسالك: ٢٣٢/٣ - ٢٤٠، وشرح ابن عقيل: ٣/١٦٠ - ١٦٢، وهمع الهوامع: ٢٥/٥ - ٤٣.

٢ - مجالس ثعلب: ٣٤٣/٢.

٣ - البيت بلا نسبة في اللسان: (ملاً).

٤ - مجالس ثعلب: ٥٥٧/٢.

٥ - الكتاب: ١٨٠/٢، وانظر المقتضب: ١٤٣/٢، وارتشاف الضرب: ٢٠٥٩ - ٢٠٦٤.

والقول الثاني: أَنْ ((حبَّ)) رُكِّبَتْ مع ((ذا)) وصارا في تقدير اسم مرفوع

بالابتداء، و ((زيد)) خبره، كقولهم:

٥٦- يَا حَبَّذَا جَبَلُ الرِّيَّانِ مِنْ جَبَلٍ (١).

(البسيط)

وصغر تصغير المفرد نقول: ما أحبيذه! فهو من الشذوذ الذي لا يستدل به، وهو لم يُثَنَّ، ولم يجمع، ولم يؤنث، وهو لا يحذف ويضم في الفعل.

والقول الثالث: أَنَّهُ جعل التركيب كالفعل، وارتفع زيد به.

والاسم المخصوص بالتقريب مرفوع، وفيه أربعة أوجه:

الأول: هو خبر ابتداء بمحذوف.

الثاني: هو مبتدأ، و ((حبَّذَا)) خبره، ولما كانت ((ذا)) تشبه الضمير فعادت على

المبتدأ.

الثالث: أَنَّهُ تبيين للفاعل.

الرابع: أَنَّهُ بدلٌ لازم، ومن جعل ((حبَّذَا)) مركباً كان ((زيد)) خبره أو فاعله (٢).

٦٥- مسألة: القول في اسم التفضيل.

" قال: إذا قالوا ((أفعل)) واقع بعده فعل فإنه لا يثنى ولا يجمع ويوحد، فتقول:

أخوك أفضل قائم، وإخوتك أفضل قائم، تريد أفضل من قام. فإن وقع ((رجل)) كان خطأ، لا يقولون إخوتك أفضل رجل؛ لأنه لا يكون بمعنى من" (٣).

يرى سيبويه أنك تقول: هو أشجع الناس رجلاً، وهما خيرُ الناس اثنين.

وانتصب الرجلُ والاثنتان، ولا يكونان إلا نكرة. ويجوز قولنا: هو أكثرُ الناس مالاً (٤).

ويقول سيبويه: (١) "وذلك قولك: هو أقول الناس وأبيعُ الناس، وأقولُ منك وأبيعُ

منك".

^١ - البيت لجرير في ديوانه: ٤٩٣، وعجزه:

وَحَبَّذَا سَاكِنُ الرِّيَّانِ مَنْ كَانَا

... .. وهو في شرح المفصل: ١٤٠ / ٧، واللسان: (حبيب)، وهم الهوامع: ٤٥ / ٥.

^٢ - اللباب في علل البناء والإعراب: ١٨٨ / ١ - ١٩٠ بتصرف، وانظر شرح المفصل: ١٣٨ - ١٤٢، والكافية في النحو:

٣١٩ - ٣١٨ / ٢، وأوضح المسالك: ٢٤٢ / ٣ - ٢٤٥، وشرح ابن عقيل: ١٦٩ - ١٧٣، وهم الهوامع: ٤٥ / ٥ - ٥٣.

^٣ - مجالس ثعلب: ٤٦٣ / ٢، وانظر ارتشاف الضرب: ٢٣١٩ / ٥.

^٤ - انظر الكتاب: ٢٠٥ - ٢٠٦.

ويشترط العكبري في اسم التفضيل ألا يعمل في مظهر إلا أن يقع المظهر موقع المضمّر؛ لأنه بَعْدَ من اسم فاعل، فإنه لا يُنتَى ولا يجمع ولا يؤنَّث. وأما قولك: مررتُ برجلٍ أفضلُ منه أبوه، فترفع على أنه خبر مقدّم، ومثله: مررتُ برجلٍ خيرٍ منه أبوه؛ لأن خير هو: أخير. فأما عمله في المضمّر فجائز؛ لأن مضمّره ليس بلفظ بل هو في النية. فأما ما يقع موقع المضمّر، فقولهم: ما رأيت رجلاً أحسنَ في عينيه الكحلُ منه في عين زيد، فالكحل مرفوع بـ((أحسن))، وذلك جائز لأنّ المعنى: أحسن هو؛ لأنّ الذي يحسن بالكحل الرجلُ لا الكحل (٢).

وذكر ابن يعيش شروط اسم التفضيل وهي:

- ١- لا يصاغ هذا البناء إلا من فعل ثلاثي، وبناء أفعل مما يصاغ منه أفعل التعجب، نحو: ما أفعله وأفعل به، وهو مكون من همزة زائدة أولاً وثلاثة أحرف أصول، نحو قولنا: زيدٌ أعلم من عمرو، فقد قضيت له بالسبق والسمو عليه.
- ٢- ألا يكون من الألوان والعيوب، فاعتل الخليل بالمنع منها؛ لأنها تجري مجرى الخلق، نحو: اليد والرجل، فلا تقول ما أيداه ولا ما أرجله، ولا تقول: ما أسوده ولا ما أعوره، ولا يجوز هذا أسود من هذا ولا هذا أعور، واحتج بعضهم بأن أصلها يرجع إلى ما زاد على الثلاثة.
- ٣- أجاز سيبويه بناء أفعل من كل فعل ثلاثي قياساً، نحو: ما أكرم زيداً، وأيده أبو الحسن الأخفش في كل فعل ثلاثي لحقته زوائد قلّت أو كثرت، كاستفعل وافتعل وانفعل؛ لأن أصلها ثلاثة أحرف.
- ٤- ومما يصاغ منه أفعل التفضيل وليس مما يصاغ منه فعلا التعجب، كقولنا: أحنك الشاتين وأحنك البعيرين، فهو مشتق من الحنك، وهو ما تحت الذقن. والقياس يأبى ذلك، والذي سوّغه أنّ المراد بقولهم أحنك الشاتين: أكثرها أكلاً، فكأنهم قالوا: أكل الشاتين؛ لأنّ الأكل يحرك حنكه فلما كان المراد به حركته عند الأكل لأعضمهما، استعملوه استعمال ما هو في معناه.
- ٥- يبني من الفاعل دون المفعول.
- ٦- إذا كان اسم التفضيل من الصفات فالأصل أن يكون موصولاً بمن، ومن فيه لا ابتداء الغاية، كقولنا: زيد أفضل من عمرو، فكأن المعنى: فضله ابتداءً راقياً من

١ - الكتاب: ٤ / ٣٥٠ .

٢ - الباب في علل البناء والإعراب: ١ / ٤٤٧ بتصرف .

فضل عمرو، وكل من كان مقدار فضله كفضل عمرو فكأنك قلت: علا فضله على هذا المقدار، فعلم المخاطب أنه علا عن هذا الابتداء ولم يعلم موضع الانتهاء.

٧- إذا دخلت الألف واللام، نحو: زيد الأفضل فقد خرج عن أن يكون بمعنى الفعل وصار بمعنى الفاعل، واستغنى عن ((من والإضافة))، فحينئذ يؤنث ويثنى ويجمع، نحو: زيد الأفضل والزيدان الأفضلان والزيدون الأفضلون والأفضل، وهند الفضلى والهندات الفضليات.

٨- قد تحذف ((من)) من أفعل إذا أريد به التفضيل وهم يريدونها فتكون كالمنطوق بها، نحو: زيد أكرم وأفضل، وكقوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَجَهَّرَ بِالْقَوْلِ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى﴾^(١)، أي: أخفى منه، أي: أخفى من السر، وهو حديث النفس الذي يدل على إرادة من أن أخفى لا ينصرف كما لا ينصرف آخر^(٢).

٦٦- مسألة: القول في تذكير أو تأنيث الموصوف إذا فصل عن صفته.

قام زيدٌ في الدار الطّريفُ، قال: هشامٌ لا يُجيز أن يحولَ بين النعت والاسم بصلة، والفراء يقول في التامّ ولا يقول في الناقص، أي إذا تمّ الكلام في الصلّة أجاز النعت بعد، وإذا لم يتمّ لم يُجز. وأنشد:

٥٧- أَلَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّغَاءِ جَدِيدُ وَدَهْرًا تَوَلَّى يَا بُنَيْنَ يَعُودُ^(٣).
(الطويل)

^١ - سورة طه: ٧/٢٠.
^٢ - شرح المفصل: ٩١/٦ - ٩٧ بتصرف، وانظر الكافية في النحو: ٢١٢/٢ - ٢٢٢، وقطر الندى: ٣٩٤ - ٣٩٩، وأوضح المسالك: ٢٤٥/٣ - ٢٥٥، وشرح ابن عقيل: ١٧٤/٣ - ١٨٩، وهمع الهوامع: ١٠٧/٥ - ١١٨، وشذا العرف في فن الصرف: ٥٣ - ٥٥.
^٣ - البيت لجميل بثينة في ديوانه: ٢٥، برواية:

أَلَا لَيْتَ رِيْعَانَ الشَّبَابِ جَدِيدُ وَدَهْرًا تَوَلَّى يَا بُنَيْنَ يَعُودُ

وفي الأمالي: ٣٠٣/٢.

قال: ردّ الجديد على الصّفاء وترك أيام. ومن قال: ألا ليت أيام الصّفاء جديداً، جعله إضافة غير محضة، اكتفى بفعل الثاني منه من فعل الأوّل^(١).

يقول محقق المجالس:^(٢) "أراد أن ((أيام)) أضيفت إلى جملة ((الصّفاء جديد)) المكونة من مبتدأ هو ((الصّفاء)) وخبره هو ((جديد)). وأنه قد اكتفى بـ((يعود)) في عجز البيت على أن يذكرها خبراً لليت. والتقدير: ألا ليت أيام الصّفاء جديد تعود. وقال: ((الأيام)) تذكر وتؤنث، فمن أنت فعلى اللفظ، ومن ذكر فعلى معنى الحين أو الدهر".

٦٧- مسألة: القول في أجمع وأجمعين.

قال أبو العباس ثعلب:^(٣) "قال الفرّاء: أجمعون معدولٌ عن أجمع وجمعاء؛ لأن هذا أصلُ النعوت، فعُدل إلى التوكيد وما لا يكون نعتاً؛ لأنك لا تقول مررت بأجمعين، وأنت تقول مررت بأجمع وجمعاء فلماً أن عدل صار في موضع واحد، فلماً أن جاء بصورة النعت عاملة مُعاملتين: عاملة النعت، ومعاملة التوكيد. فتقول أعجبنى القصرُ أجمعُ وأجمع، وأعجبنى الدارُ جمعاءً وجمعاء. فجُمع معدولةٌ عن جمعاء".

ويرى سيبويه أن أجمعين لا يجوز في الكلام إلا وصفاً^(٤).
وكونها اسماً، ولا يعمل فيها ناصبٌ ولا رافعٌ ولا جارٌ. نقول: مررتُ بكم أجمعين، على كونها صفة^(٥).

ولو قلنا: فعلت أنت نفسك أو فعلتم أجمعون حسن؛ لأنك تريد توكيد الفعل^(٦).
وكما يكره العرب أن تعطف أجمعون على نكرة، نحو: مررتُ بقومٍ أجمعين.
ويضيف سيبويه أننا إذا سمينا رجلاً بأجمع لم تصرفه في المعرفة وصرفته في النكرة، كقولك: مررتُ به أجمع؛ فلم يصرف لأنه معرفة وهو بمنزلة كلهم^(٧).

١ - مجالس ثعلب: ٢/ ٥٢٩ - ٥٣٠.
٢ - المصدر السابق: ٢/ ٥٣٠، هـ.
٣ - المصدر السابق: ١/ ٩٨.
٤ - انظر الكتاب: ٢/ ٥٧.
٥ - انظر المصدر السابق: ٢/ ٣٣٤.
٦ - انظر المصدر السابق: ٢/ ٣٧٩ - ٣٨١.
٧ - انظر المصدر السابق: ٢/ ٣٨٦، والمقتضب: ٣/ ٢٣٩ - ٢٤٠.

ويضيف العكبري أنّ الجمع يؤكّد بـ«كلّهم وأجمع وأجمعون وجمعاء وجمع»؛ لأنها موضوعة لحصر أجزاء الشيء والإحاطة به، ولا تؤكّد النكرات، وأجازه الكوفيون^(١).

وإذا اجتمعت «كلُّ وأجمع» قدمت كلٌّ على أجمع وكان التوكيد الثاني مفيداً، كقوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾^(٢). وقال الزجاج: الفائدة في تكرار التوكيد الدلالة على أنّ سجود الملائكة وقع في حال واحدة^(٣).

ويرى ابن هشام أنه لا يجوز تثنية أجمع ولا جمعاء وهو مذهب البصرة، وأجاز الكوفيون والأخفش ذلك، فتقول: جاءني الزيدان أجمعان^(٤).

٦٨ - مسألة: القول في عطف النسق .

"(عبدُ الله حدّثني وعمرو) قال: يكون نسقاً على ما في حدّثني، ولا يكون على الأوّل. وقال: إذا وقع النسق والقطع والحال والاستثناء بين الفعل وصلته كان صواباً، وإذا وقع بين الاسم وصلته كان مُحالاً"^(٥).

"إذا قلت: قام زيد وعمرو، فإن شئتَ كان عمرو بمعنى التقديم على زيد، وإن شئتَ كان بمعنى التأخير، وإن شئتَ كان قيامهما معاً. فإذا قلتَ قاما معاً كانا فيه سواءً لا غير.

وقال أبو العباس: قلت لابن قادم: قام عبد الله وزيدٌ معاً. وقام عبد الله وزيد جميعاً، ما بينهما من الفرق؟ فبقي يركضُ فيها إلى الليل، فلما أصبح قلتُ له: إنّما ها هنا ابن يحيى أحمد. وفسّر ذلك فقال: قام زيد وعمرو معاً، لا يكون القيامُ وقَعَ لهما إلا في حالة، وإذا قلتَ قاما جميعاً فيكون في وقتين و في واحد؛ لأنك تقول مات زيد ومحمّدٌ جميعاً، فيكون الوقت مختلفاً، وإذا قلت: قام ذا مع ذا، لم يكن القيامُ إلا في وقتٍ واحد"^(٦).

^١ - انظر الباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٣٩٥-٣٦٩، واطر الندى: ٤١٣-٤١٦، وشرح ابن عقيل: ٣/ ٢٠٩-٢١٢، وجمع الهوامع: ١٩٧/٥ - ٢٠٦.

^٢ - سورة الحجر: ٣٠/١٥، وسورة ص: ٧٣/٣٨.

^٣ - انظر الباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٤٠٢-٤٠٣، والكافية في النحو: ١/ ٣٣٦-٣٣٧.

^٤ - انظر أوضح المسالك: ٢٨٣/٣.

^٥ - مجالس ثعلب: ١/ ١٤٦.

^٦ - المصدر السابق: ٢/ ٣٨٦.

ويرى سيبويه أنه يُقال: مررتُ برجلٍ وحمارٍ قبلُ. قالوا وأشركتُ حرف الباء فجرى ما بعد الواو على ما قبلها.

ولو نفينا الجملة نقول: ما مررتُ برجلٍ وحمارٍ، أي ما مررتُ بهما، ولا يوجد دليل على أنه بدأ بشيءٍ قبل الآخر؛ لأنه يجوز أن نبدأ بحمارٍ قبل الرجل. وقولنا مررتُ بزيدٍ وعمرو، والتقدير: ومررتُ أيضاً بعمرو. والنفي قولنا: ما مررتُ بزيدٍ وما مررتُ بعمرو^(١).

وذكر المبرّد بعض الأمثلة على العطف، كقولنا: مررتُ بعثمانَ وزيدٍ، فموضع ((عثمان)) خفض، غير أنه جاء منصوباً؛ لأنه غير منصرف، فجرى المنصرف على موضعه.

وإذا قلت: لا رجلَ ولا غلامٌ في الدار، فعطفتُ الثاني على ((لا)) وما عملتُ فيه؛ لأنها وما عملتُ فيه في موضع اسم مرفوع، والخبر مُضمر أو مُظهر.

وتقول: كلُّ رجلٍ وغلّامٍ عندك، فإذا حملتُ الغلام على ((كل)) رفعت، وصار واحداً؛ لأن ما بعد ((كل)) إذا كان واحداً نكرة فهو في معنى جماعة إذا أفردوا واحداً واحداً^(٢).

ويعرف العكبري عطف النسق أنه لِيُ الشيء والالتفات إليه، يقال: عطفتُ العود إذا ثنيته، فالثاني ملويٌّ على الأول ومثنيٌّ إليه، ولذلك قُدّرتُ التنثية بالعطف والعطف بالتنثية، ولا بدّ في اللّطف النسق من حرف يربط الثاني بالأول إذ كانا غَيْرَيْنِ.

وتعدُّ الواو أصل حروف العطف؛ لأنها لا تدلّ إلّا على الاشتراك عند المحقّقين. والواو كالمفرد وهي أصل المركب وسابق عليه.

والقياس في الواو أن تقع في موضع يمتنع فيه الترتيب، أما إذا جاء موضع فيه الترتيب فحين ذلك يمتنع دخولها.

والأمثلة على ذلك كثيرة، ومنها: المالُ بين زيدٍ وعمرو، ولو قلت: فعمرو لم يجز. وقولنا: اختصم زيد وعمرو، والفاء لا تصلح هنا أيضاً^(٣).

^١ - الكتاب: ٤٣٧ - ٤٣٨ بتصرف، وانظر الأصول في النحو: ٧٦/٢ - ٧٩، والكافية في النحو: ٣١٨ - ٣٢٢، ومع الهوامع: ٢٢٣/٥ - ٢٢٦.

^٢ - المقتضب: ٣٨٧/٤ بتصرف.

^٣ - اللباب في علل البناء والإعراب: ٤١٦/١ - ٤١٨ بتصرف.

ويقول ابن يعيش: (١) "هذا الضرب الخامس من التوابع ويسمى عطفًا بحرف ويسمى نسقًا، فالعطف من عبارات البصريين والنسق من عبارات الكوفيين، ومعنى العطف الاشتراك في تأثير العامل وأصله الميل كأنه أميل به إلى حيز الأول، وقيل له نسق لمساواته الأول في الإعراب، يقال: ثغر نسق إذا تساوت أسنانه، وكلام نسق إذا كان على نظام واحد، ولا يتبع هذا الضرب إلا بوسيلة حرف نحو: جاءني زيد وعمرو، فعمرو تابع لزيد في الإعراب بواسطة حرف العطف الذي هو الواو ((كذلك النصب والجر))، نحو قولك: رأيت زيدًا وعمرًا، ومررت بزيدٍ وعمرو، وإنما كان هذا الضرب من التوابع لا يتبع إلا بتوسط حرف من قبل أن الثاني فيه غير الأول فلم يتصل إلا بحرف إذ كان يأتي بعد أن يستوفي العامل عمله وهو غير الأول فلم يتصل إلا بحرف، وأما ما كان الثاني فيه الأول فيتصل بغير حرف كالنعت وعطف البيان والتأكيد والبدل".

وذكر ابن هشام أقوالاً في عطف الجملة الاسمية على الفعلية وهي:

أحدها: الجواز مطلقاً، نحو: قام زيدٌ وعمراً أكرمته، فنصب عمراً أرجح.

والثاني: المنع مطلقاً، وهو رأي ضعيف.

والثالث: أنه يجوز فقط في الفاء ومنع باقي حروف العطف (٢).

٦٩ - مسألة: القول في العطف على المضاف أو المضاف إليه .

" وأنشد:

٥٨- أنا ابنُ جَلالٍ (٣) وطلّاعُ الثّنايا متى أضعِ العِمَامَةَ تَعْرِفُونِي (٤).
(الوافر)

ويروى ((وطلاع الثنايا)) فمن رفع جعله مدحاً لابن، ومن خفضه جعله مدحاً لجالٍ (٥).

١ - شرح المفصل: ٣/ ٧٤، وانظر قطر الندى: ٤٢٦-٤٢٩، وأوضح المسالك: ٣/ ٣٠١-٣٠٨، وشرح ابن عقيل: ٣/ ٢٢٤-٢٢٧.

٢ - انظر المغني: ٢/ ١٤٥.

٣ - المثل في مجمع الأمثال: ٣١/١، وهو جزء من بيت شعر من الوافر.

٤ - أورده محقق ديوان العجاج، تحقيق: سعدي ضناوي، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م: ٣١٧، ونسبه لسحيم بن وثيل الرياحي، وفي الكتاب: ٣/ ٢٠٧، والكامل: ١/ ٢٩١، ونسبه القالي في الأمالي: ١/ ٢٥١، وللصمعي، وشرح المفصل: ١/ ٦١، ٣/ ٥٩، ٦٢، ٤/ ١٠٥، والمغني: ١/ ١٧٩، والخزانة: ١/ ١٢٣، ٢/ ٣١٢، ٤/ ١١٢. ° - مجالس تغلب: ١/ ١٧٦.

وقد ذكر سيبويه بيت الشعر السابق، ولكنه تحدث عنه في صرف الأفعال إذا سميت بها رجلاً. فهو يرى أن ((جلا)) مصروفة؛ لأنه على تقدير الحكاية، ولقد خالفه عيسى بن عمر^(١) في أن ((جلا)) لا يصرف، أما كلمة ((طلاغ)) فذكرها مرفوعة هو وأغلب العلماء ممن يرجحوا رفعها على أنها جاءت معطوفة على الخبر ((المضاف)) وهو كلمة ابن^(٢).

أما الرواية التي ذكرها ثعلب بكسر ((طلاع)) فهي أضعف ولو صحت فهي معطوفة على المضاف إليه المجرور ((جلا)).
وأما ابن يعيش فيرى عن جواز حذف الموصوف ووضع الصفة مكانه في قولنا: أنا ابن جلا، أي: أنا ابن رجل جلا، فحذفت كلمة رجل وحل محلها ابن^(٣).

٧٠- مسألة: القول في الواو والفاء وثم بمعنى واحد .

قولهم: جاءني ثلاثة فصاعداً، فأما أهل البصرة فيقولون: صعد صاعداً، ونحن نقول: هو مثل قوله: ((وحفظاً))، ونقوله بالواو والفاء وثم، وسيبويه لا يقوله بالواو، والمعنى في الثلاثة الأحرف واحد. وتقول: أتيت عبد الله ومحسناً فمحسناً وثم مُحسناً، أي أتيت في هذا الحال^(٤).

يرى ثعلب أن المعنى في الثلاثة أحرف السابقة واحد. ولكنه ذكر رأياً لسيبويه أن الواو لا تحتل هذا المعنى، فنقول على رأي ثعلب: جاءني ثلاثة فصاعداً، وجاءني ثلاثة ثم صاعداً، وجاءني ثلاثة وصاعداً، فحروف العطف الثلاثة بنفس المعنى.
أما سيبويه يقول بذلك في الفاء وثم، ولا يؤيد هذا القول في الواو.

^١ - هو عيسى بن عمر مولى خالد بن الوليد المخزومي، أخذ عن أبي إسحاق، بصري المذهب، وصنف كتابين في النحو هما: الجامع، والإكمال، توفي سنة تسع وأربعين ومائة. انظر طبقات الزبيدي: ٤٠-٤٥، والفهرست: ٤٧، ونزهة الألباء: ٢١-٢٣، وشذرات الذهب: ٢٢٤/١.

^٢ - انظر الكتاب: ٢٠٧/٣، وشرح المفصل: ٦١/١.

^٣ - انظر شرح المفصل: ٥٩/٣-٦٢، والمغني: ١/١٧٩.

^٤ - مجالس ثعلب: ١/١٧٨.

- مسألة: القول في أن ((أو)) قد تأتي بمعنى حتى.

"وأنشد للبيد:

٥٩- تَرَكَ أَمْكِنَةً إِذَا لَمْ أَرْضَهَا أَوْ يَرْتَبِطُ بَعْضَ النَّفْسِ حِمَامُهَا^(١).
(الكامل)

قال: أراد حتى يرتبط، ثم نسق به. وأنشد:

٦٠-
فِيذُرِكَ مِنْ أُخْرَى الْقَطَاةِ فَتَزَلِقُ^(٢).
(الطويل)

أو جزم ((يرتبط)) لكثرة الحركات. قال وهو نسق، كأنك قلت إذا لم يكن أحد ذين. قال أبو العباس: وهو أجود^(٣).

في حين يرى سيبويه أن ((أو)) ساكنة الآخر، لأن الحرف الذي سبقه حرف متحرك^(٤).

وتقول: أَلْقَيْتَ زَيْدًا أَوْ عَمْرًا أَوْ خَالِدًا، ولو قلت أزيدًا لقيت أَوْ عَمْرًا أَوْ خَالِدًا، فتأخير الاسم أحسن ولكنه جائز.

وتقول: أَتَجَلَسُ أَوْ تَذْهَبُ أَوْ تَحَدُّثُنَا إِذَا أَرَدْتَ هَلْ يَكُونُ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ الْأَفْعَالِ.
أما في غير الاستفهام فتقول: جَالِسٌ عَمْرًا أَوْ خَالِدًا أَوْ بَشْرًا، كأنك قلت: جَالِسٌ أَحَدٌ هَؤُلَاءِ وَلَمْ تَرِدْ إِنْسَانًا بَعِينَهُ، وهذا دليلٌ عَلَى أَنَّ كُلَّهُمْ أَهْلٌ لِلْمَجَالِسَةِ.
وتقول: كُلُّ لَحْمًا أَوْ خُبْزًا أَوْ تَمْرًا، كأنك قلت: كُلُّ أَحَدٍ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ. وكقوله تعالى: ﴿وَلَا تُطْعَمُ مِنْهُمْ أُمَّيَا أَوْ كَفُورًا﴾^(٥)، وقولنا: كُلُّ خُبْزًا أَوْ تَمْرًا، أي: لا تجمعهما.

^١ - البيت في ديوان لبيد بن ربيعة العامري، دار صادر، بيروت، بدون تاريخ: ١٧٥، وروي يَعْتَلِقُ بدلًا مِنْ يَرْتَبِطُ.

^٢ - عجز بيت ومنسوب في الكتاب: ١٠١/٣، لعمر بن عمّار الطائي، والبيت بتمامه:
فَقُلْتُ لَهُ صَوَّبٌ وَلَا تُجْهِدُهُ فَيُذِرُكَ مِنْ أُخْرَى الْقَطَاةِ فَتَزَلِقُ
واللسان: (ذرا)، وجاء في اللسان برواية ((فتزلق)) بالرفع مع نسبه إلى امرئ القيس، وهو تحريف، كما أن البيت ليس في ديوانه.

^٣ - مجالس ثعلب: ٣٦٨ / ٢ .

^٤ - انظر الكتاب: ٢٦١ / ٣ .

^٥ - سورة الإنسان: ٢٤ / ٧٦ .

وتقول: لأضربنه ذهب أو مكث، أي: لأضربنه ذاهباً أو ماكنثاً، ولأضربنه إن ذهب أو مكث^(١).

ويضيف أن مما يُختار فيه النصبُ لنصب الأول، ويكون الحرف الذي بين الأول والآخر بمنزلة الواو والفاء وثُمَّ، كقولنا: ضربتُ القومَ حتى زيداُ ضربتُ أباه، وأتيتُ القومَ أجمعين حتى زيداُ مررتُ به، فحتى تجرى مجرى الواو وثُمَّ^(٢).

واعلم أن حتى تنصب على وجهين:

فأحدهما: أن تجعل الدخول غايةً لمسيرك، كقولك: سرتُ حتى أدخلها، كأنك قلت: سرتُ إلى أن أدخلها. فالفعل إذا كان غايةً نصب، وهذا قول الخليل.

وأما الوجه الآخر: فإن يكون السير قد كان والدخول لم يكن، وذلك مثل كَيّ التي نضمر فيها، كقولنا: كلمته حتى يأمر لي بشيء.

واعلم أن حتى يُرفع الفعل بعدها على وجهين:

فأحدهما: سرتُ حتى أدخلها، فتعني أنه كان دخولٌ متصلٌ بالسير كاتصاله بالفاء. فحتى صارت ههنا بمنزلة إذا وما أشبهها من حروف الابتداء، فخرجت من حروف النصب.

وأما الوجه الآخر: فإنه يكون السير قد كان وما أشبهه، ويكون الدخول وما أشبهه الآن، فمن ذلك: لقد سرتُ حتى أدخلها أُنْع، أي حتى أني الآن أدخلها كيفما شئتُ. وكقول الفرزدق:

٦١- فَيَا عَجَبًا حَتَّى كَلَيْبٌ تَسُبُّنِي كَأَنَّ أَبَاهَا نَهَشَلٌ أَوْ مُجَاشِعٌ^(٣).
(الطويل)

فحتى ههنا كحرف من حروف الابتداء^(٤).

^١ - الكتاب: ١٧٩- ١٨٦ بتصرف، وانظر المقتضب: ٢٧/٢- ٢٨، واللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٤٢٢- ٤٢٥، والكافية في النحو: ١/ ٣٢٧- ٣٢٨، ٢/ ٣٧٠- ٣٧٢، وأوضح المسالك: ٣/ ٣٢١- ٣٢٢، والمغني: ١/ ٨٤- ٨٩، وشرح ابن عقيل: ٣/ ٢٣١- ٢٣٣، وهمع الهوامع: ٥/ ٢٤٧- ٢٥٢.

^٢ - المصدر السابق: ١/ ٩٦- ٩٧ بتصرف.
^٣ - البيت في الكتاب: ١٨/٣، للفرزدق ولم أقف عليه في ديوانه، وهو في المقتضب: ٢/ ٣٩، واللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٣٨٢، وشرح المفصل: ٨/ ١٨، ٦٢، والمغني: ١/ ١٤٩، وهمع الهوامع: ٤/ ١٦٩، والخزانة: ٤/ ١٤١، ونسبه صاحب الخزانة للفرزدق.

^٤ - الكتاب: ٣/ ١٦- ١٨ بتصرف، وانظر المقتضب: ٢/ ٣٧- ٤٢، واللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٣٨٢- ٣٨٦، وشرح المفصل: ٨/ ١٥- ٢٠، والكافية في النحو: ٢/ ٣٦٩، وقطر الندى: ٤٣١- ٤٣٤، وأوضح المسالك: ٣/ ٣١٠- ٣١٣، والمغني: ١/ ١٤٣- ١٥١، وشرح ابن عقيل: ٣/ ٢٢٨- ٢٢٩، وهمع الهوامع: ٤/ ١٦٨- ١٧١، ٥/ ٢٥٨- ٢٦٠.

٧٢- مسألة: القول في ((لا)) حرف عطف.

"مررت بزید لا بعمر، قال: الكسائي لا يجيزه إلا مع الباء، والفراء لا يلزمه أن يقوله؛ لأن الكسائي يقول: الثاني محذوف مطلوب، وإذا جاء الخفض لم يحذف الخافض والفعل" (١).

وذكر سيبويه حروف العطف ومنها: الواو والفاء، وثم، ولا، وإمّا، وما شابه ذلك، نحو قولنا: مررتُ برجلٍ لا امرأة، فأشركتَ بينهما لا في الباء وأحقتَ المرور للأول وفصلتَ الأول عن الثاني، فلم يَدْرِ بأيّهما مررت (٢).

ويضيف المبرد أن ((لا)) تقع لإخراج الثاني مما دخل فيه الأول، نحو: ضربت زيدا لا عمرا (٣).

ويرى ابن يعيش أنها لا تقع بعد نفي، فلا تقول: ما قام زيد لا عمرو؛ لأنها لإخراج الثاني مما دخل فيه الأول، والأول لم يدخل في شيء فإذا قلت: هذا زيد لا عمرو، فقد حققت الأول وأبطلت الثاني.

وإذا دخلت من واو داخلة عليها كانت عاطفة نافية كقولك: جاء زيد لا عمرو، فإذا دخلت عليها الواو، كقوله تعالى: ﴿فَمَا لَهُ مِنْ قُوَّةٍ وَلَا نَاصِرٍ﴾ (٤)، تجردت للنفي واستبدت الواو بالعطف؛ لأنها مشتركة تارة تكون نفيًا وتارة مؤكدة للنفي، ووجه الحاجة إلى تأكيد النفي أنها توقع إبهامًا بدخولها لما سبق إلى النفي، فلا يجوز دخول الواو العاطفة عليها (٥).

ويرى ابن هشام أنها عاطفة وتفيد ردّ السامع عن الخطأ في الحكم إلى الصواب وأن ((لا)) تكون لقصر القلب وقصر الأفراد (٦).

ويقول السيوطي: (٧) " ((لا يعطف بها بعد أمر)) نحو: اضرب زيدا لا عمرا. ((ودعاء))، نحو: غفر الله لزيد لا ل بكر. ((وتحضيض)) نحو: هلا تضرب زيدا لا عمرا،

١ - مجالس ثعلب: ٤٤٦/٢ .
٢ - انظر الكتاب: ٤٣٥ - ٤٣٩، واللباب في علل البناء والإعراب: ٤٢٦ / ١ .
٣ - انظر المقتضب: ١٤٩ / ١ .
٤ - الطارق: ١٠ / ٨٦ .
٥ - شرح المفصل: ١٠٤ / ٨ - ١٠٥، وانظر أوضح المسالك: ٣ / ٣٢٩ - ٣٣٠، والمغني اللبيب: ٢٥٨ / ١، وشرح ابن عقيل: ٢٣٥ / ٣ .
٦ - انظر قطر الندى: ٤٣٦ - ٤٣٧ .
٧ - همع الهوامع: ٥ / ٢٦٠ - ٢٦١ .

((وإيجاب)) نحو: ((جاء زيد لا عمرو))، ((وزيد قائم لا عمرو، أو لا قاعد)). ويقوم زيد لا عمرو.

((وقال سيبويه: ونداء)) نحو: يا ابن أخي لا ابن عمي، وأنكره ابن سعدان^(١)، وقال: ليس هذا من كلامهم".

٧٣- مسألة: القول في بدل الكل من الكل .

"قال: ((مررت بالذي أخيك)) يجعل ((الذي)) مثل الرجل"^(٢).

وذكر سيبويه أن بدل المعرفة من النكرة، كقولنا: مررتُ برجلٍ عبدِ الله. كأنه رد على قولنا: بمن مررت؟ ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ﴾^(٣). وأما المعرفة التي تكون بدلاً من المعرفة، كقولك: مررتُ بعبدِ الله زيدٍ، وقد يكون مررتُ بعبدِ الله أخوك، كأنه قيل له: مَنْ هو؟ أو مَنْ عبدُ الله؟ فقال: أخوك^(٤).

وذكر ابن السراج، قولك: مررتُ برجلٍ أخيك، فأخبرت عن رجلٍ، فيجوز أن تجعل أخيك بدل من الرجل؛ لأن حق الكلام أن يستغني بنفسه قبل دخول البديل، لأن حق البديل أن يكون بمنزلة ما ليس في الكلام، وأن يكون متى أسقط استغنى الكلام عنه^(٥).

ويرى العكبري أن بدل الكل لا يحتاج إلى ضمير يعود على الأوّل؛ لأن الثاني هو الأوّل. وأن العامل في البديل غير العامل في المبدل منه، ويقدر بإعادة العامل الأوّل، فقولك: مررتُ بزيدٍ أخيك، تقديره: بزيدٍ بأخيك. وقال قومٌ: العامل فيه عامل الأوّل^(٦).

^١ - هو محمد بن سعدان، وله كتاب مصنّف في النحو، وكتاب في معرفة القرآن، وكانت وفاته سنة إحدى وثلاثين ومئتين. انظر طبقات الزبيدي: ١٣٩، والفهرست: ٧٦، ونزهة الألباء: ١٥٤.

^٢ - مجالس ثعلب: ٧٨ / ١.

^٣ - الشورى: ٥٢ / ٤٢ - ٥٣.

^٤ - انظر الكتاب: ١٤ - ١٦، والمقتضب: ١١١ / ٣، واللباب في علل البناء والإعراب: ١ / ٤١٢، وشرح المفصل: ٣ / ٦٤ - ٦٤، وارتشاف الضرب: ٤ / ١٩٦١ - ١٩٦٣، وأوضح المسالك: ٣ / ٣٣٨ - ٣٤٠، وهمع الهوامع: ٥ / ٢١٢.

^٥ - انظر الأصول في النحو: ٢ / ٣٠٤ - ٣٠٥.

^٦ - انظر اللباب في علل البناء والإعراب: ١ / ٤١٣ - ٤١٤، وقطر الندى: ٤٢١ - ٤٢٢، ٤٣٨ - ٤٣٩، وشرح ابن عقيل: ٢٤٧ / ٣ - ٢٤٩.

ويضيف ابن الحاجب أن الفائدة في ذكر البديل والمبدل منه هو أحد ثلاثة أشياء:

- ١- كون الأول أشهر والثاني متصفاً بصفة، نحو: يزيد رجل صالح، أو لكون الثاني أشهر منه.
- ٢- وقد يكون الثاني لمجرد التفسير بعد الإبهام بالرغم من وجود الفائدة فيهما.
- ٣- كونهما اسمين مطلقين على ذات ثانيهما جامد وهو بعض أفراد الأول، فإذا كان لك خمسة إخوة اسم أحدهم زيد فإذا قيل: جاء أخوك زيد فزيد أحد أفرادهم وهو واحد منهم. وكذا إذا عكسنا فقلنا: جاءني زيد أخوك، فالثاني في الصورتين أخص من الأول عند الاقتران (١).

٧٤- مسألة: القول في بدل الاشتمال.

" **﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ﴾** (٢) قال: عن قتال فيه، كما تقول ضربت الرجل رأسه" (٣).

ويرى سيبويه أن الفعل الذي يستعمل في الاسم ومن ثم يبديل مكان ذلك الاسم اسم آخر فيعمل فيه، مثال قولنا: رأيت قومك أكثرهم، ورأيت بني زيد ثلثيهم، والقول السابق يكون على وجهين: أحدهما أنه أراد رأيت أكثر قومك، ورأيت ثلثي قومك، وقد ثنى الاسم للتوكيد، كقوله تعالى: **﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾** (٤)، وكذلك في ((قتال)) في الآية السابقة.

والوجه الآخر هو أن يقول رأيت قومك ثم يبين الذي رآه منهم فيقول: ثلثيهم أو ناساً منهم (٥).

وذكر ابن يعيش قول الزمخشري أن للبدل أربعة أضرب وهي: بدل الكل من الكل، كقوله تعالى: **﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾** (٦)، وبدل

١ - الكافية في النحو: ١/ ٣٣٧ - ٣٣٨ بتصريف.

٢ - سورة البقرة: ٢/ ٢١٧.

٣ - مجالس ثعلب: ١/ ٤٠.

٤ - سورة الحجر: ١٥/ ٣٠، وسورة ص: ٣٨/ ٧٣.

٥ - الكتاب: ١/ ١٥٠ - ١٥١ بتصريف، وانظر ارتشاف الضرب: ٤/ ١٩٦٦ - ١٩٦٨.

٦ - سورة الفاتحة: ١/ ٦٤، ٧.

البعض من الكل، كقولك: رأيت قومك أكثرهم، وبدل الاشتمال، كقولك: سلب زيد ثوبه، وبدل الغلط، كقولك: مررت برجلٍ حمارٍ أردت أن تقول بحمارٍ. ويرى ثعلب وغيره من العلماء في بدل الاشتمال، أن الثاني بدل من الأول ليس إياه ولا بعضه وإنما هو شيء اشتمل عليه، ويفهم من مضمون الكلام، وذلك كما في الآية السابقة فالقتال بدل من الشهر الحرام وهو معنى اشتمل عليه الشهر، وسؤالهم عن الشهر إنما كان لأجل القتال فيه^(١). ويقول العكبري:^(٢) "إن الصفة بالمشتمق، والبدل بغير المشتمق، وإن الصفة كالموصوف في التعريف والتتكير وغيرهما. والبدل يجوز أن يخالف المبدل منه في التعريف والتتكير، والإظهار والإضمار، وأنّ البدل يكون ببعض من كل، وبمعنى يشتمل عليه الأول، والصفة بخلافه".

٧٥- مسألة: القول في البدل أم التوكيد.

"ضربتك إِيَّاكَ وضربتك أنت، يجعلون المرفوع مثل التوكيد والعماد، والتوكيد لا يكون أوّل الكلام. وأهل البصرة يقولون ضربتك إِيَّاكَ بَدَلٌ، ونحن نقول: هما توكيد"^(٣).

"مَنْ ضربك إِيَّاكَ. قال: أهل البصرة يقولون: ضربتك إِيَّاكَ، بَدَلٌ، وضربتك أنت تأكيد، وهما جميعاً تأكيد. وقولهم بدل خطأ، لأنّ البدل يقوم مقام الشيء وهذا لا يقوم مقامه، لأنّه لا يقع الثاني موقع الأول"^(٤).

في حين يرى سيبويه أنه إذا أردنا أن نجعل مضمراً بدلاً من مضمّر قلنا: رأيتك إِيَّاكَ، ورأيتُه إِيَّاه^(٥).

^١ - شرح المفصل: ٦٣/٣ - ٦٥ بتصرف، وانظر الكافية في النحو: ١/٣٣٧ - ٣٤٢، وقطر الندى: ٤٣٨ - ٤٤٢، وشرح شذور الذهب: ٥٢١ - ٥٢٣، وشرح ابن عقيل: ٣/٢٤٧ - ٢٥٣، وجمع الهوامع: ٥/٢١٢ - ٢١٤.
^٢ - اللباب في علل البناء والإعراب: ١/٤١٠.
^٣ - مجالس ثعلب: ١/١٣٣.
^٤ - المصدر السابق: ٢/٥٥٧.
^٥ - انظر الكتاب: ٢/٣٨٦، وشرح المفصل: ٣/٦٩ - ٧٠، وجمع الهوامع: ٥/٢١٩ - ٢٢٠.

أما ابن هشام فلم يؤيد ما سبق الحديث عنه، فهو يرى أنه لا يبدل المضمَر من المضمَر، فلا يُقال: رأيتُكَ إِيَّاكَ^(١).

٧٦- مسألة: القول في حكم الندبة .

قال أبو العباس ثعلب:^(٢) "إنما أثبت الهاء في قولهم يا زيدا، للوقوف. ويا زيدُ ورجلُ الظَّريفين يجوز. قال: ولا يجوز رجلُ أَقيل، كما يجوز: زيدُ أَقيل، لأنَّ الرجلَ يَنصَرَفُ فيما لا يَنصَرَفُ فيه زيد".

ويعرف سيبويه المندوب بأنه: مَدْعُوٌّ ولكنه متفَجِّعٌ عليه، فإذا شئتُ ألحقت في آخر الاسم الألف، وإن شئتُ لم تلحقها. ومن شروط المندوب وجوب أن يكون قبل اسمه ((يا أو وا)). وإنَّ الألف التي تلحق المندوب تُفْتَحُ كلُّ حركة قبلها، مكسورة كانت أو مضمومة؛ لأنها تابعة للألف. وزعم الخليل أنه يجوز ((واغلامية))، لأنه يجوز قولنا: وا غلامِي فأبيِّنَ الياء كما أبيَّنُها في غير النداء. وإذا لم تلحق الألف قلت: وا زيدُ إذا لم تُضِفْ، ووا زيدِ إذا أضفتَ، ويجوز القول: وا زيدي. ويضيفُ أنكَ إذا وصلتَ كلامك ذهبَ الندبة في كل أحوال الندبة، كما تذهب في الصلة إذا كانت تبيِّنُ به الحركة^(٣).

وإذا قلت: يا ضاربًا رجلًا؛ فيجوز لأنه معرفة والتنوين بمنزلة حرف قبل آخر الاسم. وأما قولنا: يا أبا رجل، فلا يجوز لأنه نكرة وأضيف لنكرة ولم يدخله التنوين، وهو هنا غير منادى، فجعل ما أضيف إليه بمنزلته. ولا يحسن أن نقول: هذا، ولا رجُلُ، وأنت تريد: يا هذا، ويا رجلُ، ولا يجوز ذلك لأنه مبهم^(٤).

ويقول سيبويه:^(٥) " قد يُلحِقون في الوقف هذه الهاء الألفَ التي في النداء، والألفَ والياءَ والواو في الندبة؛ لأنه موضعُ تصويت وتبيين، فأرادوا أن يمدُّوا فألزموها الهاءَ في الوقف لذلك، وتركوها في الوصل؛ لأنه يُستغنى عنها كما يُستغنى

^١ - انظر أوضح المسالك: ٣/ ٣٤٢.

^٢ - مجالس ثعلب: ١/ ٢١١.

^٣ - الكتاب: ٢/ ٢٢٠-٢٢٢ بتصريف، وانظر الأصول في النحو: ١/ ٣٥٥-٣٥٨، واللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٣٤٢-٣٤٤، وارتشاف الضرب: ٥/ ٢٢١٥-٢٢٢٢، وقرطبي: ٣٠٨-٣١١، وهمع الهوامع: ٣/ ٦٦-٧١.

^٤ - انظر المصدر السابق: ٢/ ٢٢٩-٢٣٠.

^٥ - المصدر السابق: ٤/ ١٦٥-١٦٦، وانظر المقتضب: ٤/ ٢٦٨-٢٧٥، وشرح المفصل: ٢/ ١٣-١٥، والكافية في النحو: ١/ ١٥٦-١٥٩.

عنها في المتحرك في الوصل، لأنه يجيء ما يقوم مقامها. وذلك قولك: يا غلاماً، ووا زيّده، ووا غلامهوه، ووا ذهاب غلاميهه".

ويضيف ابن هشام أن حكم المندوب كحكم المنادى، فتقول: وا زيّد بالضم، ووا عبّد الله بالنصب، وإذا ألحق الألف، تقول: وا زيّده، وإذا ألحق الهاء في الوقف، تقول: وا زيّده، والحكم في إعرابه بعد الإلحاق هو نفس الحكم قبل الإلحاق^(١).
وأما ابن عقيل فيرى عدم جواز حذف حرف النداء مع المندوب ولا مع الضمير، ولا مع المستعاث، وغير ما سبق يجوز الحذف جوازاً، فنقول في ((يازيّد أقبل)) و((يا عبّد الله اركب)) عبّد الله اركب، على تقدير حذف حرف النداء وهو: ((يا))^(٢).

٧٧- مسألة: القول في إعراب الضمير المتصل بفعل متعدّد عائد على منادى أو مفعول به.

"(أعبّد الله ثوباً كسوته)) قال: إن كانت الهاء لعبد الله، فالرفع والنصب. وإن كانت للثوب، فالنصب لا غير؛ لأنّ النصب قد تقدّم في عبد الله"^(٣).

ويرى المبرد أن المنادى المضاف يكون منصوباً بفعل محذوف وحرف النداء يقوم مقام ذلك الفعل، وبذلك يعتبر المنادى مفعولاً به، مثل: ((ياعبّد الله)) فالأصل أدعو عبّد الله^(٤).

والمنادى المفرد المعرفة يبني على الضم لخروجه عن الباب، حيث شابه الأسماء المبنية، مثل: أنت وإياك، وعند خروجه من باب المعرفة إلى باب المبنيات يبني على الضم، مثل: يا زيّد. والمنادى المضاف تمنعه الإضافة من البناء، كما في قبل وبعد وأمس وغيرها.
وعند نعت المفرد بالمفرد يجوز وجهان: الرفع والنصب، مثل: يا زيّد العاقل، ويجوز يا زيّد العاقل.

^١ - انظر قطر الندى: ٣١١، وأوضح المسالك: ٤٦ / ٤ - ٤٧ .

^٢ - انظر شرح ابن عقيل: ٢٥٦ - ٢٥٧ .

^٣ - مجالس ثعلب: ١٠ / ١ .

^٤ - انظر المقتضب: ٢٠٢ / ٤، وقطر الندى: ٢٨٠ .

أما المنادى المضاف فنعته لا يأتي إلا منصوباً، سواء كان النعت مفرداً أو مضافاً، مثل: يا عبدَ الله العاقل؛ لأن المنادى منصوب في اللفظ والموضع معاً^(١). ويقول ابن عقيل: ^(٢) "الفعل إذا تعدى إلى مفعولين الثاني منهما ليس خبراً في الأصل، فالأصل تقديم ما هو فاعل في المعنى، نحو: «أعطيتُ زيداً درهماً» فالأصلُ تقديم (زيد) على (درهم)؛ لأنه فاعل في المعنى لأنه الآخذ للدرهم، وكذا «كسوتُ زيداً جُبَّةً»".

ويرى ثعلب أن المنادى المضاف يكون منصوباً لفظاً ومحلاً وتابعه يأتي منصوباً، ولكن ثعلباً جعل الضمير التابع لعبدِ الله منصوباً وأجاز فيه الرفع، وبذلك جعل المنادى المضاف كالمفرد في جواز ضم تابعة على موضع البناء، وهذا مذهب كوفي. وأنه يجب نصب الهاء عند عودها على الثوب، لأنه مفعول به أول، ولأن النصب كان أولاً في المنادى ((عبد الله))، فكان النصب أولى.

٧٨- مسألة: القول في ترخيم المنادى المندوب .

"وقال: النُدْبَةُ تَتَوَّنُ، والترخيم يجوز أن يَنُونُ ويجوز أن لا يَنُونُ. وربما ... وأنشد:

٦٢- سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطَرًا عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ^(٣).
(الوافر)

وقال: وربما قالوه ورثوه إلى أصله. وقالوا: أراد يا مَطَرَاهُ^(٤).

"وأنشد:

سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطَرًا عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ.

١ - المقتضب: ٤/٢٠٤ - ٢٠٧، ٢٠٩ بتصرف، وانظر شرح ابن عقيل: ٣/٢٥٨، ٢٦٠.

٢ - شرح ابن عقيل: ٢/١٥٣ - ١٥٤.

٣ - البيت في شعر الأحوص بن محمد الأنصاري، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مطبعة النعمان، النجف الأشرف، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٩م: ١٨٣، وفي الكتاب: ٢/٢٠٢، والمقتضب: ٤/٢١٤، والأصول في النحو: ٣٤٤/١، والإنصاف: ١/٣١١، والكافية في النحو: ١/١٣٣، وأوضح المسالك: ٤/٢٥، وشذور الذهب: ١٥٣، وشرح ابن عقيل: ٣/٢٦٢، وهمع الهوامع: ٣/٤١، ٤/٤٠٨، والخزانة: ١/٢٩٤.

٤ - مجالس ثعلب: ١/٧٤.

قال: بعضهم يقول رخم، وبعضهم يقول ردّ إلى أصله.

قال: وأنشد الفراء:

٦٣- يَا فَعَّعَسًا وَأَيِّنَ مَنِّي فَعَّعَسُ
أَبْلِي يَأْكُلُهَا كَرَوَسٌ^(١) «(٢)» .
(الكامل)

الترخيم هو حذف أو آخر الأسماء المفردة تخفيفاً وحذف التتوين، والحرف الذي يسبق المحذوف ثابت على حركته التي كان عليها قبل الحذف، كقولنا في حارث: يا حار، وفي سلمة: يا سلم^(٣).

ورواية سيبويه لبيت الشعر السابق ((يا مطر)) فلحقه تتوين الضم كما لحق ما لا ينصرف؛ لأنه بمنزلة اسم لا ينصرف، وليس مثل النكرة؛ لأن التتوين لازم للنكرة في كل حال والنصب بمنزلة مرفوع لا ينصرف يلحقه التتوين اضطراراً؛ لأنك تقدر المنون كأنه غير منون، ولو نصب في التتوين لنصبته في غيره، ووجود الرفع في كلمة مطر كرفع المبتدأ والفعل، والتتوين يلحقه اضطراراً ولكن لم يغير رفعه كما لا يُغَيَّرُ رفع ما لا ينصرف إذا كان في موضع رفع، ولأن مطراً وأشباهاها بمنزلة ما هو في موضع رفع، فكما لا ينصب ما هو في موضع رفع لا ينصب هذا. وذكر قول عيسى بن عمر بقوله: ((يا مطراً))، يشبّهه بقوله: يا رجلاً؛ لأنه نكرة ولم نسمع أعربياً يقول: يا مطراً^(٤).

والمندوب هو المتفجع عليه ويجب أن يكون قبل اسمه ((يا أو وا))، وهناك ألف تلحق المندوب تفتح الحرف الذي يسبقها، مثال: وازيداه^(٥).

ويجوز تتوين المندوب إذا كان الاسمان بمنزلة اسم واحد، تقول: يا ضارباً رجلاً، فتنبت التتوين لأن رجلاً وسط الاسم وهو من تمام الاسم، فصار التتوين بمنزلة حرف قبل آخر الاسم^(٦).

١ - البيت بلا نسبة في مجالس ثعلب: ٤٧٤ / ٢ .

٢ - مجالس ثعلب: ٤٧٤ / ٢ .

٣ - الكتاب: ٢٣٩ - ٢٤١ بتصرف، وانظر اللباب في علل البناء والإعراب: ١ / ٣٤٥ - ٣٥١، وشرح المفصل: ٢ / ١٩ - ٢٤، والكافية في النحو: ١ / ١٤٨ - ١٥٩، وقطر الندى: ٢٩٦ - ٣٠٣، وشرح ابن عقيل: ٣ / ٢٨٢ - ٢٩٦، وهمع الهوامع: ٣ / ٧٦ - ٩٣ .

٤ - المصدر السابق: ٢ / ٢٠٢ - ٢٠٣ بتصرف، وانظر المقتضب: ٤ / ٢١٣ - ٢١٤، والأصول في النحو: ١ / ٣٤٤ - ٣٤٦، والانتصاف من الإنصاف: ١ / ٣١١ - ٣١٢ الشاهد ١٩٢، والكافية في النحو: ١ / ١٣١ - ١٣٣، وارتشاف الضرب: ٥ / ٢٢٢٧ - ٢٢٣٥، وأوضح المسالك: ٤ / ٢٣ - ٢٧، وشذور الذهب: ١٥٢ - ١٥٣، وشرح ابن عقيل: ٣ / ٢٦٢ - ٢٦٣، وهمع الهوامع: ٣ / ٤١ - ٤٣ .

٥ - انظر المصدر السابق: ٢ / ٢٢٠، واللباب في علل البناء والإعراب: ١ / ٣٤٢ .

٦ - انظر المصدر السابق: ٢ / ٢٢٨ - ٢٢٩، وشرح المفصل: ٢ / ١٣ - ١٥، وقطر الندى: ٣٠٨ - ٣١١، وأوضح المسالك: ٤ / ٤٦ - ٦٤، وهمع الهوامع: ٣ / ٦٦ - ٧١ .

ويرى السيوطي أن حكم المندوب كحكم المنادى في نصبه، إذا كان مضافاً أو شبهه، نحو: واعد الله، واضارباً عمرًا، وضمه إذا كان مفردًا، وتثنيه عند الاضطرار^(١).

ويتفق ثعلب مع سيبويه وأغلب العلماء في أن ((يا مطرًا)) وردت ((يا مطر))، ورد تثوينها بالفتح إلى السماع، ولأنهم يردوه لأصله في كونه منادى مندوب، وأراد الشاعر به يامطرًا.

٧٩- مسألة: القول في نداء المعرف بالآلف واللام.

قال أبو العباس ثعلب: (٢) 'يقال يأيها الرجل، ويأيها القوم، ويأيها المرأة، ويأيتهن المرأة؛ يذكر ويؤنث مع المؤنث، ولا يوجه يأيها إلا في الواحدة فإنها تذكر وتؤنث. قال: وقال سيبويه والخليل وأصحابهما: يا تنبيهة، وها تنبيهة، وأي المنادى، والرجل وما جاء بعد يأيها وصف لازم.

قال: وهذا لا يصح. قال الفراء: الدليل على أنه ليس كما قالوا أنه يقال يأيها أقبل، فيسقط الثاني الذي زعم أنه وصف لازم. ولكن قال الفراء: يأيها إذا اکتفوا بالرجل من ذا، وبذا من الرجل، ويجمعون بينهما فيقولون: يأيها الرجل. وأنشد:

٦٤- أَيُّهَذَا زَادَكُمْ مَا وَدِرَانِي وَأَعْلَا فِيمَنْ يَغْلُ^(٣).

(الرمل)

فجاء بهذا وأسقط الرجل. وتأويله يا أي ثم لم يعرف ما بعده فقال هو: هذا الرجل، فاستأنف به، فلذلك قالوا يا أي هذا الرجل ذو المال، فردوا ذا المال على الرجل.

"إذا قال: يا رجل، فقد قصد قصده، مثل: يا زيد. وإذا قال: يأيها الرجل، اختلف الناس فيه، فقال سيبويه وأصحابه: الرجل تابع لأي، وخطأه الفراء: قال: هو أي هذا الرجل أراد يأي هو هذا الرجل، كذا هو عند الفراء. وسيبويه يقول: فيه تنبيهة في موضعين: يا، وها. وهذا باطل"^(٤).

١ - انظر مع الهوامع: ٦٦ / ٣.

٢ - مجالس ثعلب: ٤٢ / ١.

٣ - البيت بلا نسبة في حاشية قطر الندى: ٢٩٥، ومع الهوامع: ٥٠ / ٣.

٤ - مجالس ثعلب: ٥٨٦ / ٢.

ويرى سيبويه أنَّ الموصوف لا يسكت عليه؛ فلا يجوز أن يسكت على قولنا:
ياأيُّها، وإنَّ العرب إنما جاءوا بياأيُّها ليصلوا إلى نداء الذي فيه الألف واللام فنقول:
ياأيُّها الرجلُ، والرجلُ وصفٌ لقوله يا أيُّها. وصار أيُّها والرجلُ بمنزلة الاسم الواحد،
كأنك تقول: يا رجلُ^(١).

وذكر سيبويه قولك: يا أيُّها الرجلُ، ويا أيُّها الرجلان، ويا أيُّها المرأتان.
فزع الخليل - رحمه الله - أن أيَّ فيما سبق كقولك: يا هذا، والرجلُ وصفٌ
له كما يكون وصفاً لهذا.

وإنما صار وصفه فلا يكون فيه إلا الرفع؛ لأنك لا تستطيع أن تقول: يا أيُّ، ولا يا
أيُّها وتسكت، فهو مبهم ويلزمه التفسير، فصار هو والرجلُ بمنزلة اسم واحد، كأنك
قلت: يا رجلُ.

والأسماء المبهمة التي توصف بالأسماء التي فيها الألف واللام تنزل بمنزلة أيِّ، وهي
هذا وهؤلاء وأولئك وما أشبهها، فتوصف بالأسماء.
وذلك قولك: يا هذا الرجلُ، ويا هذان الرجلان، فصار المبهم وما بعده بمنزلة اسم
واحد.

وإذا قلت: يا زيدُ الطويلُ، فنعتُه بالطويل^(٢).
ويعدد سيبويه الحروف التي ينبه بها المدعو وهي: يا، وأيا، وهيا، وأي،
والألف، كقولك: أحرار بن عمرو.
ولا يحسن أن تقول: هذا، ولا رجلُ، وأنت تريد: يا هذا، ويا رجلُ، فلا يجوز ذلك في
المبهم^(٣).

ويوضح المبرد أن قولك: يا أيُّها الرجلُ أقبل، فأبي مدعو، والرجلُ نعت لها،
و((ها)) للتنبيه؛ لأن الأسماء التي فيها الألف واللام صفات للمبهمة، ومنية عنها.
وفي كلمة الرجلُ لا يصح فيها إلا الرفع؛ لأنها المنادى في الحقيقة، و((أيُّ)) مُبْهَمٌ
مُتَوَصِّلٌ به إليه. ويجوز في الرجلُ أن يكون بدل من أيُّ ويحلُّ محلَّه^(٤).

^١ - انظر الكتاب: ١٠٦/٢، ١٨٨، والكافية في النحو: ١/١٤١ - ١٤٣.
^٢ - المصدر السابق: ١٨٨/٢ - ١٨٩ بتصرف، وانظر شرح المفصل: ٢/٣ - ٤، وأوضح المسالك: ٤/٣٠ - ٣١.
^٣ - انظر المصدر السابق: ٢/٢٢٩ - ٢٣٠.
^٤ - انظر المقتضب: ٤/٢١٦ - ٢٢٢، وشرح المفصل: ١/١٣٠، وقطر الندى: ٢٩٤ - ٢٩٥، وشرح ابن عقيل: ٣/٢٦٨ - ٢٦٩، وهمع الهوامع: ٣/٤٩ - ٥٣.

ويضيف العكبري أنّ ((ها)) تأتي على وجهين:
الأول: أنهم أتوا بها عوضاً عن المضاف إليه؛ لأنَّ حقَّ ((أي)) أن تضاف.
الثاني: أنها دخلت للتبويه لتكون ملاصقة للرجل.
 وإنما أتى بـ((أي)) هنا توصلاً إلى نداء ما فيه الألف واللام^(١).

٨٠ - مسألة: القول في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم.

قال أبو العباس ثعلب:^(٢) "نداء النفس على أربع لغات، يا نفسِ اصبري، ويا نفسُ اصبري، ويا نفسَ اصبري، ويا نفسا اصبري. من قال ((يا نفسا)) بين الفتح والكسر فإنه أراد يا نفساه، فحذف الهاء. ومن قال ((يا نفس)) فإنه لما رأى أنه قد حذف الهاء وبقي ألف حذف الألف وأشار إلى موضعها بالفتح. ومن قال ((يا نفس)) فإنه حذف الياء وأشار إليها بالكسر".

"(يا ابنَ أمّ) قال: يريد أمّاه: ويقال جعله حرفاً واحداً. ومن تأوّل إسقاط الهاء أجود.

.....
 يا غلامِ أقبل، تسقط الياء منه، ويا ضاربيِ أقبل، لا تسقط الياء منه. وذلك فرق بين الاسم والفعل"^(٣).

رأى سيبويه أن ياء الإضافة لا تثبت مع النداء كما لم يثبت التنوين في المفرد؛ لأن ياء الإضافة في الاسم بمنزلة التنوين، فتحذف الياء ويعوض عنها بالكسرة، وذلك كقولك: يا قوم لا بأسَ عليكم، وقوله تعالى: ﴿يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ﴾^(٤)، وقال أبو عمرو^(٥) ﴿يَا عِبَادِي فَاتَّقُونِ﴾ بإثبات الياء، وقول الراجز عبد الله بن عبد الأعلى القرشي:

^١ - انظر الباب في علل البناء والإعراب: ١ / ٣٣٧ .

^٢ - مجالس ثعلب: ٢ / ٣٨٥، ٣٨٦ .

^٣ - المصدر السابق: ٢ / ٣٨٨ .

^٤ - سورة الزمر: ١٦ / ٣٩ .

^٥ - هو إسحاق بن مرار الشيباني، وكان راوية، واسع العلم باللغة والشعر. وكان يلزم مجالسة أحمد بن حنبل، مات الشيباني وله ثماني عشرة سنة ومائة. وله من الكتب، كتاب غريب الحديث، وكتاب النوادر المعروف بالجم. انظر طبقات الزبيدي: ١٩٤ - ١٩٥، والفهرست: ٧٤ - ٧٥ .

٦٥- وَكُنْتَ إِذْ كُنْتَ إِلَهِي وَحَدَاكَ

لَمْ يَكُ شَيْءٌ يَا إِلَهِي قَبْلَكَ^(١).

(الرجز)

وقد تبدل مكان الياء ألف؛ لأنها أخف، كقولنا: يا غلاماً لا تفعل، فإذا وقفت عليها قلت: يا غلاماً. وإنما ألحقت الهاء ليكون الكلام أوضح للألف؛ لأنها خفيفة.

وزعم الخليل - رحمه الله - أنه سمع من العرب من يقول: يا أُمَّة لا تفعلي. ويدلّك على أنّ الهاء بمنزلة الهاء في عمّة وخالة، فتقول في الوقف: يا أُمَّة ويا أبه، كما تقول يا خاله. وتقول: يا أُمَّتاه كما تقول يا خالتاه. فلزمتها الهاء في النداء إذا أضفت إلى نفسك خاصة، كأنها عوضاً عن الياء.

وتثبت الياء؛ لأنه غير منادى، وهو بمنزلة المجرور في غير النداء، نحو: يا ابن أخي، ويا ابن أبي، فيصير بمنزلته في الخبر، كقولنا: يا غلام غلامي. وقول الشاعر أبي زبيد الطائي:

٦٦- يَا ابْنَ أُمِّي وَيَا شَقِيقَ نَفْسِي أَنْتَ خَلَيْتَنِي لِذَهْرِ شَدِيدٍ^(٢).

(الخفيف)

وقالوا: يا ابن أمّ ويا ابن عمّ، فجعلوا ذلك بمنزلة اسم واحد، فهذا أكثر في كلامهم من يا ابن أبي، ويا غلام غلامي. وقد قالوا أيضاً: يا ابن أمّ ويا ابن عمّ، كأنّ الأول والأخر اسم واحد، وأضافوا الياء^(٣).

^١ - البيان منسوبان في الكتاب: ٢١٣/٢، لعبد الله بن عبد الأعلى القرشي، وفي المقتضب: ٤/٢٤٧، وشرح المفصل: ١١/٢.

^٢ - البيت نسبه سيبويه لأبي زبيد الطائي، وفي المقتضب: ٤/٢٥١، وشرح المفصل: ٢/١٢، برواية: ((أَنْتَ خَلَيْتَنِي))، وقرطبي: ٢٨٨، وأوضح المسالك: ٤/٣٦.

^٣ - الكتاب: ٢/٢٠٩ - ٢١٤ بتصرف، وانظر المقتضب: ٤/٢٤٥ - ٢٥٢، واللباب في علل البناء والإعراب: ١/٣٣٢ - ٣٣٣، وشرح المفصل: ٢/١٠ - ١٣، والكافية في النحو: ١/١٤٧ - ١٤٨، وقرطبي: ٢٨٤ - ٢٨٩، وأوضح المسالك: ٤/٣٣ - ٣٧، وشرح ابن عقيل: ٣/٢٧٤ - ٢٧٦.

٨١ - مسألة: القول في النصب على الاختصاص.

"إذا قال نحن بني، ومعشر، ورهط، قال الفراء: هو مثل (جميعاً)، وقال البصريون بفعلٍ مُضْمَرٍ"^(١).
"وأُنشد:

٦٧- نَحْنُ بَنُو أُمِّ الْبَنِينِ الْأَرْبَعَةِ^(٢).
(الرجز)

وقال أبو العباس بعضهم ينصب فيقول:

نَحْنُ بَنِي أُمِّ الْبَنِينِ الْأَرْبَعَةِ.

قال: وليس بالوجه؛ لأنه ليس بالمدح يمدح نفسه بأن عددهم أربعة. والعرب تفعل هذا في بني، ورهط، ومعشر، وآل. قال الفراء كأنهم قالوا نحن جميعاً نقول ذلك"^(٣).

في حين يرى سيبويه أن قولك: إِنَّا مَعْشَرَ الْعَرَبِ نَفَعَلْ كَذَا وَكَذَا، أن كلمة (مَعْشَرَ) منصوبة بفعل الاختصاص المضمرة، وهو: أَعْنِي. وقول الفرزدق:

٦٨- أَلَمْ تَرَ أَنَا بَنِي دَارِمٍ زُرَّارُهُ مِنَّا أَبُو مَعْبَدٍ^(٤).
(المتقارب)

فيختص الاسم ((بني))؛ لأنَّ فيه معنى الافتخار. وإذا أدخلت الألف واللام على المنصوب بالاختصاص جاز، كقولنا: نَحْنُ الْعَرَبُ أَقْرَى النَّاسِ لَضَيْفٍ.

^١ - مجالس ثعلب: ٣٦٤ / ٢ .

^٢ - البيت للبيد بن ربيعة ولم أفق عليه في ديوانه، وهو في مجالس ثعلب: ٣٨١ / ٢، ومنسوب في الخزانة: ١٧١ / ٤، للبيد.

^٣ - مجالس ثعلب: ٣٧٤ - ٣٧٥ .

^٤ - البيت في ديوانه: ١٧٣ / ١ .

أما قول لبيد سابق الذكر فلا ينشد إلا رفعا في كلمة ((بنو))؛ لأنه لم يرد أن يجعلهم إذا افتخروا أن يعرفوا بأن عدتهم أربعة، ولكنه جعل الأربعة وصفا ثم قال: الْمُطْعِمُونَ الفاعلون، بعدما حلاهم ليُعرفوا (١).

٨٢- مسألة: القول في اسم الفعل .

قال: والعرب تقول: إِيه، بمعنى حدثنا، وإِيها: كُف، وواها: تعجبا، وويها: إغراء. وأنشد:

٦٩- واهاً لريّاً ثم واهاً واهاً (٢)
(الرجز)

أما قول ذي الرمة:

٧٠- وَقَفْنَا فَقُلْنَا: إِيهٍ عَنْ أُمِّ سَالِمٍ وَمَا بَالُ تَكْلِيمِ الدِّيَارِ الْبَلَاغِ (٣).
(الطويل)

فإنه ترك التنوين وبنى على الوقف، ومعناه إيه حدثنا عن أم سالم (٤).

وذكر سيبويه أنه من الفعل ما سُمي الفعل منه بأسماء لم تؤخذ من أمثلة الفعل الحادث.

فمنها ما لا يتعدى المأمور ولا المنهي إلى المأمور به ولا إلى المنهي عنه، كقولك: وآه وإيه وما شابه ذلك (٥).

ويقول سيبويه في موضع آخر: (٦) "وكذلك: إيه وإيها وويه وويها، إذا وقفت قلت: ويها، ولا تقول: إيه في الوقف. وإيها وأخواته نكرة عندهم، وهو صوت".

١ - الكتاب: ٢/٢٣٣-٢٣٥ بتصرف، وانظر شرح المفصل: ٢/١٧-١٩، وأوضح المسالك: ٤/٦٥-٦٧، وشرح ابن عقيل: ٣/٢٩٧-٢٩٨، وجمع الهوامع: ٣/٢٩-٣٢.
٢ - البيت منسوب في مجالس ثعلب: ١/٢٢٨، لأبي النجم العجلي، وهو في شرح المفصل: ٤/٧٢، واللسان: (ويه)، وقطر الندى: ٢٦٢، وأوضح المسالك: ٤/٧٦، و المعنى: ٢/٣٢، والخزانة: ٣/٣٣٨.
٣ - البيت في ديوانه: ٤٤٥، وروي عجزه: ((وَكَيْفَ تَكْلِيمِ))، وفي المقتضب: ٣/١٧٩، وشرح المفصل: ٤/٣١، ٧١، والكافية في النحو: ٢/٦٩، والخزانة: ٣/١٩.
٤ - مجالس ثعلب: ١/٢٢٨، وانظر جمع الهوامع: ٥/١٢٢.
٥ - انظر الكتاب: ١/٢٤١-٢٤٢، ٣/٥٢٩.
٦ - المصدر السابق: ٣/٣٠٢.

ورأى المبرد في ((إيه)) يا فتى فحرّكت الهاءُ لالتقاء الساكنين وترك التنوين؛ لأن الأصوات إذا كانت معرفة لم تتونّ. ولو جعله نكرة لقال: إيه يا فتى، وتقول: إيه يا فتى: إذا أمر بالكفّ، وويها إذا أغريته، وعليه قول الشاعر:

٧١- وَيَهَا فِدَاءٌ لَكُمْ أُمِّي وَمَا وَلَدَتْ حَامُوا عَلَى مَجْدِكُمْ وَكَفُّوا مَنِ اتَّكَأَ^(١)(٢).

(البيسط)

أما العكبري فيرى أنّ لزوم هذه الأسماء وتعيدها بحسب ما نابت عنه، فواهاً لازمة؛ لأنها نائية عن أتعب (٣).

ويضيف ابن يعيش أنّ ((إيه)) ذكرت مع أسماء الأفعال اللازمة؛ نظراً للاستعمال الكثير لها، كقولنا: إيه الحديث، وإن كان القياس التعدي؛ لأنه ناب عن فعلٍ متعدٍ هو: حدّث أو زد (٤).

والاسم ((إيه)) يكون نكرة ومعرفة، فإذا أريد بها النكرة نوّن وكان التنوين دليل التثنية، وإذا أريد بها المعرفة سقط التنوين.

أما قول ذي الرّمة: ((إيه)) لم يأت فيه بالتنوين؛ لأنه معرفة، وقد خطأ الأصمعي ذا الرّمة، وزعم أنّ العرب تقول: ((إيه)) بالتنوين. والبصريون جوزوا الوجهين، وزعموا أنه قد خفي على الأصمعي أنه يستعمل بلا تنوين؛ ولكن بقلة.

وأما ((إيه)) فلا تستعمل إلا نكرة منونة، وإذا استعملت مفتوحة بلا تنوين فهذا قليل، وتشابهها ((واهاً)) فهي تستعمل نكرة منونة، وتستعمل بقلة بدون تنوين (٥).

ويضيف ابن الحاجب على قول من سبقه في بيت ذي الرّمة أنّ كلمة ((إيه)) جاز عدم التنوين بالرغم من كونه موصولاً، لأنه نوي الوقف فيكون التنوين عندهم في الأصل تنوين التمكّن الدال على كون ما لحقه موصولاً بما بعده غير موقوف

^١ - البيت في ديوان حاتم الطائي، دار صادر، بيروت، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م. : ٧٤، وروي صدره: ((ويها فداؤكم))، وفي شرح المفصل: ٧١ / ٤.

^٢ - انظر المقتضب: ١٧٩ / ٣ - ١٨٠، والكافية في النحو: ٦٦ / ٢.

^٣ - انظر اللباب في علل البناء والإعراب: ٤٥٦ / ١.

^٤ - انظر شرح المفصل: ٣١ / ٤.

^٥ - المصدر السابق: ٧٠ / ٤ - ٧٢ بتصرف، وانظر الكافية في النحو: ٧١ / ٢ - ٧٣، وأوضح المسالك: ٧٥ / ٤ - ٧٦، ٨٠، والخزانة: ١٩ / ٣ - ٢٠.

عليه، فهنا جُرِّدَ من معنى التمكين في هذه الأسماء وجعل للدلالة على معنى المذكور فقط (١).

وذكر ابن هشام أن ((واهاً)) اسم فعل مضارع، ومن أحكام اسم الفعل:
الأول: أنه لا يتأخر عن معموله وخالفه الكسائي في ذلك.

الثاني: أنه إذا دل على الطلب جاز جزم المضارع في جوابه.

الثالث: أنه لا ينصب الفعل بعد الفاء في جوابه، وخالفه الكسائي في ذلك أيضاً (٢).

ويرى السيوطي أن ((إيه)) التي بدون التنوين تأتي بمعنى: زدني، ولا يبرز معها الضمير (٣).

٨٣ - مسألة: القول في نون التوكيد الثقيلة والخفيفة.

"وقال: إذا كانت ((ما)) صلةً أدخلوا معها النون الخفيفة والثقيلة، وتقول: اذهب نمَ عَيْنًا ما أَرَيْنَكَ أي كأنك لم تَغِبْ. وكثيراً ما أَرَيْنَكَ، أي كثيراً أَرَيْنَكَ. وإلى ساعة ما تَتَدَمَّنْ. فإذا لم يدخلوا ((ما)) لم تدخل النون. قال: وإنما فرقوا دخول ((ما)) وخروجها بذلك. تقول: اذهب قليلاً أراك ونم كثيراً أراك، إذا لم تدخل ما. والنون الخفيفة والثقيلة تدخل في ستة مواضع هذا أحدها، وفي الأمر، والنهي، والاستفهام، والتمني، و ((إمّا)) إذا كانت جزاءً، مثل: ﴿فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ﴾ (٤) وهي قليلة في الأمر. وأنشد:

٧٢- أَرْسَلَنِي أَبَا عُمَيْرٍ عَلَى أَيِّ — حَالٍ أَثَاقِلُ أَمْ خَفُوتُ (٥).
(الخفيف)

وأنشد:

٧٣ - يَحْسِبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا

شَيْخًا عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمَا

لَوْ أَنَّهُ أَبَانَ أَوْ تَكَلَّمَا

١ - انظر الكافية في النحو: ٦٩ / ٢ .

٢ - انظر قطر الندى: ٣٦١ - ٣٦٥ .

٣ - انظر همع الهوامع: ١٢٠ / ٥ .

٤ - سورة الزخرف: ٤٣ / ٤١ .

٥ - البيت بلا نسبة في مجالس ثعلب: ٥٥٢ / ٢ .

لَكَانَ إِيَّاهُ وَلَكِنْ أَعْجَمًا^(١).

(الرجز)

قال: الأصل لم يعلم، فلما أطلق الميم ردها إلى فتحة اللام. وأهل البصرة يقولون: أراد لم يعلمن، فجعل موضع النون الخفيفة ألفاً^(٢).

ويرى سيبويه أن دخول اللام والنون الخفيفة أو الثقيلة واجب إذا كان للقسم، كقولنا: أُقْسِمُ لِأَفْعَلَنْ، وَأَشْهَدُ لِأَفْعَلَنْ، وَأَقْسَمْتُ بِاللَّهِ عَلَيْكَ لِتَفْعَلَنْ، والنون لا تدخل على فعلٍ قد وَقَعَ.

ويقول: سألت الخليل عن قوله: لِتَفْعَلَنْ، إذا جاءت مبتدأة ليس قبلها ما يُحَلَفُ به. فقال: إنما جاءت على نيّة اليمين وإن لم يذكر المحذوف.

وتدخل مع إن، فإن حرف توكيد ولها لام كلام اليمين؛ لذلك أدخلوها عليها كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَلَّمَا لْيُؤَيِّنَنَّهِنَّ رَبُّكَ أَعْمَاهُمْ﴾^(٣)، وقولنا: إِنَّ زَيْدًا لَمَّا وَاللَّهِ لَيَفْعَلَنَّ.

وبتقدير القسم كما في قول لبيد:

٧٤- وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَاتَيْنَّ مَنِيَّتِي إِنَّ الْمَنَائِيْلَا تَطِيْشُ سِيْهَامَهَا^(٤).

(الكامل)

أي كأنه قال: والله لتأتينني^(٥).

ويضيف أن كل شيء دخلته الخفيفة فقد تدخل الثقيلة والعكس.

وزعم الخليل أنك إذا جئت بالخفيفة فأنت مؤكد، وإذا جئت بالثقيلة فأنت أشدُّ

توكيداً.

١ - الأبيات من أرجوزة في الكتاب: ٥١٦/٣، لابن جبابة اللص، وفي المجالس: ٥٥٢/٢، وفي الأصول في النحو: ٢٠٠/٢، ونسبه ابن الأنباري في الإنصاف: ٦٥٣/٢، للمساور العبسي، وشرح المفصل: ٤٢/٩، ونسبه محيي الدين عبد الحميد في أوضح المسالك: ٩٥/٤، لأبي حيان الفقعسي، وشرح ابن عقيل: ٣١٠/٣، وهمع الهوامع: ٧٩/٢، والخزانة: ٥٦٩/٤.

٢ - مجالس ثعلب: ٥٥١/٢ - ٥٥٢.

٣ - سورة هود: ١١١/١١.

٤ - البيت في ديوانه: ١٧١، وروي صدره في الديوان:

صَادَقْنَ مِنْهَا غِرَّةً فَاصْبَبْنَهَا

وفي همع الهوامع: ١٥٤/١، والخزانة: ١٣/٤، ٣٣٢.

٥ - الكتاب: ١٠٤/٣ - ١١٠ بتصرف.

ومن المواضع التي لفعل الأمر والنهي، كقولنا في الثقيلة: لا تَفْعَلَنَّ ذلك، واضْرِبَنَّ زيدًا. والخفيفة كقولنا: اَفْعَلَنَّ ذلك، ولا تَضْرِبَنَّ زيدًا. وتدخّل على لام القسم، كقولنا: لَتَفْعَلَنَّ ذلك، ولَتَفْعَلَنَّ ذلك.

وما جاء في كتاب الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَلَا تَتَّبِعَنَّ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾^(١)، ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لشيءٍ إني فاعلٌ ذلكَ غداً﴾^(٢)، و﴿لَيْسَ جَنَنٌ وَلَيْكُونَنَّ مِنَ الصَّاغِرِينَ﴾^(٣)، وليكونَنَّ خفيفة. ومن الخفيفة قول الأعشى:

٧٥- فإيّاكَ والميئاتِ لا تَقْرَبَنَّهَا وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللهَ فاعْبُدَا^(٤).

(الطويل)

ومن المواضع للأفعال غير الواجبة التي تكون بعد حروف الاستفهام، فصارت بمنزلة أفعال الأمر والنهي، فإن شئت أفحمت النون وإن شئت تركتها، كقولنا: هل تقولن؟ وأقولن ذلك؟ وانظر ماذا تفعلن؟ وكقول الأعشى:

٧٦- فَهَلْ يَمْنَعُنِّي ارْتِيَادِي الْبِلَا دَ مِنْ حَذَرِ الْمَوْتِ أَنْ يَأْتِيَنَّ^(٥).

(المتقارب)

وزعم يونس أنك تقول: هَلَّا تقولن، وألَّا تقولن، وهذا أقرب لأنك تعرض،

ومثل ذلك: لولا تقولن، لأنك تعرض.

ومن مواضعها حروف الجزاء إذا وقعت بينها وبين الفعل ((ما)) للتوكيد؛ وذلك لأنهم شبهوا ما باللام التي في لتفعلن، لما وقع التوكيد قبل الفعل ألزمو النون آخره كما ألزمو هذه اللام. وإن شئت لم تُقحم النون، كما أنك إن شئت لم تجئ بها. فأما اللام فهي لازمة في اليمين، فشبهوا ((ما)) هذه إذا جاءت توكيدًا قبل الفعل بهذه اللام التي جاءت لإثبات النون. فمن ذلك قولك: إِمَّا تَأْتِيَنَّيْ أَتِكَ، وأيُّهم ما يقولن ذلك تجزّه، وقوله عزَّ وجلَّ: ﴿فَإِمَّا تَرِينَ مِنْ الْبَشَرِ أَحَدًا﴾^(٦)، وقد تدخّل النون بعد ما في الجزاء، وذلك

^١ - سورة يونس: ٨٩ / ١٠ .

^٢ - سورة الكهف: ٢٣ / ١٨ .

^٣ - سورة يوسف: ٣٢ / ١٢ .

^٤ - البيت في ديوانه: ١٠٣، وفي الإنصاف: ٦٥٧ / ٢، وشرح المفصل: ٩ / ٣٩، ٨٨، ١٠ / ٢٠، وقطر الندى: ٤٦٤، و

المغني: ٣٥ / ٢، وأوضح المسالك: ١٠١ / ٤، وهمع الهوامع: ٣٩٧ / ٤.

^٥ - البيت في ديوانه: ١٤ .

^٦ - سورة مريم: ٢٦ / ١٩ .

قليلٌ في الشعر، فشبهوه بالنهبي حين كان مجزوماً غير واجب. ومن مواضع ((ما))
أفعال غير الواجب التي في قولك: بَجَهْدٍ ما تَبْلَغَنَّ، وأشباهه وكقولهم:

٧٧- في عِظَةٍ ما يَبْتَنُّ شَكِيرُها^(١)
(الطويل)^(٢).

فما ههنا بمنزلتها في الجزاء.

ويجوز للمضطر أنت تفعلن ذلك، شبهوه بالتي بعد حروف الاستفهام؛ لأنها ليست
مجزومة.

وزعم يونس أنهم يقولون: رَبُّما تقولنَّ ذلك وكَثُرَ ما تقولنَّ ذلك؛ لأنه فعلٌ غير
واجب، فأشبهت ((ما)) لام القسم.

وتأتي بعد حيثما، كقولنا: حيثما تكونن آتِك؛ لأنها سهلت الفعل أن يكون
مجازاة.

واعلم أن فعل الواحد إذا كان مجزوماً ولحقته الخفيفة أو الثقيلة حرّكت
المجزوم؛ لأنَّ الخفيفة ساكنة والثقيلة نونان الأولى منها ساكنة، وذلك قولك: اعْلَمَنَّ
ذلك، وأكْرِمَنَّ زيْدًا وإِما تُكْرِمَنَّه أُكْرِمَنَّه^(٣).

^١ - صدر البيت مثل في مجمع الأمثال: ٧٤/٢.
^٢ - البيت بلا نسبة في الكتاب: ٥١٧/٣، وفي شرح المفصل: ٥/٩، واللسان: (شكر)، و منسوب في الخزانة: ٨٣/٢، ٤/٤٨٩، ٥٦٦، لأبي محمد الأعرابي، ويروى بتمامه كما في الخزانة:
قديماً وَيَقْنُطُ الزَّناذُ مِنَ الرِّندِ
وَمِنْ عِظَةٍ ما يَبْتَنُّ شَكِيرُها
^٣ - الكتاب: ٥٠٨/٣ - ٥١٩. بتصريف، وانظر المقتضب: ١١/٣ - ٢٤، والأصول في النحو: ١٩٩/٢ - ٢٠٥، واللباب في
علل البناء والإعراب: ٦٦/٢ - ٧٣، وشرح المفصل: ٣٧/٩ - ٤٥، والكافية في النحو: ٤٠٣ - ٤٠٤، وقطر الندى:
٤٦٤، وأوضح المسالك: ٨٤/٤ - ١٠٢، و المغني: ٣/٢ - ٤، وشرح ابن عقيل: ٣٠٨ - ٣١٩، وهمع الهوامع: ٣٩٧/٤ -
٤٠٩.

الفصل الخامس

الصرف في كتاب مجالس ثعلب.

المبحث الأول: تمهيد في علم الصرف.

المبحث الثاني: الصرف في كتاب مجالس ثعلب.

المبحث الأول:

تمهيد:

تعريف الصرف:

الصَّرْفُ فِي اللُّغَةِ: أَنْ تَصْرِفَ إِنْسَانًا عَنْ وَجْهِ يَرِيدُهُ إِلَى مَصْرِفٍ غَيْرِ ذَلِكَ. وَصَرَّفَ الشَّيْءَ: أَعْمَلَهُ فِي غَيْرِ وَجْهِ كَأَنَّهُ يَصْرِفُهُ عَنْ وَجْهِ إِلَى وَجْهِ، وَتَصَرَّفَ هُوَ.

وَتَصَارِيفُ الْأُمُورِ: تَخَالِيفُهَا، وَمِنْهُ تَصَارِيفُ الرِّيَّاحِ وَالسَّحَابِ. وَكَذَلِكَ تَصْرِيفُ السُّيُوفِ وَالخِيُولِ وَالْأُمُورِ وَالْآيَاتِ، وَتَصْرِيفُ الرِّيَّاحِ: جَعْلُهَا جَنُوبًا وَشَمَالًا وَصَبًا وَدُبُورًا فَجَعَلَهَا ضَرْبًا فِي أَجْنَاسِهَا. وَصَرَّفَ الدَّهْرُ: حِثَّانَهُ وَنَوَائِبُهُ. وَالصَّرْفُ: حِثَّانُ الدَّهْرِ، اسْمٌ لَهُ لِأَنَّهُ يَصْرِفُ الْأَشْيَاءَ عَنِ وُجُوهِهَا، وَجَمَعَهُ صُرُوفٌ^(١).

والصرف في الاصطلاح هو: التغيير الذي يتناول صيغة الكلمة وبنيتها؛ لإظهار ما في حروفها من أصالة، أو زيادة، أو حذف، أو صحة، أو إعلال، أو إبدال، أو غير ذلك من التغيير الذي لا يتصل باختلاف المعاني^(٢).

^١ - انظر اللسان: (صرف) .
^٢ - انظر شذا العرف في فن الصرف: ٥٠.

المبحث الثاني:

الصرف في مجالس ثعلب

٨٤ - مسألة: القول في ألفاظ يستوي فيها المذكر والمؤنث.

"قال: ويقال رجلٌ قُنَعَانٌ أي يُقْنَعُ به ويُرَضَى برأيه، وامرأةٌ قُنَعَانٌ، ونسوةٌ قُنَعَانٌ، لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث. ورجلٌ قَنِيعٌ، وامرأةٌ قَنِيعٌ، وكذلك رجلٌ مَقْنَعٌ، وقومٌ مَقْنَعٌ. ويقال امرأةٌ قَنِيعَةٌ، والجمع قُنَعَاءُ يَاهَذَا، وقَنِيعُونَ، وللنساء قَنَائِعُ، وقد يثنى ويجمع. ويقال رجلٌ قُنَعَانٌ مِنْهَا، أي يُقْنَعُ برأيه وَيُنْتَهَى إِلَى أَمْرِهِ" (١).

وقال أبو العباس ثعلب: (٢) "يقال رجلٌ دَنَفٌ، وامرأةٌ دَنَفٌ، وقومٌ دَنَفٌ؛ ورجلٌ دَنَفٌ، ورجلانِ دَنَفَانِ، وقومٌ دَنَفُونَ. إذا كُسِرَ جمع، وإذا فُتِحَ لم يجمع".

و"ناقَةٌ حَلُوبٌ وحَلُوبَةٌ، وامرأةٌ صَبُورٌ، ولا تقل صَبُورَةٌ. وصبورٌ معدولةٌ من الفعل. إذا كان مفعولاً به أدخلوا الهاءَ، وإذا لم يكن مفعولاً لم يُدْخَلوا الهاءَ. ويقال ناقَةٌ حَلُوبَةٌ وجرُوزَةٌ" (٣).

"والحَالُ يذَكَرُ ويؤنث. والتمرُّ والبُرُّ والشعيرُ والذهبُ والخيلُ والمطيُّ، تذكر وتؤنث. والإبلُ والفُلُكُ والشَجَرُ والسَلَمُ، يذَكَرُ ويؤنث" (٤).

ويقول سيبويه في وزن ((فَعِيلٌ)): (٥) "إذا كان في معنى مَفْعُولٍ فهو في المؤنث والمذكر سواءً وهو بمنزلةِ فَعُولٍ، ولا تجمعُه بالواو والنون كما لا تجمع فَعُولٌ؛ لأنَّ قِصَّتَهُ كقِصَّتِهِ وإذا كَسَّرْتَهُ كَسَّرْتَهُ عَلَى فَعَلَى. وذلك: قَتِيلٌ وَقَتَلَى، وجَرِيحٌ وجَرَحَى".

١ - مجالس ثعلب: ٧٣/١.

٢ - المصدر السابق: ٢٧١/١.

٣ - المصدر السابق: ٣١٦/١.

٤ - المصدر السابق: ٣٥٣/٢.

٥ - الكتاب: ٦٤٧/٣، وانظر شرح المفصل: ١٠٢-١٠٣، والكافية في النحو: ١٦٦/٢، أوضح المسالك: ٢٧١/٤، وشرح ابن عقيل: ٩٢-٩٤، وهمع الهوامع: ١٠٤/٦.

٨٥ - مسألة: القول في قصر الممدود .

"أخبرنا محمد قال: وثنا أبو العباس قال: قال سلمة: سمعت الفراء يحكي عن الكسائي أنه سمع: ((اسقني شربة ما يا هذا)) يريد شربة ماء، فقصر وأخرجه على لفظ من التي للاستفهام. هذا إذا مضى، فإذا وقف قال شربة ما. وحكى له أن المرطباء قصرها بعض النحويين. فأجاز القصر والأصل المد. وكان يحكي لنا مرطباء ولطبخاء. وكان يفسره هو في أسفل البطن. وأنشدنا:

٧٨- بَكَتْ عَيْنِي وَحَقَّ لَهَا بُكَاءُهَا وَمَا يُغْنِي الْبُكَاءُ وَلَا الْعَوِيلُ^(١).
(الوافر)

فمدَّ البكاءَ وقصره. قال: وأنشدنا:

٧٩- فَلَوْ أَنَّ الْأَطِبَّاءَ كَانُوا حَوْلِي وَكَانَ مَعَ الْأَطِبَّاءِ الْأَسَاءُ^(٢).
(الوافر)

فقصر في أول البيت ومد في آخره، وأصله المد. وأما قوله ((كان حولى)) فإنه اكتفى بالضمة عن واو الجمع.
قال: وأنشدنا أيضاً في الممدود فقصر:

٨٠- وَأَنْتَ لَوْ بَاكَرْتَ مَشْمُولَةً صَفْرًا كَلَوْنَ الْفَرَسِ الْأَشْقَرِ^(٣).
(السريع)

فقال: ((صفراً))، وهذا الجنس ممدود. وحكى لنا ((بزرقطونا)) يمد ويقصر. وكذلك ((الكشوثاء)) والمد أكثر. وكذلك ((الطرمساء))، وهي الظلمة. ومد ((المصطكاء))، وهي خفيفة. وقال: العنطباء، و((الخنفساء))، و((العنصلاء))، و((الخنطباء)) و((الحوصلاء)). قال: وكل هذا قد يحذف منه المد فيقال: الخنفس، والعنطب، والحوصل^(٤).

^١ - البيت بلا نسبة في مجالس ثعلب: ٨٨/١، ومنسوب في الكامل: ٢٨٧/١، لحسان بن ثابت، ولم أقف عليه في ديوانه، وهو في حاشية المقتضب: ٨٦/٣.
^٢ - البيت بلا نسبة في مجالس ثعلب: ٨٨/١، وفي الإنصاف: ٧٥٣/٢، والخزانة: ٣٨٥/٢، وأورد صاحب الخزانة أن الفراء لم يعز هذا البيت لأحد.
^٣ - البيت بلا نسبة في مجالس ثعلب: ٨٨/١.
^٤ - مجالس ثعلب: ٨٧/١ - ٨٩.

قال أبو العباس ثعلب: (١) "في قوله عزَّ وجلَّ: ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ﴾ (٢) معناه يقارب. يقال سَنَا الْبَرْقُ يُسْنُو، إِذَا أَضَاءَ. وهو مقصور؛ والسناء من المجد ممدود".
"وقال: الصناء: الرَّمَاد وهو يمدّ ويقصر. وقال: يكتب بالألف والياء، والألف أجود" (٣).

"وقال: الْوَحَا الْوَحَا، وَالنَّجَا النَّجَا، يَقْصِرَان وَيَمْدَان، وَتَدْخُل الْكَاف فِيهِمَا عَلَى الْقَصْرِ، وَإِنَّمَا أَدْخَلْتَ الْكَافَ لِلخَطَابِ وَلَا مَوْضِعَ لَهَا" (٤).
ورأى الفراء أن هناك كلمات تمدّ وتقصر ويبقى أوله على صورة واحدة، كقولنا: الزَّنا والشَّراء، والشَّقَاءُ والقِصَا، والصَّوَاءُ والهِبْجَا والدهَّنَا، وزكريَّا.
وروى عن الكسائي قوله: خِصِيصَاءٌ وَفِيضُوضَاءٌ، أَنَّهُ رَوَاهُمَا بِالْمَدِّ وَالْقَصْرِ. وكذلك كل حروف الهجاء ما كان على حرفين، الثاني منها ألف فيمد ويقصر (٥).

وعرف سيبويه الاسم الممدود فيقول: كل شيء وقعت ياءه أو واوه بعد ألف، مثال: أشياء والاستسقاء؛ لأنَّ اسْتَسْقَيْتُ اسْتَقَعْتُ، والاشترَاءُ، والإعْطَاءُ. ويرى الخليل أن الذين قصرُوا كلمة البكاء جعلوه بمعنى الحزن (٦).
وعند النقاء الهمزتين وكانت كلُّ واحدةٍ منهما في كلمة، فإنَّ أهل التحقيق يخففون إحداهما، فمن كلام العرب تخفيف الأولى وتحقيق الثانية، كما في قوله تعالى: ﴿فَقَدْ جَا أَشْرَاطَهَا﴾ (٧)، وقوله تعالى: ﴿يَا زَكَرِيَّا إِنَّا نُبَشِّرُكَ﴾ (٨)، ومن العرب من يحقِّق الأولى ويخفف الثانية (٩).

١ - مجالس ثعلب: ١ / ١٤١ .

٢ - سورة النور: ٤٣ / ٢٤ .

٣ - مجالس ثعلب: ٢ / ٤٤٨ .

٤ - المصدر السابق: ٢ / ٥٥٤ .

٥ - المنقوص والممدود للفراء ومعه كتاب التنبهات لعلي بن حمزة، تحقيق: عبد العزيز الميمني الراجكوتي، دار المعارف، القاهرة، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م: ٢٧ - ٢٨ بتصرف.

٦ - انظر الكتاب: ٣ / ٥٣٩ - ٥٤٠، والمقتضب: ٣ / ٨٦، واللباب في علل البناء والإعراب: ٢ / ٤٤٠، وشرح المفصل: ٦ / ٤٢ - ٤٠ .

٧ - سورة محمد: ١٨ / ٤٧ .

٨ - سورة مريم: ٧ / ١٩ .

٩ - انظر الكتاب: ٣ / ٥٤٩، وشرح المفصل: ٩ / ١١٨ - ١٢٠، وشرح الشافية: ٢ / ٣٢٦ .

وذكر ابن الأنباري رأي الفراء أنه يشترط في قصر الممدود أن يجيء في بابه مقصور، وهو يرى أن رأي الفراء باطل؛ لأنه قد جاء قصر الممدود دون وجوده في باب المقصور، كقول الشاعر:

٨١- وَالْقَارِحَ الْعَدَاً وَكُلَّ طِمِرَّةٍ مَا إِنْ تَتَّالَ يَدُ الطَّوِيلِ قَدَّالَهَا^(١).
(الكامل)

فقصر العداء وهو على وزن فَعَالٍ من العَدْو، وهو لتكثير الفعل وليس من باب المقصور. وقول الشاعر:

٨٢- وَلَكِنَّمَا أُهْدِي لِقَيْسٍ هَدِيَّةً بِفِيٍّ مِنْ أُهْدَاهَا لَكَ الدَّهْرَ إِثْلِبُ^(٢).
(الكامل)

فقصر إهْدَاهَا وهو مصدر أُهْدَى يُهْدَى إهداء، وليس من باب المقصور. ثم ذكر بيت الشعر سابق الذكر حيث قصر كلمة ((الأطباء)) وهو جمع طبيب، وهو ليس في باب المقصور، والقياس يوجب مدّه؛ لأنَّ الأصلَ في طبيب أن يُجمع على طِبَّيَاءَ على فُعْلَاءَ، فاجتمع حرفان متحركان من جنس واحد، فنقلوه من فُعْلَاءَ إلى أَفْعَلَاءَ فصار أَطِبَّيَاءَ، ونقلوا كسرة الباء إلى الطاء، وأدغموا الباء في الباء فصار أَطِبَّيَاءَ، وعلى هذا القياس لا يجوز أن تكون كلمة أطبياء إلا ممدودة، فلما قصرها دلَّ على فساد ما ذهب إليه^(٣).

ويضيف العكبري أن الهمزة تأتي زائدة في آخر الكلمة، كقولنا: امرأةٌ ضَهَيَاءُ. وضَهَيَاءُ تكون بالمدِّ والقصر، ومعناها: المرأة التي لا تحيض أو لا تُدِّي لها^(٤).
وذكر ابن يعيش أن المقصور أصلٌ والممدود فرع، لذلك يجوز قصر الممدود في الشعر ولا يجوز مد المقصور؛ لأن قصر الممدود يكون حذف زائد ورد إلى أصله، مثال: غرى بالشيء يغرى به إذا أولع به، فهو من غرا وغراء مقصور وممدود^(٥).

^١ - البيت للأعشى في ديوانه: ٧٩.
^٢ - البيت بلا نسبة في اللسان: (تلب).
^٣ - الإنصاف: ٧٥٢ / ٢ - ٧٥٤ بتصرف، وانظر أوضح المسالك: ٢٥٣ - ٢٥٦، وشرح ابن عقيل: ٤ / ١٠١ - ١٠٢، وشذا العرف في فن الصرف: ٦١ - ٦٤.
^٤ - انظر اللباب في علل البناء والإعراب: ٢ / ٢٤٢ - ٢٤٣.
^٥ - انظر شرح المفصل: ٦ / ٣٩.

وذكر الرضي أنه يقصر الممدود إذا كان مفردًا معتل اللام ويجمع على أفعال،
كقولنا: ندَى وأنداء، وقفًا وأقفاء، ورؤي قفَاء بالمد مع أن جمعه أقفاء^(١).
والظاهر لدي أن أغلب العلماء وافقوا أبا العباس في جواز قصر الممدود؛ لأن
المقصود أصل والممدود فرع ولكل حجته ورأيه في ذلك.

٨٦- مسألة: القول في جمع المؤنث السالم من الساكن الوسط

والمختوم بالتاء.

قال أبو العباس ثعلب:^(٢) قال الفراء: لَجِبَةٌ وَلَجِبَاتٌ، حرّكتها العرب. والعرب
تقول: ضَخْمَةٌ وضَخْمَاتٌ، وَعَبَلَةٌ وَعَبَلَاتٌ، فلا يحرّكون النُّعوت. ويحرّكون الأسماء،
فيقولون تمرّة و تَمَرَاتٌ، فحرّكوا الأسماء وسكنوا النُّعوت، لأن النُّعوت يَكُونُ فيها ذكرُ
الاسم فتثقل فلم يزيده حركةً، فيُدْخِلُوا ثِقَلًا على ثِقَلٍ، ففرّقوا بين النُّعوت وبين
الأسماء.

وقال الكسائي: سمعت لَجِبَةً وَلَجِبَاتٍ وَلَجِبَةً وَلَجِبَاتٍ، فجاء بها على القياس.
وقال: لم يحكها غيره. وكذلك رِبْعَةٌ ورِبْعَاتٌ، حُرِّكت وهي نعتٌ. وقال: هذان الحرفان
حُرِّكا في النُّعوت إلا في قول الكسائي، فإنه جاء به على القياس في لَجِبَةٍ. ولم يَحْكُ
الفراء ولا الكسائي في رِبْعَةٍ إلا التحريك. وقال ابن الأعرابي: رجال رِبْعَاتٍ
ورِبْعَاتٍ. وقال الفراء: إنما حُرِّك لأنه جاء نعتًا للمذكر والمؤنث وكأنه اسمٌ نعت به.
وقال أبو العباس: والذي سكن في رِبْعَاتٍ جعله مرّةً على النعت، ومرّةً على الاسم.
وقالوا: لَجِبَةٌ لا تكون إلا من المعز الذي قد ذهب لبنُها".

ويرى سيبويه أنهم قالوا: شِياهُ لَجِبَاتٌ، فحرك الحرف الأوسط في الجمع؛ لأنّ
من قول العرب: شاةٌ لَجِبَةٌ.

وأما رِبْعَةٌ فإنهم يقولون: رجال رِبْعَاتٌ ونِسْوَةٌ رِبْعَاتٌ، لأنّ أصل رِبْعَةٍ اسمٌ
مؤنث وقع على المذكر والمؤنث فوصفا به، ووُصف المذكر بهذا الاسم المؤنث،
فحرك الساكن في الجمع.

^١ - انظر شرح الشافية: ٢/ ٣٢٨.

^٢ - مجالس ثعلب: ٢/ ٥٢٧، وانظر شرح ابن عقيل: ٤/ ١١١-١١٢.

وأما ما كان من ((فَعَلَ)) على أفعالٍ، فمؤنثه إذا لحقته الهاء جُمع بالتاء، نحو: بَطَّلَةٌ وَبَطَّلَاتٍ^(١).

ويقول ابن يعيش: ^(٢) "اعلم أن ما كان من هذه الأسماء ((الثلاثية المؤنثة بوزن فَعَلَةٌ)) كَقَصْعَةٍ وَجَفْنَةٍ فَإِنَّكَ تَفْتَحُ الْعَيْنَ مِنْهُ فِي الْجَمْعِ أَبَدًا إِذَا كَانَ اسْمًا، نحو: ((جَفَنَاتٍ وَقَصَعَاتٍ)) كأنهم فرّقوا بذلك بين الاسم والصفة، فيفتحون عين الاسم ويقولون: تَمَرَاتٍ، ويسكنون الصفة، فيقولون: جارية خَذَلَةٌ وجوار خَذَلَاتٍ وحالة سهلة وحالات سَهَلَاتٍ؛ وإنما فتحوا الاسم وسكنوا النعت لخفة الاسم وثقل الصفة، لأنّ الصفة جارية مجرى الفعل، والفعل أثقل من الاسم؛ لأنه يقتضي فاعلاً فصار كالمركب منها فلذلك كان أثقل من الاسم ((ولا يجوز إسكانه إلا في ضرورة الشعر)) نحو قول ذي الرُّمّة:

٨٣- أَتَتْ ذِكْرًا عَوْدَنَ أَحْشَاءَ قَلْبِهِ خُفُوقًا وَرَفَضَاتُ الْهُوَى فِي الْمَفَاصِلِ^(٣).

(الكامل)

٨٧- مسألة: القول في جمع ما كان من المؤنث على ثلاثة أحرف محذوف اللام.

"وأصل عَضَّةٍ عَضْنَةٌ، فمن قال عِضْوَةٌ قال عِضْوَاتٍ، ومن قال عِضْنَةٌ مثلَّ عِضْنَةٌ بشفه. ويجمع بالهاء على الأصل مثل شفاهٍ، وعِضْوَاتٍ مثل شَفَوَاتٍ" ^(٤).

ويرى سيبويه أن الكلمة المكونة من حرفين ومختومة بهاء التأنيث عند جمعها جمع مؤنث سالمًا يردُّ المحذوف منها، نحو: سنة سَنَوَاتٍ، وعِضَّةٌ عِضْوَاتٍ. وقد يجمع جمع تكسير، وذلك نحو: شَفَّةٌ شِفَاهٍ، وشَاةٌ شِيَاهٍ^(٥).

^١ - الكتاب: ٦٢٧/٣ - ٦٢٩، ٣٩٤، ٥٨٥، ٤١١/٤ بتصرف، وانظر المقتضب: ١٨٨/٢ - ١٩٠، واللباب في علل البناء والإعراب: ١٢٢/١ - ١٢٣، وأوضح المسالك: ٢٦٢/٤ - ٢٦٣.
^٢ - شرح المفصل: ٢٨/٥، وانظر الكافية في النحو: ١٨٩/٢، وهمع الهوامع: ٧٢/١ - ٧٥، وشذا العرف في فن الصرف: ٦٩.
^٣ - البيت في ديوانه: ٥٧٨.
^٤ - مجالس ثعلب: ٤٠٣/٢.
^٥ - انظر الكتاب: ٥٩٨/٣، والمقتضب: ٢٣٩/٢، والكافية في النحو: ١٨٨/٢ - ١٨٩، وشرح الشافية: ١١٠/٢، وهمع الهوامع: ٦٩/١.

٨٨ - مسألة: القول في جمع الكثرة من فعيل على فعلى.

"وكلُّ ذِي زَمَانَةٍ فجمعُه فعلى، مثل جَرَحَى وأَسْرَى، ومن جمع أسارى شَبَّهه بسُكاري" (١).

في حين يرى سيبويه أنه إذا جاء فعيل بمعنى مفعول فهو في المؤنث والمذكر سواء وهو بمنزلة فعول، ولا يجمع بالواو النون، ويجمع جمع تكسير على وزن ((فعلى))، كقولنا: قَتِيلٌ قَتَلَى، وجَرِيحٌ جَرَحَى، وعَقِيرٌ عَقَرَى، ولَدَيْغٌ لَدَغَى (٢). ويوضح ابن يعيش أن فعيل يختص بفعلى؛ لأنه لا يجمع على ذلك إلا ما كان من الآفات والمكاهة التي تصيب الحي؛ وهو لها كاره غير مريد، فلما اختص المفرد بمعنى واحد لا يشركه فيه غيره، اختصوا جمعه ببناء خاص لا يشركه فيه غيره وهو وزن ((فعلى)) (٣).

٨٩ - مسألة: القول في جموع الكثرة لوزن ((فعلة)).

قال: جمع تَلَّةٌ: تَلَّلٌ بالكسر وهي القطعة من الغنم.
وقال: بَدْرَةٌ وبَدْرٌ، وضيعةٌ وضيعٌ. شاذٌ (٤).

ويرى سيبويه أن ما كان على ((فعلة)) فإنك إذا جاوزت أدنى العدد جاء على ((فعول)) وهو قليل، وذلك قولك بَدْرَةٌ وبُدُورٌ. والمضعف في هذا البناء بتلك المنزلة، تقول: سَلَّةٌ وسِلَالٌ وسَلَاتٌ، ودَابَّةٌ ودِيَابٌ ودِيَابَاتٌ (٥).

١ - مجالس ثعلب: ٤٠١ / ٢ .
٢ - انظر الكتاب: ٦٤٧ / ٣، وشرح المفصل: ١٥ / ٥، وشرح الشافية: ١٤١ / ٢ - ١٤٢، وارتشاف الضرب: ٤٤٢ / ١ - ٤٤٣، وأوضح المسالك: ٢٦٩ / ٤، وشرح ابن عقيل: ١٢٢ / ٤، وهمع الهوامع: ١٠٣ / ٦ - ١٠٤، وشذا العرف في فن الصرف: ٧٣.
٣ - انظر شرح المفصل: ٥١ / ٥ .
٤ - مجالس ثعلب: ١٢ / ١ .
٥ - انظر الكتاب: ٥٧٨ - ٥٧٩، وشرح المفصل: ٢١ / ٥، وشرح الشافية: ١٠٠ / ٢ - ١٠١، وهمع الهوامع: ٩٧ / ٦ - ٩٨ .

ويقول سيبويه في موضع آخر: (١) "وإذا كسرت (فَعَلَّةً) من بنات الياء والواو على بناء أكثر العدد كسرتها على البناء الذي كسرت عليه غير المعتل. وذلك قولك: عَيْبَةٌ وَعَيْبَاتٌ وَعَيْابٌ، وَضَيْعَةٌ وَضَيْعَاتٌ وَضِيَاغٌ. وقد قالوا فَعَلَّةً في بنات الياء ثم كسروها على (فَعَلٌ)، وذلك قولهم: ضَيْعَةٌ وَضِيْعٌ، وَخَيْمَةٌ وَخَيْمٌ. ونظيرها من غير المعتل: هَضْبَةٌ وَهَضْبٌ، وَحَلْقَةٌ وَحَلَقٌ، وَجَفْنَةٌ وَجَفْنٌ. وليس هذا بالقياس".

٩٠ - مسألة: القول في جموع الكثرة (صيغة منتهى الجموع).

"أنشدنا أبو العباس أحمد بن يحيى:

٨٤ - وَكَانَتْ لَهُمْ رِبْعِيَّةٌ يَحْذَرُونَهَا إِذَا خَضَخَصَتْ مَاءَ السَّمَاءِ الْقَنَابِلُ^(٢).
(الطويل)

قال: فرَّق بين القنابل والقنابل، فالقنابل: جمع قنبل، والقنابل: جمع قبيلة. والربعية: غزوة في الربيع" (٣).

ويرى سيبويه أنه إذا لحقت الهاء فعلاً للتأنيث فإن المؤنث يوافق المذكر ويكسر على فعائل، مثال: صَبِيحَةٌ صَبَائِحٌ وَخَلِيفَةٌ خَلَائِفٌ، أو قولنا على الأصل خلفاء. وحيث التقت الهمزة والياء في الجمع فقلبت الهمزة ياء والياء ألف، مثال: صَحِيفَةٌ صَحَائِفٌ^(٤)، وَقَبِيلَةٌ وَقَبَائِلٌ، وَكَتَائِبٌ وَكَتَائِبٌ، وَسَفِينَةٌ وَسَفَائِنٌ، وَحَدِيدَةٌ وَحَدَائِدٌ، وَرَبْمًا كَسْرُوهُ عَلَى (فَعَلٌ) وَهُوَ قَلِيلٌ، فَقَالُوا: سَفِينَةٌ وَسُفْنٌ، وَصَحِيفَةٌ وَصُفْفٌ^(٥).

١ - المصدر السابق: ٣/٥٩٣-٥٩٤، وانظر المقتضب: ٢/٢٣٠، وشرح المفصل: ٥/٢١، وشرح الشافية: ٢/١٠٣، وشرح ابن عقيل: ٤/١٢٥.

٢ - البيت في ديوان النابغة: ٨٩، ووردت القبائل بدلًا من القنابل، وفي اللسان: (ربيع).

٣ - مجالس ثعلب: ١/٩٥.

٤ - انظر الكتاب: ٣/٦٣٦، ٤/٣٩٠، والمقتضب: ١/٢٦٠، وشرح المفصل: ٥/٥١-٥٢، وشرح الكافية: ٢/١٤٩-١٥٠، وأوضح المسالك: ٤/٢٧٦، وهمع الهوامع: ٦/١٠٩، وشذا العرف في فن الصرف: ٧٦.

٥ - انظر المصدر السابق: ٣/٦١٠، وارتشاف الضرب: ١/٤٥٤-٤٥٧.

ويقول ابن منظور: (١) "القنبلَة والقنبل: طائفة من الناس ومن الخيل، قيل: هم ما بين الثلاثين إلى الأربعين ونحوه، وقيل هم جماعة الناس، قنبلَة من الخيل، وقنبلَة من الناس طائفة منهم، والجمع القنابل".

٩١ - مسألة: القول في إبدال الياء همزة في أول الكلمة.

"وأُنشد عن ابن الأعرابي:

٨٥- وَقَدْ عَلِمَ الْحَيُّ الْيَمَانُونَ أَنْكُمْ غَرِيْبُونَ فِيهِمْ لَا فُرُوعٌ وَلَا أَصْلُ

يَمُوتُونَ هُزْلاً فِي السِّنِينَ وَأَنْتُمْ يَسَارِيْعُ مَحْيَاهَا إِذَا نَبَتَ الْبُقْلُ^(٢).

(الطويل)

يقال أساريع ويساريع، ويسرُوعٌ وأسرُوعٌ، الهمزة مكان الياء. ومثله يَلَنَدَدُ وَالَّذِدُّ، وَيَلَنجُوجٌ وَالنَّجُوجُ^(٣).

يقول العكبري: (٤) "وأما إبدالها من الياء فقد جاء شاذاً في أيديهم، قالوا: قَطَعَ اللهُ أَدَاهُ وَأَدِيَه".

وأضاف ابن يعيش أن كلمة: ((أديه)) أريد بها يديه فردوا اللام وأبدلوا من الفاء همزة كما في قولنا: في أسنانه أَلل، أي يَلل فأبدلوا الياء همزة، واليَلل قصر الأسنان العلى، ويقال انعطافها داخل الفم، وعليه قول لبيد:

٨٦- رَقَمِيَّاتٌ عَلَيْهَا نَاهِضٌ تَكْلِحُ الْأُرُوقَ مِنْهُمْ وَالْأَيْلِ^(٥).

(الرمل)

١ - اللسان: (قنبل).

٢ - البيت منسوب في مجالس ثعلب: ١/ ١٠٥، لعبد الله بن الزبير الأسدي.

٣ - مجالس ثعلب: ١/ ١٠٥، وانظر الخصائص: ١/ ٢٢٨، وشرح ابن عقيل: ٤/ ١٣٦ - ١٣٧.

٤ - اللباب في علل البناء والإعراب: ٢/ ٢٩٦.

٥ - البيت في ديوانه: ١٤٧، وورد فيه الروي بسكون اللام.

٦ - انظر شرح المفصل: ١٥/ ١٠، وشرح الشافية: ٣/ ٢٠٥ - ٢٠٦، و الممتع في التصريف، لابن عصفور الإشبيلي،

تحقيق: فخر الدين قباوه، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م: ١/ ٣٤٤ - ٣٤٥.

٩٢ - مسألة: القول في تصغير كُمَثْرَى.

قال: مَنْ جمع كُمَثْرِيَات قال في التصغير: كُمَيْثْرِيَّة خفيف، وأكثر الكلام كُمَيْثْرَةٌ وكُمَيْثْرَاةٌ أَيْضًا^(١).

وذكر سيبويه أَنَّ التصغير له ثلاث صيغ، وهي: فُعَيْلٌ، وَفَعَيْعِلٌ، وَفُعَيْعِيلٌ. فما كان على ثلاثة أحرف فتصغيره على فُعَيْلٌ، نحو قُبَيْسٌ. وما كان على أربعة أحرف فتصغيره على فَعَيْعِلٌ، نحو: جُعَيْقورٌ. وما كان على خمسة أحرف ورابعه واو أو ألف أو ياء فتصغيره على فُعَيْعِيلٌ، نحو: مُصَيَّبِيحٌ، وَقُنَيْدِيلٌ، وَحُمَيْصِيصٌ^(٢).

ويقول ابن منظور: ^(٣) " الكُمَثْرَةُ: فَعْلٌ مُمَات، وهو تداخل الشيء بعضه في بعض. والكُمَثْرَى: معروف من الفواكه هذا الذي تسميه العامة الإِجَّاصَ، مؤنث لا ينصرف؛ قال ابن مَيَّادَةَ:

٨٧- أُمَثْرَى، يَزِيدُ الحَلْقَ ضَيْقًا أَحَبُّ إِلَيْكَ أَمْ تَيْنٌ نَضِيحٌ؟^(٤)
(الوافر)

واحدته كُمَثْرَاةٌ، وتصغيرها كُمَيْثْرَةٌ، وحكى ثعلب في تصغير الواحدة: كُمَيْثْرَاةٌ؛ قال ابن سيده: والأقيس كُمَيْثْرَةٌ كما قَدَمْنَا. والكُمَاثِر: القصير. قال الأزهري: سألت جماعة من الأعراب عن الكُمَثْرَى فلم يعرفوها.

قال ابن دريد^(٥): الكُمَثْرَةُ تداخل الشيء بعضه في بعض واجتماعه، قال: فإن يكن الكُمَثْرَى عربيًّا فمنه اشتقاقه؛ التهذيب: وتصغيرها كُمَيْثْرَى وكُمَيْثْرَةٌ وكُمَيْثْرَاةٌ.

^١ - مجالس ثعلب: ٢٤٧/١.
^٢ - الكتاب: ٤١٥-٤١٦ بتصرف، وانظر المقتضب: ٢٣٤-٢٣٥، واللباب في علل البناء والإعراب: ١٥٨/٢، وشرح المفصل: ١١٣/٥، وشرح الشافية: ١٤/١-١٥، وأوضح المسالك: ٢٧٩-٢٨٠، وشرح ابن عقيل: ١٣٩-١٤٠، وشذا العرف في فن الصرف: ٨٣-٨٤.
^٣ - اللسان: (كُمَثْرَى).
^٤ - البيت لابن مَيَّادَةَ كما في اللسان: (كُمَثْرَى).
^٥ - هو أبو بكر بن الحسن بن دريد الأزدي، ولد بالبصرة سنة ثلاث وعشرين ومائتين. وكان من أكابر علماء العربية في اللغة وأنساب العرب وأشعارهم، وأخذ عنه السيرافي، والمرزباني. ومات سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة. انظر الفهرست: ٦٧، ونزهة الأبناء: ٢٥٦-٢٥٩، وبغية الوعاة: ٧٦/١-٨١.

٩٣ - مسألة: القول في تصغير ما كان محذوف العين.

"وفي الحديث: ((العين وكاء السّه)) وهو بالهاء شاذ، وبالتالي على الأصل، لأنّه قد سقط عين الفعل، ولأنّه هو في الأصل سنّهة، لأنّ تصغيرها سنّيّهة" (١).

ذكر سيبويه أمثلة على تصغير ما ذهب عينه، ومن ذلك قولك: مُدُّ فأصلها مُنْدُ، فإنّ حقرته قلت: مُنِيْدُ.
ومن ذلك قولك: سلّ، لأنّه من سلّلتُ، فإنّ حقرته قلت سُويْلُ، وبدون الهمزة فتقول: سُويْلُ.

وأما كلمة سنّهة، فتقول في تصغيرها سنّيّهة، فالتاء هي العين، والدليل على ذلك قولهم في است: سنّيّهة، فرددت اللام وهي الهاء والتاء والعين بمنزلة نون ابن، يقولون: سنّهة يريدون الاست، فحذفوا موضع العين. ومن قال: استّ فإنما حذف موضع اللام. وقال الشاعر:

٨٨- إنّ عبِيْدًا هي صِنْبَانُ السّهة (٢) (٣).
(الرجز)

ويقول ابن يعيش: (٤) "وفي است ستيّهة حذفتمزة الوصل للاستغناء عنها بتحريك ما بعدها؛ لأنها إنما دخلت توصلًا إلى النطق بالساکن وما بعد الأول في التصغير يكون أبدًا محرکًا فلم يحتج إلى الهمزة، ولما حذفتمزة ردّ المحذوف لأن الباقي ببناء التصغير إذ كانا حرفين".

١ - مجالس ثعلب: ٤٠٣ / ٢ .
٢ - البيت لم أقف على قائله، وفي المقتضب: ١ / ١٧١، ٣٦٨، واللسان: (سته) .
٣ - الكتاب: ٤٥٠ / ٣ - ٤٥١ بتصرف، وانظر المقتضب: ٢ / ٢٦٨ - ٢٦٩، وشرح المفصل: ٥ / ١١٨ - ١١٩، وشرح الشافية: ١ / ٢٠٧، ٢ / ٢٩٥، وأوضح المسالك: ٤ / ٢٨٢، وهمع الهوامع: ٦ / ١٣٦، وشذا العرف في فن الصرف: ٩٥ - ٩٦ .
٤ - شرح المفصل: ٥ / ١٢١ .

٩٤ - مسألة: القول في النسب لابن ودم .

قال أبو العباس ثعلب: ^(١) "النسبة إلى ابن بنوي، وابني. وقال: دمي ودموي، و بنت وابن واحد".

ورأى سيبويه أن كل اسم على حرفين ذهب لأمه، ولم يُردَّ في تثنيته إلى أصله ولا في الجمع بالتاء، يكون أصل فعله: فَعَلَ أو فَعَلْ أو فَعَلْ، فإنك مخير، إما تركه على بناءه وتضيف إليه ياء النسب، نحو قولنا: دمي ويدي، أو ترد إليه المحذوف منه، فنقول: دَمَوِيٌّ وَيَدَوِيٌّ.

وهناك بعض الكلمات التي فيها زوائد من بنات الحرفين، فإن شئت تركته عند الإضافة على حاله قبل أن تضيف وإن شئت حذفته الزوائد ورددت ما كان له في الأصل، نحو: ابنٌ واسمٌ واثنان واثنان، فعند إضافة ياء النسب نتركه على حاله فنقول: ابْنِيٌّ واسْمِيٌّ واثنِيٌّ.

وإن شئنا حذفنا الزوائد في الاسم ورددته إلى أصله، فنقول: بَنَوِيٌّ. وأما بنتٌ فإنك تقول: بَنَوِيٌّ؛ لأن هذه التاء للتأنيث فلا تثبت في الإضافة كما لا تثبت في الجمع.

وزعم الخليل أن من قال: بِنْتِيٌّ قال: هَنْتِيٌّ وَمَنْتِيٌّ؛ وهذا لا يقوله أحد ^(٢). وذكر ابن يعيش أن التاء في ((بنت)) بدل من اللام ووزنها: فَعَلٌ وليست للتأنيث كما ذهب إليه سيبويه؛ لأن ما قبلها ساكن، ولو سميت بها رجلاً لَصُرِفَتْ ^(٣).

ويضيف السيوطي أنه في النسبة إلى بنت وأخت مذهب:

أحدها: وعليه سيبويه وسبق الحديث عنه.

الثاني: وعليه يونس فينسب لها بإبقاء التاء، فيقال: بِنْتِيٌّ، وأُخْتِيٌّ.

^١ - مجالس ثعلب: ٣١٢ / ١.

^٢ - الكتاب: ٣٥٧ / ٣ - ٣٦٣ بتصرف، وانظر المقتضب: ١٥٢ / ٣ - ١٥٥، والأصول في النحو ٦٥ / ٣ - ٦٦، وشرح المفصل: ٢ / ٦، شرح الشافية: ٢ / ٦٠، ٦٣ - ٦٨، ٢٥٥، وأوضح المسالك: ٤ / ٢٩٠، وشرح ابن عقيل: ٤ / ١٦٤ - ١٦٥، وهمع الهوامع: ٦ / ١٦٧ - ١٧٠، وشذا العرف في فن الصرف: ٩٥.

^٣ - انظر شرح المفصل: ٦ / ٥، والكافية في النحو: ٢ / ١٦١.

الثالث: وعليه الأخفش فيحذف التاء، ويقرّ ما قبلها على سكونه وما قبل الساكن على حركته، ويرد المحذوف، فيقال: بِنُوِيٍّ، وأخُوِيٍّ^(١).

٩٥ - مسألة: القول في إبدال الياء المتطرفة همزة.

قال: وإذا جاء بالهمز في لواء قال لواء. وإذا ترك الهمز، قال الفراء: يكون بالياء. وقال الكسائي: يجوز أن يرد إلى الواو. هذا عطاؤك بالإشارة إلى الواو، وأخذت من عطائك بالإشارة إلى الياء. ويجمعون بين ياءين في النصب أخذت عطاييك. ثم جعلوا ألف النصب بمنزلة الإضافة فصيروها بالياء، وأنشد فيما كانت هذه حاله:

٨٩- عَشِيَّةً أَقْبَاتُ مِنْ كُلِّ أُوبٍ كِنَانَةٌ عَاقِدِينَ لَهُمْ لَوَايَا
فَجَاءُوا عَارِضًا بَرْدًا وَجِئْنَا كَمَثَلِ السَّيْلِ إِذْ يُرْبَى الْغُثَايَا^(٢) «^(٣)»
(الوافر)

يرى العكبري أن إبدال الياء همزة إذا كانت لامًا، نحو: قضاء ورداء^(٤). ويشترط الزمخشري أن تكون الألف التي سبقت الياء المتطرفة مزيدة، فتقلب الياء إلى همزة^(٥).

٩٦ - مسألة: القول في اشتقاق المضارع من الفعل المثل .

"وأملى علينا أبو العباس. وَعَدَّ يَعْدُ، وَوَزَنَ يَزِنُ، كَانَ يُوَزِّنُ وَيُوَعِدُ، فلم يجتمع الواو مع الكسرة والياء، ثم بنوا الفعل على هذا، فقالوا يَزِنُ. وَوَجَلَّ يُوَجِّلُ، ثبت الواو لأنَّ بعدها فتحة، فلم يجتمع ما يستنقل"^(٦).

^١ - همع الهوامع: ٦ / ١٧٠ يتصرف.

^٢ - البيهتان بلا نسبة في اللسان: (لوي)، والرواية فيه: عِدَاةٌ تَسَائِلَتْ مِنْ كُلِّ أُوبٍ

كِنَانَةُ عَاقِدِينَ لَهُمْ لَوَايَا .

^٣ - مجالس ثعلب: ١ / ١١٩ - ١٢٠ .

^٤ - انظر اللباب في علل البناء والإعراب: ٢ / ٢٩٦، وشرح الشافية: ٣ / ١٧٣ .

^٥ - انظر شرح المفصل: ١٠ / ١١١، وأوضح المسالك: ٤ / ٣١٨، وشرح ابن عقيل: ٤ / ٢١١ .

^٦ - مجالس ثعلب: ٢ / ٣٦٠ .

ويرى سيبويه أنّ الواو التي في أول الفعل الماضي المثال عندما نأتي منه بالمضارع تحذف؛ لأنها تقع بين الياء والكسرة، وهو على وزن يَفْعَلُ، فحذفت الفاء، نحو قولنا: وَرَدَّ يَرِدُ وَرُودًا، وَوَجَبَ يَجِبُ وَجُوبًا.

أمّا في وَجَلَّ يُوَجِّلُ فَأَتَمُّوْهَا؛ لعدم وجود كسرة بعد الواو، فلم تحذف (١). وذكر ابن الأنباري رأي الكوفيين في حذف الواو، فهم يرون أنها حذفت للفرق بين الفعل اللازم والمتعدي.

وحجتهم أنّ الأفعال تنقسم إلى قسمين: لازم ومتعدٍ، فبقيت الواو في الفعل المضارع اللازم، نحو: وَجَلَّ يُوَجِّلُ، وَوَحَلَّ يُوَحِّلُ، وحذفوا الواو في الفعل المتعدي، نحو: وَعَدَّ يَعِدُّ، فكان عندهم الفعل المتعدي أولى بالحذف؛ لأن التعدي عوضًا عن حذف الواو.

والجواب على الكوفيين أنّ هناك الكثير من الأفعال اللازمة وقد حذفت منها الواو، نحو: وَكَفَّ الْبَيْتُ يَكْفُ، وَوَجَدَ فِي الْحَزْنِ يَجِدُ. وأمّا وَجَلَّ يُوَجِّلُ فلم تحذف منه الواو لأنه جاء على وزن يَفْعَلُ بفتح العين، فلم تقع الواو فيه بين ياء وكسرة، وإنما وقعت بين ياء وفتحة، ولهذا لم تحذف. وذهب البصريون وأيديهم أحمد بن يحيى بن ثعلب؛ وهو كوفي أنّ الواو تحذف لوقوعها بين ياء وكسرة.

وحجتهم اجتماع الياء والواو والكسرة مستثقل في الكلام، فلما اجتمعت ثلاثة أشياء مستكثرة وجب أن يحذف واحد منها طلبًا للتخفيف، فحذفت الواو (٢).

٩٧- مسألة: القول في رفع المفعول به بعد فعلٍ على وزن فاعل.

قال أبو العباس ثعلب: (٣) "إذا كان الفعل من الاثنين جاز رفعهما، يقال: خاصم زيدٌ عمروٌ".

ويرى سيبويه أنّ الأفعال التي تكون من الاثنين منها ما هو على وزن فاعلته فترفع الأول وتتصب الثاني، كقولنا: ضاربتُه، وفارقتُه، وخاصمتُه. فإذا كنت أنت فعلت قلت: كارمني فكرمتُه.

١ - انظر الكتاب: ٥٢-٥٣، والمقتضب: ٢٢٦-٢٢٧، والإنصاف: ١٢/١، واللباب في علل البناء والإعراب: ٢/٣٥٣-٣٥٦، وشرح الشافية: ١٤٠-١٤١، وأوضح المسالك: ٣٤٦/٤، وشرح ابن عقيل: ٢٤٤-٢٤٥، وشذا العرف في فن الصرف: ٣٨.

٢ - الإنصاف: ٢/٧٨٢-٧٨٥ بتصرف.

٣ - مجالس ثعلب: ٢/٤١٧.

وَأَمَّا تَفَاعَلْتُ فَلَا يَكُونُ إِلَّا وَأَنْتَ تَرِيدُ فَعَلَّ اثْنَيْنِ فَصَاعِدًا، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُعْمَلًا فِي مَفْعُولٍ، وَلَا يَتَعَدَّى الْفِعْلُ إِلَى مَنْصُوبٍ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: تَضَارَبْنَا، وَتَقَاتَلْنَا. وَقَدْ يَشْرِكُهُ افْتَعَلْنَا فَتَرِيدُ بِهِمَا مَعْنَى وَاحِدًا، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: اضْطَرَبُوا، وَاقْتَتَلُوا^(١). وَيُوضِحُ الرُّضِيّ أَنَّ التَّلَقُّ الْمَذْكُورَ وَالْمَشَارِكَةَ فِي أَمْرَيْنِ مَعْنَوِيَيْنِ، لَا لَفْظِيَيْنِ، وَمَعْنَى ((ضَارَبَ زَيْدٌ عَمْرًا))، وَ((تَضَارَبَ زَيْدٌ وَعَمْرُو)) شَيْءٌ وَاحِدٌ^(٢).

٩٨- مسألة: القول في المزيد الثلاثي بحرف.

قال أبو العباس ثعلب: ^(٣) "فَاعَلْتُ وَفَعَلْتُ وَأَفْعَلْتُ، كُلُّهُ يَجِيءُ بِالضَّمِّ فِي الْاسْتِقْبَالِ، فَيَقُولُونَ أَفْعَلٌ وَيُفْعَلُ فَيُحَذَفُونَ الْهَمْزَ اسْتِقْبَالًا، وَرَبَّمَا جَاءُوا بِالْأَصْلِ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

٩٠- * وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤْتَفَيْنُ^(٤) *."

(السريع)

ويرى سيبويه في المزيد بهمزة في أفعل أنها تجري على يُفعل في الفعل سواء كانت مزيدة أو غير مزيدة، ذلك نحو: تُخْرِجُ وَأُخْرِجُ، وَنُخْرِجُ. وَزَعَمَ الْخَلِيلُ أَنَّ الْقِيَاسَ ثَبُوتَ الْهَمْزَةِ فِي يُفْعَلُ وَيُفْعَلُ؛ لِأَنَّهَا تَثَبَّتْ فِي تَفَعَّلْتُ وَتَفَاعَلْتُ وَلَكِنِهَا حَذَفَتْ فِي بَابِ أَفْعَلُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ. وَالْأَجْدَرُ أَنْ تَحْذَفَ الْأَلْفُ؛ لِأَنَّهَا زَائِدَةٌ وَلِحَقَّتْهَا زِيَادَةُ أُخْرَى ((البياء)) فَيَسْتَقْتَلُ وَلَكِنْ وَرَدَ فِي الشَّعْرِ لِلضَّرُورَةِ كَمَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ السَّابِقِ فِي كَلِمَةِ يُؤْتَفَيْنُ. وَلَا تَلْحَقُ الْهَمْزَةُ الزَّائِدَةُ غَيْرَ الْمَوْصُولَةِ فِي شَيْءٍ مِنَ الْفِعْلِ إِلَّا فِي أَفْعَلٍ^(٥).

^١ - الكتاب: ٦٨/٤ - ٦٩ بتصرف، وانظر المقتضب: ١/١٩٤ - ١/١٩٨، وشرح المفصل: ٩/١٤٤، ١٤٦/١٤٧، وأوضح المسالك: ٣/٢٠٥ - ٢٠٦، وشرح ابن عقيل: ٤/٢٥٩ - ٢٦٠، ٢٦٤، وجمع الهوامع: ٦/٢٤ - ٢٦، وشذا العرف في فن الصرف: ٢٢ - ٢٦.

^٢ - انظر شرح الشافية: ١/٩٩ - ١٠٤.

^٣ - مجالس ثعلب: ١/٣٩.

^٤ - البيت منسوب في الكتاب: ١/٣٢، ٤٠٨، ٤/٢٧٩، لخطام المُجاشيعي، وفي المقتضب: ٢/٩٥، ٤/١٤٠، ٣٥٠، والانتصاف من الإنصاف: ١/١٢، وحاشية شرح المفصل: ٨/٤٢، والكافية في النحو: ١/٣٣١ - ٣٣٢، وشرح الشافية: ١/١٣٩، واللسان: (ثفي)، والخزانة: ١/٣٦٧، ٤/٥٩٢.

^٥ - الكتاب: ٤/٢٧٩ - ٢٨٠ بتصرف، وانظر المقتضب: ٢/٩٤ - ٩٧، وشرح الشافية: ١/٦٧، وشرح ابن عقيل: ٤/٢٦٥ - ٢٦٧.

كما يرى المبرد أن الفعل أَفْعَلَ بابُه أَفْعَلْتَه ويكون فَعَلَ متعدياً وغير متعدِّاً، وذلك مثل: أخرجته فخرج؛ لأن المقصود خرج زيد. فإذا فعل به إنسان آخر قلنا: أخرجته عبدُ الله، أي: جعلته يخرج، وكذلك أدخلته الدار فدخلها؛ أي: جعلته يَدْخُلها (١).

وفي حين يرى العكبري أن الثلاثي يزداد إما حرف مثل: أجرم، أو حرفين مثل: انطلق، أو ثلاثة مثل: استخرج (٢).

ويقول ابن الحاجب: (٣) "أصل مضارع أَفْعَلَ يُؤَفِّعُ إلا أنه رُفِضَ لما يلزم من توالي الهمزتين في المتكلم فيخفف في الجميع، وقوله:

٩١ - * فَإِنَّهُ أَهْلٌ لِّأَنْ يُؤَكَّرَمَا * (٤) شاذ".

(مشطور الرجز)

٩٩ - مسألة: القول في الفعل وأحواله .

" وقد بُرِّ حَجَّكُ وَبِرٌّ وَأَبْرٌ اللهُ حَجَّكَ. وقد بُرَّ النَّسْكَ وَبِرٌّ. وقد بررتُ والدي أبره برًّا، وقد بررتُ في يميني بُرورًا وبرًّا. ويقال أبرَّ اللهُ يمينه يُبرِّها إبرارًا" (٥).

ويتحدث سيبويه عن الفعل الثلاثي على وزن ((فَعُل)) وذكر أمثلة منها قولنا: جُنَّ وَسُلَّ وَزُكِمَ، وتضاف إليه بعض الحروف كتاء الفاعل والهاء، تقول: جَنَّنْتُهُ وَسَلَّلْتُهُ (٦).

ويقول المبرد عن: (٧) " فَعَلَ نَقول: رَجُلٌ طَبَّ، وَرَجُلٌ بَرٌّ؛ لِأَنَّهُ مِنْ طَبَّيْتُ وَبَرَّرْتُ".

١ - انظر المقتضب: ١٠٢/٢ - ١٠٣ .
٢ - انظر الباب في علل البناء والإعراب: ٢/٢١٢، وشرح المفصل: ٧/١٥٢ - ١٥٣، وأوضح المسالك: ٤/٣٠٩، وشذا العرف في فن الصرف: ١٩ - ٢٠.
٣ - شرح الشافية: ١/١٣٩ .
٤ - البيت من الرجز المشطور، ولم أفد على قائله ولا تتمته، وفي حاشية مجالس ثعلب: ١/٣٩، والمقتضب: ٢/٩٦، والخصائص: ١/١٤٤، والمخصص، لأبي الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي المشهور بابن سيدة، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، بدون تاريخ: (كرم)، ونسبه محي الدين في الانتصاف من الإنصاف لأبي حيان الفقهسي: ١/١١ - ١٢ الشاهد ١، واللسان: (كرم)، وهمع الهوامع: ٦/٢٥١، وشذا العرف في فن الصرف: ١٨ .
٥ - مجالس ثعلب: ١/٧٣ .
٦ - انظر الكتاب: ٤/٦٧، والكافية في النحو: ٢/٢٢٤ .
٧ - المقتضب: ١/٣٣٥ .

وذكر العكبري أن الفعل يتعدى لمفعول به واحد، كقولنا: ضربتُ زيدًا، وقد يتعدى الفعل إلى مفعول به بحرف الجر المحذوف، كقوله تعالى: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾^(١). والتقدير من قومه.

والفعل المتعدي يتعدى بأضربٍ خمسة هي:

١- الهمزة، كقولك: فرح زيدٌ وأفرحته.

٢- تشديد العين، كقولك: فرحته.

٣- والباء، كقولك: فرحت به، وزهبتُ بزيدٍ وأذهبتُه.

٤- وسين استنقل وزائديها، وهما: الهمزة والتاء، كقولنا: خرج الشيء واستخرجته.

٥- وألف المفاعلة نحو: جلس زيدٌ، وجالسته.

ويضيف أن أبنية الفعل الثلاثي الصحيح تكون على ضمِّ العين وفتحها وكسرها، والفاء لا تكون إلا مفتوحة إلا إذا نُقلت إليها حركة العين فتضم أو تكسر. فالضمُّ كقولك في حَسُنَ: حَسُنَ، ويجوز قولنا: حَسُنَ^(٢).

ويضيف ابن عقيل أن الفعل الصحيح المضعف الثلاثي هو: ما كانت عينُه ولأمُه من جنسٍ واحدٍ، نحو: عَضُّ، وشَدُّ، ومَدُّ. فإذا اتصل به ضمير رفع متحرك كـ(تاء الفاعل، ونا الفاعلين، ونون النسوة) وجب فيه فكُّ الإدغام، تقول: مَدَدْتُ، ومَدَدْنَا، ومَدَدْنَ^(٣).

١٠٠- مسألة: القول في اشتقاق فعل الأمر.

"يقال مُرٌ يا هذا، فإذا ازدادوا قالوا أُمُرٌ، وإنما فعلوا ذلك ردُّوه إلى أصله وهو أُمُرٌ، فأسقطوا الهمزة ولم يبتدئوا بساكن، فأسقطوا الألف فلما جاءت الواو ردُّوا الألف. وحذف ((كُلُّ)) في الأصل مثلها، ولم تسمع إلا هكذا"^(٤).

ويرى سيبويه أنه قد تخفف الهمزة إذا كانت مبتدأة مُحَقَّقةً في كل لغة، فلا تبتدئ بحرف قد أو هنته؛ لأنه بمنزلة الساكن، فلا يبدأ بساكن، نحو قولك: أُمُرٌ، فلا يجوز البدء بساكن فحذفت الهمزة^(٥).

^١ - سورة الأعراف: ١٥٥ / ٧ .

^٢ - اللباب في علل البناء والإعراب: ١ / ٢٦٨ - ٢٧٠، ٢ / ٣٤٨ بتصرف، وانظر شرح المفصل: ٧ / ٧١، ١٥٢، وشرح الشافية: ١ / ٦٧، وأوضح المسالك: ٢ / ١٤٩، وهمع الهوامع: ٥ / ١١ - ٢٠ .

^٣ - انظر شرح ابن عقيل: ٤ / ٢٦٨، ٢٧٢، وشذا العرف في فن الصرف: ٣٠ - ٣١ .

^٤ - مجالس ثعلب: ١ / ٣٠٧ - ٣٠٨، وانظر ارتشاف الضرب: ١ / ٢٤٣ - ٢٤٧ .

^٥ - انظر الكتاب: ٣ / ٥٤٥ .

ويقول العكبري: ^(١) "فالفاءُ قد حُذِفَت في مواضع:
 الأولُ: قولهم من أكلَ وأخذَ وأمرَ: كُلْ وخذْ ومُرْ. والأصل: أكلْ. فالهمزةُ
 الأولى وصلٌ، والثانيةُ: فاءُ الكلمة، إلاَّ أنَّهم حذفوا الثانيةَ تخفيفاً لِثِقَلِ الجمعِ بين
 الهمزتين، وكان القياسُ قلبُ الثانيةِ واواً لِسُكُونِها وانضمامِ ما قبلَها. وقد جاء ((أومرُ))
 من غيرِ حذفٍ على الأصل، فأماً مع واو العطفِ فلم يأتِ إلا على الأصل كقوله
 تعالى: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ﴾ ^(٢)، وأماً أختأها فبالحذف على كلِّ حال. فأماً أجرُ يأجرُ،
 وأسسَ يؤسس، فلا يُحذفُ فيه وفي أمثاله البتة بل تقول: أوجره وأؤسس لأنَّ السَّماعَ
 لم يردْ إلا في الأمثلة الثلاثة ولا علةٌ تجوزُ ذلك".

ويوضح ابن عقيل أنَّ همزة الوصل تحذف في قولنا: ((مر، وسل)) إذا بُدئَ بها
 في الكلام، فإذا سبقت بحرف عطف لم يلتزم بحذفها، بل الأكثر استعمالاً عندهم فيها
 بإعادة الهمزة، كقوله تعالى: ﴿سَلِّ بِنِي إِسْرَائِيلَ﴾ ^(٣)، وقوله تعالى: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ
 إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ ^(٤). ووزن ((مر، وخذ، وكل)) هو: عُلْ، أما وزن ((سل)) فهو:
 قُلْ ^(٥).

^١ - اللباب في علل البناء والإعراب: ٣٦٢-٣٦٣، وانظر شرح المفصل: ١١٤/٩-١١٥، وشرح الشافية: ٣/٥٠-٥١،
 وهمع الهوامع: ٢٥٢/٦.
^٢ - سورة طه: ١٣٢/٢٠.
^٣ - سورة البقرة: ٢١١/٢.
^٤ - سورة الأنبياء: ٧/٢١.
^٥ - شرح ابن عقيل: ٢٧٨/٤ بتصرف.

الفصل السادس

مسائل أخرى في كتاب مجالس ثعلب

المبحث الأول: مسائل أخرى في النحو في مجالس ثعلب.

المبحث الثاني: مسائل أخرى في الصرف في مجالس ثعلب.

المبحث الثالث: ويشمل على خاتمة البحث والتي تتضمن:

أولاً: النتائج.

ثانياً: التوصيات.

ثالثاً: الفهارس الفنية.

المبحث الأول:

مسائل أخرى في النحو في مجالس ثعلب.

١٠١ - مسألة: القول في علامة جزم الفعل المضارع بلم.

" وأنشد

٩٢ - كَأَنَّ الْعَيْنَ خَالَطَهَا قَدَاهَا بَعُورًا فَلَمْ تَقْضِي كَرَاهَا^(١).
(الوافر)

قال: اكتفي بتسكين الياء في ((تقضي)) مكان الجزم^(٢).

وذكر سيبويه الحروف التي تعمل في الفعل المضارع وهي: لَمْ، وَلَمْأَ، ولام الأمر، ولا الناهية، وهو يرى أن أحرف الجزم لا تجزم إلا الأفعال فهي أحرف مختصة، كما أن للأسماء حروفاً تختص بها كحروف الجر^(٣).
ومن أسماء الجزم: مَنْ، وما، وأَيْهَمُّ. ومن الظروف: أَيُّ حِينٍ، ومتى، وأَيْنَ، وأَنْتَى، وحيثُما. ومن غيرها إِنْ، وإِذْما^(٤).

ولا يجوز أن يفصل بين أداة الجزم والفعل بحشو، مثال: لَمْ زَيْدٌ يَأْتِكْ؛ لأنها مختصة بالأفعال ولا تدخل على الأسماء^(٥).

وفي حين ذكر سيبويه مثلاً آخر من الشعر ذكر فيه أن الفعل المعتل الآخر علامة جزمه حذف حرف العلة بعد لام الأمر التي هي بمنزلة لم والتي قد تأتي محذوفة، وتقدر هذه اللام، كقول متمم بن نويرة:

٩٣ - عَلَى مِثْلِ أَصْحَابِ الْبَعُوضَةِ فَأَخْمَشِي لَكَ الْوَيْلُ حُرَّ الْوَجْهِ أَوْ يَبْكِي مَنْ بَكَى^(٦).
(الطويل)

أراد: لِيَبْكِي^(٧).

^١ - البيت منسوب في مجالس ثعلب: ٣٨/١، للأعشى، ولم أقف عليه في ديوانه.

^٢ - مجالس ثعلب: ٣٨/١.

^٣ - انظر الكتاب: ٨/٣-٩، والمقتضب: ٤٣/٢-٤٥، وشرح المفصل: ٤٠/٧-٤٢، وأوضح المسالك: ٤/١٧٣-١٧٧،

وشذور الذهب: ٣١-٣٣، وشرح ابن عقيل: ٤/٢٦-٣٢، وجمع الهوامع: ٤/٣٠٧-٣١٥.

^٤ - انظر المصدر السابق: ٥٦/٣.

^٥ - انظر المصدر السابق: ١١١/٣.

^٦ - البيت منسوب في الكتاب: ٩/١، لمتمم بن نويرة، ولم أقف عليه في ديوانه، وهو في الإنصاف: ٥٣٢/٢، وشرح

المفصل: ٦٠/٧، واللسان: (بعض).

^٧ - انظر الكتاب: ٨/٣-٩.

أما العكبري فيرى أن ((لَمْ)) أعملت من ثلاثة وجوه:
الأول: أن الفعل في نفسه ثقيل، وهي تنقله إلى زمن غير زمن لفظه فيزداد
ثقلًا.

الثاني: أنها تشبه ((إِنْ)) الشرطية.

الثالث: أنها تردُّ المضارع إلى معنى الماضي، فباعتبار لفظه استحق الحركة
الإعرابية، وباعتبار معناه استحق البناء، فجُعِل له حكم متوسط وهو السكون^(١).
ويوضح ابن يعيش الفرق بين لَمْ ولَمَّا، فيقول: إن لَمَّا تمثل لم زيدت عليها ما
فبقيت عاملة بالجزم، مثل: قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ﴾^(٢)، وكذلك
نقول: ندم زيد ولم ينفعه ندمه، أي عقيب ندمه انتفى النفع، ولو قال ولمَّا ينفعه ندمه،
لامتد وتناول^(٣).

ويضيف ابن الحاجب إلى لَمَّا أنها اختصت بعدم دخول أدوات الشرط عليها،
فلا يجوز أن نقول: ((إِنْ لَمَّا تضرب)) أو ((مَنْ لَمَّا تضرب))، وتختص لَمَّا بجواز
الاستغناء عن ذكر النفي إذا دلَّ عليه دليل، نحو قولنا: شارفت المدينة ولمَّا أي لَمَّا
أدخلها^(٤).

أما ثعلب في البيت السابق في هذه المسألة جعل علامة الجزم السكون على الياء
وهذا مما لم يذكره أحد.

^١ - اللباب في علل البناء والإعراب: ٤٧/٢ - ٥٠ بتصرف، وانظر شرح المفصل: ١٠٨ - ١١٠، والكافية في النحو: ٢/٢٥١.

^٢ - سورة آل عمران: ١٤٣/٣.

^٣ - انظر شرح المفصل: ١١٠/٨.

^٤ - انظر الكافية في النحو: ٢/٢٥١.

١٠٢ - مسألة: القول في إعراب ((إِبَّاس)) .

"وأُنشد الفرزدق:

٩٤ - يَا أَيُّهَا الْمُشْتَكِي عُكْلًا وَمَا جَرَمَتْ
إِلَى الْقَبَائِلِ مَنْ قَتَلَ وَإِبَّاسُ

إِنَّا كَذَلِكَ إِذَا كَانَتْ هَمْرَجَّةً
نَسْبِي وَنَقَلْتُ حَتَّى يُسَلِّمَ النَّاسُ^(١).
(البيسط)

قال: لمت: لم قلت ((من قتل وإِبَّاس)). فقال: ويحك فكيف أصنع وقد قلت:
(حتى يُسَلِّمَ الناسُ)؟ قال: قلت: فبِمَ رفعتَه؟ قال: بما يسوءُك وينوءُك.
قال أبو العباس ثعلب: وإنما رفَعَه لأنَّ الفعل لم يظهر بعده، كما تقول:
ضربتُ زيدًا وعمرو، لم يظهر الفعل فرفعت: وكما تقول: ضربتُ زيدًا وعمرو
مضروب^(٢).

لقد خرَّج أبو العباس ثعلب إعراب إِبَّاسُ على أن الواو استئنافية وأن ما يليها
مبتدأ خبره محذوف فهي جملة معطوفة على ما سبقها، كما في قوله: ضربتُ زيدًا
وعمرُ مضروب.

ويرى سيبويه أن الابتداء بالواو يعمل فيما بعدها ما عمل في الاسم الذي
تعطف عليه، مثال: كيف أنت وعبُد الله؛ والمراد كيف أنت وكيف عبُد الله، حيث أن
ما بعد الواو لا يكون إلا مرفوعًا ويقدر تقديرًا^(٣).

ويرى ابن هشام أن ما بعد الواو يرتفع في حالتين:
الأولى: إذا كانت الواو استئنافية، مثال: لا تأكل السمك وتشربُ اللبن.
الثانية: واو الحال الداخلة على الجملة الاسمية، مثال: جاء زيدٌ والشمسُ طالعة،
وتسمى واو الابتداء ويقدرها سيبويه والأقدمون بإذ^(٤).

^١ - البيتان منسوبان في مجالس ثعلب: ٤٠/١، للفرزدق، ولم أقف عليهما في ديوانه.

^٢ - مجالس ثعلب: ٤٠/١ - ٤١.

^٣ - انظر الكتاب: ٣٠٠/١ - ٣٠١.

^٤ - انظر المغني: ٢٢/٢ - ٢٣.

١٠٣ - مسألة: القول في إعراب ما بعد ألا وهلا.

" وأنشد:

٩٥- أَتَيْتَ بَعْبِدَ اللَّهِ فِي الْقَدِّ مُوتِقًا فَأَلَّا سَعِيدًا ذَا الْخِيَانَةِ وَالْغَدْرِ^(١).
(الطويل)

قال: كان الكسائي يخفض وينصب، وكان الفرّاء يكره الخفض. وقال: من نصب سعيدًا أضمرَ فعلاً مثل أتيت، أي فائت ذَا والنصب لا يُخْتَلَفُ فيه، والاختلاف في الخفض. قال: ومن خفض شبهه ((ألاً)) بالنسق. والفرّاء يستقبّحه ويجيزه. وأنشد:

٩٦- الْآنَ بَعْدَ لَجَاجَتِي تَلَحُّونَنِي هَلَّا النَّقْدُ وَالْقُلُوبُ صِحَاحُ^(٢).
(الكامل)

فالنصب معناه هلاً تقدّمتم، وهو مثل الأول. ومن رفع التقدّم رفعةً بموضع الواو " (٣).

ويرى سيبويه أن ((هلاً وألاً)) لا يجوز فيهما أن يأتي بعدهما اسم على الابتداء، ويدخلان على جمل فعلية فعلها إما مضمر أو مظهر، فنقول: هلاً زيداً ضربت، وألاً زيداً قتلت، أو هلاً زيداً أو ألاً زيداً على الإظهار والإضمار جائز؛ وهو جائز لأن فيه معنى التحضيض والأمر.

وربما عرضته على نفسك، كقولك: هلاً أفعُلُ وألاً أفعُلُ. وإذا شئت رفعت ما بعدهما، وهو سماعي بإضمار رافع له.

أما أصل هلاً فزعم الخليل أنها بمنزلة الحرف الواحد، ورفضه سيبويه، ويرى أنها تتكون من هَلْ و لَآ. وأنها لا تعمل في اسم ولا فعل، فقولنا: هلاً يقول زيدٌ ذلك،

١ - البيت بلا نسبة في مجالس ثعلب: ٥٩/١.

٢ - البيت بلا نسبة في مجالس ثعلب: ٦٠/١.

٣ - مجالس ثعلب: ٥٩ / ١ - ٦٠، وانظر مع الهوامع: ٥ / ٢٦٤ - ٢٦٥.

فيقول في موضع ابتداء. ويؤكد سيبويه على أن هلاً وألاً خلوصهنّ للفعل لأنه دخل فيهما معنى التحضيض (١).

ولقد تناول ثعلب هذه المسألة وأورد رأي الكسائي الذي أجاز النصب والخفض فيما بعد ألاً، وكان الفراء يوافق في ذلك ولكنه يستقبح خفض ويكرهه، فهما وثعلب يجيزون الخفض إذا شبه بعطف النسق، حيث يجوز خفض سعيد لعطفه على عبد الله. وذكر شاهداً شعرياً على نصب ورفع ما بعد هلاً وهي كلمة ((التقدّم))، فقد نصبت كما نصب ما بعد ألاً، ورفعت على أن هلاً للعطف وهي في موضع الواو.

١٠٤ - مسألة: القول في الاكتفاء بالفعل من المصدر.

" وأنشد:

٩٧- إذا نهيَ السقيهُ جرى إليه فخالفَ والسقيهُ إلى خالفٍ (٢).
(الوافر)

قوله "جرى إليه"، أي جرى إلى السفه، واكتفى بالفعل من المصدر" (٣).

ويعلق محقق المجالس أن هذا على مثل قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ ﴾ (٤)، أي يرضى الشكر.

١ - الكتاب: ١/ ٩٨، ٢٦٨، ٥/ ٣، ١٠، ١١٥ بتصرف، وانظر الباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٢٤٤، ٢/ ٤٩٣، والكافية في النحو: ٢/ ٢٦٢.
٢ - البيت بلا نسبة في مجالس ثعلب: ١/ ٦٠، وهو في الخزانة: ٢/ ٢٢٩، ٣٨٣.
٣ - مجالس ثعلب: ١/ ٦٠.
٤ - سورة الزمر: ٧/ ٣٩.

١٠٥ - مسألة: القول في الاستئناف .

"أخبرنا محمد، ثنا أبو العباس قال: أنشدني عبد الله بن شبيب قال: أنشدني
محمد بن إبراهيم، لامرأة بدويّة:

٩٨- فَلَوْ أَنَّ مَا أَلْقَى وَمَا بِي مِنَ الْهَوَى بِأَرْعَنَ رُكْنَاهُ صَافًا وَحَدِيدُ
تَقَطَّرَ مِنْ وَجْدٍ وَذَابَ حَدِيدُهُ وَأَمْسَى تَرَاهُ الْعَيْنُ وَهُوَ عَمِيدُ
ثَلَاثُونَ يَوْمًا، كُلَّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ أَمُوتُ وَأَحْيَا، إِنَّ ذَا لَشَدِيدُ
مَسَافَةَ أَرْضِ الشَّامِ وَيَحَاكَ قَرِيبِي إِلَيْنَا ابْنَ جَوَابٍ أُرِيدُ يَزِيدُ
فَلَيْتَ ابْنَ حَوَابٍ مِنَ النَّاسِ حَظُّنَا وَأَنَّ لَنَا فِي النَّارِ بَعْدُ خُلُودُ^(١).
(الوافر)

قال: قولها ((أريد يزيد)) أي هو يزيد على الاستئناف، وذلك جائز.

قال: وقولها ((وأن لنا في النار بعد خلود)) قال: رفع على الاستئناف.

وحكى الكسائي والفراء جميعًا ((إن فيك زيدًا راغب)) وقالوا: بطلت إن لمّا تباعدت^(٢).

ويرى ابن هشام أن من الجمل التي لا محل لها من الإعراب الجملة المستأنفة،

وتنقسم إلى قسمين:

أحدهما: الجمل المفتتح بها النطق، كقولك ابتداء: ((زيد قائم))، ومنها الجمل

المفتتح بها السور.

الثاني: الجمل المنقطعة عما قبلها، نحو: مات فلان، رحمه الله.

^١ - الأبيات في مصارع العشاق: ٣٦١، كما ذكر محقق المجالس ولكني لم أقف عليها .

^٢ - مجالس تعلقب: ١/ ٦٤ - ٦٥ .

ويضيف ابن هشام بعض التنبيهات على الاستئناف وهي:

التنبيه الأول: من الاستئناف ما قد يخفى، وله أمثلة منها قوله تعالى: ﴿وَحِفْظًا

مِّنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَّارِدٍ لَا يَسْمَعُونَ إِلَى الْمَلَأِ الْأَعْلَى وَيُقَدِّفُونَ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ﴾^(١)، حيث يتبادر للذهن أن ((لَا يَسْمَعُونَ)) صفة أو حال، وهذا خطأ وإنما هو استئناف.

التنبيه الثاني: قد يحتمل اللفظ الاستئناف وغيره، مثال: نعم الرجل زيد.

فحمل على الاستئناف واحتاج إلى تقدير الجزء الآخر ليتم المعنى.

التنبيه الثالث: من الجمل ما جرى فيها خلاف، هل هي مستأنفة أم لا؟ قولك:

إن قام زيد أقوم، والتقدير: أقوم إن قام زيد^(٢).

١٠٦ - مسألة: القول في الشرط .

"ما تَقُلُّ أَقُلُّ، تجعله جزاءً. الذي تقول أقول، تجعله خبراً"^(٣).

ذكر سيبويه أن هناك أسماء يجازى بها، ومنها: مَنْ، وَمَا، وَأَيْهُمْ^(٤).

فإذا جعلتها بمنزلة الذي، وقلت: مَا تَقُولُ أَقُولُ، فيصيرُ تقولُ صلَةً لِمَا حَتَّى تَكْمَلُ أسماءً، فكأنك قلت: الذي تقول أقول^(٥).

ويرى المبرد أن ((ما)) تكون لغير الأدميين، كقولنا: ما تركب أركب، وما تصنع أصنع، وكقوله تعالى: ﴿وَالسَّاءِ وَمَا بَنَاهَا﴾^(٦) أي ومن بناها؛ لأنَّ ((ما)) لا تكون إلا لذوات غير الأدميين ولصفات الأدميين. وتكون ما اسماً للجزاء وللاستفهام، فمثال الجزاء قولنا: ما تركب أركب، والأحسن ما تركب أركبه^(٧).

ويضيف الكعبري أن ((ما)) تعرب مبتدأ في الشرط، والخبر فعل الشرط وحده، وقيل: الخبر هو الشرط والجزاء^(٨).

وذكر ابن يعيش أن ((ما)) تعرب حسب العامل، مثلها مثل ما الاستفهامية فإذا تلاها فعل غير متعدٍ ((لازم)) كان موضع ما الرفع بالابتداء، نحو: ما تقم أقم، وإن كان

١ - سورة الصافات: ٣٧/٧ - ٨.

٢ - المغني: ٢/٤٥ - ٤٨ بتصرف.

٣ - مجالس ثعلب: ١/١٠٥.

٤ - انظر الكتاب: ٣/٥٦.

٥ - انظر المصدر السابق: ٣/٦٩.

٦ - سورة الشمس: ٩١/٥.

٧ - المقتضب: ٢/٥١، ٦٠ بتصرف، وانظر شرح المفصل: ٤/٥ - ٦، وهمع الهوامع: ١/٣١٥.

٨ - انظر اللباب في علل البناء والإعراب: ٢/٦٠.

فعلها متعدياً كان موضعها النصب به، وإن دخل عليها حرف جر أو أضيف إليها اسم، كان موضعها الجر به، فأما انجزام الفعل الذي يليها هي وغيرها من أسماء الشرط يكون جزمه بتقدير ((إن)) ولا يكون بالاسم. ومن أسماء الشرط: ما ومهما وأي وأنما وأين ومتى وحيثما وإذما وإذاما، وجميعها تجزم ما بعدها؛ لأنها تضمنت معنى إن، وإن خرجت عن ذلك إلى معنى الاستفهام، أو معنى الذي لا تجزم الفعل بعدها^(١).

وذكر ابن هشام أن ((ما)) من أدوات الشرط التي تجزم فعلين، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ﴾^(٢)(٣).

١٠٧ - مسألة: القول في ((كما)) بمعنى ((كيما)).

" وأنشد:

٩٩ - اسْمَعْ حَدِيثًا كَمَا يَوْمًا تَحَدَّثُهُ عَنْ ظَهْرٍ غَيْبٍ إِذَا مَا سَأَلْتُ سَأَلًا^(٤).
(البيسط)

رفع. وقال: زعم: أصحابنا أن ((كما)) تنصب، فإذا حيل بينهما رفعت. وغيرهم يقول: كما ترفع. قال هشام: تقول أفعل كما يفعلون قال: يزعم البصريون أنها لا تعمل كما تعمل كي. قال: وأصحابنا يقولون كما [مثل] كي. قال الكسائي: مثل ذلك: أتيتك كي فينا ترغب. وأنشد:

١٠٠ - قُلْتُ لِشَيْبَانَ ادْنُ مِنْ لِقَائِهِ

كَمَا يُغَدِّي الْقَوْمَ مِنْ شِوَائِهِ^(٥).
(الرجز)

^١ - شرح المفصل: ٥/٤، ٥٢/٧ بتصرف، وانظر المغني: ١/٣٢٨.

^٢ - سورة البقرة: ١٩٧/٢.

^٣ - انظر قطر الندى: ١١٦-١١٧، وشرح ابن عقيل: ٤/٢٦-٢٧.

^٤ - البيت بلا نسبة في الإنصاف، ٥٨٨/٢، ونسبه ابن منظور في اللسان: (كيا)، لعدي بن زيد العبادي.

^٥ - البيتان منسوبان في الكتاب: ١١٦/٣، لأبي النجم العجلي، وهو في مجالس ثعلب: ١/١٢٧.

وَأُنشِدُ فِي مَعْنَى كَيْ:

١٠١- وَطَرَفَاكَ إِمَّا جِئْنَا فَاحْفَظْنَاهُ

كَمَا يَحْسِبُوا أَنَّ الْهَوَى حَيْثُ تُصْرِفُ^(١).

(الطويل)

^١ - نسب البيت محقق مجالس ثعلب: ١/١٢٧، لعمر بن أبي ربيعة، ولم أقف عليه في ديوانه.

وقال:

١٠٢- يُقَلِّبُ عَيْنَيْهِ كَمَا لِأَخَافَهُ تَشَاوَسَ قَلِيلًا إِنْني مَنْ تَأَمَّلُ^(١).
(الطويل)

قال ((كما)) تكون بمعنى كي، وتكون بمعنى الجزاء، كما قمتَ قمتُ. وقال: كما تكون تشبيهاً و تكون جزاءً، كما قمتَ قعدتُ. والتشبيه قمت كما قمت. وتكون بمعنى كَيْمَا وكَيْلًا " (٢).

يرى سيبويه أنه من القبيح الفصل بين إن والفعل، كما إنه قبح الفصل بين كي والفعل (٣).

وذهب الكوفيون إلى نصب ما بعد كما، ولا يمتنعون جواز الرفع، واستحسنه أبو العباس المبرد وهو من البصريين. وحجتهم أنه قد جاء كثيراً في كلام العرب وعليه قول الشاعر ((الذي سبق ذكره)):

((كما يَحْسَبُوا)) فأراد ((كيما يحسبوا))، وقول آخر:

١٠٣- *لَا تَظْلِمُوا النَّاسَ كَمَا لَأ تَظْلَمُوا* (٤).

(الرجز)

وأما البصريون فقالوا: إنه لا يجوز النصب فيما بعد كما؛ لأن الكاف للتشبيه ودخلت عليها ((ما)) فجعلت بمنزلة الحرف الواحد فلا تؤثر على الفعل فلا تنصبه. ويرد ابن الأنباري على الكوفيين بأن بعض الأبيات التي استشهدوا فيها بالنصب جاءت بالرفع أيضاً، والبيت الأول جاء برواية ((لِكي يَحْسَبُوا))، والبيت الثاني جاء برواية التوحيد: لَأ تَظْلِمِ النَّاسَ كَمَا لَأ تَظْلَمُ، ولو صحت

^١ - البيت بلا نسبة في الإنصاف: ٢ / ٥٨٩، وعجزه:

تَشَاوَسَ رُوَيْدًا إِنْني مَنْ تَأَمَّلُ.

^٢ - مجالس ثعلب: ١ / ١٢٧ - ١٢٨.

^٣ - انظر الكتاب: ٣ / ١٦١ - ١٦٢.

^٤ - البيت نسبه محقق الإنصاف: ٢ / ٥٨٧، لرؤية بن العجاج، ولم أقف عليه في ديوانه، وهو في الكافية في النحو: ٢ / ٢٤٠، والخزانة: ٣ / ٥٩١، ٤ / ٢٨٦.

رواية بيت بالنصب فيكون ذلك شذوذاً، أو للضرورة الشعرية، ولا حجة فيه^(١).

١٠٨ - مسألة: القول في كيلا وكيفا .

"وسئل أبو العباس ثعلب عن الفرق بين كيلا وكيفا، قال: إذا كانت لا مع كي فهي جحد، فإذا كانت مع ما فهي صلة"^(٢).

يرى سيبويه أن من الحروف التي تنصب الفعل المضارع اللام في قولنا: جئتكَ لتفعلَ، وحتَّى في قولنا: حتَّى تفعلَ ذلك.

واعلم أن الذي نصب الفعل الضارع هو: أن مضمرة بعد اللام، وحتَّى، وكَي^(٣). ولا يجوز أن يفصل بين حروف النصب والفعل بالاسم، فلا نقول: جئتكَ كَي زيدٌ يقول ذلك، ولا خفتُ أن زيدٌ يقول ذلك. فلا يجوز ذلك، كما لا يجوز الفصل بين الاسم وإنَّ وأخواتها بفعل^(٤).

ويرى السيوطي أنه لا يمتنع تأخير معمولها، كقولنا: كَي تُكرمني جئتكَ سواء كانت كي الناصبة أو الجارة.

وقال أبو حيان: أنه يجوز الفصل بينها وبين معمولها بـ((لا)) النافية كقوله تعالى: ﴿كَي لَا يَكُونَ دُولَةً﴾^(٥)، وبما الزائدة كقول الشاعر:

١٠٤ - تُرِيدِينَ كَيْمَا تَجْمَعِينِي وَخَالِدًا
... .. (الطويل)^(٦)

والفصل بغير ((ما)) لا يجوز عند البصريين وابن هشام ومن وافقهم من الكوفيين، وجوزه الكسائي^(٧).

١ - الإنصاف: ٥٨٥ - ٥٩٢ بتصريف، وانظر الكافية في النحو: ٢ / ٢٤٠، والمغني: ١ / ١٩٥ - ١٩٨، وهمع الهوامع: ٤ /

١٠٢ - ١٠٣ .

٢ - مجالس ثعلب: ١ / ١٥١ .

٣ - انظر الكتاب: ٣ / ٥ - ٧، والمقتضب: ٢ / ٦ - ٩، وشرح المفصل: ٧ / ١٥، ٩ / ١٤ - ١٥ .

٤ - انظر المصدر السابق: ٣ / ١١٠ .

٥ - سورة الحشر: ٧ / ٥٩ .

٦ - البيت لأبي ذؤيب الهذلي في ديوان الهذليين: ١ / ١٥٩، وعجزه:

وَهَلْ يُجْمَعُ السُّفَّانُ وَيَحْكُ فِي غَمْدٍ

... .. وفي همع الهوامع: ٣ / ١٠١، والخزانة: ٣ / ٥٩٧ .

٧ - همع الهوامع: ٣ / ١٠١ - ١٠٢ بتصريف .

ويقول العكبري: (١) "وتكتب (كي لا، ولكي لا) مقطوعة".

١٠٩ - مسألة: القول في (قط).

قال أبو العباس ثعلب: (٢) "يقال قَطُّ يا هذا، وقَطَّ يا هذا، وقَطَّ (٣) يا هذا، وقُطَّ يا هذا، وقُطَّ يا هذا، وقَطَّ يا هذا، وقَطَّ يا هذا جزم - وإذا شدد لم يكن يسكن - وقَطُّ يا هذا.

وقَطْنِي وقَطِي من كذا وكذا.

وقال أبو العباس: وزعم الفراء أنه سمع أعرابياً يقول (قَطْنِ زيدا). وعند الفراء أنه إذا قال قطني فهو إضافة، موضع النون والياء خفض. وأنشد:

١٠٥ - يَتَّقِيهَا بِقَطِّكَ إِذْ بَاشَرَ الْمَوْتَ تَ جَدِيداً وَالْمَوْتُ شَرُّ جَدِيدٍ (٤).
(الخفيف)

قال: ويقال: ((بَقْدَكَ))، أي يتقى الضربة بقوله قَطُّكَ.
وأنشد:

١٠٦ - امْتَلَأَ الْحَوْضُ وَقَالَ قَطْنِي

سَلًّا رُوَيْدًا قَدْ مَلَأَتْ بَطْنِي (٥).
(مشطور الرجز)

قال أبو العباس: إذا ضموا هذه الحروف جعلوها مثل (قبل وبعد)، وإذا فتحوا فمثل (ليت ولعل)، وإذا خفضوا فمثل الأدوات".

ويرى سيبويه أن قَطُّ يُرَادُ بِهَا الزَّمَانُ الْمَنْفِيُّ، وَقَطُّ، كَقَوْلِكَ: مُنْذُ كُنْتُ (٦).

١ - اللباب في علل البناء والإعراب: ٤٩٢/٢ .

٢ - مجالس ثعلب: ١٥٧/١ - ١٥٨ .

٣ - هكذا وردت في الأصل.

٤ - البيت بلا نسبة في مجالس ثعلب: ١٥٧/١ .

٥ - البيت بلا نسبة في مجالس ثعلب: ١٥٨/١، وفي الخصائص: ٣٢/١، والإنصاف: ١٣٠/١، وحاشية اللباب في علل البناء والإعراب: ٨٤/٢، وشرح المفصل: ١٣١/٢ .

٦ - انظر الكتاب: ٢٨٦/٣، واللباب في علل البناء والإعراب: ٨٥/٢، وشرح المفصل: ١٠٧/٤ - ١٠٨، والكافية في النحو: ١٢٤/٢ - ١٢٥، واللباب في علل البناء والإعراب: ٨٥/٢ .

وَقَطُّ يَكُونُ مَعْنَاهَا: الْاِكْتِفَاءُ (١).

في حين يرى العكبري أَنَّ قَطُّ المخفضة تكون بمعنى حَسْبُ، وهي مبنية على السكون، وتدخل عليها ياء المتكلم، فنقول قَطِي، فلم تلحقها النون لأنها اسم. ومن العرب من يُلْحَقُ النون، فيقول: قَطْنِي، فسلم السكون فيها (٢).

١١٠ - مسألة: القول في سبحان.

"وقوله ((سُبْحَانَ)) مختلف في تأويله؛ لأنَّ تأويله الإضافة عند الفراء وهو تنزيهٌ وُضِعَ موضعَ المصدر، في الأصل سَبَّحْتَ تَسْبِيحاً وَسُبْحَاناً، فإذا أسقطت الكاف فتح. وأنشد:

١٠٧ - سُبْحَانَ مِّنْ عَقَمَةِ الْفَاخِرِ (٣).
(السريع)

قال الفراء: طلب الكاف ففتح. وقال أهل البصرة: لم يُجْرِهِ. وهذا باطل، لأنهم قد أنشدوا:

١٠٨ - * فَسُبْحَانَا فَسُبْحَانَا (٤) *

بالنصب. فيجوز فلا يكون نكرة، وما أضيف فأسقط. فلا يكون نكرة (٥).

في حين يرى سيبويه أن سبحان مصدر لا يتصرف في الكلام، ولا يقع في موضع الرفع والجر ولا تدخلها الألف واللام. نحو قولك: سُبْحَانَ اللَّهِ، كأنه قال: تسبيحاً، فنصب هذا على أُسْبِحُ اللَّهَ تَسْبِيحاً، وهذا بمنزلة سبحان الله حيث حذف الفعل.

١ - انظر الكتاب: ٢٢٨ / ٤ .
٢ - انظر اللباب في علل البناء والإعراب: ٨٤ / ٢، وشرح المفصل: ١٣٠ - ١٣١ .
٣ - البيت في ديوان الأعشى الكبير، تحقيق: محمد محمد حسين، دار النهضة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩١هـ - ١٩٧٢م: ١٩٣، وتاممه:
أقولُ لَمَّا جَاءَنِي فَخْرُهُ

واللسان: (سبح).
٤ - البيت بلا نسبة في مجالس ثعلب: ٢١٧/١، والخزانة: ٣٧/٢، ٢٤٧/٣.
٥ - مجالس ثعلب: ٢١٦ - ٢١٧ .

وزعم أبو الخطاب أن سبحان الله، كقولك: براءة الله من سوء، كأنه يقول: أبرئ براءة الله من سوء. وزعم أن ذلك كقول الأعشى سابق الذكر، أي براءة منه. ومن ترك تنوين سبحان كان ذلك على اعتبار كونها معرفة، ونصبها كنصب الحمد لله. وقد جاء سبحان منوناً مفرداً ((غير مضاف)) في الشعر، كقول الشاعر:

١٠٩- سُبْحَانَهُ ثُمَّ سُبْحَانًا يَعُودُ لَهُ وَقَبْلَنَا سَبَّحَ الْجُودِيُّ وَالْجُمُدُ^(١)(٢).

(البيسط)

وذكر ابن يعيش أنه قد يستعمل مضافاً وغير مضاف. وهو مثل عثمان في منعه من الصرف؛ وذلك للعلمية وزيادة الألف والنون، فأما سبوح ويسبح فهو فعل ورد بعد أن ذكر وعرف معنى سبحان، فاشتقوا منه فعلاً.

وهو يرى في بيت أمية بن أبي الصلت السابق وجهين:

الأول: أن يكون نكرة.

الثاني: أن يكون معرفة إلا أنه نون للضرورة^(٣).

١١١- مسألة: القول في إن الشرطية.

"إن عبد الله قام أقم، قال الفرّاء: إن أضمر مجهولاً رفع لا غير، وإذا أضمر غير مجهول رفع ونصب. قال: والشروط كلها يتقدّمها المستقبل والماضي، والدائم، و((إن)) لا يتقدّمها إلا مستقبلها"^(٤).

ويرى سيبويه أن حروف الجزاء تجزم الأفعال وينجزم الجواب بما قبله. فزعم الخليل أنك إذا قلت: إن تأتي آت، فأتك انجزمت بإن تأتي. وزعم الخليل أيضاً أن ((إن)) هي أم حروف الجزاء؛ لأنها في كل حال لا تفارق المجازاة، في حين غيرها يفارقها للاستفهام.

^١ - البيت لأمية بن أبي الصلت في ديوانه: ٣٠، وفي شرح المفصل: ١/ ١٢٠، واللسان: (سبح، جمد)، والخزانة: ٣٧/٢.

^٢ - الكتاب: ١/ ٣٢٢-٣٢٦ بتصرف.

^٣ - شرح المفصل: ١/ ١١٩-١٢٠، ٥/٤-٦ بتصرف.

^٤ - مجالس تلعّب: ١/ ٢٣٠-٢٣١.

ويوضح سيبويه أن جواب الجزاء لا يكون إلا بفعل أو بالفعل، نحو: **إِنْ تَأْتِي** آتِكَ، **وَإِنْ تَأْتِي** فأنا صاحبك^(١).

ومن القبيح أن تعمل **إِنْ** وغيرها من حروف الجزاء في الأفعال فتجزمه في اللفظ ولا يكون لها جواب مجزوم أيضاً، كقولنا: آتِكَ **إِنْ** أتيتني، ولا تقول: آتِكَ **إِنْ** تَأْتِي إلا في الضرورة الشعرية؛ لأنك أخرت **إِنْ** وما عملت فيه ولم تجعل لـ(**إِنْ**) جواباً ينجزم بما قبله^(٢).

وإذا كان جواب الشرط مجزوماً يُرفع عبد الله، نحو قولك: **أَعْبُدُ** الله **إِنْ** تَرَهُ تَضْرِبُهُ. وإن لم تجزم جواب الشرط نصبت زيدياً، نحو قولك: **أَزِيدُ** **إِنْ** رأيت تَضْرِبُ^(٣). ويضيف المبرد أن الأصل في الجزاء أن تكون أفعاله مضارعة؛ لأنه يعربها والإعراب مختص بالفعل المضارع، فإذا قلت **إِنْ** تَأْتِي آتِكَ، فتأْتِي مجزومة **بِإِنْ**، وآتِكَ مجزومة **بِإِنْ** وبتأْتِي^(٤).

وذكر ابن الأنباري القول في الاسم المرفوع بعد **إِنْ** الشرطية على أنه مسألة خلاف بين أهل البصرة وأهل الكوفة.

فذهب الكوفيون في قولنا: **إِنْ** زَيْدٌ أتاني آتِهِ، بأنَّ زيد مرفوع بالفعل الموجود من غير تقدير فعل. وحبثهم في تقديم المرفوع مع (**إِنْ**) خاصة؛ لأنها الأصل في باب الجزاء، ولقوتها جاز التقديم. وخالفهم ابن الأنباري في هذا الرأي.

وذهب البصريون إلى أن زيد يرتفع بتقدير فعل يفسره الفعل المذكور. وحبثهم أنه لا يجوز الفصل بين حرف الجزم وبين الفعل باسم لم يعمل فيه ذلك الفعل، ولا يعمل الفعل المذكور هنا فيه؛ لأنه لا يجوز تقديم ما يرتفع بالفعل عليه، وهنا يصبح الاسم مرفوعاً بلا رافع، وهذا دليل على أنَّ الاسم مرفوع بالفعل المقدر، والفعل المظهر يدل على ذلك المقدر.

وذهب أبو الحسن الأخفش أن (**زيد**) يرتفع بالابتداء، ورفض ابن الأنباري ذلك؛ لأنَّ حرف الشرط يقتضي الفعل، ويختص به دون غيره، فهنا لا بدَّ من وجود فعل مقدر، والابتداء بزيد غير جائز^(٥).

^١ - الكتاب: ٦٢ / ٣ - ٦٣ بتصرف، وانظر المقتضب: ٤٥ / ٢ - ٤٨، واللباب في علل البناء والإعراب: ٥٨ / ٢، وشرح المفصل: ٤١ / ٧، وقطر الندى: ١١٦ - ١٢٧، وأوضح المسالك: ١٧٨ - ١٨٢، و المغني: ٤٤ / ١، وشرح ابن عقيل: ٤ / ٢٧، وهمع الهوامع: ٣١٦ / ٤.

^٢ - انظر المصدر السابق: ٦٦ / ٣.

^٣ - انظر المصدر السابق: ١٣٢ / ١ - ١٣٣.

^٤ - انظر المقتضب: ٤٨ / ٢.

^٥ - الإنصاف: ٦١٥ / ٢ - ٦٢٠ بتصرف، وانظر اللباب في علل البناء والإعراب: ٥٠ / ٢ - ٥٢، ٥٧، والكافية في النحو: ٢ / ٢٥٤ - ٢٥٥.

ويرى ابن الحاجب أنه من حق الفعل الذي يكون بعد الاسم الذي يلي ((إن)) أن يكون ماضيًا سواء كان ذلك الاسم مرفوعًا أو منصوبًا، نحو: إن زيدًا ذهب، وقد يكون مضارعًا على الشذوذ^(١).

١١٢ - مسألة: القول في حذف عامل الظرف إذا كانت العهدية قريبًا .

قال أبو العباس ثعلب: (٢) "وحكى الكسائي: نزلنا المنزل الذي البارحة، والمنزل الذي آنفًا، والمنزل الذي أمس. فيقولون في كل وقت شاهدوه من قرب، ويحذفون الفعل معه، كأنهم يقولون نزلنا المنزل الذي نزلنا أمس، والذي نزلناه اليوم، اكتفوا بالوقت من الفعل، إذ كان الوقت يدل على الفعل، وهو قريب. ولا يقولون الذي يوم الخميس، ولا الذي يوم الجمعة. وكذا يقولون: لا كالיום رجلاً، ولا كالعشيّة رجلاً، ولا كالساعة رجلاً، فيحذفون مع الأوقات التي هم فيها. وأباه الفراء مع العلم، وهو جائز، وأنشد:

١١٠ - لآ كَالْعَشِيَّةِ زَائِرًا وَمَزُورًا^(٣).

(الكامل)

لأنني أقول لقيتكَ العام، ولا أقول لقيتكَ السنّة. وكلُّ ما كان [فيه] الوقت فجائز أن يحذف الفعل معه، لأنَّ الوقت القريب يدلُّ على فعل لقربه، والفعل يدلُّ على الوقت. قال: وإذا قال قام عبد الله، دلَّ على مكانٍ وزمانٍ وفعل".

١١٣ - مسألة: القول في حرف الشرط ((لمّا)).

"زيد لمّا قمت ضربت. يجوز على الجزاء، ويجوز بالواو والفاء وثم، ولا يجوز بلا ولا بأو." (٤).

^١ - انظر الكافية في النحو: ٢/ ٢٥٥ .

^٢ - مجالس ثعلب: ١/ ٢٦٦-٢٦٧، وانظر قطر الندى: ١٥٣-١٥٤ .

^٣ - البيت لجريز في ديوانه: ٢٢٣، وصدرة:

يَا صَاحِبِي دَنَا الرَّوَاحُ فَسِيرًا

وفي المقتضب: ٢/ ١٥٠، والكافية في النحو: ١/ ٢٦٤، وهمع الهوامع: ٢/ ١٩٨، والخزانة: ٢/ ١١٤ .

^٤ - مجالس ثعلب: ١/ ٢٦٧ .

في هذه المسألة يرى سيبويه أنَّ الأفعال تجزم إذا سبقت بـ: لم، ولمَّا، واللام التي في الأمر، كقولنا: لِيَفْعَلْ، ولا في النهي، كقولك: لا تَفْعَلْ^(١).

ويقول العكبري:^(٢) "وَأَمَّا (لَمَّا) فهي (لم) زيدت عليها (ما) وصار لها معنى آخر، فإذا وقع المستقبل بعدها جزمته، وجاز أن تقف عليها كقولك: تكلمت ثم قطعت ولمَّا؛ أي: ولمَّا تنه. ولا يجوز ذلك في (لم). وإن وقع بعدها الماضي صارت ظرفاً واقتضت جواباً كقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا تَوَجَّهَ تِلْقَاءَ مَدْيَنَ﴾^(٣)، ولولا (ما) لم يجز ذلك".

ويرى ابن الحاجب أن (لَمَّا) مثل (لَمْ) في قلب المضارع إلى الماضي وفي نفيه، وتختص لَمَّا بالاستغراق، كقولنا: ندم ولمَّا ينفعه الندم، فنفيها يمتد إلى حال المتكلم، وهذا ما يعنيه الاستغراق.

وتختص لَمَّا بعدم دخول أدوات الشرط عليها فلا تقول: إن لَمَّا تضرب، ويجوز حذف المنفي بعدها إذا دلَّ عليه دليل، نحو: شارفت المدينة ولمَّا، أي: ولمَّا أدخلها^(٤). ويضيف ابن عقيل أن (لَمَّا) من أدوات الشرط التي تجزم فعلاً واحداً، وإنَّ النفي بَلَمَّا متصل بالحال^(٥).

١١٤ - مسألة: القول في إذن .

"إِذْنُ أَنْتِ طَالِقٌ، قال: تأويلها التأخير، على معنى أَنْتِ طَالِقٌ إِذْنٌ. وقولهم: إذن زيد قائم، إذن إذا وليت الأسماء بطلت. وأنشد:

١١١ - ما إن أنيت بشيء أنت تكرهه
إذن فلا رفعت سوطي إلي يدي

إِذْنٌ فَعَاقَبَنِي رَبِّي مُعَاقَبَةً قَرَّتْ بِهَا عَيْنُ مَنْ يَأْتِيكَ بِالْحَسَدِ^(٦)»^(٧).

(البيسط)

١ - انظر الكتاب: ٨/٣، والمقتضب: ٤٣/٢ - ٤٤، والكافية في النحو: ١٢٧/٢ .
٢ - اللباب في علل البناء والإعراب: ٤٨/٢، وانظر شرح المفصل: ١١٠/٨ .
٣ - سورة القصص: ٢٢/٢٨ .
٤ - الكافية في النحو: ٢٥١/٢ بتصرف، وانظر قطر الندى: ١١٤-١١٥، وأوضح المسالك: ٤/١٧٥-١٧٧، والمغني: ١/٢٩٣-٢٩٥، وشرح ابن عقيل: ٤/٢٦، وهمع الهوامع: ٤/٣١٣-٣١٥ .
٥ - شرح ابن عقيل: ٤/٢٦ بتصرف .
٦ - البيتان للنايعة في ديوانه: ٢٨-٢٩، وروي صدر البيت الأول في الديوان: مَا قُلْتُ مِنْ سَيِّئٍ مِمَّا أُتِيَتْ بِهِ
ورويت قافية البيت الثاني: الفند بدلاً من الحسد. وفي الكافية في النحو: ٢/٢٣٦ .
٧ - مجالس ثعلب: ١/٣٠٢ .

في حين ذكر سيبويه مواضع عدم عمل إذن، وهي:

١- إذا كانت بين الفاء والواو وبين الفعل، فَإِنَّكَ مَخِيرًا إِنْ شئتَ أعملته كإعمال أُرَى وَحَسِبْتُ، وَإِنْ شئتَ أَلْغَيْتَهَا.

٢- إذا كانت بين الفعل وبين شيءٍ والفعلُ معتمِدٌ عليه فَإِنَّهَا مَلْغَاةٌ وَلَا تَتَصَبُّ أَبَدًا.

٣- إذا سبقت بـ ((إِنَّ)) كقولك: إِنْ تَأْتَيْتَنِي إِذْنُ أَتَيْتُكَ، فالفعل معتمد على ما قبل إِنْ.

٤- إذا سبقت باليمين فاليمين هنا الغالبة في الكلام، كقولنا: وَاللَّهِ إِذْنٌ لَا أَفْعَلُ،

والعكس فإذا سبقت إِنْ اليمين عملت، كقولنا: إِذْنٌ وَاللَّهِ لَا أَفْعَلُ.

٥- وقوع إِنْ بمنزلة إِنْما وهل كقولنا: إِذْنٌ عَبْدُ اللَّهِ يَقُولُ ذَلِكَ (١).

ويقول سيبويه: (٢) "وَأَمَّا ((إِذْنٌ)) فَجَوَابٌ وَجَزَاءٌ"

وذكر العكبري أن ((إِذْنٌ)) حرف مفرد. ويضيف أنها إذا وقعت بين المبتدأ والخبر يبطل عملها ويعتمد الفعل على ((أنا)) كقولنا: أَنَا إِذْنٌ أَكْرَمُكَ، وكذلك لو قلت: أَنَا أَكْرَمُكَ إِذْنٌ، فيلزم إلغاؤها أيضًا؛ لأن عوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال (٣). وذكر ابن الحاجب الأبيات السابقة التي ذكرها ثعلب ويوضح أنها إذا جاءت ((إِذْنٌ)) بمعنى الشرط في المستقبل جاز دخول الفاء في جزائها كما يدخل في جزاء ((إِنْ)) (٤).

١١٥- مسألة: القول في الشرط بـ ((إِذَا)).

قال أبو العباس ثعلب: (٥) "في قوله عزَّ وجلَّ: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ (٦) قال: هذا مثل الجزاء، مثل قولهم إِذَا قَمَتَ قَمْتُ، وَإِذَا فَعَلْتَ فَعَلْتُ، وقيامي مع قيامك، أي الاستعاذة والقرآن معاً، أي اجعل مع قراءتك الاستعاذة، كقولهم: اجعل قيامك مع قيام زيد.

وَأَتَيْتُكَ إِذَا أَحْمَرَ الْبُسْرَ، أَي فِي وَقْتِ أَنْ يَحْمَرَ الْبُسْرَ، فِي قَوْلِ الْخَلِيلِ.

"و((إِذَا)) لَهَا ثَلَاثَةٌ أَوْجُهٌ: مَعْنَى إِنْ، وَمَعْنَى الْوَقْتِ، وَمَعْنَى الْمَفْاجَأَةِ" (٧).

١ - الكتاب: ١٣/٣- ١٦ بتصرف، وانظر المقتضب: ١٠/٢- ١٢، وشرح المفصل: ١٦/٦- ١٧، والكافية في النحو: ٢/

٢٣٨- ٢٣٩، وشرح ابن عقيل: ٤/٦- ٧، وهمع الهوامع: ٤/١٠٣- ١٠٧.

٢ - المصدر السابق: ٤/٢٣٤، وانظر شرح المفصل: ٩/١٢- ١٤، وقطر الندى: ٨١- ٨٢، وأوضح المسالك: ٤/١٤٢.

٣ - انظر اللباب في علل البناء والإعراب: ٢/٣٤- ٣٧.

٤ - انظر الكافية في النحو: ٢/٢٣٦.

٥ - مجالس ثعلب: ١/٣٠٢.

٦ - سورة النحل: ١٦/٩٨.

٧ - مجالس ثعلب: ١/٣٠٨.

قال: إذا تقع في الحالات، وهي هنا للمستقبل [أكثر] الكلام آتِيكَ إذا قمت، وآتِيكَ إذا تقوم، فهذا أكثر الكلام. ويجوز أن أقول: آتِيكَ إذا قمت، أي في أي وقت قمت. كما تقول آتِيكَ إذا جلس القاضي، أي: أي وقت جلس القاضي" (١).

ويرى سيبويه أن إذا لها أكثر من وجه فمنها:

١- لما يستقبل من الدهر.

٢- المجازاة.

٣- الظرفية.

٤- تكون للشيء توافقه في حال أنت فيها ((إذا الفجائية)) كقولنا: مررت فإذا زيد

قائم^(٢).

وسئل الخليل عن إذا، لماذا لم يجازوا بها؟ فردّ: الفعل في إذا بمنزلته في إذا، فيبين أن إذا تجيء وقتاً معلوماً؛ فإذا قلت: آتِيكَ إذا احمرَّ البُسْرُ كان حسناً، ولو قلت: آتِيكَ إن احمرَّ البُسْرُ، كان قبيحاً.

والفعل في إذا بمنزلته في حين كأنك قلت: الحين الذي تأتيني فيه آتِيكَ فيه.

وقد يجازون بإذا مضطرين، وشبهوها بإن كقول الشاعر:

١١٢- تُصْغِي إِذَا شَدَّهَا بِالرَّحْلِ جَانِحَةً حَتَّى إِذَا مَا اسْتَوَى فِي غَرْزِهَا تَنْبُ^(٣).
(البيسط)

وقول الفرزدق:

١١٣- تَرْفَعُ لِي خِنْدَفٌ وَاللَّهُ يَرْفَعُ لِي نَارًا إِذَا خَمَدَتْ نِيرَانُهُمْ تَقْدِ^(٤).
(البيسط)

وحروف الجزاء تجزم الأفعال، وينجزم الجواب بما قبله (٥).

١ - مجالس ثعلب: ٤٦٢/٢ - ٤٦٣.

٢ - الكتاب: ٢٣٢/٤ بتصرف.

٣ - البيت في ديوان ذي الرمة، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م: ١٥، وفي شرح المفصل: ٩٧/٤، ٤٧/٧.

٤ - البيت منسوب في الكتاب: ٦٢/٣، للفرزدق، وهو في المقتضب: ٥٥/٢، وشرح المفصل: ٤٧/٧، والكافية في النحو: ٢/١٠٩، الخزانة: ١٦٢/٣، ونسبه صاحب الخزانة للفرزدق.

٥ - الكتاب: ٥٦/٣ - ٦٢/١، ١٣٤ - ١٣٥ بتصرف، وانظر المقتضب: ٥٤ - ٥٧، واللباب في علل البناء والإعراب: ٢/٥٥ - ٥٦، وشرح المفصل: ٩٧/٤ - ٩٩، ٤٧/٧ - ٤٦/٧، والكافية في النحو: ١٠٩ - ١١٣، والمغني: ١ - ١١٢ - ١١٧، ١٢١.

ويوضح ابن يعيش أن ((إذا)) ظرف مبني على السكون، وبنيت على السكون لشبهها بالموصولات، وتفنقر لجملة بعدها توضحها وتبينها، ولتضمنها معنى الشرط لم يقع بعده إلا الفعل سواء كان ماضيًا أم مضارعًا كقوله تعالى: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ﴾^(١)، فإذا وقع اسم بعدها فعلى تقدير فعل قبله؛ لأنه لا يقع بعدها المبتدأ أو الخبر لما تضمنته من الشرط والجزاء، كقوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾^(٢)، والتقدير: إذا انشقت السماء انشقت، فسرره الفعل الظاهر، وأجاز الكوفيون وقوع المبتدأ والخبر بعدها لأنها ليست شرطًا في الحقيقة^(٣).

١١٦ - مسألة: القول في حرفي الاستقبال ((السين وسوف)).

" قال: سوف يكون ذلك، وسَفَ يكون، وسيكون، وسَوَ يفعل، وسَوَفَ يفعل"^(٤).

ويرى سيبويه أنَّ الفعل ((ذَهَبَ)) يدل على الحدث فيما مضى من الزمان، وإذا أضفنا السين له فنقول: سيَذْهَبُ، فهذا يدل على تحوله إلى ما يستقبل من الزمان، فهو بيان لما مضى وما لم يمضِ منه، وفيه استدلال على وقوع الحدث، كقولك: سيقعد شهرين، وسأذهب غدًا^(٥).

وهناك بعض الحروف لا يليها إلا فعل وهي: سَوَفَ؛ لأنها بمنزلة السين في قولك: سَيَفْعَلُ، فهذه السين إنما هي لإثبات قوله لَنْ يَفْعَلَ، فلا يفصل بينهم وبين الفعل أي فاصل^(٦).

وذكر ابن الأنباري ما ذهب الكوفيون إليه من أنَّ السين التي تدخل على الفعل المستقبل، نحو: سأفعل أصلها سَوَفَ.

ودليلهم مشابقتها لبعض الكلمات التي حذفت منها بعض الحروف، كقولنا لَمْ أَبْلُ، ولم يَكْ، فأصلها: لم أَبال، ولم يَكُنْ، وهذا مشابه لسوف فحذفوا منها الواو والفاء تخفيفًا.

^١ - سورة الليل: ١ / ٩٢ - ٢ .

^٢ - سورة الانشقاق: ١ / ٨٤ .

^٣ - شرح المفصل: ٤ / ٩٥ - ٩٧ بتصرف .

^٤ - مجالس ثعلب: ١ / ٣١٥ .

^٥ - انظر الكتاب: ١ / ٣٥ .

^٦ - انظر المصدر السابق: ٣ / ١١٤ - ١١٥، ٤ / ٢١٧، ١ / ٩٨، واللباب في علل البناء والإعراب: ١ / ٤٩ .

وقد صح عن العرب أنهم قالوا: سَوَّ أَفْعَلٌ بحذف الفاء، ومنهم من قال: سَفَّ أَفْعَلٌ، فحذفوا الواو، ويجوز أن يجمع بينهما في الحذف.

ودليل آخر أَنَّ السين تدلُّ على ما تدلُّ عليه سوف من الاستقبال، فلمَّا شابهتها في اللفظ والمعنى دلَّ على أنَّها مأخوذةٌ منها، وفرَّغَ عليها.

والردُّ على الكوفيين من وجود الحذف بكثرة في كلامهم فهذا الكلام فاسد؛ لأن الحذف لكثرة الاستعمال ليس بقياسٍ ليُجعل أصلاً لمحل الخلف، وحتى لو وجد في غير الحرف بكثرة، أي الأمثلة السابقة من الأسماء والأفعال، فقلَّما يوجد في الحرف، وإن وجد فلا يقاس عليه.

وأما ما روي عن العرب في قولهم: ((سَوَّ، و سَفَّ))، فالجواب عليه من ثلاثة

أوجه:

١- تفرَّد بعض الكوفيين بها؛ فلا تكون فيها حُجَّة.

٢- إن صحَّت هذه الرواية فهي من الشاذ الذي لا يُعْبَأُ به لقلته.

٣- إذا حُذِفَ الواو والفاء فغير جائز الجمع بينهما في الحذف، ولا نظير له في

كلامهم فهو مردود عليهم.

وأما قولهم إِنَّ السين وسوف يدلان على الاستقبال، فهو باطل؛ لأنَّ سَوَّفَ أَشَدُّ تراخيًّا في الاستقبال من السين، وهذا يدلُّ على أنَّ كل حرف مستقل بنفسه.

وذهب البصريون إلى أنَّها أصلٌ بنفسها. وقالوا ذلك لأنَّ الأصل في كل حرف يدل على معنى أن لا يدخله الحذف، وأن يكون أصلاً في نفسه، والسين حرف يدل على معنى؛ فينبغي أن يكون أصلاً في نفسه، لا مأخوذاً من غيره^(١).

ويضيف ابن يعيش أن السين و سَوَّفَ معناهما التنفيس في الزمان، فإذا دخلا على فعل مضارع خلصاه للاستقبال وأزالا عنه الشياخ.

ويقال سوفته إذا أطلت الميعاد، فهو مشتق من سوف فعلاً جديداً^(٢).

ويرى ابن هشام أنه بالرغم من اختصاص السين بالفعل المضارع، لكن لم

يعمل فيه.

ويضيف على من سبقه لفظ: ((سَيَّ)) فيحذف من سَوَّفَ حرف ويقلب الوسط ياءً مبالغة في التخفيف، حكاها صاحبُ المحكم.

١ - الإنصاف: ٦٤٦-٦٤٧ بتصرف، وانظر شرح المفصل: ٨/١٤٨-١٤٩، ومعنى اللبيب عن كتب الأعراب: ٨/

١٥٨-١٥٩، وهمع الهوامع: ٤/٣٧٥-٣٧٧.

٢ - انظر شرح المفصل: ٨/١٤٨-١٤٩.

وتنفرد سَوْفَ عن السين بدخول اللام عليها، كقوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾ (١)(٢).

١١٧- مسألة: القول في تقديم المفعول به على حرف الشرط ((إن)).

"زيداً إن تضرب أضرب. إن نصبتَه بالثاني لم يختلفا فيه، وإن كان الأول أجاز الكسائي وأبي الفراء؛ لأنَّ الشرط لا يتقدَّمها صلاتها" (٣).

لم يؤيد المبرد تقديم المفعول على إن؛ لأنَّ الجزاء لا يعمل فيما قبله (٤). وذكر ابن الأنباري تقديم المفعول بالجزاء على حرف الشرط خلافاً بين أهل البصرة وأهل الكوفة، فذهب الكوفيون إلى جواز ذلك، واختلفوا في ناصب الشرط على رأي الكسائي، ولم يجز الفراء ذلك.

وحجتهم في جواز تقديم المنصوب بالجزاء على حرف الشرط؛ لأنَّ الأصل في الجزاء أن يكون مقدماً على ((إن))، نحو: أضرب إن تضرب، فكان ينبغي أن يكون مرفوعاً، لكن لما أُخِّرَ جزم بالجوار وإن كان من حقه الرفع، كقول الشاعر:

١١٤- يَا أَقْرَعُ بِنَ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ

إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعُ أَخُوكَ تُصْرَعُ (٥).
(مشطور الرجز)

والنقدير فيه إنك تصرع إن يُصرع أخوك، ولولا أنه في التقدير مقدم لما جاز أن يكون مرفوعاً، ولوجب جزمه. وأورد الكوفيون أمثلة أخرى تؤيد رأيهم، وكلها من الشعر، فجاز تقديم معموله على حرف الشرط؛ لأنَّ المعمول قد وقع موقع العامل.

١ - سورة الضحى: ٥ / ٩٣ .

٢ - انظر المغني: ١ / ١٥٨ - ١٥٩ .

٣ - مجالس ثعلب: ٤١٩ / ٢ .

٤ - انظر المقتضب: ٦٦ / ٢ .

٥ - هذان البيتان في الكتاب: ٦٧ / ٣، ومنسوبان لجريير بن عبد الله البجلي، والمقتضب: ٧٠ / ٢، والكامل في اللغة: ١ / ١٧٥، واللباب في علل البناء والإعراب: ٥٩ / ٢، وشرح المفصل: ١٥٨ / ٨، و المغني: ٢ / ٢٠٩، وشرح ابن عقيل: ٤ / ٣٦، وهمع الهوامع: ١ / ٢٥٠، ٤ / ٣٣١، ولعمرو بن خشارم البجلي في الخزانة: ٣ / ٣٩٦.

أما الرد على الكوفيين في قولهم: إِنَّ الأَصْلَ فِي الجَزَاءِ أَنْ يَكُونَ مَقْدَمًا عَلَى الشرط، فلا نسلم به، بل مرتبة الجزاء بعد مرتبة الشرط؛ لأن الشرط سبب في الجزاء، والجزاء مُسَبَّبُهُ، ومحال أن يكون المسبب مقدمًا على السبب. وأما قول الشاعر: إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعِ أَخُوكَ يُصْرَعِ، فلا حجة لهم فيه؛ لأنه إنما نوى به التقديم وجعله خبرًا لِإِنَّ، لأجل الضرورة الشعرية، فلا حجة فيه. وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز أن ينصب المفعول المقدم على حرف الشرط لا بالشرط ولا بالجزاء.

وحجتهم في عدم تقديم معمول الشرط والجزاء على حرف الشرط؛ لأن الشرط بمنزلة الاستفهام، والاستفهام له صَدْرُ الكلام، فلا يعمل ما بعد الاستفهام فيما قبله، وهذا ينطبق على الشرط. وهناك مشابهة بين الاستفهام والشرط، ألا ترى أنك إذا قلت: أَضْرَبْتَ زَيْدًا؟ كنت طالبًا لما لم يستقر عندك، كذلك في قولك: إِنْ تَضْرَبَ زَيْدًا أَضْرَبْ، كان كلامًا معقودًا على الشك، فإذا ثبتت المشابهة بينهما، فلا يجوز تقديم ما بعدهما عليه لا في الاستفهام ولا في الشرط^(١).

١١٨ - مسألة: القول في إعراب حَوْبٍ.

"وأُنشد:

١١٥ - ظَلَّتْ وَظَلَّ يَوْمُهَا حَوْبٌ حَلٍ وَظَلَّ يَوْمٌ لِأَيِّ الهَجْنَجَلِ^(٢).

(البيسط)

قال: يقال حوبٌ حَلِيٌّ بالرفع والنصب والخفض. وأبو الهجنجل كنيته^(٣).

في حين أورد ابن منظور في اللسان كلمة ((حَوْبٌ)) بالنصب فقط^(٤).

وأورد ثعلب ثلاث حالات من الإعراب في كلمة ((حَوْبٌ)) وهي:

الأولى: الرفع على أنها خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هو.

الثانية: النصب على أنها مفعول به لفعل محذوف تقديره: أعني أو أقصد.

الثالثة: الخفض على أنها بدل من الهاء في ((يومها)).

^١ - الإنصاف: ٢/ ٦٢٣-٦٢٢ بتصرف، وانظر شرح المفصل: ١٥٦/٨-١٥٨، والكافية في النحو: ٢/ ٢٥٦-٢٥٧، وهمع الهوامع: ٤/ ٣٣٠-٣٣١.

^٢ - البيت بلا نسبة في اللسان: (هجل).

^٣ - مجالس ثعلب: ٢/ ٤٣٠.

^٤ - انظر اللسان: (هجل).

١١٩ - مسألة: القول في تمييز العدد .

"﴿لَا تَتَّخِذُوا إِيَّاهُنَّ اثْنَيْنِ﴾^(١) قال: يرجع إلى الأصل، لأنه كان ينبغي أن يكون مع الواحد والاثنين تفسيراً كما كان في الجمع، ولكن لم يجئ. والأصل درهم واحد، ثوب واحد. درهمان اثنان، ثوبان اثنان. كما يقال دراهم ثلاثة وأربعة، وأثواب ثلاثة وأربعة، وما أشبه ذلك"^(٢).

"وقال: جميع العدد، مثل أحد عشر واثنا عشر وأشباههما، إنما هو واحد وعشرة، واثنان وعشرة، وثلاثة وعشرة. وإنما أعربوا اثني عشر ولم يعربوا سائر أخواتها لأن التثنية لا تعتل ولا تكون إلا من وجه واحد يُعرب بكل العربية، والجمع يتغير ويعتل. أنت تعرب هذين ولا تعرب هؤلاء"^(٣).

وذكر سيبويه أسماء العدد، كقولك: ثلاثة أبواب وأربعة أنفس وأربعة أثواب. وتدخّل الألف واللام، فيقول: خمسة الأثواب، وستة الأجمال. وإذا زدت على العشرة شيئاً من أسماء أدنى العدد فإنه يجعل مع الأول اسماً واحداً استخفافاً، ويكون في موضع اسم منون، وذلك قولك: أحد عشر درهماً، واثنا عشر درهماً، وإحدى عشرة جارية^(٤).
واعلم أن ما جاوز الاثنين إلى العشرة مما واحده مذكر فإن الأسماء التي تبين بها عدته مؤنثة فيها الهاء التي هي علامة للتأنيث، كقولك: له ثلاثة بنين، وأربعة أجمال، وخمسة أفراس.
وإن كان الواحد مؤنثاً فإنك تخرج هذه الهاءات من هذه الأسماء وتكون مؤنثة ليست فيها علامة للتأنيث، كقولك: ثلاث بنات، وأربع نسوة، وسبع تمرات، وثمانية بغلات، وكذلك جميع هذا حتى تبلغ العشر.
وإذا جاوز المذكر العشرة فزاد عليها واحداً قلت: أحد عشر، وهما حرفان جعلا اسماً واحداً، فضموا أحد إلى عشر ولم يغيروا أحد عن بنائه الذي كان عليه مفرداً.

^١ - سورة النحل: ٥١ / ١٦ .
^٢ - مجالس ثعلب: ٤٣٧ / ٢ .
^٣ - المصدر السابق: ٤٣٩ / ٢ .
^٤ - الكتاب: ٢٠٦ / ١ بتصرف.

وإن جاوز المؤنث العَشْرَ فزادت واحداً، نقول: إِحْدَى عَشْرَةَ بلغة بني تميم، كأنما قلت: إِحْدَى نَيْقَةَ. وبلغت أهل الحجاز: إِحْدَى عَشْرَةَ، كأنما قلت: إِحْدَى تَمْرَةَ. وهما حرفان جُعلا اسماً واحداً وضموا إِحْدَى إلى عَشْرَةَ.

فإن زاد المذكر واحداً على أَحَدٍ عَشْرٍ قلت: له اثْنَا عَشَرَ، وإِنَّ له اثْنِي عَشَرَ، فلم يتغير الاثنان غير أنك حذفْتَ النون؛ لأنَّ عشر بمنزلة النون، والحرف الذي قبل النون في الاثنان حرف إعراب وليس كخمسة عَشَرَ.

وإذا زاد المؤنث واحداً على إِحْدَى عَشْرَةَ قلت: له ثنْتَا عَشْرَةَ واثْنَتَا عَشْرَةَ، وإِنَّ له ثِنْتِي عَشْرَةَ واثْنَتِي عَشْرَةَ. وبلغت أهل الحجاز: عَشْرَةَ.

وإذا زاد العدد واحد على اثْنِي عَشَرَ فإن الحرف الأول لا يتغير بناؤه عن حاله وبناءه حيث لم تجاوز العُدَّة ثَلَاثَةَ: كقولك: له ثَلَاثَةُ عَشَرَ عبداً، وما بين هذا العدد إلى تِسْعَةَ عَشَرَ كذلك. ويفرقوا ما بين التأنيث والتذكير في جميع ما سبق ذكره في هذا الباب (١).

ويوضح العكبري أَنَّ المميِّز هو الاسم المحصل لهذا المعنى، وهو على ضربين:

الأول: مجرور بالإضافة للعدد من ثلاثة إلى العشرة، ويكون نكرة ومعرفة، نحو: ثلاثة أثواب، وثلاثة الأثواب.

الثاني: منصوب وهو الواقع بعد ((أحدَ عشر)) إلى ((تسعة وتسعين))، والأصل في ذلك أن يأتي بـ((من)) التي تجمع بين التبويض وبيان الجنس (٢).

١٢٠ - مسألة: القول في ((أن)) التي تؤول بمعنى الجزاء.

"﴿أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾" (٣) قال: هذا تأويل الجزاء، أراد إذا أنزل من السماء ماءً تصبِحُ الأرضُ مخضرةً" (٤).

١ - الكتاب: ٥٥٧/٣ - ٥٥٩ بتصرف، وانظر المقتضب: ١٥٣/٢ - ١٦٣، واللباب في علل البناء والإعراب: ٣٢٠/١ - ٣٢٤، وشرح المفصل: ١١٣/٤ - ١١٤، والكافية في النحو: ٨٧/٢ - ٨٩، وقطر الندى: ٤٤٢ - ٤٤٣، وأوضح المسالك: ٤/٢١٠ - ٢٢٢، وشدور الذهب: ٥٤٢، وشرح ابن عقيل: ٦٧/٤ - ٧٢، وهمع الهوامع: ٧٣/٤ - ٧٨، ٣٠٦/٥ - ٣١٥.

٢ - انظر اللباب في علل البناء والإعراب: ٢٩٨ - ٢٩٦/١.

٣ - سورة الحج: ٦٣/٢٢.

٤ - مجالس ثعلب: ٤٤٦/٢.

وذكر سيبويه ((أنَّ)) وهي اسم وما عملت فيه صلة لها، كقولك: قد عرفت أنَّك منطلقٌ، فأنَّك في موضع اسم منصوبٌ، كأنَّك قلت: قد عرفتُ ذلك. وقولك: بلغني أنَّك منطلقٌ، فأنَّك في موضع اسم مرفوع، والتقدير: بلغني ذلك (١).
ويضيف المبرد على قولك: بلغني أنَّك منطلق: لا يجوز دخول اللام، فتقول: بلغني أنَّك لمنطلق؛ لأنَّ ((أنَّ)) وصلتها فاعل، واللام تقطع ما بعدها وهذا لا يجوز (٢).
ولقد رأى ثعلب أنَّ ((أنَّ)) تؤول بمعنى الجزاء وأنها تشابه إذا الشرطية.

١٢١ - مسألة: القول في ماذا.

"وأنشد:

١١٦- أَلَا تَسْأَلَانِ الْمَرْءَ مَاذَا يُحَاوِلُ أَنْحَبُ فَيُقْضَى أَمْ ضَلَّالٌ وَبَاطِلٌ (٣).
(الطويل)

أي ما الذي يُحاول؟ قال أبو العباس ثعلب: ماذا، على ضربين، إن شاء جعله اسماً واحداً، وإن شاء اسمين. فإذا جعله بمعنى الذي رفع، لأنه جواب مرفوع. أراد ما الذي يحاوله أنحب؟ وله أن يقول: ماذا تحاول أهو نحب؟ فيستأنف فإذا جعله حرفاً واحداً نصبه بمعنى ماذا صنعت؟ (٤).

ويرى سيبويه أنَّ ماذا لا يكون كالذي إلا مع ما ومن في الاستفهام، فيكون ذا بمنزلة الذي ويكون ما حرف استفهام، وإجراؤهم إياه مع ما بمنزلة اسم واحد، وأما إجراؤهم ذا بمنزلة الذي، كقولك: ماذا رأيت؟ فيقول: متاعٌ حسنٌ.
وقول لبيد سابق الذكر على أن ذا بمنزلة الذي.
وأما إذا أردت اسماً واحداً فهو كقولك: ماذا رأيت؟ فتقول: خيراً؛ كأنك قلت: ما رأيت؟ وكقوله تعالى: ﴿مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا﴾ (٥).

^١ - انظر الكتاب: ١١٩ / ٣ - ١٢٠، وشرح المفصل: ٧٦ / ٨ .

^٢ - انظر المقتضب: ٣٤٤ / ٢ - ٣٤٥ .

^٣ - البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه: ١٣١، وفي الكتاب: ٤١٧ / ٢، وشرح المفصل: ١٤٩ / ٣، ٢٣ / ٤، واللسان (ذو، ذوات، حول)، والمغني للبيد: ٣١٤ / ١، والخزانة: ٣٣٩ / ١، ٥٥٦ / ٢ .

^٤ - مجالس ثعلب: ٤٦٢ / ٢ .

^٥ - سورة النحل: ٣٠ / ١٦ .

والعرب تجعل ما وذا اسماً واحداً كما جعلوا ما وإن حرفاً واحداً حين قالوا:
إنما.

ويجوز أن يقول الرجل: ماذا رأيت؟ فيقول: خير، إذا جعل ما وذا اسماً واحداً، كأنه
قال: ما رأيتُ خيرٌ، ولم يُجبه على رأيتَ (١).

١٢٢ - مسألة: القول في جواب الاستفهام الموجب والمنفي.

"وقال: كلُّ استفهامٍ يكون معه الجحد يُجابُ المتكلمُ به بلى ولا. وكلُّ استفهامٍ
لا جحد معه فالجواب فيه نعم. وإنما كره أن يجاب ما فيه جحدٌ بنعم، لئلا يكون إقراراً
بالجحد من المتكلم" (٢).

ويرى سيبويه أن ((بلى)) توجب بعد نفي، وأما ((نعم)) فعدّةٌ وتصديقٌ، فإذا
استفهمتُ فقلت: أتفعل؟ أجبتُ بنعم، فإذا قلت: ألسنتُ تفعل؟ قلت: بلى، يجريان مجرى
واحد قبل دخول الألف عليها (٣).

ويقول المبرد: (٤) "وإنما الفصل بين ((بلى)) و((نعم)) أن ((نعم)) تكون جواباً لكلِّ
كلام لا نفي فيه، و ((بلى)) لا تكون جواباً إلا لكلام فيه نفي.

ولو قال قائل: أنت زيد؟ لكان الجواب ((نعم)). وكذلك هل جاءك زيد؟
وكذلك من يأتك تأتته فتقول: نعم، ولا يصح ههنا ((بلى)).
فإن نفي فقال: أما لقيت زيدا؟ كان الجواب: بلى. وكذلك ألسنت قد ذهبت إلى
زيد؟ وما أخذت منه درهماً؟ وأنت لا تعطي شيئاً فجواب هذا كله ((بلى))."

١٢٣ - مسألة: القول في ((من ذا، وماذا)).

"وفي قول الله عزّ وجلّ: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ﴾ (٥)
قال: هو جزاءٌ لما قرب وهو ((الذي)) ويُرفع حينئذ، وإذا كان جزاءً لـ ((من)) نصب.

١ - الكتاب: ٤١٦ / ٢ - ٤١٩ بتصرف، وانظر اللباب في علل البناء والإعراب: ١٢٢ - ١٢٣، وشرح المفصل: ١٤٩ / ٣ - ١٥٠، ٢٣ / ٤ - ٢٤، والمغني: ٣١٤ - ٣١٦، وجمع الهوامع: ٢٨٩ / ١ - ٢٩٠.
٢ - مجالس ثعلب: ٤٧٥ / ٢.
٣ - انظر الكتاب: ٢٣٤ / ٤.
٤ - المقتضب: ٣٣١ / ٢، وانظر الكافية في النحو: ٣٢٦ / ١، ٣٨٢ - ٣٨٣، والمغني: ١٣٤ - ١٣٥، وجمع الهوامع: ٤ / ٣٧٢ - ٣٧٣، ٣٩١ - ٣٩٢.
٥ - سورة البقرة: ٢٤٥، وسورة الحديد: ٥٧ / ١١.

سئل: هل هذا مثل قولك مَنْ زَيْدٌ فَأَقُومَ إِلَيْهِ؟ فقال: زيد لا يكون صلةً ولا يجاب، ولكن لو قيل مَنْ أَخُوكَ فَنَقُومَ إِلَيْهِ، نصب لا غير.

قال: والاسم ونعته رفع، وما بعد ((ما)) من صلتها.

قال: وإنما تجعل ((ما)) مع ((ذا)) حرفاً واحداً ولا تجعل ((مَنْ)) معها. وأملي في ذلك علينا: ((مَنْ ذا يقوم)) من لا يجيء مع ما حرفاً واحداً وتكون مع ما. وماذا تصنع، يكون ماذا حرفاً واحداً، وتصنع عاملاً فيها، كأنك قلت ما تصنع، وإنما يجعلون ((مَنْ)) مع ((ذا)) حرفاً واحداً لأن ((مَنْ)) للناس خاصاً و ((ذا)) لكل شيء، وجعلوها مع ما حرفاً واحداً، لأن ((ما)) لكل شيء و ((ذا)) لكل شيء. فإذا قالوا من ذا أخوك؟ لم تكن ((مَنْ)) مع ((ذا)) حرفاً واحداً، فقالوا من ذا أخوك ولم يضمروا هو، لأن ذا يتم وينقص مع الذي يضمرون، فإذا قالوا من ذا نأته، كان من قول الفراء والكسائي أن يُرفع مَنْ بذا وذا بَمَنْ، ونأته جواب الجزء. كأنه قال من يَكُنْ هذا نأته. وإذا أراد الاستفهام قال مَنْ ذا فنأتيه؟ كأنه قال: من هذا فنأتيه^(١).

لقد سبق الحديث^(٢) عن ((ماذا)) في المسألة السابقة، أمّا ((من ذا)) فيرى سيبويه أنّ قولك: مَنْ ذا قائماً بالباب، أين مَنْ ذا الذي هو قائم بالباب. والعمل فيه بمنزلة: هذا عبدُ الله؛ لأن مَنْ مبتدأً قد بُني عليه اسم.

وأما قولهم: مَنْ ذا خَيْرٌ منك، فهو على قوله: من الذي هو خيرٌ منك، لأنك لم ترد أن تشير أو تومئ إلى إنسان قد استبان لك فضلُه على المسئول فيعلمك، وأردت مَنْ ذا الذي هو أفضلُ منك. فإن أومأت إلى إنسانٍ قد استبان لك فضلُه عليه، نصبت ((خيراً منك))، كما قلت: من ذا قائماً، ونصبه كنصب ما شأنك قائماً^(٣).

ويوضح ابن يعيش أنّ ((مَنْ)) اسم مبهم لذوات ما يعقل، والدليل على أنه اسم أنه يقع فاعلاً ومفعولاً ويدخل عليه حروف الجر، وهي من خصائص الأسماء.

وتكون ((مَنْ)) استفهام، نحو قولك: من قام؟ ومن عندك؟ فمن في موضع رفع بالابتداء وما بعدها خبر، والذي يدل على ذلك أنك لو أوقعت موقعها اسماً معرباً مما

١ - مجالس ثعلب: ٥٢٥/٢ - ٥٢٦، وانظر اللباب في علل البناء والإعراب: ١٢٣/٢.

٢ - ذكر في صفحة: ١٨٦ - ١٨٧.

٣ - الكتاب: ٦١/٢ بتصرف.

يظهر فيه الإعراب لظهر فيه الرفع، كقوله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾^(١)
فمن مبتدأ وذا خبرها^(٢).

١٢٤- مسألة: القول في جزم جواب الشرط أو رفعه .

"إِنْ تَأْتِيهِ يَأْتِيكَ زَيْدٌ، الْجُزْمُ أَكْثَرُ إِذَا لَمْ يَتَقَدَّمْ كَلَامٌ، فَإِذَا تَقَدَّمَ كَلَامٌ كَانَ الرَّفْعُ أَكْثَرَ، مِثْلَ قَوْلِكَ زَيْدٌ إِلَّا تَأْتِيهِ يَأْتِيكَ. قَالَ: لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَتَقَدَّمْ كَانَ جَوَابًا. وَأَنْشُدُ:

١١٧- إِنْ تَأْتَيْتَا تَتَّقَا لِلْوَصْلِ طَائِعًا نَجِيئُكَ وَلَا وَصَلَ عَلَى الْكَرهِ يَنْفَعُ^(٣)^(٤).
(الطويل)

يرى ثعلب أنه إذا تقدم اسم على حرف الشرط ((إِنْ)) فالرفع في جواب الشرط أكثر، وإذا لم يتقدم فالجزم أكثر.

١٢٥- مسألة: القول في لولا.

قال أبو العباس ثعلب:^(٥) "أصل ((لولا)) أَنْ لَوْ لِلتَّمْنِي، وَلَا لِلجَدِّ، فَلَمَّا ضُمَّتَا صَارَتَا كَلِمَةً وَاحِدَةً. لَوْ كَانَ كَذَا لَكَانَ كَذَا، لَوْلَا أَنَّهُ كَانَ كَذَا لَكَانَ كَذَا".

ويرى سيبويه أَنَّ ((لوا)) تدخل عليها ((لا)) فتغير معناها^(٦).
ويقول سيبويه:^(٧) "وكذلك: ((لَوْمًا، وَلَوْلَا))، فهما لا ابتداءً وجوابٍ. فالأول سببٌ ما وقع وما لم يقع".
وإنَّ لَوْلَا يبتدأ بعدها بالأسماء وبأَنَّ^(٨).

١ - سورة البقرة: ٢/ ٢٥٥ .
٢ - شرح المفصل: ٤/ ١٠ بتصرف، وانظر الكافية في النحو: ٢/ ٥٨، والمغني: ١/ ٣٣٩ - ٣٤٠، وهمع الهوامع: ١/ ٢٩٠.
٣ - البيت بلا نسبة في مجالس ثعلب: ٢/ ٥٤٤.
٤ - مجالس ثعلب: ٢/ ٥٤٣ - ٥٤٤ .
٥ - مجالس ثعلب: ٢/ ٥٥٩ .
٦ - انظر الكتاب: ٤/ ٢٢٢ .
٧ - المصدر السابق: ٤/ ٢٣٥ .
٨ - المصدر السابق: ٣/ ١٣٩ بتصرف.

ويوضح المبرد أنَّ الاسم الذي يقع بعد ((لولا)) يرفع بالابتداء، وخبره محذوف لما يدلُّ عليه. وذلك كقولك: لولا عبدُ الله لأكرمتك، فعبد الله ارتفع بالابتداء، وخبره محذوف والتقدير: لولا عبدُ الله بالحضرة. أو موجود. و((لولا)) حرف يُوجب امتناع الفعل لوقوع اسم، كقولنا: لولا زيدٌ لكان كذا وكذا^(١).

١٢٦ - مسألة: القول في اقتران إلاً بواو العطف في الجزاء.

"وأنشد:

١١٨ - فَطَلَّقَهَا فَلَسْتَ لَهَا بِأَهْلٍ وَإِلَّا يَعْلُ مَفْرَقَكَ الْخَشِيبُ^(٢).
(الوافر)

قال أبو العباس: هذا على الجزاء. ويجوز أن يحذف الواو من ((وإلاً)) كأنه قال: إلاً تفعل كذا نفعل كذا. ويجوز بحذف ((إلاً)) على الجزاء.

وأنشد:

١١٩ - بَأَيِّمَا بَلَدَةٍ تُقَدَّرُ مَنِيَّتُهُ إِلَّا يُسَارِعُ إِلَيْهَا طَائِعاً يُسْقُ^(٣).
(البيسط)

قال أبو العباس: قال الكسائي: لا يجوز ذا إلاً بالواو، لأنه جزاء معطوف على جزاء. وقال الفراء: يجوز بثم وبالفاء والواو^(٤).

^١ - المقتضب: ٧٦ / ٣ - ٧٨ بتصرف، وانظر شرح المفصل: ١٤٥ - ١٤٧، ١٤٧ / ٩ - ٢٢ - ٢٤، وأوضح المسالك: ٢٠٤ / ٤ - ٢٠٥، والمغني: ٢٨٨ - ٢٨٩، وشرح ابن عقيل: ٥٥ / ٤ - ٥٦، وهمع الهوامع: ٣٥١ - ٣٥٢.
^٢ - البيت للأحوص في ديوانه: ١٨٤، وعجزه:

وَإِلَّا شَقَّ مَفْرَقَكَ الْحُسَامُ

وفي الإنصاف: ٧٢ / ١ برواية:

فَطَلَّقَهَا فَلَسْتَ لَهَا بِنِدٍ وَإِلَّا يَعْلُ مَفْرَقَكَ الْحُسَامُ

وأوضح المسالك: ١٨٧ / ٤، برواية: ((لها بكفاء))، والمغني: ٣٠٣ / ٢، وشذور الذهب: ٤١٤، وشرح ابن عقيل: ٤٣ / ٤، وهمع الهوامع: ٣٣٦ / ٤.

^٣ - البيت بلا نسبة في مجالس ثعلب: ٥٨٢ / ٢.

^٤ - مجالس ثعلب: ٥٨٢ / ٢.

وأورد ابن الأنباري بيت الشعر السابق، فيرى أن ((إلّا)) تتكون من حرفين: أولهما إن الشرطية، والثاني لا النافية، وقد حذف فعل الشرط من البيت، والتقدير: وَإِلَّا تُطَلِّقَهَا يَعِلُّ^(١).

وقد استفرد أبو العباس بجواز حذف الواو في الجزاء المحذوف فعله، والتقدير: فطَلَّقَهَا إِلَّا تُطَلِّقَهَا يَعِلُّ، وجواز حذف إلّا في الجزاء المحذوف فعله، والتقدير: فطَلَّقَهَا وَتَطَلَّقَهَا يَعِلُّ.

وأما الكسائي فيرى عدم جواز حذف الواو مع إلّا في الجزاء، والتقدير: بَأَيِّمَا تُقَدِّرُ وَإِلَّا يُسَارِعُ.

والفراء يجوزُ وضع الفاء وثم الواو قبل إلّا في الجزاء.

١٢٧- مسألة: القول في إضمار كان الدالة على الجزاء.

"﴿إِنِّي كَفَرْتُ بِمَا أَشْرَكْتُمُونِي مِنْ قَبْلُ﴾^(٢) عند الفراء أن فيه إضمار ((كنتم))، وقال: كلُّ ماضٍ عند الفراء يحتاج إلى كان. هكذا قال. وإنما يفعل هذا إذا كان جزاءً، أي إنِّي كُفِرْتُ بالشيء الذي كنتم اشتركتُموني به. قال: والدليل لا يكون الشيء، إنما يكونُ غيره" ^(٣).

١٢٨- مسألة: القول في معنى هل .

"﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا﴾^(٤) بموضع ما، وتكون استفهاماً وتكون خبراً وتكون جزاءً. وقد قال الفراء: تكون أمراً. قال: وسمعتُ أعرابياً يقول: هل أنت ساكت، أي اسكت. مثله: ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ مُتَّبِعُونَ﴾^(٥) ^(٦).

^١ - انظر الإنصاف: ٧٢ / ١، وأوضح المسالك: ١٨٦ / ٤ - ١٨٧، والمغني: ٣٠٣ / ٢، وشذور الذهب: ٤١٤ - ٤١٥، وشرح ابن عقيل: ٤٣ / ٤ - ٤٤، وهمع الهوامع: ٣٣٥ - ٣٣٧ .
^٢ - سورة إبراهيم: ٢٢ / ١٤ .
^٣ - مجالس ثعلب: ٥٨٥ / ٢ - ٥٨٦ .
^٤ - سورة الإنسان: ١ / ٧٦ .
^٥ - سورة المائدة: ٩١ / ٥ .
^٦ - مجالس ثعلب: ٥٨٨ / ٢ .

ويرى سيبويه أن حروف الاستفهام لا يليها إلا الفعل، وقد ابتدعوا بعدها بالأسماء والأصل غير ذلك.

فيقولون: هل زيدٌ منطلقٌ، وهل زيدٌ في الدار. فإن قلت: هل زيداً رأيتَ، وهل زيدٌ ذهبَ فَبِحَ ولم يَجُزْ إلا في الشعر؛ لأنه لما اجتمع الاسمُ والفعلُ حملوه على الأصل، فإن اضطرَّ شاعرٌ فقدَّم الاسمَ نصب كما كنت فاعلاً ذلك بقَدِّ ونحوها. وهو في هذه أحسن؛ لأنه يبتدأ بعدها بالأسماء.

وتقول: أم هل، فإنما هي بمنزلة قد، وتكون بمنزلة إن في باب الجزاء، فجاز تقدم الاسم فيها، ويُختار فيها النصب؛ لأنك تُضمَرُ الفعلَ فيها، لأنَّ الفعلَ أولى إذا اجتمع هو والاسم. وكذلك كنت فاعلاً في إن، لأنها إنما هي للفعل.

واعلم أنه إذا جاء بعدها الاسم ويليه فعل فإنه قبيح، فلو قلت: هل زيدٌ قام، لم يجز إلا في الشعر، فإذا جاء في الشعر نصبته.

فإذا جئت في سائر حروف الاستفهام باسم وبعد ذلك الاسم اسمٌ من فعلٍ، نحو: ضارب جاز في الكلام ولا يجوز فيه النصب إلا في الشعر، ولو قلت: هل زيدٌ أنا ضاربه لكان جيداً في الكلام؛ لأن ضارباً اسم وإن كان في معنى الفعل^(١).

وقد خالف العكبري ثعلباً في أن هل في قوله تعالى: ﴿هَلْ آتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ﴾ جاءت بمعنى: قَدْ^(٢).

وذكر ابن هشام عشرة أوجه تختص بها ((هل)) عن الهمزة وهي:

الأول: اختصاصها بالتصديق الإيجابي دون التصور، ودون التصديق السلبي، فيقنع نحو: ((هل زيداً ضربت))؛ لأن تقديم الاسم يشعر بحصول التصديق بنفس النسبة.

الثاني: اختصاصها بالإيجاب، نقول: هل زيد قائم، ويمتنع قولنا: هل لم يقم.

الثالث: تخصيصها المضارع بالاستقبال، نحو: هل تسافر، وكقوله تعالى:

﴿فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا﴾^(٣).

الرابع والخامس والسادس: أنها لا تدخل على الشرط، ولا على إن، ولا على

اسم بعده فعل في الاختيار.

^١ - الكتاب: ٩٨/١، ١٠١، ١١٥/٣، ١٨٩ بتصرف، وانظر شرح المفصل: ١٥٠-١٥١، والكافي في النحو: ٣٨٨/٢-٣٨٩.

^٢ - انظر اللباب في علل البناء والإعراب: ١٢٩-١٣٠، وشرح المفصل: ١٥٢-١٥٤، والمغني: ١٥/٢، وهمع الهوامع: ٣٩٦/٤.

^٣ - سورة الأعراف: ٤٤/٧.

السابع والثامن: أنها تقع بعد العطف لا قبله وبعد أم، كقوله تعالى: ﴿ فَهَلْ يُهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمَ الْفَاسِقُونَ ﴾^(١)، وقوله تعالى: ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ ﴾^(٢).

التاسع: أنه يراد بالاستفهام بها النفي، ولذلك دخلت على الخبر بعدها إلا والباء، كقوله تعالى: ﴿ هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ ﴾^(٣).

العاشر: أنها تأتي بمعنى قد، وقد سبق الحديث عنه في مخالفة العكبري لثعلب^(٤).

^١ - سورة الأحقاف: ٣٥ / ٤٦ .
^٢ - سورة الرعد: ١٦ / ١٣ .
^٣ - سورة الرحمن: ٦٠ / ٥٥ .
^٤ - المغني: ١٣ / ٢ - ١٥ بتصرف، وانظر همع الهوامع: ٤ / ٣٩٢ - ٣٩٦ .

المبحث الثاني

مسائل أخرى في الصرف في مجالس ثعلب.

١٢٩- مسألة: القول في قلب لام التعريف ميمًا في بعض اللغات.

"أخبرنا محمد، ثنا أبو العباس ثعلب قال: قال الأخفش: امرَجُلٌ، يريد الرجل. قال أبو العباس: هذه لغة للأزد مشهورة" (١).

ويقول ابن يعيش: (٢) "وقوم من العرب يبدلون من لام المعرفة ميمًا وهي يمانية، فيقولون: امرجل في الرجل ويروى أن النمر بن تَوَلَّب قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم - يقول: " لَيْسَ مِنْ أَمِيرٍ أَمْصِيَامٌ فِي أَمْسَقَرٍ" (٣)؛ يُرِيدُ: لَيْسَ مِنَ الْبِرِّ الصِّيَامُ فِي السَّفَرِ، ويقال: إن النمر لم يرو عن النبي - عليه السلام - إلا هذا الحديث وذلك شاذ قليل لا يقاس عليه".

ويوضح الرضي أن الميم تناسب اللام والنون لكونهما مجهورتين وبين الشدة والرخاوة (٤).

١٣٠- مسألة: القول في سُوءة.

قال أبو العباس ثعلب: (٥) "وقال ابن الأعرابي في صفة القوس: في القوس ظُفْرُهَا وَطُرُقَتُّهَا وَفُرْضَتُّهَا - وهو حَزُّهَا - وفيها سِيَّتُهَا التي ذكرنا، وهو طَرْفُهَا المعطوف المعقوب. قال ابن الأعرابي: ويقال سُوءة، تضمّ وتهمز".

١ - مجالس ثعلب: ٥٨/١ .

٢ - شرح المفصل: ٢٠/٩، وانظر شرح الشافية: ٣/٢١٥-٢١٦، واللسان: (برر)، وقطر الندى: ١٥٨، والمغني: ٧١/١ .

٣ - رواية الحديث بلغة أزد لم ترد في صحيح البخاري، والذي ورد فيه الرواية العادية، صحيح البخاري، لأبي عبد الله

محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م: ٤٨/٢، رقم الحديث ١٩٤٦ .

٤ - انظر شرح الشافية: ٣/٢١٥-٢١٦ .

٥ - مجالس ثعلب: ٧٢/١ .

وابن منظور في مادة سوا لم يتحدث إلا عن معناها، فيقول: ^(١) "بُنُو سُوءَةَ أَي حَيٍّ مِنْ قَيْسِ بْنِ عَلِيٍّ".

وذكر محقق المجالس أن ابن سيدة في الجزء السادس من كتاب المخصص ، يقول: ^(٢) "السوءة لغة في السية، فعلى هذا يكون سية محذوف اللام وتكون هذه الياء منقلبة عن واو، ويجوز أن تكون محذوفة العين، فحينئذ تكون سية على تخفيف الهمز".

والظاهر لدي أن محقق المجالس ذكر وزنين لسوءة، وهما:

١- **فعة**: وهو وزن سية محذوف اللام، وتكون الياء منقلبة عن واو.

٢- **فلة**: وهو وزن سية محذوف العين ومخفف الهمزة.

١٣١ - مسألة: القول في ما كان جمعاً وواحدًا.

قال أبو العباس ثعلب: ^(٣) "في قوله عزَّ وجلَّ: ﴿سَامِرًا تَهْجُرُونَ﴾ ^(٤). قال: وحدَّ

((سامرًا)) لأنه يقال: قومٌ سامرٌ ورجلٌ سامرٌ، مثل قومٍ زورٍ ورجلٍ زورٍ".

ويرى ابن السراج أن كلمة: حلفاء وطرفاء، للجمع والمفرد سواء، وقد روى

عن الأصمعي أن واحدهما: طرفة وحلقة ^(٥).

وذكر الرضي لفظة الفلك التي على وزن فُعَل، والأمثلة على لفظة الفلك من

القرآن الكريم، كقوله تعالى: ﴿وَأَيُّهُمْ أَنَا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ فِي الْفُلِّ الْمُسْحُونِ﴾ ^(٦)، ولما جمعه

قال تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلِّ وَجَرَيْنَ بِهِمْ﴾ ^(٧) ^(٨).

ويشرح السيوطي كلمة فلك في حالة الإفراد نظير قُفْل، وفي حالة الجمع نظير

رُسُل.

^١ - لسان العرب: (سوا).

^٢ - حاشية مجالس ثعلب: ٧٢ / ١ .

^٣ - مجالس ثعلب: ٧٧ / ١ .

^٤ - سورة المؤمنون: ٦٧ / ٢٣ .

^٥ - انظر الأصول في النحو: ١٤٥ / ٢ .

^٦ - سورة يس: ٤١ / ٣٦، وسورة الشعراء: ١١٩ / ٢٦ .

^٧ - سورة يونس: ٢٢ / ١٠ .

^٨ - انظر شرح الشافية: ٩٤ / ٢، ١٩٨ - ١٩٩، وشرح المفصل: ٨٠ / ٥.

ويضيف إليها ألفاظاً أخرى، وهي: جُنُبٌ وهجان ودِلاص، وهجان في حالة الإفراد نظير لجام، وفي حالة الجمع نظير كرام، ويقدر التغير بحسب الحركات. وذهب البعض إلى أن فلك ونحوه أسماء جموع وأنه لا تقدير فيهن، وهنَّ مشتركات في المفرد الجمع^(١).

١٣٢ - مسألة: القول في معاني المزيد الثلاثي على وزن ((أفعل)).

"ويقال أزهَدَ الرجل، أي قلَّ ماله، وأوتَحَ وأشَقَنَ وأوعَرَ أيضاً"^(٢).

وذكر الرضيّ معانيًا للفعل أفعل، منها:

- ١- الدخول في الوقت: كدخول الفاعل في الوقت المشتق منه أفعل، كأصْبَحَ وأمْسَى: أي دخل في الصباح والمساء، وأشْمَلْنَا وأجْنَبْنَا: أي دخلنا في أوقات هذه الرياح، وقال سيبويه: أدْنَفَ: أي حصل في وقت الدنف، وأكْدَى: أي وصل إلى الكُدْيَةِ، وأنجَدَ وأجْبَلَ: أي وصل إلى نجد وإلى الجبل، ومنه الوصول للعدد، كأعْشَرَ: أي وصل إلى العشرة؛ فكل ما سبق يكون بمعنى صار ذا كذا.
- ٢- مجيء مفعول أفعل على صفة، وهي كونه فاعلاً لأصل الفعل، نحو أَسْمَنْتَ: أي وجدت سميئاً، وأبْخَلْتُهُ: أي وجدته بخيلاً، أو كونه مفعولاً لأصل الفعل، نحو أحمَدْتُهُ: أي وجدته محموداً.
- ٣- للسلب: أي يجيء لسلبك عن مفعول أفعل ما اشتق منه، نحو أشكيتُهُ: أي أزلت شكواه.
- ٤- بمعنى فَعَلَ، نحو قَلْتُ البيع وأقلته.
- ٥- بمعنى الدعاء، نحو أسْقَيْتُهُ: أي دعوت له بالسُّقْيَا.
- ٦- وقد يجيء أفعل بغير هذه المعاني، وبدون ضابط له كأبصره: أي رآه، وقد يجيء مطاوع فَعَلَ، كفَطَّرْتَهُ فأفطَّر، وهو قليل^(٣).

^١ - همع الهوامع: ٦/ ١٢٨ بتصرف.

^٢ - مجالس ثعلب: ١/ ٧٧.

^٣ - شرح الشافية: ١/ ٩٠-٩٢ بتصرف، وانظر شذا العرف في فن الصرف: ٢٢-٢٣.

١٣٣ - مسألة: القول في اللهجات الشاذة .

قال: وأخبرنا أبو العباس قال: ارتفعت قریش في الفصاحة عن عننة تميم، وكشكشة ربيعة، وكسكسة هوازن، وتضجّع قيس، وعجرفيّة ضبّة [وتلتلّة بهراء]. فأما عننة تميم فإنّ تميمًا تقول في موضع أنّ: عنّ. تقول: عنّ عبد الله قائمًا. قال: وسمعت ذا الرّمّة ينشد عبد الملك:

١٢٠ - أَعَنَّ تَرَسَمْتَ مِنْ خَرَقَاءَ مَنْزِلَةً (١)»(٢).

(البيسط)

قال: يجعلون مكان الكاف الشّين، وربّما جعلوا بعد الكاف الشّين والسين، يقولون: إنكش وإنكس. قال: وهذه الكشكشة والكسكسة المشهورة، وهي الكاف المكسورة لا غير، يفعلون هذا توكيداً لكسر الكاف بالشّين والسين، كما يقولون ضربّتيه وضربّتيه، لقرب الهاء منها" (٣).

ويقول سيبويه: (٤) "أن ناساً من العرب يلحقون الكاف والسين ليبيّنوا كسرة التّانيث؛ لأنها من حروف الزيادة، مثل: أَعْطَيْتُكَيْسُ، وأَكْرَمْتُكَيْسُ، حيث ظهرت الكسرة. وقومٌ يلحقون الشّين ليبيّنوا بها الكسرة في الوقف كما أبدلوا مكانها للبيان، مثال: أَعْطَيْتُكَيْشُ، وأَكْرَمْتُكَيْشُ، فإذا وصلوها تركوها. وإنما لحقت السين والشّين في التّانيث؛ لأنهم جعلوا تركهما بيان التذكير".

^١ - البيت في ديوانه: ٦٥١، و عجزه:

مَاءُ الصَّبَابَةِ مِنْ عَيْنَيْكَ مَسْجُومٌ

... ..

وفي جمهرة أشعار العرب، لأبي زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي، (ت: ١٧٠هـ)، دار المسيرة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م: ٣٧، والخصائص: ١١/٢، والصّاحبي، لأبي الحسن أحمد بن فارس بن زكريا (٣٩٥هـ)، تحقيق: السيّد أحمد صقر، القاهرة، بدون تليخ: ٣٥، و فقه اللغة وأسرار العربية، لأبي منصور الثعالبي (٤٢٩هـ)، تحقيق: ديزيرة سقال، دار الفكر العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م: ٨٩، وشرح الشافية: ٣/٢٠٣.

^٢ - مجالس ثعلب: ١/ ٨٠- ٨١، وانظر شرح الشافية: ٣/ ٢٠٢- ٢٠٣، والمزهر في علوم اللغة وأنواعها: ١/ ٢١٠- ٢١١.

^٣ - المصدر السابق: ١/ ١١٦- ١١٧، والخصائص: ١٠/٢- ١٢.

^٤ - الكتاب: ٤/ ١٩٩- ٢٠٠، وانظر الخصائص: ٢/ ١٠- ١٢، و فقه اللغة وأسرار العربية: ٨٨- ٨٩.

ويضيف ابن جنِّي أن تَلْتَلَّةَ بهراء كقولهم: تَعْلَمون وتَفْعَلون تَصْنَعون حيث كسرت أوائل الحروف^(١).

وذكر ابن فارس أن الكَشْكَشَةَ التي في قوم أسد، تكون بإبدال الكاف شيئاً، نقول: عَلَيَّشَ بمعنى عليك. وذكر ما سبق الحديث عنه بأن قوم ربيعة يصلون بالكاف شيئاً أوسيناً، كقولنا: عَلَيَّشُ أو عَلَيَّكِسُ^(٢).

ويرى ابن الحاجب أن سين الكسكسة هي في لغة بكر بن وائل، فهي سين تلحق بكاف المؤنث في الوقف لكي لا تسكن الكاف فتلتبس بكاف المذكر، وجعلوا ترك السين في الوقف علامة للمذكر، فيقولون: اكرمتكس فإذا وصلوا لم يأتوا بها لأن حركة الكاف كافية في الفصل بين الكافين. وناس كثر من تميم وأسد يجعلون مكان كاف المؤنث في الوقف شيئاً، وإنما أبدلوا شيئاً لأنها مهموسة مثلها ولم يجعلوا مكانها مهموسة من الحلق؛ لأنها ليست حلقيّة، وقد يجري الوصل مجرى الوقف في الشين، فيقال: انشَ ذاهبة^(٣).

١٣٤ - مسألة: القول في المصدر الميمي من الثلاثي.

قال أبو العباس ثعلب^(٤): "إذا كان فَعَلٌ يفعل فالمصدر منه مَفْعَلٌ مفتوح، كِبَرٌ يكبِرُ مكبِراً، وعَمِلَ يعمل المَعْمَلُ. قد يقال مكبِراً وهو قليل".

ذكر سيبويه أن فَعَلٌ يفعل المصدر منه على مَفْعَلٌ، نحو: إن في ألف درهم لمَضْرَباً، أي لضرباً. وورد في قوله تعالى: ﴿أَيْنَ الْمَفْرُغِ﴾^(٥)، المقصود أين الفرار، وربما جاء المصدر على المَفْعَلِ، حيث قالوا: المَعْجَزِ يريدون العَجَز. وقالوا: المَعْجَزِ على القياس.

وأما يَفْعَلٌ بفتح العين فمصدره مَفْعَلٌ، نحو: مكبِرٌ، وجاء بكسر العين مكبِرٌ^(٦).

١ - الخصائص: ١١/٢ بتصرف.
٢ - انظر الصّاحبي: ٣٥-٣٦، والخزانة: ٤/٥٩٤-٥٩٦.
٣ - الكافية في النحو: ٢/٤٠٩ بتصرف.
٤ - مجالس ثعلب: ١/١٤٨.
٥ - سورة القيامة: ١٠/٧٥.
٦ - الكتاب: ٤/٨٧-٩٠ بتصرف، وانظر شرح الشافية: ١/١٦٨، ١٧٣، وشذا العرف في فن الصرف: ٤٨.

١٣٥ - مسألة: القول في إبدال الهاء من الهمزة .

"يقول: ولست بجبانٍ. قال: ويكون جبناً: ((بِجْبَاهِ)) يجعل الهاء بدلاً من الهمزة. قال أبو العباس: ولست أحفظه. وذاك أنه سئل عنه"^(١).

١٣٦ - مسألة: القول في تثنية وجمع (ذو) بمعنى صاحب.

"وتقول: هذه كليتان، وتثنى فتقول هاتان ذواتا كليتين، والجمع ذوات كليتين. وكل ما سمى باثنين فكذلك، تقول: هذان ذوا رجلين، وهؤلاء ذو رجلين. الحكاية كذا"^(٢).

يقول سيبويه:^(٣) "تقول: هاتان ذواتا مالٍ. فهذا دليلٌ على أن ذو فعلٌ، كما أن أبوان دليلٌ على أن أبا فعلٌ. وكان الخليل يقول: هذا ذوٌ بفتح الذال، لأن أصلها الفتح، تقول: ذواً، وتقول: ذوٌ".

وتأتي ذو بمعنى صاحب، كقولنا: مررتُ برجلٍ ذي مالٍ^(٤).

وذكر ابن يعيش أن بعضهم يقول في المؤنث ذات، وفي جماعة المؤنث ذوات قلن، وهذا يدل على أنها منقولة من ذي التي بمعنى صاحب، ويوضح أنها تختلف عن ذو التي بمعنى الذي على لغة طيء^(٥).

١ - مجالس ثعلب: ١ / ١٥٧ .

٢ - مجالس ثعلب: ٢ / ٣٧٨ .

٣ - الكتاب: ٣ / ٢٦٢ - ٢٦٣ .

٤ - انظر المصدر السابق: ١ / ٤٣٠ .

٥ - انظر شرح المفصل: ٣ / ١٤٩ .

١٣٧ - مسألة: القول في تخفيف الهمزة المتطرفة على ياء.

"وقال في قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾^(١) جَزَى يَجْزِي، إِذَا كَفَى. وَأَجْزَأُ يُجْزِئُ، إِذَا قَامَ مَقَامَهُ. وَلَمْ يَكُنْ أَهْلُ الْبَصْرَةِ يَقُولُونَ أَجْزَأُ بِالْهَمْزِ، وَالْكَسَائِيُّ يَقُولُ يُجْزِئُ فِيهِ. وَالْفَرَّاءُ يَقُولُ يُجْزِئُ فِيهِ وَيَجْزِيهِ جَمِيعًا"^(٢).

ويقول سيبويه:^(٣) "وقالوا نَبِيٌّ وَبَرِيَّةٌ، فَأَلْزَمَهَا أَهْلُ التَّحْقِيقِ الْبَدَلَ. وَلَيْسَ كُلُّ شَيْءٍ نَحْوَهُمَا يُفْعَلُ بِهِ ذَا، وَإِنَّمَا يُؤْخَذُ بِالسَّمْعِ. وَقَدْ بَلَّغْنَا أَنَّ قَوْمًا مِنْ أَهْلِ الْحِجَازِ مِنْ أَهْلِ التَّحْقِيقِ يَحَقِّقُونَ نَبِيٌّ وَبَرِيَّةٌ، وَذَلِكَ قَلِيلٌ رَدِيٌّ".
ويوضح المبرد أنه إذا خفت الهمزة تقول: نَبِيٌّ، وهذا يجري فيما لم تكن حروف لينة أصلية، أو كالأصلية.

وكلمة نبي على ثلاثة أضرب:

- ١- منهم من خفف نبي وجعلها كحطية، فيقول: نُبَاءٌ، فيردّها إلى أصلها؛ لأنها خرجت عن فعيل.
- ٢- ومنهم من جعلها بدلاً لازماً، كقولك: عيد وأعياد، وقولك: أحد في وحد، كما يقول: تقيّ وأتقياء، وشقيّ وأشقياء، وغنيّ وأغنياء.
- ٣- ومنهم من يقول: نبا ينبو، أي مرتفع بالله، فهذا من حروف العلة، فحقه على ما وصفت لك^(٤).

ويوضح ثعلب أن أهل البصرة يستخدمون يجزي بدون همز من جزي، أما أهل الكوفة فيقولون: يجزئ بالهمز من جزأ، ويجيزون تخفيف الهمزة فيقولون: يجزئ ويجزيه.

^١ - سورة البقرة: ٤٨ / ٢ .

^٢ - مجالس ثعلب: ٤٠٣ / ٢ .

^٣ - الكتاب: ٥٥٥ / ٣، وانظر شرح المفصل: ١٠٨ - ١٠٩ .

^٤ - المقتضب: ٢٩٨ - ٢٩٩ بتصرف، وانظر شرح الشافية: ٣٥ / ٣ .

١٣٨ - مسألة: القول في معنى صيغة الزيادة

من الفعل الثلاثي ((استَفْعَل)).

"وأُشَدُّ:

١٢١- هَزَزْتُكُمْ لَوْ أَنَّ فِيكُمْ مَهْزَةً وَذَكَرْتُ ذَا التَّائِيثِ فَاسْتَنَوَقَ الْجَمَلَ^(١)(٢).
(الطويل)

يريد أصحاب الإناث. واستنَوَقَ: صار ناقة" (٣).

يقول سيبويه: (٤) "وقالوا في التحول من حال إلى حال هكذا، وذلك [قولك]:
استنَوَقَ الجملُ، واستنَيَسَتِ الشاةُ".
ويضيف ابن يعيش قوله: استحجر الطين، أي: تحول إلى طبع الحجر في
الصلابة (٥).

وذكر السيوطي مثلاً آخر قولنا: استنسر البغات، أي: صار نسرًا.
واستنوق الجمل مثل عربي قديم، وقد أورده الميداني في مجمع الأمثال (٦).

١٣٩ - مسألة: القول في اسم الآلة.

"الآلات يفرقون بينها وبين المصادر، فميرد اسم، وهو آلة، وهو مثل مِفْعَل،
ومثله مِتْقَب ومُنْقَر. ولم يجئ الضمُّ إلَّا في مُسْعَط، ومُكْحَلَة، ومُدْهُن؛ والمصادر تُقال
بالفتح" (٧).

١ - آخر البيت مثل في مجمع الأمثال: ٩٣/٢.
٢ - البيت بلا نسبة في مجالس ثعلب: ٤٧٠ / ٢، ونسبه ابن منظور في اللسان: (نوق)، للفرأ.
٣ - مجالس ثعلب: ٤٧٠ / ٢.
٤ - الكتاب: ٧١ / ٤، وانظر المقتضب: ١٩٨ / ١، واللباب في علل البناء والإعراب: ٢ / ٢١٦.
٥ - انظر شرح المفصل: ١٦١ / ٧، وشرح الشافية: ٣٧٦ / ٢ - ٣٨٠، وشذا العرف في فن الصرف: ٢٦.
٦ - انظر همع الهوامع: ٢٨ / ٦.
٧ - مجالس ثعلب: ٥٤٥ / ٢.

ويرى سيبويه أنَّ كلَّ شيءٍ يعالج به فهو مكسور الأول، سواء كانت فيه هاءُ التانيث أو لم تكن على قولنا: مَحْلَبٌ، وَمِنْجَلٌ، وَمِكْسَحَةٌ، وَالْمِصْفَى، وَالْمِخْرَزُ، وَالْمِخْيَطُ. وقد تأتي على وزن مَفْعَالٍ، نحو: مِقْرَاضٍ، وَمِفْتَاحٍ، وَمِصْبَاحٍ^(١).

ويوضح ابن يعيش أنَّ كلَّ اسمٍ في أوله ميم زائدة من الآلات التي يعالج بها، وكان من فعل ثلاثي فإنَّ ميمه تكون مكسورة وهو غير المصدر، وأبنيته ثلاثة على القياس، نحو: مَفْعَلٌ، وَمِفْعَلَةٌ، وَمَفْعَالٌ.

ويضيف أنَّ هناك أحرفاً شذت عن مقتضى القياس وما عليه الاستعمال بأن جاءت مضمومة وهي ما يعالج به وينقل كأنهم جعلوها أسماء يوعى فيه ولم يراعوا فيها معنى الفعل والاشتقاق، فمما لم يرد فيها معنى الفعل كذلك نحو: ((المُسْعَطُ)) فهو ما يجعل فيه السعوط من دواء أو دهن، فيسعط به العليل في أنفه؛ أي يجعله فيه، ((المُنْخَلُ)) فهو ما ينخل به الدقيق ونحوه، وجمعه مَنَاخلٌ، و((المُدَقُّ)) وهو اسم ما يدق به الشيء كيد الهاون، و((المُدْهَنُ)) من الزجاج وغيره، و((المكحلة)) وعاء الكحل زجاجاً كان أو غيره، وهذه الخمسة حكاها سيبويه، فأما ((المُحْرُضَةُ)) فوعاء الحرض وهو الإِشْنَانُ^(٢).

^١ - انظر الكتاب: ٤/ ٩٤-٩٥، و همع الهوامع: ٦/ ٥٦، وشذا العرف في فن الصرف: ٥٧-٥٨.

^٢ - شرح المفصل: ٦/ ١١١-١١٢ بتصرف، وانظر شرح الشافية: ١/ ١٨٦-١٨٩.

الخاتمة

لقد تتبعت في هذا البحث عالمًا من علماء اللغة وهو ثعلب، والمسائل التي تناولها من النحو والصرف في كتابه المجالس، ومقارنته بالمنهج البصري وتوضيح أوجه الاتفاق والاختلاف بينه وبين العلماء، وهذا البحث يضم: مقدمة وتمهيدًا، وستة فصول، وخاتمة.

وبعد رحلة القراءة والجهد والفراغ من هذا البحث، توصل الباحث إلى النتائج والتوصيات الآتية:

أولاً: النتائج:

- ١- تناول البحث بالدراسة شخصية نحوية هامة جدًا.
- ٢- وقف البحث على دراسة تحليلية لكتاب مهم في النحو والصرف، وهو كتاب المجالس لأحمد بن يحيى بن يزيد النحوي، المعروف بثعلب، الذي يعدُّ مرجعًا غنيًا بالمسائل النحوية والصرفية، ويمكن للدارسين الاستفادة منها.
- ٣- يُعدُّ ثعلب من علماء اللغة الكبار، وهو صاحب مذهب كوفي، ومكانة مهمة بين العلماء، من خلال أهمية مؤلفاته في هذا المجال.
- ٤- يُعدُّ مرجعًا في العديد من الكلمات والتراكيب، وقد أخذ عنه علماء آخرون كابن منظور، وغيره.
- ٥- استشهد ثعلب بالقراءات القرآنية بكثرة، وهي حجة عندهم، سواء أكانت متواترة، أم شاذة.
- ٦- أكثر من الاستشهاد بالشعر، منسوبًا، أو غير منسوب، وبالبيت كاملًا أو بجزء منه.
- ٧- مخالفة ثعلب لرواية بعض الأبيات في الدواوين، وبحثه عن كل شاذ وغريب.
- ٨- كان مُقلِّدًا من الحديث الشريف، وهو بهذا يوافق جمهور النحاة.
- ٩- القدرة على المزج بين علوم اللغة، من نحو وصرف، والعلوم الأخرى؛ كالبلاغة والتفسير وغيرها.
- ١٠- اعتمد ثعلب في مذهبه على رأيي: الكسائي والفراء.
- ١١- استخدم المصطلحات الكوفية بشكل عام، مثل: المكنى، والكناية، والجحد، والتبرئة، والعماد، وغيرها.

١٢- إظهار مواضع اتفاهه واختلافه مع البصريين، وانفراده ببعض المسائل،
والجدول الآتية تبين مواضع كل نوع:

جدول رقم (١) يبين مواضع الاتفاق والاختلاف والانفراد مع البصريين.			
أ- عدد المسائل التي اتفق فيها مع البصريين. ٩٥ مسألة.	عدد المسائل التي اختلف فيها مع البصريين. ٣٣ مسألة.	عدد المسائل التي انفردها فيها. ٢٦ مسألة.	المجموع الكلي. ١٥٤ مسألة ^(١) .

وفي نهاية هذه النتائج، نوضح ما سبق الحديث عنه بالأرقام في هذا البحث،
بالشرح والتوضيح وهو على النحو الآتي:

جدول رقم (٢) يبين المسائل التي اتفق فيها ثعلب مع البصريين:	
رقم المسألة	الشرح والتوضيح
٤	في شروط ملحق جمع المذكر السالم وعلامته الإعرابية؛ من نصب وجر ورفع.
٥	جواز جمع ما حذف منه اللام بإضافة الواو والنون.
٦	كلمة سنون ملحقة بجمع المذكر السالم، فتأخذ حركاته في الإعراب، ويجوز إعرابها بالحركات على النون، فنقول: سنين.
٨	جواز حذف نون الوقاية أو ذكرها.
١٠ مكررة	عند نداء المعرف بالألف واللام يوجد الضمير أي، ويجوز أن يفصل الضمير بين ها وذا، وأنّ ((هذا)) تأتي مثلاً؛ أي عمدة.
١١	أنّ ((ما)) تكون بمعنى الذي.
١٢	أنّ رافع كلمة أبوك هو الذي، ولكن بشروط.

^١ - ملاحظة: عدد المسائل كلها تسع وثلاثون ومائة، ولكن جاءت النتائج أكثر من ذلك؛ لأن ثعلباً والعلماء كانوا في هذه المسائل يتفقون أحياناً في جزئية من المسألة، ويختلفون في جزئية أخرى من نفس المسألة مما زاد العدد إلى أربع وخمسين ومائة.

١٣	دخول وخروج أل العهدية جائز في بعض الكلمات، ولكن المعنى يتغير.
١٤	جواز دخول أل العهدية على المصادر.
١٦	أن يعرب الظرف خبراً إذا جاء بعد المبتدأ.
١٧	جواز حذف الخبر المضاف إذا دلّ عليه دليل، وإنابة المضاف مكانه، وعلامة المضاف إليه يأخذها من علامة الخبر.
١٩	أن ليس جاءت بمعنى التبرئة ((النفى))، وجواز حذف اسمها.
٢١ مكررة	أن ((ما)) تعمل عمل ليس فترفع المبتدأ وتنصب الخبر، على لغة أهل الحجاز.
٢٤	يحسن نكر ((أن)) مع خبر عسى، وتعمل في أن والفعل على أنه خبر لها.
٢٦	جواز فتح همزة إن أو كسرهما.
٢٧	المعطوف على اسم ((إن)) منصوب عندما يتأخر خبرها عن اسمها، مع جواز أن يكون المعطوف في موضع رفع.
٢٨	وجوب فتح الهمزة في أن إذا سبقت بلولا.
٢٩	اتفقوا أن إنما لا تعمل فيما بعدها.
٣٠	جواز ذكر ضمير الشأن أو إضماره في الجملة. وإذا دخلت ما فيجوز دخول إن على الجملة الفعلية.
٣١	اسم لا النافية للجنس يكون منصوباً، إذا كان مضافاً أو شبيهاً بالمضاف، وخبرها محذوف ونقدره.
٣٢	لا التبرئة ((النافية للجنس)) تأتي بمعنى غير، فيأتي ما بعدها مجروراً بالإضافة.
٣٣	ظن من الأفعال التي تنصب اسمين أصلهما مبتدأ وخبر، وإنها تأتي للماضي، والحاضر، والمستقبل.
٣٤	إذا بُني الفعل للمجهول فإنّ الفاعل يُحذف، ويقوم مقامه المفعول فيُرفع على أنه نائب فاعل.

وجود بعض الأفعال اللازمة من أسقام البدن.	٣٥
الفعل اللازم يتعدى إما بالهمزة، أو الباء.	٣٦
كلمة ((وراء)) ظرف مكان، ويجوز فيها: النصب أو الرفع أو الجر.	٣٧
أن حيثُ ظرف مكان، وإذا جاء اسم بعدها فهو مرفوع.	٣٨
الاسم الذي يلي الواو التي بمعنى ((مع)) مرفوع دائماً، ويجوز النصب فيه على تقدير فعل محذوف.	٣٩ مكررة
وجوب نصب المستثنى التام الموجب.	٤٠ مكررة
وجوب نصب المستثنى المتصل والمنقطع.	٤١
في الاستثناء المفرغ يعرب ما بعد إلا بحسب موقعه في الجملة.	٤٤
أن كلمة ((غير)) تأخذ حكم ما بعد إلا .	٤٥
جواز دخول أو خروج حرف الجر ((من))، على الجملة ولكن بشروط.	٤٧
أن معنى ((إلى)) انتهاء الغاية.	٤٨
أن واو رُبَّ تعمل في المضمر وفي المظهر.	٤٩
أن ظرف الزمان عندما يضاف يعرب بالنصب، ويبني على الضم في محل نصب.	٥١
كلمة غدوة تأتي منصوبة، أو مرفوعة، أو مخفوضة.	٥٢
إعمال اسم الفاعل عمل الفعل، إذا توفر فيه شروط الإعمال.	٥٣
المصدر الثلاثي من فَعَلَ هو: فُعُول.	٥٨
الصفة المشبهة باسم الفاعل من رُوِّف هي: رُوُوف.	٥٩
الصفة المشبهة باسم الفاعل تعمل الرفع فيما بعدها، وإذا جاء ما بعدها منصوباً فذلك على غير الحقيقة.	٦٠
جواز صياغة التعجب من صيغة فُعِلَ.	٦١

٦٤	حبّذا فعل للمدح وهو لا يثنى، ولا يجمع، ولا يؤنث، فدخوله على الجملة كما هو.
٦٥	اتفقوا على عدم تثنية اسم التفضيل أو جمعه، مع وجود شروط عند صياغته.
٦٦	جواز تذكير الموصوف أو تأنيثه إذا فصل عن صفته بكلام.
٦٧	إعراب ((أجمع وأجمعين)) ، هو: نعت أو توكيد.
٦٨	جواز عطف الجملة الاسمية على الفعلية، بحرف العطف الواو دون غيره.
٦٩ مكررة	جاءت كلمة: طَّلَّاع مرفوعة؛ لأنها معطوفة على الخبر المضاف وهو ابن.
٧٠ مكررة	يجوز دخول الفاء، أو ثم على جملة: جاءني ثلاثة فصاعداً.
٧٢	أنّ ((لا)) من حروف العطف.
٧٣ مكررة	يجوز للمبدل أن يأخذ علامة المبدل منه، وأن ينوب مكانه، وبديل الكل لا يحتاج إلى ضمير يعود عليه.
٧٤	اتفق ثعلب مع غيره من العلماء على أنّ بدل الاشتمال يفهم من مضمون الكلام.
٧٦	يجوز أن يلحق المندوب الهاء والألف في الوقف، ويجوز نداء المعرفة، ولا يجوز نداء النكرة.
٧٧ مكررة	اتفق ثعلب مع سيبويه أن الهاء إذا عادت على المنادى المضاف؛ فهي في موضع نصب، وإذا عادت على كلمة ((ثوب)) فهي موضع نصب أيضاً.
٧٨	جواز التثوين وعدمه في الندبة والمرخم، في كلمة: مطر.
٧٩	يجوز للضمير المنفصل ((أي)) في نداء المعرف بآل أن يسبق المذكر والمؤنث، والمفرد والجمع. وأما في إعراب ((أي))، فهو منادى وما بعده وصف لازم. ويرى العكبري أنّ ((أي)) تعرب وصلة نداء، وما بعدها منادى.

٨٠	أنّ المنادى المضاف إلى ياء المتكلم يجوز حذف الياء أو إثباتها، بحسب العوامل الداخلة عليها.
٨١	بعض الكلمات تكون منصوبة بفعل محذوف، تقديره: أعني أو أخص، وأنّ كلمة ((بنو)) المذكورة في قول لبيد بن ربيعة ليست منصوبة على الاختصاص؛ لعدم توفر شروط الاختصاص فيها.
٨٢	أسماء الأفعال تشابه الأفعال من حيث التعدي واللزوم، بحسب الفعل الذي وضعت محله، ولا يجوز تأخير معمولها عليها، وإذا عرفت لم تتون.
٨٣	دخول نون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة في مواضع كثيرة، وبشروط خاصة.
٨٤	هناك ألفاظ يستوي فيها المذكر والمؤنث، منها: قنعان، دَنَف، وقنيل، وغيرها.
٨٥	يجوز قصر الممدود، لأن المقصور أصل، والممدود فرع.
٨٦	عند جمع الثلاثي الساكن الوسط يفتح إذا كان اسماً، ويسكن إذا كان نعتاً.
٨٧	جمع المؤنث من ثلاثة أحرف ومحذوف اللام، إما جمع مؤنث سالم أو جمع تكسير.
٨٨	اتفاقهم في جمع الكثرة من فعيل على وزن فعلى في المؤنث والمذكر سواء، وهو يجمع جمع تكسير.
٨٩	وفي أن جمع كل من: ثَلَلٌ، وبَدِرٌ، وضيَعٌ، شاذ. على غير القياس.
٩٠	جمع كلمة قبيلة هو: قبائل، وجمع قنبلة هو: قنابل.
٩٣	عند تصغير كلمة سنّهة، نرد المحذوف وهو عين الكلمة.
٩٤	عند النسب لابن وابنة ودم، يعود الحرف المحذوف، ويحذف الزائد.
٩٥	إبدال الياء المتطرفة بعد الألف إلى همزة.
٩٦	حذف الواو من فعل المثال إذا جئنا بالمضارع؛ لأن الواو تقع بين ياء وكسرة، وإذا وقعت بين ياء وفتحة لا تحذف.

٩٨	في المزيد الثلاثي بحرف حيث تحذف الألف استتقالاً، وإذا وردت الألف وياء المضارع فهو شاذ في الشعر. وكسر أوله للدلالة على أنه ملحق.
٩٩	وزن كلمة بُرٌّ هو: فُعلٌ، وأنها مبنية للمجهول والتشديد من عوامل التعدية.
١٠٠	حذف الهمزة الساكنة من أول الكلمة؛ لأن العربية لا تبدأ بساكن.
١٠٣ مكررة	إعراب ما بعد ((ألاً وهلاً)) يأتي منصوباً بفعل ظاهر أو مقدر.
١٠٥ مكررة	بعض الجمل التي لا محل لها من الإعراب ترفع على الاستئناف.
١٠٦	أنَّ ((ما)) من أدوات الشرط الجازمة؛ لأنها تجزم فعلين، لتضمنها معنى إنَّ.
١٠٩ مكررة	أنَّ لفظة قط ترد مبنية على الضم وغيره، مثل: قَطٌّ، وقَطٌّ، وقَطِي، وقَطْنِي.
١١٠	كلمة سبحان مصدر منصوب بفعل محذوف، ويقدر من السياق، وهو ممنوع من الصرف فلا ينون، وإذا نون فذلك للضرورة الشعرية.
١١٣	لمَّا من أدوات الشرط، والفعل الذي يليها مجزوم، أو مبني في محل جزم.
١١٤ مكررة	كلمة ((إنن)) يقترن جزائها بالفاء إذا جاءت بمعنى الشرط.
١١٥	تأتي إذا على ثلاثة أوجه، وهي: ١- شرطية. ٢- ظرفية. ٣- فجائية.
١١٩	الأسماء من ثلاثة إلى عشرة تخالف المميّز في الجنس، ويكون تمييزها جمع مجرور، والأعداد من أحد عشر إلى تسعة عشر مركبة كالاسم الواحد، وتكون مبنية ما عدا اثنا عشر واثنتا عشر فيعربان إعراب المثنى.
١٢١	أنَّ كلمة ((ماذا)) على ضربين: تكون اسماً واحداً، أو ذا بمعنى الذي وما بعده مرفوع.
١٢٢	كل اسم استفهام معه الجحد ((النفى)) فالجواب عليه ببلى، وكل استفهام لا نفى معه فالجواب بنعم.

١٢٣	أنَّ (مَنْ) للعاقل، وتعرب مبتدأ وما بعدها خبر.
١٢٥	عند دخول لا النافية على لو يتغير معناها، وإذا وقع اسم بعدها فهو مبتدأ خبره محذوف وجوباً.
١٢٩	قلب لام المعرفة ميماً في بعض اللغات، وهو شاذ، كقولنا: امرجل والمراد الرجل.
١٣١	بعض الكلام في العربية يأتي جمعاً أو مفرداً لنفس اللفظ.
١٣٢	أن وزن ((أفعل)) له معانٍ كثيرة، وألفه زائدة.
١٣٣	وجود لهجات عند العرب، مثل: العننعة، والكشكشة، والتثلثة، وغيرها.
١٣٤	المصدر الميمي من الفعل الثلاثي يأتي على وزن مَفْعَل، وبقلّة على مَفْعِل.
١٣٦	جواز تثنية أو جمع كلمة ذو التي بمعنى صاحب.
١٣٨	جواز زيادة الفعل الثلاثي بثلاثة أحرف فيأتي على استفعل، وله معانٍ.
١٣٩	هناك صيغ لاسم الآلة قياسية، وأخرى سماعية.

جدول رقم (٣) يبين المسائل التي اختلف فيها ثعلب مع البصريين:	
رقم المسألة:	الشرح والتوضيح.
١	رأى أهل الكوفة أن الأسماء الستة تعرب بالحركات، حتى لو أضيفت، أما أهل البصرة فيعربونها بالأحرف عند الإضافة.
٢	رأى ثعلب أن ((ذو)) جاءت بمعنى صاحب في بيت شعر، ولم يوافقها أهل البصرة على ذلك، فرأوا أن ((ذو)) جاءت بمعنى هذا.
٣	رأى ثعلب أن ((كلا)) فيها تثنية لفظية ومعنوية، أما أهل البصرة فيرون أن فيها إفراداً لفظياً، وتثنيةً معنوية.

٧	أعرب أهل الكوفة كاف الخطاب إذا اتصلت بالضمير في موضع نصب مفعول به، أما أهل البصرة فيرون أنها لا محل لها من الإعراب.
٩	ذهب أهل الكوفة إلى أن أعرف المعارف الاسم المبهم، وذهب أهل البصرة إلى أنه الاسم العلم.
١٠ مكررة	رأى ثعلب أن ((هذا)) تكون تقريباً أي فضلة.
١٥	اختلفوا في رافع المبتدأ والخبر.
٢٠	أجاز أهل الكوفة أن تأت ليس بمعنى حرف العطف ((لا))، ويخالفهم أهل البصرة بأن ليس لا تكون إلا فعلاً ناقصاً.
٢١ مكررة	رأى أهل الكوفة أن خبر ما منصوب بحذف الخافض، أما أهل البصرة فيرون أن ما تعمل بنفسها في الخبر.
٢٢	أجاز الكوفيون تقديم معمول خبر ما النافية عليها، ولم يُجز ذلك البصريون.
٢٣	جوّز أهل الكوفة تقديم معمول خبر ما العاملة عمل ليس على اسمها وخبرها، سواء كان شبه جملة أو غيرها، وأهل البصرة لا يجوزون ذلك.
٢٥	خلافهم في خبر لكن هل هو كلمة زنجي، أم محذوف مقدر.
٢٩	اختلفوا في ما بعد أن المخففة، هل هي عاملة، أم غير عاملة ؟
٣٩ مكررة	خلاف ثعلب مع أهل البصرة في العامل الذي نصب المفعول معه، والجر جائز عند أهل الكوفة على أنه معطوف على ضمير مجرور بدون إعادة الجار، وهذا لا يجوز عند أغلب العلماء، إلا على الاسم الظاهر أو بإعادة الجار.
٤٠ مكررة	اختلف ثعلب مع البصريين في الناصب للمستثنى التام الموجب.
٤٢	رأى أهل الكوفة في الاستثناء المنقطع أن ((إلا)) بمعنى الواو، أما أهل البصرة فيرون أنها بمعنى ((لكن))، وأنها استثناء وليست بمعنى الواو.

٤٣	أجاز ثعلب في تقديم المستثنى على المستثنى منه، النصب على الاستثناء أو الرفع على البدل، أما أهل الكوفة فلا يجيزون إلا النصب.
٤٦	رأى أهل الكوفة أن سوى تكون اسماً وظرفاً، أما أهل البصرة فيرون أنها ظرف لا غير.
٥٠	جوّز أهل الكوفة إضافة الأعداد إلى الاسم المحلى بأل، وأهل البصرة لا يجيزون ذلك.
٥٤ مكررة	رأى ثعلب أنّ كلمة مناع صيغة مبالغة غير عاملة، والمفعول به منصوب بفعل مقدر، أما أهل البصرة فيعملونها.
٥٥	أهل الكوفة لا يعملون صيغة المبالغة على وزن فعّال، ويقدرّون فعلاً محذوفاً عاملاً فيما بعدها، ولكن أهل البصرة يعملونها بنفسها.
٥٦	أهل الكوفة لا يعملون صيغة المبالغة على وزن فعول، ويرون أن هناك فعلاً مقدرًا، ولكن أهل البصرة يعملونها بنفسها.
٦٢	أهل الكوفة يرون أن ((نعم وبئس)) أسماء، أما أهل البصرة فيرون أنهما فعلان.
٧٠ مكررة	يجوّز ثعلب دخول الواو على جملة: جاءني ثلاثة فصاعدًا، وأهل البصرة لا تجوّز ذلك.
٧٥	يعرب أهل الكوفة الضمير المنفصل على أنه توكيد، وأهل البصرة يعربونه على أنه بدل.
٩٧	جوّز أهل الكوفة رفع المفعول من الفعل على وزن فاعل، أما أهل البصرة فرأوا النصب للمفعول على وزن فاعل.
١٠٣ مكررة	يجوز ثعلب الخفض في ما بعد ألا وهلاً على أنه عطف نسق، وعند أهل البصرة لا يجوز.
١٠٧ مكررة	رأى ثعلب أن ما بعد كما يكون منصوباً؛ لأنها بمعنى كي، ويجوز الرفع فيها، أما أهل البصرة فلا يجوزون نصب ما بعد كما.
١١١	رأى أهل الكوفة أن الاسم المرفوع بعد إن الشرطية، مرفوع بالفعل الموجود من غير تقدير فعل، أما أهل البصرة فيرون أنه مرفوع بفعل مقدر.

١١٦	رأى أهل الكوفة أن السنين أصلها سوف، ولكن البصريين يرون أن السنين أصل بنفسها.
١١٧	جوز أهل الكوفة تقدم مفعول الشرط على حرف الشرط، أما أهل البصرة فرفضوا ذلك.
١٢٨	رأى ثعلب أن ((هل)) جاءت بمعنى ما في قوله تعالى: [هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَّذْكُورًا]، أما أغلب العلماء؛ بما فيهم أهل البصرة يرون أن ((هل)) جاءت بمعنى قد.
١٣٧	استخدم ثعلب الفعل أجزأ يجزئ بالهمز، أما أهل البصرة استخدموه بالياء جزي يجزى دون الهمز.

جدول رقم (٤) يبين المسائل التي انفرد فيها ثعلب:	
رقم المسألة:	الشرح والتوضيح.
١٨	ذكر ثعلب كلمة مبرور أو مأجور بالنصب أو بالرفع.
٥٤ مكررة	أن كلمة مناع قد تأتي مصدرًا.
٦٣	زيادة ما الكافة بعد بس، وإعراب ما بعدها على إنه جملة استئناف.
٦٩ مكررة	مجيء كلمة طلاع مجرورة؛ لأنها عطفت على المضاف إليه وهو كلمة: جلا.
٧١	رأى ثعلب بأن ((أو)) تأتي بمعنى حتى، وعلى أنها عطف نسق.
٧٣ مكررة	جعل المبدل منه كلمة ((الذي)) وهو ما لم يستخدمه أحد.
٧٧ مكررة	رأى ثعلب أن الهاء عندما عادت على منادى مضاف تأتي في محل رفع.
٩١	إبدال الياء همزة في أول الكلمة.
٩٢	تصغير كلمة كمثرى هو: كميثرية، وكميثرية، وكميثرارة.

رأى ثعلب أن الفعل المضارع المعتل يجزم بالسكون الظاهر على آخره.	١٠١
إعراب كلمة إياسُ أنها معطوفة، أو حالية، أو استئنافية.	١٠٢
الاكتفاء بالفعل ((جرى)) بدلاً من المصدر ((نهياً)).	١٠٤
رأى الكسائي والفراء في ((إنَّ)) إذا بعدت بطل عملها فيما يليها، ويعرب ما بعدها جملة استئنافية.	١٠٥ مكررة
أنَّ كما تأتي بمعنى الجزاء، فتجزم فعلين.	١٠٧ مكررة
تأتي كيما بمعنى الجحد، وبمعنى الصلة.	١٠٨
استفرد بلغات عدة لقط، وهي: قَطٌّ، و قَطٌّ، و قُطٌّ، و قُطٌّ، و قَطٌّ، و قَطٌّ مكررة	١٠٩
استفرد ثعلب والكسائي بحذف عامل الظرف إذا كانت العهدية قريباً.	١١٢
استفرد بإبطال عمل ((إنَّ)) إذا تلاها اسم.	١١٤ مكررة
استفرد بلفظي: سَوْ، و سَفْ.	١١٦ مكررة
رأى أن كلمة ((حَوْبٍ)) تعرب بالرفع، أو النصب، أو الخفض.	١١٨
استفرد ثعلب بأنَّ ((أَنَّ)) تُؤول بمعنى الجزاء، وأنها تشابه إنَّ الشرطية.	١٢٠
إذا تقدم اسم على حرف الشرط ((إنَّ)) فالرفع في جواب الشرط أكثر.	١٢٤
جواز حذف الواو في الجزاء المحذوف فعله، وجواز حذف إلا أيضاً.	١٢٦
استفرد في إضمار فعل ماضٍ إذا دلَّ على الجزاء.	١٢٧
أورد كلمة سُوءة بضم السين، حيث لم ترد في الكتب إلا بالفتح.	١٣٠
أبدل الهمزة في كلمة بجباً إلى هاء فتصير بُجْبَه.	١٣٥

ثانياً التوصيات:

لكي يستمر البحث العلمي ويزداد الإقبال عليه، يوصي الباحث أهل العلم والقائمين عليه بما يأتي:

- ١- تشجيع طلاب العلم على دراسة لغة القرآن الكريم، والإبداع فيها.
- ٢- تقديم منح دراسية لطلاب الدراسات العليا؛ لأن الكثير منهم يريدون أن يواصلوا دراستهم، ولكن ظروفهم الاقتصادية لا تسمح بتحقيق أمنيتهم ورغباتهم.
- ٣- أوصي الأخوة الدارسين بالتركيز على كتب النحو والصرف؛ لأنَّ فيها علماءً كثيرًا ومتنوعًا.
- ٤- الاعتزاز بالتراث؛ لأنه لا يمكن لأمة أن تتسلخ عن جذورها.
- ٥- عقد لقاءات مع الطلاب في دور العلم؛ لأنَّ ذلك يكشف مواهب وقدرات مدفونة في نفوس الطلاب.
- ٧- العمل على افتتاح برنامج الدكتوراه في الجامعة الإسلامية لكي يتمكن طلبة العلم من مواصلة دراستهم.

ثالثاً الفهارس الفنية:

. فهرس الآيات القرآنية.

. فهرس الأحاديث النبوية الشريفة.

. فهرس الأشعار.

. فهرس الأرجاز.

. فهرس الأمثال.

. فهرس المصادر والمراجع.

. فهرس الموضوعات.

فهرس الآيات القرآنية

رقم المسألة	نص الآية	الجزر
أ		
١٣	﴿مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ﴾ ^(١) سورة النور: ٢٤ / ٣٥.	ال
١٣	﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْكُمْ رَسُولًا شَاهِدًا عَلَيْكُمْ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾ سورة المزمل: ٧٣ / ١٥ - ١٦.	ال
٧٤	﴿وَلَا تُطِيعْ مِنْهُمْ آتِيًا أَوْ كَفُورًا﴾ سورة الإنسان: ٧٦ / ٢٤.	أو
١١٢	﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ﴾ سورة طه: ٢٠ / ١٣٢.	أمر
٣٠	﴿أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ سورة يونس: ١٠ / ١٠.	أن
٢٨	﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾ سورة النجم: ٥٣ / ٣٩.	أن
٣١	﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ﴾ سورة الأنفال: ٨ / ٦.	أنما
٢٧	﴿وَأَنْ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا﴾ سورة الأنعام: ٦ / ١٥٣.	أنّ
٢٧	﴿لَا جْرَمَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ﴾ سورة النحل: ١٦ / ٢٣.	أنّ
١٢٤	﴿أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ سورة الحج: ٢٢ / ٦٣.	أنّ
٢٩	﴿فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ﴾ سورة الصافات: ٣٧ / ١٤٣.	أنّ
٩٣	﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ سورة النحل: ١٦ / ٩٨.	إذا
٩٣	﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ سورة الانشقاق: ٨٤ / ١.	إذا
٩٣	﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ﴾ سورة الليل: ٩٢ / ١ - ٢.	إذا
٤٦	﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ﴾ سورة البقرة: ٢ / ٢٤٩.	إلا

١ - تم ترتيب المتشابهات حسب ورودها في القرآن الكريم.

إِلا	سورة آل عمران: ٣ / ١٤٤.	﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾	٣٧
إِلا	سورة النساء: ٤ / ٤٣.	﴿ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ ﴾	٣٦
إِلا	سورة النساء: ٤ / ١٤٨.	﴿ لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلِمَ ﴾	٤٨
إِلا	سورة الحج: ١٥ / ٣٠ - ٣١.	﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ إِلَّا إِبْلِيسَ ﴾	٤٧
إِلا	سورة الكهف: ١٨ / ١٦.	﴿ وَإِذِ اغْتَرَزْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ ﴾	٤٦
إِلا	سورة الكهف: ١٨ / ٥٠.	﴿ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ ﴾	٤٧
إِلا	سورة الشعراء: ٢٦ / ٧٧.	﴿ فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِي إِلَّا رَبَّ الْعَالَمِينَ ﴾	٤٨
إِلا	سورة الجن: ٧٢ / ٢٣.	﴿ إِلَّا بَلَاغًا مِنَ اللَّهِ ﴾	٤٨
إِلا	سورة الليل: ٩٢ / ١٩ - ٢٠.	﴿ وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَى ﴾	٤٨
إِلى	سورة المائدة: ٥ / ٦.	﴿ إِلَى الْمَرَاتِقِ ﴾	٥٠
إِنْ	سورة الواقعة: ٥٦ / ٨٦.	﴿ فَلَوْلَا إِنْ كُنْتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ ﴾	٢٩
إِنَّمَا	سورة طه: ٢٠ / ٦٩.	﴿ إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدًا سَاحِرٍ ﴾	٣١
إِنَّمَا	سورة الأنبياء: ٢١ / ١٠٨.	﴿ قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ ﴾	٣١
إِنَّمَا	سورة الكهف: ١٨ / ١١٠، و سورة فصلت: ٤١ / ٦.	﴿ قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ ﴾	٣٠
إِنَّ	سورة النساء: ٤ / ١٥٧.	﴿ وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ ﴾	٢٧
إِنَّ	سورة الأنعام: ٦ / ٥٤.	﴿ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾	٢٧
إِنَّ	سورة هود: ١١ / ١١١.	﴿ وَإِنَّ كَلًّا لَمَّا لِيُوفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَاهُمْ ﴾	١٣١
إِنَّ	سورة الأحزاب: ٣٣ / ٥٦.	﴿ إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ ﴾	٢٨
إِنَّ	سورة الطور: ٥٢ / ٢٨.	﴿ إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ ﴾	٢٧
ب			
بِأَس	سورة المائدة: ٥ / ٨٠.	﴿ بِئْسَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُمْ أَنفُسَهُمْ ﴾	٦٤

باء	سورة النساء: ٤ / ٤٥.	﴿ وَكَفَى بِاللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَى بِاللَّهِ نَصِيرًا ﴾	٢٢
باء	سورة النساء: ٤ / ١.	﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾	٣٩
بعد	سورة الروم: ٣٠ / ٤.	﴿ اللَّهُ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ ﴾	٤٤
ث			
ثني	سورة النحل: ١٦ / ٥١.	﴿ لَا تَتَّخِذُوا الْهَيْبَةَ اثْنَيْنِ ﴾	٩٦
ج			
جزى	سورة البقرة: ٢ / ٤٨.	﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا ﴾	١٣٨
جمع	سورة الحجر: ١٥ / ٣٠.	﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾	٦٩
جئ	سورة محمد: ٤٧ / ١٨.	﴿ فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا ﴾	٩٨
خ			
خفي	سورة طه: ٢٠ / ٧.	﴿ وَإِنْ تَجَهَّرَ بِالْقَوْلِ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى ﴾	٦٧
خير	سورة الأعراف: ٧ / ١٥٥.	﴿ وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا ﴾	١٩
ذ			
ذوق	سورة الأنبياء: ٢١ / ٣٥، و سورة العنكبوت: ٢٩ / ٥٧.	﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ﴾ سورة آل عمران: ٣ / ١٨٥، و سورة الأنبياء: ٢١ / ٣٥، و سورة العنكبوت: ٢٩ / ٥٧.	٥٥
ر			
رضي	سورة الزمر: ٣٩ / ٧.	﴿ وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ ﴾	١١٥
ز			
زكريا	سورة مريم: ١٩ / ٧.	﴿ يَا زَكَرِيَّا إِنَّا نُبَشِّرُكَ ﴾	٩٨
س			
سأل	سورة البقرة: ٢ / ٢١١.	﴿ سَلِّ بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾	١١٢
سأل	سورة الأنبياء: ٢١ / ٧.	﴿ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾	١١٢

سمر	﴿سَامِرًا تَهْجُرُونَ﴾	سورة المؤمنون: ٢٣ / ٦٧.	١٣٢
سمع	﴿وَحِفْظًا مِّنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَّارِدٍ لَا يَسْمَعُونَ إِلَى الْمَلَأِ الْأَعْلَى وَيُقَدِّفُونَ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ﴾	سورة الصافات: ٧ - ٨.	١١٦
سنه	﴿وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ﴾	سورة الكهف: ١٨ / ٢٥.	٦
سنو	﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ﴾	سورة النور: ٢٤ / ٤٣.	٩٨
سوف	﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾	سورة الضحى: ٩٣ / ٥.	١٢٢
ص			
صبر	﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾	سورة يوسف: ١٢ / ١٨.	١٧
صرط	﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾	سورة الفاتحة: ١ / ٦-٧.	٧٧
صرط	﴿وَأَنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ﴾	سورة الشورى: ٤٢ / ٥٢ - ٥٣.	٧٦
ط			
طهر	﴿هُؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾	سورة هود: ١١ / ٧٨.	١٠
ظ			
ظن	﴿الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ﴾	سورة البقرة: ٢ / ٤٦.	٣٤
ع			
عبد	﴿يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ﴾	سورة الزمر: ٣٩ / ١٦.	٨٢
عبد	﴿يَا عِبَادِي فَاتَّقُونِ﴾	سورة الزمر: ٣٩ / ١٦.	٨٢
عرف	﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ﴾	سورة محمد: ٤٧ / ٢١.	٢٦
عسى	﴿فَعَسَى اللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ﴾	سورة المائدة: ٥ / ٥٢.	٢٥
عسى	﴿عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يُرْحَمَكُمُ﴾	سورة الإسراء: ١٧ / ٨.	٢٥
علل	﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ﴾	سورة غافر: ٤٠ / ٣٦.	٨
علي	﴿إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ لَفِي عَلَيِّنَ وَمَا أَدْرَاكَ مَا عَلَيُّونَ﴾	سورة المطففين: ٨٣ / ١٨ - ١٩.	٤

غ			
غير	سورة الفاتحة: ٧ / ١.	﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾	٤٠
ف			
فرّ	سورة القيامة: ١٠ / ٧٥.	﴿ أَيِّنَ الْمَفِرِّ ﴾	١٣٥
فلك	سورة يونس: ١٠ / ٢٢.	﴿ حَتَّىٰ إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلِكِ وَجَرِينِ بِهِم ﴾	١٣٢
فلك	سورة يس: ٣٦ / ٤١، و سورة الشعراء: ٢٦ / ١١٩.	﴿ وَآيَةٌ لَهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ فِي الْفُلِكِ الْمُسْحُونِ ﴾	١٣٢
ق			
قبل	سورة الروم: ٤ / ٣٠.	﴿ اللَّهُ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ ﴾	٤٤
قتل	سورة البقرة: ٢ / ٢١٧.	﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ ﴾	٧٧
ك			
كاف	سورة الإسراء: ١٧ / ٦٢.	﴿ أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ ﴾	٧
كفر	سورة إبراهيم: ١٤ / ٢٢.	﴿ إِنِّي كَفَرْتُ بِمَا أَشْرَكْتُمُونِي مِنْ قَبْلُ ﴾	١٢٨
كلا	سورة الكهف: ١٨ / ٣٣.	﴿ كَلِمَاتٍ الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أَكْلَهَا ﴾	٣
كلل	سورة الحجر: ١٥ / ٣٠، و سورة ص: ٣٨ / ٧٣.	﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾	٧٧
كي لا	سورة الحشر: ٧ / ٥٩.	﴿ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً ﴾	١١٨
ل			
لا	سورة الطارق: ١٠ / ٨٦.	﴿ فَمَا لَهُ مِنْ قُوَّةٍ وَلَا نَاصِرٍ ﴾	٧٥
لكن	سورة الزخرف: ٤٣ / ٧٦.	﴿ وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ ﴾	٢٦
لما	سورة آل عمران: ٣ / ١٤٣.	﴿ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ ﴾	٨٧
لما	سورة القصص: ٢٨ / ٢٢.	﴿ وَلَمَّا تَوَجَّهَ تَلْقَاءَ مَدْيَنَ ﴾	٩٠
م			
ما	سورة البقرة: ٢ / ١٩٧.	﴿ وَمَا تَفَعَّلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ ﴾	٨٨

ما	سورة يوسف: ١٢ / ٣١.	﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾	٢٢
ما	سورة القصص: ٢٨ / ٦٨.	﴿ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخَيْرَةُ ﴾	١١
ما	سورة يس: ٣٦ / ١٥.	﴿ مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا ﴾	٢٢
ما	سورة الشمس: ٩١ / ٥.	﴿ وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا ﴾	٨٨
ماذا	سورة النحل: ١٦ / ٣٠.	﴿ مَاذَا أَنْزَلْ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا ﴾	١٢٥
من	سورة الفرقان: ٢٥ / ١٨.	﴿ مَا كَانَ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ ﴾	٤٩
من	سورة الأحقاف: ٤٦ / ٣١.	﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ ﴾	٤٩
من ذا	سورة البقرة: ٢ / ٢٥٥.	﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ ﴾	١٢٦
من ذا	سورة البقرة: ٢ / ٢٤٥، و سورة الحديد: ٥٧ / ١١.	﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ ﴾	١٢٦
ن			
نون	سورة يونس: ١٠ / ٨٩.	﴿ وَلَا تَتَّبِعَنَّ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾	٨٥
نون	سورة يوسف: ١٢ / ٣٢.	﴿ لَيْسَ جِنَّ وَلَا يُكُونَنَّ مِنَ الصَّاعِرِينَ ﴾	٨٥
نون	سورة الكهف: ١٨ / ٢٣.	﴿ وَلَا تَقُولَنَّ لشيءٍ إِيَّيَّ فاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا ﴾	٨٥
نون	سورة مريم: ١٩ / ٢٦.	﴿ فإِذَا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا ﴾	٨٥
نون	سورة الزخرف: ٤٣ / ٤١.	﴿ فإِذَا نَدَّهَبِينَ بِكَ ﴾	٨٥
هـ			
أنتم	سورة النساء: ٤ / ١٠٩، و سورة محمد: ٤٧ / ٣٨.	﴿ هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ ﴾ سورة آل عمران: ٣ / ٦٦، ١١٩، و سورة النساء: ٤ / ١٠٩، و	١٠
هل	سورة المائدة: ٥ / ٩١.	﴿ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ ﴾	١٢٩
هل	سورة الأعراف: ٧ / ٤٤.	﴿ فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا ﴾	١٢٩
هل	سورة الرعد: ١٣ / ١٦.	﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ ﴾	١٢٩

هل	سورة الأحقاف: ٣٥ / ٤٦.	﴿ فَهَلْ يُهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمَ الْفَاسِقُونَ ﴾	١٢٩
هل	سورة الرحمن: ٥٥ / ٦٠.	﴿ هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ ﴾	١٢٩
هل	سورة الإنسان: ١ / ٧٦.	﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَّذْكُورًا ﴾	١٢٩
هو	سورة الإخلاص: ١ / ١١٢.	﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾	٣١
ي			
يوم	سورة المدثر: ٩ / ٧٤.	﴿ فَذَلِكِ يَوْمِئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ ﴾	١٥

فهرس الأحادس النبوة الشرفة

رقم الصفءة	الحدس	الرقم
١٩٤	" لفس من امبر امصيام في امسقر "	١

فهرس القوافي

رقم الصفحة	القائل	البحر	القافية	رقم الشاهد
باب الباء				
فصل الباء المضمومة				
٥٨	أبو ضابئ بن الحرث البرجمي	الطويل	لَغْرِبُ	٢٠
٨٢	كميث بن زيد الأسدي	"	مَشْغَبُ	٣٣
١٧٩	ذو الرمة	البسيط	تَتَبُ	١١٢
٥٤	هدبة بن الخشرم العذري	الوافر	قَرِيبُ	١٦
١٠٤	_____	"	الذَّهَبُ	٥٣
١٩٠	الأحوص	"	الخَشِيبُ	١١٨
١٤٥	_____	الكامل	إِثْلِبُ	٨٢
فصل الباء المكسورة				
٤٤	النابعة الجعدي	المتقارب	مَرْحَبِ	١٢
باب التاء				
فصل التاء المضمومة				
١٤٣	_____	الوافر	الْأَسَاةُ	٧٩
١٣٦	_____	الخفيف	خَفُوتُ	٧٢
باب الجيم				
فصل الجيم المضمومة				
١٥١	ابن ميادة	الوافر	نَضِيحُ	٨٧
باب الحاء				
فصل الحاء المضمومة				
١٦٤	_____	الكامل	صَحَاخُ	٩٦

باب الدال				
فصل الدال المفتوحة				
٢٩	الصمة بن عبد الله القشيري	الطويل	مُرْدَا	٦
١٣٨	الأعشى	"	فَاعْبُدَا	٧٥
فصل الدال المضمومة				
١١٣	جميل	الطويل	يَعُودُ	٥٧
١٧٤	أمية بن أبي الصلت	البسيط	الجُمْدُ	١٠٩
١٦٦	مصارع العشاق	الوافر	حَدِيدُ	٩٨
فصل الدال المكسورة				
٢١	_____	الطويل	محمد	١
٣٣	_____	"	مَاجِدِ	٩
١٣٩	أبو محمد الأعرابي	"	الزَّيْدِ	٧٧
١٧١	أبو ذؤيب الهذلي	"	غَمْدِ	١٠٤
٨٩	النابغة	البسيط	أَحَدِ	٣٩
١٧٧	النابغة	"	يدي	١١١
١٧٩	الفرزدق	"	تَقَدِّ	١١٣
٦٠	_____	الوافر	بَادِّ	٢٢
١٣٢	أبو زبيد الطائي	الخفيف	شَدِيدِ	٦٦
١٧٢	_____	"	جديد	١٠٥
١٣٣	الفرزدق	المتقارب	مَعْبَدِ	٦٨
باب الراء				
فصل الراء الساكنة				
٩٩	الأصمعي	الكامل	حَجَرُ	٤٦
فصل الراء المفتوحة				
٨٤	حذيفة بن أنس الهذلي	الطويل	مِزْرَارَا	٣٧
٣٦	عننرة	الوافر	عُمَارَا	١٠
١٧٦	جرير	الكامل	مَزُورَا	١١٠

فصل الرء المضمومة				
٧٥	جميل	الطويل	المتغورُّ	٣١
١٠٢	أبو طالب بن عبد المطلب	"	عاقرُّ	٥١
٨٢	كعب بن مالك	البسيط	وزرُّ	٣٤
٦٧	_____	الوافر	مُنيرُّ	٢٤
٧٥	المُخبِّل السعدي	الكامل	الفخرُّ	٣٠
فصل الرء المكسورة				
٥٥	الفرزدق	الطويل	المشافرِ	١٧
١٦٤	_____	"	الغدرِ	٩٥
٣٠	أبو زيد	الوافر	الذكورِ	٧
١٤٣	_____	السريع	الأشقرِ	٨٠
١٧٣	الأعشى	"	الفاخرِ	١٠٧
باب الزاي				
فصل الزاي المكسورة				
٩٥	_____	الكامل	الخرزُ بازِ	٤٣
باب السين				
فصل السين المضمومة				
١٦٣	الفرزدق	البسيط	إيَّاسُ	٩٤
١٢٨	_____	الكامل	كرَّوسُ	٦٣
فصل السين المكسورة				
٩٢	ذو الرمة	الطويل	شامسِ	٤١
٢٤	خز بن لوزان السدوسي	الكامل	الحلسِ	٤
باب الضاد				
فصل الضاد المكسورة				
١٠٢	ذو الرمة	الطويل	يَنْهَضِ	٥٠
باب العين				
فصل العين المفتوحة				
٤٧	_____	البسيط	جُدعا	١٣

فصل العين المضمومة				
٣٥	شَافِعُ	الطويل	حسان بن ثابت	٨٣
٦١	مُجَاشِعُ	"	الفرزدق	١٢٠
١١٧	يَنفَعُ	"	_____	١٨٩
٤٠	الزَّعَارِعُ	"	الفرزدق	٩٠
فصل العين المكسورة				
٧٠	البَلَّاقِعِ	الطويل	ذو الرمة	١٣٤
باب الفاء				
فصل الفاء المضمومة				
١٠١	تَصْرِفُ	الطويل	عمرو بن أبي ربيعة	١٦٨
فصل الفاء المكسورة				
٩٧	خِلَافِ	الوافر	_____	١٦٥
باب القاف				
فصل القاف المضمومة				
١١٩	يُسْقُ	البسيط	_____	١٩٠
فصل القاف المكسورة				
٦٠	فَنزَلَقُ	الطويل	عمرو بن عمّار الطائي	١١٩
باب الكاف				
فصل الكاف المفتوحة				
٣٨	لسِوَانِكَأَ	الطويل	الأعشى	٨٧
باب اللام				
فصل اللام الساكنة				
١٢١	الجَمَلُ	الطويل	الفرءاء	٢٠١
١٥	الجَمَلُ	الزمل	ليبيد	٤٨
٦٤	يَغْلُ	"	_____	١٢٩
فصل اللام المفتوحة				
٤٧	أَعْقَلَا	الطويل	القالخ بن جناب	١٠٠
٧١	اتَّكَلَا	البسيط	حاتم الطائي	١٣٥

٩٩	سألاً	البسيط	عدي بن زيد العبادي	١٦٨
٢٥	ذَمُّوْلاً	الوافر	المرار بن سعد الفقعسي	٦٧
٥٥	جَمَلًا	الكامل	_____	١١٠
فصل اللام المضمومة				
٤٥	تُعَادِلُهُ	الطويل	الفرزدق	٩٩
٤٩	مِنْتَلُ	"	_____	١٠٢
٨٥	أَصْلُ	"	عبد الله بن الزبير الأسدي	١٥٠
٨٤	القَنَابِلُ	"	النابغة	١٤٩
١٠٢	تَأَمَّلُ	"	_____	١٧٠
١١٦	وَبَاطِلُ	"	ليبيد	١٨٦
٧٨	العَوِيْلُ	الوافر	حسان بن ثابت	١٤٣
فصل اللام المكسورة				
١٨	سَبِيْلُ	الطويل	الأخضر بن هبيرة	٥٥
١١٥	الهَجَنْجَلُ	البسيط	_____	١٨٣
٢٩	الطُّحَالُ	الوافر	_____	٧٤
٨	مَالِي	"	زيد بن مهلهل بن زيد بن منهب الطائي	٣٢
٨٣	المفَاصِلُ	الكامل	ذو الرُّمَّة	١٤٧
٨٦	الْأَيْلُ	الرمل	ليبيد	١٥٠
باب الميم				
فصل الميم المفتوحة				
٥٤	مُصْرِمًا	الطويل	حسان بن ثابت	١٠٩
فصل الميم المضمومة				
١٢٠	مَسْجُومٌ	البسيط	ذو الرُّمَّة	١٩٧
٢٧	حَرَامٌ	الوافر	جرير	٧١
٦٢	السَّلَامُ	"	الأحوص	١٢٧
فصل الميم المكسورة				
١٩	اللَّهَازِمُ	الطويل	_____	٥٧

باب النون				
فصل النون الساكنة				
١٥٦	خطام المُجَاشِعي	السريع	يُوثَقِينُ	٩٠
١٣٨	الأعشى	المتقارب	يَأْتِيْنُ	٧٦
فصل النون المفتوحة				
١١١	جرير	البسيط	كَانَا	٥٦
٢١	_____	الوافر	الحنينا	٢
٩٥	عمرو بن أحمر	"	جُنُونَا	٤٢
فصل النون المضمومة				
٤٨	حميد الأرقط	البسيط	المساكينُ	١٤
فصل النون المكسورة				
١١٧	سحيم بن وثيل الرياحي	الوافر	تَعْرُفُونِي	٥٨
فصل الهاء				
٤٤	جميل	الطويل	قتالها	١١
١٤٥	الأعشى	الكامل	قَدَّالَهَا	٨١
١٦١	الأعشى	الوافر	كَرَّاهَا	٩٢
١١٩	لبيد	الكامل	حِمَامُهَا	٥٩
١٣٧	لبيد	"	سَهَامُهَا	٧٤
باب الياء				
فصل الياء المفتوحة				
٩٨	زهير بن أبي سلمى	الطويل	جَائِيَا	٤٤
١٥٤	_____	الوافر	لَوَايَا	٨٩
فصل الألف اللينة				
١٦١	متمم بن نويرة	الطويل	مَنْ بَكَى	٩٣

رقم الصفحة	أنصاف الأبيات	رقم الشاهد
٦٨	وما خِفْتُ يا سَلَّامَ أَنَّكَ غائِبِي	٢٦
٨٤	وَمَا أَحَدٌ إِلَّا إِلَى اللَّهِ راجِعٌ	٣٦
رقم الصفحة	قطع الأبيات	رقم الشاهد
١٧٣	فسبحانا فسبحانا	١٠٨

فهرس الأرجاز

رقم الصفحة	القائل	البحر	القافية	رقم الشاهد
فصل الهمزة المكسورة				
١٦٨	أبو النجم العجلي	الرجز	ثوائه	١٠٠
فصل الباء المكسورة				
٦١	رؤبة بن العجاج	الرجز	خُلبِ	٢٣
٧٤	خالد بن زهير الهذلي	"	ذُؤيبِ	٢٨
فصل السين المفتوحة				
١٥٢	_____	الرجز	السَّة	٨٨
فصل السين المضمومة				
٥٩	رؤبة بن العجاج	الرجز	لميسُ	٢١
٨١	جران العود النميري	"	أنيسُ	٣٢
فصل الضاد المفتوحة				
٢٥	الأغلب العجلي أو حميد الأرقط	الرجز	قريضًا	٥
فصل العين المفتوحة				
١٣٣	لبيد	الرجز	الأربعة	٦٧
فصل العين المضمومة				
١٨٢	جرير بن عبد الله البجلي	مشطور الرجز	أفرعُ	١١٤
فصل الكاف المفتوحة				
١٣٢	_____	الرجز	وحدكا	٦٥
فصل اللام الساكنة				
١٠١	جبار بن جزء بن أخي الشماخ	الرجز	مُشمعلُ	٤٨

فصل الميم المفتوحة				
١٣٦	ابن جبابة اللص	الرجز	يَعْلَمَا	٧٣
١٥٧	_____	مشطور الرجز	يُؤَكْرَمَا	٩١
فصل الميم المضمومة				
١٧٠	رؤبة بن العجاج	الرجز	لَا تُظَلِّمُوا	١٠٣
فصل الميم المكسورة				
١٠٤	العديل بن الفرخ	الرجز	الأَذَاهِمِ	٥٢
فصل النون المكسورة				
١٧٢	_____	مشطور الرجز	قَطْنِي	١٠٦
فصل الهاء				
٢٣	رؤبة بن العجاج	مشطور الرجز	أبَاهَا	٣
١٣٤	أبو النجم العجلي	"	وَاهَا	٦٩

فهرس الأمثال

رقم الصفحة	المثل	الرقم
١١٧	أَنَا ابْنُ جَلَا.	١
٥٣	عَسَى الْغُوَيْرُ أَبُوَسَا.	٢
٢٠١	فَاسْتَنُوقَ الْجَمَلِ.	٣

فهرس المصادر والمراجع

القرآن الكريم، دار منصور للطباعة والنشر، غزة، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.	
الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهيل بن السراج (ت: ٣١٦هـ-)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.	١
الأعلام، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، لخير الدين الزركلي (ت: ١٣٩٦هـ-)، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.	٢
الأمالي في لغة العرب، لأبي على اسماعيل بن القاسم القالي البغدادي (ت ٣٥٦هـ-)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.	٣
ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ-)، تحقيق: رجب عثمان محمد، ورمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.	٤
أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري (ت: ٧٦١هـ-)، ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، لمحمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.	٥
إنباه الرواة على أنباه النحاة، لجمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي (ت: ٦٢٤هـ-)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.	٦
الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين، والكوفيين، لكمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي (ت: ٥٧٧هـ-)، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، لمحمد محي الدين عبد الحميد، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م.	٧
بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين عبد الرحمن	٨

السيوطي(ت: ٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، بدون تاريخ.	
جمهرة أشعار العرب، لأبي زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي، (ت: ١٧٠هـ)، دار المسيرة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.	٩
خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣ هـ)، المطبعة الميرية، بولاق، القاهرة، الطبعة الأولى، بدون تاريخ.	١٠
الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني (٣٩٢ هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى، بيروت، الطبعة الثانية، بدون تاريخ.	١١
ديوان الأعشى الكبير، تحقيق: محمد محمد حسين، دار النهضة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩١هـ - ١٩٧٢م .	١٢
ديوان جرّان العود النميري، تحقيق: كارين صادر، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.	١٣
ديوان جرير، دار صادر، بيروت، بدون تاريخ.	١٤
ديوان جميل بثينة، تحقيق: فوزي عطوي، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.	١٥
ديوان حاتم الطائي، دار صادر، بيروت، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.	١٦
ديوان حسان بن ثابت الأنصاري، دار صادر، بيروت، بدون تاريخ.	١٧
ديوان ذي الرمة، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.	١٨
ديوان زهير بن أبي سلمى، دار صادر، بيروت، بدون تاريخ.	١٩
ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني، تحقيق: صلاح الدين الهادي، دار المعارف، القاهرة، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.	٢٠
ديوان العجاج، تحقيق: سعدي ضناوي، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.	٢١

٢٢	ديوان عنتر بن شداد، تحقيق: فوزي عطوي، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
٢٣	ديوان الفرزدق، دار صادر، بيروت، المجلد الأول، بدون تاريخ.
٢٤	ديوان كعب بن مالك الأنصاري، تحقيق: مجيد طراد، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
٢٥	ديوان ليبيد بن ربيعة العامري، دار صادر، بيروت، بدون تاريخ.
٢٦	ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: كرم البستاني، دار صادر، بيروت، بدون تاريخ.
٢٧	ديوان الهذليين، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م.
٢٨	شذا العرف في فن الصرف، لأحمد بن محمد بن أحمد الحملاوي (ت: ١٣٥١هـ)، مطبعة المدني، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
٢٩	شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لأبي الفلاح عبد الحي بن عماد الحنبلي، (ت: ١٠٨٩هـ)، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
٣٠	شرح شافية ابن الحاجب، لرضي الدين محمد بن الحسن الاستربادي (ت: ٦٨٦هـ)، ومعه شرح شواهد، لعبد القادر البغدادي، تحقيق وشرح: محمد نور الحسن، ومحمد الزقراف، ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م.
٣١	شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري (ت: ٧٦١هـ)، ومعه منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب، لمحمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
٣٢	شرح ابن عقيل على ألفية تبن مالك، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي (ت: ٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، القاهرة، الطبعة العشرون، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
٣٣	شرح قطر الندى وبل الصدى، لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، بدون تاريخ.

٣٤	شرح المفصل، لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت: ٦٤٣هـ) عالم الكتب، بيروت، ومكتبة المتنبي، القاهرة، بدون تاريخ.
٣٥	شعر الأحوص بن محمد الأنصاري، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مطبعة النعمان، النجف الأشرف، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٩م.
٣٦	شعر الكميث بن زيد الأسدي، تحقيق: داود سلوم، مكتبة الأندلس، بغداد، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٩م.
٣٧	شعر النابغة الجعدي، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م. مقدمة الكتاب بقلم عبد العزيز رباح .
٣٨	الصّاحبي، لأبي الحسن أحمد بن فارس بن زكريا (٣٩٥ هـ)، تحقيق: السيّد أحمد صقر، القاهرة، بدون تاريخ.
٣٩	صحيح البخاري، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
٤٠	طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي (ت: ٣٨٩هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٣م.
٤١	فقه اللغة وأسرار العربية، لأبي منصور الثعالبي (٤٢٩ هـ)، تحقيق: ديزيرة سقال، دار الفكر العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
٤٢	الفهرست، لأبي الفرج محمد بن أبي يعقوب إسحاق النديم، تحقيق: رضا، دار المسيرة، عمان، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
٤٣	الكافية في النحو، لجمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي المالكي (ت: ٦٤٦هـ)، شرح رضي الدين محمد بن الحسن الاستربادي النحوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
٤٤	الكمال في اللغة، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد أحمد الذّالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
٤٥	الكتاب، لسيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت: ١٨٠هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،

	الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
٤٦	اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت: ٦١٦هـ)، تحقيق: عبد الإله نبهان، دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
٤٧	لسان العرب، لابن منظور، تحقيق: عبدالله علي الكبير، ومحمد أحمد حسن، وهاشم محمد الشاذلي، طبعة جديدة، بدون تاريخ.
٤٨	مجالس ثعلب، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، شرح وتحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الخامسة، ١٣٧٤هـ - ١٩٥٦م.
٤٩	مجمع الأمثال لأبي الفضل أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم النيسابوري الميداني (ت: ٥١٨هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار القلم، بيروت، بدون تاريخ.
٥٠	مجموع أشعار العرب، وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج، اعتنى بتصحيحه وترتيبه وليم بن الورد، دار الأفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
٥١	المخصص، أبو الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي المشهور بابن سيدة، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، بدون تاريخ.
٥٢	المزهر في علوم اللغة وأنواعها، لعبد الرحمن جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى، وعلي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، دمشق، بدون تاريخ.
٥٣	معجم الأدباء، لأبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي (ت: ٦٢٦)، دار الفكر، الطبعة الثالثة، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
٥٤	معجم المؤلفين، تأليف: عمر رضا كحالة، دار إحياء التراث العربي بيروت، بدون تاريخ.
٥٥	مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري (ت: ٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

٥٦	المقتضب، أبي العباس محمد بن يزيد المبرّد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
٥٧	الممتع في التصريف، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: فخر الدين قباوه، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
٥٨	المنقوص والممدود للفراء ومعه كتاب التنبيهات لعلي بن حمزة، تحقيق: عبد العزيز الميمني الراجكوتي، دار المعارف، القاهرة، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.
٥٩	نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لأبي البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار النهضة، مصر، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٧م.
٦٠	همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق وشرح: عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
٦١	وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأبي العباس شمس الدين بن خلّكان (ت: ٦٨١هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر بيروت، بدون تاريخ.

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	نتيجة الحكم على الأطروحة
ب	آية قرآنية
ت	ملخص البحث
ث	Abstract
ج	الإهداء
ح	شكر وعرفان
خ	شكر وتقدير
د	نظرة
١	المقدمة
٢	أهمية هذه الدراسة
٢	سبب اختيار الموضوع
٣	أهداف الدراسة
٣	الصعوبات التي واجهت الباحث
٣	الدراسات السابقة.
٤	منهج الدراسة.
٤	خطة البحث.
٦	الفصل الأول : ثعلب وكتاب المجالس.
٧	المبحث الأول: ترجمة ثعلب.
٧	اسمه ولقبه.
٧	مَوْلِدُهُ وَنَشَأَتُهُ.
٨	شُبُوحُهُ.
٩-١٢	تلاميذه.
١٢-١٣	مكانته العلمية.
١٣	مؤلفاته.

١٤	وفاة ثعلب.
١٦	المبحث الثاني : مكانة المجالس.
١٦	أولاً: المجالس والأماي.
١٧-١٦	ثانياً: منهج ثعلب في كتاب المجالس .
١٨	الفصل الثاني : المرفوعات في كتاب مجالس ثعلب.
١٩	تعريف النحو.
٢٠-١٩	تعريف اللحن.
٢١	١- مسألة: القول في الأسماء الستة.
٢٥-٢٤	٢- مسألة: القول في ذو بمعنى صاحب أم بمعنى هذا.
٢٧-٢٥	٣- مسألة: القول في علامة إعراب ((كلاهما)) بالحركات أم بالحروف.
٢٧	٤- مسألة((أولى)): القول في ملحق جمع المذكر السالم ((عليين)).
٢٨	٥- مسألة ((ثانية)): القول في ملحق جمع المذكر السالم((فئتين)).
٣١-٢٩	٦- مسألة((ثالثة)): القول في ملحق جمع المذكر السالم ((سنتين)).
٣٢-٣١	٧- مسألة: القول في كاف الخطاب.
٣٣-٣٢	٨- مسألة: القول في نون الوقاية.
٣٥-٣٣	٩- مسألة: القول في بعض المعارف((الضمائر وأسماء الإشارة والعلم)).
٣٨-٣٥	١٠- مسألة:القول في اسم الإشارة ((هذا)) .
٣٩-٣٨	١١- مسألة: القول في ((ما)).
٤٠-٣٩	١٢- مسألة: القول في تقدير الصلة.
٤١-٤٠	١٣- مسألة: القول في أل العهدية .
٤١	١٤- مسألة: القول في دخول أل العهدية على المصادر.
٤٣-٤٢	١٥- مسألة: القول في رافع المبتدأ والخبر.
٤٤-٤٣	١٦- مسألة: القول في الخبر((شبه الجملة)).
٤٩-٤٤	١٧- مسألة: القول في حذف المضاف ((الخبر)).

٤٧-٤٦	١٨- مسألة: القول في محذوف ((مبرور ومأجور)) في حالتي النصب والرفع .
٤٨-٤٧	١٩- مسألة: القول في ليس .
٤٩-٤٨	٢٠- مسألة: القول في ليس حرف عطف بمعنى ((لا)) أم فعل .
٤٩	٢١- مسألة: القول في ما النافية التي تعمل عمل ليس .
٥٢-٥١	٢٢- مسألة: القول في تقديم معمول خبر ما النافية عليها .
٥٣-٥٢	٢٣- مسألة: القول في تقديم معمول خبر ما العاملة عمل ليس على اسمها وخبرها .
٥٤-٥٣	٢٤- مسألة: القول في عسى .
٥٦-٥٥	٢٥- مسألة: القول في خبر لكن .
٥٨-٥٦	٢٦- مسألة: القول في فتح وكسر همزة إن .
٦٠-٥٩	٢٧- مسألة: القول في المعطوف على اسم إن قبل ذكر خبرها .
٦٠	٢٨- مسألة: القول في همزة إن عندما تسبقها لولا .
٦٢-٦١	٢٩- مسألة: القول في ما بعد إنما ، وأن .
٦٤-٦٣	٣٠- مسألة: القول في إضمار ضمير الشأن وذكره .
٦٥	الفصل الثالث: المنصوبات الواردة في كتاب مجالس ثعلب .
٦٧-٦٦	٣١- مسألة: القول في لا النافية للجنس .
٦٧	٣٢- مسألة: القول في لا التبرئة بمعنى غير .
٦٩-٦٨	٣٣- مسألة: القول في ظن وأخواتها .
٧٠-٦٩	٣٤- مسألة: القول في نائب الفاعل .
٧٠	٣٥- مسألة: القول في الفعل اللازم وعلاقة اللزوم بالمعنى .
٧١-٧٠	٣٦- مسألة: القول في الفعل اللازم وتعديه بالهمزة أو بالباء .
٧٢	٣٧- مسألة: القول في المفعول فيه .
٧٣	٣٨- مسألة: القول في حيث .
٧٧-٧٤	٣٩- مسألة: القول في المفعول معه .
٧٩-٧٧	٤٠- مسألة: القول في الاستثناء التام الموجب .
٨٠-٧٩	٤١- مسألة: القول في الاستثناء، أمتصل أم منقطع .
٨٢-٨٠	٤٢- مسألة: القول في الاستثناء المنقطع .

٨٣-٨٢	٤٣- مسألة: القول في إعراب المستثنى عند تقدمه على المستثنى منه.
٨٤-٨٣	٤٤- مسألة: القول في الاستثناء المفرغ.
٨٦-٨٥	٤٥- مسألة: القول في الاستثناء بإلا وغير.
٨٧-٨٦	٤٦- مسألة: القول في سوى .
٨٨	الفصل الرابع: المجرورات في مجالس ثعلب.
٨٩	المبحث الأول: المجرورات الواردة في كتاب مجالس ثعلب.
٩١-٨٩	٤٧- مسألة: القول في حرف الجر ((من)).
٩١	٤٨- مسألة: القول في معنى حرف الجر ((إلى)).
٩٣-٩٢	٤٩- مسألة: القول في واو رُبَّ.
٩٥-٩٣	٥٠- مسألة: القول في إضافة الاسم المحلى بأل.
٩٦	٥١- مسألة: القول في ظرف الزمان.
٩٧-٩٦	٥٢- مسألة: القول في إعراب غدوة المسبوقة بَلْدُنْ.
٩٨	المبحث الثاني: ملحقات أبواب النحو الواردة في كتاب مجالس ثعلب.
٩٩-٩٨	٥٣- مسألة: القول بإضافة الأوقات وإعمال اسم الفاعل.
١٠١-٩٩	٥٤- مسألة((أولى)): القول في إعمال صيغة المبالغة على وزن فَعَّال.
١٠٢-١٠١	٥٥- مسألة ((ثانية)): القول في إعمال صيغة المبالغة على وزن فَعَّال.
١٠٣-١٠٢	٥٦- مسألة: القول في إعمال صيغة المبالغة على وزن فَعُول.
١٠٣	٥٧- مسألة: القول في عدم جواز تقديم معمول صيغ المبالغة عليها.
١٠٤	٥٨- مسألة: القول في مصدر الثلاثي على وزن فَعُول.
١٠٥	٥٩- مسألة: القول في صوغ الصفة المشبهة باسم الفاعل من الفعل الثلاثي.
١٠٦-١٠٥	٦٠- مسألة: القول في إعمال الصفة المشبهة باسم الفاعل.
١٠٨-١٠٦	٦١- مسألة: القول في التعجب.

١١٠-١٠٨	٦٢- مسألة: القول في بئس اسم أم فعل.
١١٠	٦٣- مسألة: القول في زيادة ما الكافة.
١١١-١١٠	٦٤- مسألة: القول في حَبَّذا.
١١٣-١١١	٦٥- مسألة: القول في اسم التفضيل.
١١٤-١١٣	٦٦- مسألة: القول في تذكير أو تأنيث الموصوف إذا فصل عن صفته.
١١٥-١١٤	٦٧- مسألة: القول في أجمع وأجمعين.
١١٧-١١٥	٦٨- مسألة: القول في عطف النسق.
١١٨-١١٧	٦٩- مسألة: القول في العطف على المضاف أو المضاف إليه.
١١٨	٧٠- مسألة: القول في الواو والفاء وثم بمعنى واحد.
١٢٠-١١٩	٧١- مسألة: القول في أَنَّ ((أو)) قد تأتي بمعنى حتىَّ
١٢٢-١٢١	٧٢- مسألة: القول في ((لا)) حرف عطف.
١٢٣-١٢٢	٧٣- مسألة: القول في بدل الكل من الكل.
١٢٤-١٢٣	٧٤- مسألة: القول في بدل الاشتمال.
١٢٥-١٢٤	٧٥- مسألة: القول في البديل أم التوكيد.
١٢٦-١٢٥	٧٦- مسألة: القول في حكم الندبة.
١٢٧-١٢٦	٧٧- مسألة: القول في إعراب الضمير المتصل بفعل متعد عائد على منادى أو مفعول به.
١٢٩-١٢٧	٧٨- مسألة: القول في ترخيم المنادى المندوب.
١٣١-١٢٩	٧٩- مسألة: القول في نداء المعرف بالألف واللام.
١٣٢-١٣١	٨٠- مسألة: القول في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم.
١٣٤-١٣٣	٨١- مسألة: القول في النصب على الاختصاص.
١٣٦-١٣٤	٨٢- مسألة: القول في اسم الفعل.
١٣٩-١٣٦	٨٣- مسألة: القول في نون التوكيد الثقيلة والخفيفة.
١٤٠	الفصل الخامس: الصرف في كتاب مجالس ثعلب.
١٤١	تعريف الصرف.
١٤٢	الصرف في مجالس ثعلب.
١٤٢	٨٤- مسألة: القول في ألفاظ يستوي فيها المذكر والمؤنث.

١٤٦-١٤٣	٨٥- مسألة: القول في قصر الممدود.
١٤٧-١٤٦	٨٦- مسألة: القول في جمع المؤنث السالم من الساكن الوسط والمختوم بالتاء.
١٤٧	٨٧- مسألة: القول في جمع ما كان من المؤنث على ثلاثة أحرف محذوف اللام.
١٤٨	٨٨- مسألة: القول في جمع الكثرة من فَعِيل على فَعَلَى.
١٤٩-١٤٨	٨٩- مسألة: القول في جموع الكثرة لوزن ((فَعَلَة)) .
١٥٠-١٤٩	٩٠- مسألة: القول في جموع الكثرة ((صيغة منتهى الجموع)).
١٥٠	٩١- مسألة: القول في إبدال الياء همزة في أول الكلمة.
١٥١	٩٢- مسألة: القول في تصغير كُمْتُرى.
١٥٢	٩٣- مسألة: القول في تصغير ما كان محذوف العين.
١٥٤-١٥٣	٩٤- مسألة: القول في النسب لابن ودم.
١٥٤	٩٥- مسألة: القول في إبدال الياء المتطرفة همزة.
١٥٥-١٥٤	٩٦- مسألة: القول في اشتقاق المضارع من الفعل المثال.
١٥٦-١٥٥	٩٧- مسألة: القول في رفع المفعول به بعد فعلٍ على وزن فاعل.
١٥٧-١٥٦	٩٨- مسألة: القول في المزيد الثلاثي بحرف.
١٥٨-١٥٧	٩٩- مسألة: القول في الفعل وأحواله.
١٥٩-١٥٨	١٠٠- مسألة: القول في اشتقاق فعل الأمر.
١٦٠	الفصل السادس: مسائل أخرى في كتاب مجالس ثعلب.
١٦١	المبحث الأول: مسائل أخرى في النحو في مجالس ثعلب.
١٦٢-١٦١	١٠١- مسألة: القول في علامة جزم الفعل المضارع بلم.
١٦٣	١٠٢- مسألة: القول في إعراب ((أَيَّاس)).
١٦٥-١٦٤	١٠٣- مسألة: القول في إعراب ما بعد أَلَا وهَلَّا.
١٦٥	١٠٤- مسألة: القول في الاكتفاء بالفعل من المصدر.
١٦٧-١٦٦	١٠٥- مسألة: القول في الاستئناف .
١٦٧	١٠٦- مسألة: القول في الشرط .

١٧١-١٦٨	١٠٧- مسألة: القول في ((كما)) بمعنى ((كيما)).
١٧٢-١٧١	١٠٨- مسألة: القول في كيلا وكيما .
١٧٣-١٧٢	١٠٩- مسألة: القول في ((قط)).
١٧٤-١٧٣	١١٠- مسألة: القول في سبحان.
١٧٦-١٧٤	١١١- مسألة: القول في <u>إِنْ</u> الشرطية.
١٧٦	١١٢- مسألة: القول في حذف عامل الظرف إذا كانت العهدية قريبا .
١٧٦	١١٣- مسألة: القول في حرف الشرط ((لَمَّا)) .
١٧٨-١٧٧	١١٤- مسألة: القول في <u>إِذَنْ</u> .
١٨٠-١٧٨	١١٥- مسألة: القول في الشرط بـ ((إِذَا)) .
١٨٢-١٨٠	١١٦- مسألة: القول في حرفي الاستقبال ((السين وسوف)).
١٨٣-١٨٢	١١٧- مسألة: القول في تقديم المفعول به على حرف الشرط ((<u>إِنْ</u>)).
١٨٣	١١٨- مسألة: القول في إعراب حَوْب.
١٨٥-١٨٤	١١٩- مسألة: القول في تمييز العدد .
١٨٦-١٨٥	١٢٠- مسألة: القول في ((أَنَّ)) التي تؤول بمعنى الجزاء.
١٨٧-١٨٦	١٢١- مسألة: القول في ماذا.
١٨٧	١٢٢- مسألة: القول في جواب الاستفهام الموجب والمنفي.
١٨٩-١٨٧	١٢٣- مسألة: القول في ((من ذا، وماذا)).
١٨٩	١٢٤- مسألة: القول في جزم جواب الشرط أو رفعه .
١٩٠-١٨٩	١٢٥- مسألة: القول في لولا.
١٩٠	١٢٦- مسألة: القول في اقتران <u>إِلَّا</u> بواو العطف في الجزاء.
١٩١	١٢٧- مسألة: القول في إضمار كان الدالة على الجزاء.
١٩٣-١٩١	١٢٨- مسألة: القول في معنى هل .
١٩٤	١٢٩- مسألة: القول في قلب لام التعريف ميمًا في بعض اللغات.
١٩٥-١٩٤	١٣٠- مسألة: القول في سُوءَة.
١٩٦-١٩٥	١٣١- مسألة: القول في ما كان جمعًا وواحدًا.

١٩٦	١٣٢- القول في معاني المزيد الثلاثي على وزن ((أفعل)).
١٩٧-١٩٨	١٣٣- مسألة: القول في اللهجات الشاذة .
١٩٨	١٣٤- مسألة: القول في المصدر الميمي من الثلاثي.
١٩٩	١٣٥- مسألة: القول في إبدال الهاء من الهمزة .
١٩٩	١٣٦- مسألة: القول في تثنية وجمع ذو بمعنى صاحب.
٢٠٠	١٣٧- مسألة: القول في تخفيف الهمزة المتطرفة على ياء.
٢٠١	١٣٨- مسألة: القول في معنى صيغة الزيادة من الفعل الثلاثي ((استفعل)).
٢٠١-٢٠٢	١٣٩- مسألة: القول في اسم الآلة.
٢٠٣	الخاتمة وتتضمن:
٢٠٣-٢١٤	أولاً: النتائج.
٢١٥	ثانياً: التوصيات.
٢١٦	الفهارس الفنية.
٢١٧-٢٢٣	فهرس الآيات القرآنية.
٢٢٤	فهرس الأحاديث النبوية الشريفة.
٢٢٥-٢٣١	فهرس القوافي.
٢٣٢-٢٣٣	فهرس الأرجاز.
٢٣٤	فهرس الأمثال.
٢٣٥-٢٤٠	فهرس المصادر والمراجع.
٢٤١-٢٤٨	فهرس المحتويات.

هذا وبالله التوفيق

الطالب/ أحمد محمد الجوراني.